جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
كلية الآداب و العلوم الإنسانية - ظهر المهراز
UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FES
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Dhar El Mahraz

الرقم الترتيبي: 24/26

مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية والفنون وعلوم التربية
تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والديناميات النفسية والاجتماعية
الحقل المعرفي: علم الاجتماع
التخصص: علم الاجتماع
المختبر: الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية

أطروحة لنيل الدكتوراه

الفقر والتنمية البشرية بالمجتمع القروي دراسة سوسيولوجية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذج جماعة أولاد الطيب بفاس

إعداد الطالب الباحث: **معاذ النجاري**

CNE :0199759135

تاريخ المناقشة: 2024/04/16

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة	الإطار	مؤسسة الانتماء	الصفة
الدكتورة أسماء بنعدادة	أستاذة التعليم العالي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس	رئيسة
الدكتور عبد الكريم القنبعي	أستاذ التعليم العالـي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس	مشرفا
الدكتور محمد راضي	أستاذ محاضر مؤهل	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة	عضوا
الدكتور نور الدين المصوري	أستاذ محاضر مؤهل	كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس	عضوا
الدكتور عمر أكراصي	أستاذ محاضر مؤهل	المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين مكناس	عضوا

السنة الجامعية: 2023- 2024 م

الفهرس

إهداء.....8
شكر خاص.....9
كلمة شكر.....10
ملخص.....11
مقدمة عامة..... 14
الإطار المنهجي.....20
تمهيد.....21
1- دوافع اختيارالموضوع.....22
2- أهمية الدراسة.....23
3- أهداف الدراسة.....24
4- الدراسات السابقة.....24
5- الحدود الجغرافية للدراسة.....28
6- صياغة إشكالية الدراسة مع الأسئلة الفرعية.....34
7- صياغة الفرضية العامة للدراسة مع الفرضيات الفرعية.....35
8- طريقة اختيار عينة الدراسة.....36
9- طريقة اختيار الأدوات التقنية لجمع وتحليل المعطيات.....37
- نموذج الاستمارة.....46
- نموذج المقابلة.....57
- نموذج الجماعة البؤرية.....66
10- صعوبات الدراسة.....70
خلاصة.....71

الإطار النظري للدراسة: التنمية البشرية ومكافحة الفقر بالمجتمع القروي المغربي
تمهيد للإطار النظري.....74
الفصل الأول: من سوسيولوجيـا الفقر إلـى التنميـــة البشريـــة
(المجتمع القروي المغربي من 1956 إلى 2004).
تمهيد.....78
المفاهيم الأساسية/ الإجرائية للدراسة.....79
1- مفهوم الفقر 79
2- مفهوم التنمية.....84
3- مفهوم التنمية البشرية.....87
4- مفهوم المجتمع القروي.....91
5- مفهوم الجماعة الترابية.....94
6- مفهوم التنمية القروية.....95
المحورالأول: المقاربات النظرية في سوسيولوجيا الفقر.....96
1- الفقر من خلال سوسيولوجية جورج زيمل.....97
2- الفقر من خلال سوسيولوجية سيرج بوغام.....103
3- الفقر من خلال سوسيولوجية كارل ماركس.....109
المحورالثاني: المقاربات النظرية في سوسيولوجيا التنمية.....112
1- إشكالية التنمية من منظور سوسيولوجيا مرحلة التأسيس.....114
2- الاتجاهات النظرية الحديثة في سوسيولوجيا التنمية.....117
المحور الثالث: المجتمع القروي في المرحلة التنموية الأولى بالمغرب مابين (1956 و1960).....127
المحور الرابع: المجتمع القروي في المرحلة التنموية الثانية بالمغرب مابين (1960 و2004).....128
خلاصة الفصل الأول.....143

الفصل الثاني: التنمية والمجتمع القروي في عهد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
تمهيد.....146
المحور الأول: السياق الخارجي والداخلي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....148
المحور الثاني: مرتكزات ومحاور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....158
المحورالثالث: برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المرحلة الأولى (2005- 2010) 161
المحورالرابع: برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المرحلة الثانية (2011- 2018).....170
المحورالخامس: برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المرحلة الثالثة (2019- 2023)...178
خلاصة الفصل الثاني 186
الفصل الثالث: الفاعلون في التنمية البشرية بالمجتمع القروي المغربي
تمهيد..... 188
المحور الأول: الجماعات الترابية والتنمية البشرية.....188
1- تعريف الجماعات الترابية.....188
2- دور الجماعات الترابية في مجال التنمية البشرية.....191
المحور الثاني: المجتمع المدني والتنمية البشرية.....199
1- مفهوم المجتمع المدني.....199
2- دور المجتمع المدني في مجال التنمية البشرية.....206
المحور الثالث: الاقتصاد الاجتماعي والتنمية البشرية.....210
1- مفهوم الاقتصاد الاجتماعي.....210
2- دور الاقتصاد الاجتماعي في مجال التنمية البشرية.....221
المحور الرابع: الرأسمال الاجتماعي والتنمية البشرية.....224
1- مفهوم الرأسمال الاجتماعي.....224
2- دور الرأسمال الاجتماعي في مجال التنمية البشرية.....230
خلاصة الفصل الثالث.....234
خلاصة الإطار النظري.....235

الإطار الميداني: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومكافحة الفقر بجماعة أولاد الطيب بفاس

تمهيد للإطار الميداني 239

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....242

تمهيد.....243

المحور الأول: مجالات الدراسة الميدانية.....246

1- المجال المكاني.....246

2- المجال الزمني.....257

3- المجال البشري.....259

المحور الثاني: أسس اختيار العينة والأدوات المنهجية المستخدمة في تحليل المعطيات.....260

1- أسس اختيار العينة.....260

2- المناهج والأدوات المستخدمة في تحليل المعطيات.....261

المحور الثالث: بيانات حول المبحوثين ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بجماعة أولاد الطيب.....270

خلاصة الفصل الرابع.....282

الفصل الخامس: مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين المقاربة التشاركية والاختيارات الأساسية ذات الأولوية الملحة

تمهيد.....286

المحور الأول:المقاربة التشاركية الخصائص، الآليات، والأهداف.....287

المحور الثاني: الأجهزة المسيرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمؤشرات المعتمدة في اختيار الجماعات القروية المستهدفة.....294

1- معايير اختيار الجماعات القروية.....294

2- الأجهزة المسيرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....301

المحور الثالث: إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية.....311
1- الأنشطة الميسرة ذات القابلية للإنجاز على المدى القصير.....311
2- مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المدى المتوسط والطويل.....312
خلاصة الفصل الخامس.....327
الفصل السادس: مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين آليات المتابعة والتقييم ورهانات مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية
تمهيد.....329
المحور الأول: المتابعة والتقييم.....331
المحور الثاني: تمظهرات وتجليات مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....333
1- مشاريع المبادرة الوطنية على المديين المتوسط والبعيد.....333
2- المشاريع الميسرة على المدى القصير.....334
3- طلب مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....335
4- تقييم مقترحات مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....336
5- إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية.....336
المحور الثالث: عملية متابعة وتقييم مشاريع المبادرة الوطنية لتنمية البشرية.....338
1- المعايير والمستويات المعتمدة في متابعة وتقييم مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.....339
1-1 المعايير الكمية والكيفية.....339
1-2 المرافق والبنيات التحتية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.....340
1-3 التجهيزات والمعدات بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.....341

4-1 الموارد البشرية بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.....342
5-1 الموارد المالية بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.....345
خلاصة الفصل السادس.....348
الفصل السابع: التمثلات الاجتماعية للساكنة المستهدفة لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بجماعة أولاد الطيب بفاس
تمهيد.....351
المحور الأول: سوسيولوجيا التمثل.....352
1- مفهوم التمثل.....353
2- التمثلات الاجتماعية عند اميل دوركايم وبيير بورديو.....355
3- التمثلات الاجتماعية عند سيرج موسكوفيتشي ودينيس جودلي وجون بياجي...357
المحورالثاني: التمثلات الاجتماعية للمبحوثين حول مفهوم التنمية البشرية ودور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية.....358
1- التمثلات الاجتماعية للمبحوثين حول التنمية البشرية.....358
2- دور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.....371
خلاصة الفصل السابع.....391
خلاصة الإطار الميداني.....392
خلاصة عامة.....395
خاتمة.....401
بيبليوغرافيا الدراسة.....405
ملاحق الدراسة.....420

فهرس الجداول والخرائط والمبيانات والدوائر

الجداول:

الجدول رقم :1	عدد السكان بجماعة أولاد الطيب حسب إحصاء 2014	ص251
الجدول رقم :2	التوزيع الجنسي لأفراد العينة	ص271
الجدول رقم :3	توزيع المستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب الفئات العمرية	ص272
الجدول رقم :4	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	ص273
الجدول رقم :5	توزيع العينة حسب الحالة العائلية	ص274
الجدول رقم :6	توزيع أفراد العينة حسب المهن المزاولة	ص275
الجدول رقم :7	توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي	ص276
الجدول رقم :8	توزيع عدد الجماعات القروية المنتقاة حسب العمالات والأقاليم	ص296
الجدول رقم :9	الجماعات القروية (45) الأكثر فقرا	ص297
الجدول رقم :10	حول حاجة ساكنة الجماعة الى مثل هذه المشاريع لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية	ص373
الجدول رقم :11	مدى تحقيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لحاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة	ص374
الجدول رقم :12	هل استطاعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهذه المشاريع أن تحارب الفقر بجماعة أولاد الطيب	ص377

الخرائط:

الخريطة رقم :1	جهة فاس مكناس داخل الخريطة العامة للتراب الوطني	ص247
الخريطة رقم :2	جهة فاس مكناس	ص248
الخريطة رقم :3	الموقع الطبوغرافي لجماعة أولاد الطيب	ص249
الخريطة رقم :4	الحدود الجغرافية لجماعة أولاد الطيب	ص250

المبيانات:

المبيان رقم :1	التمثلات الاجتماعية للمبحوثين حول مفهوم التنمية البشرية	ص359
المبيان رقم :2	توزيع المبحوثين من الساكنة المستهدفة حول ماهية مشاريع المبادرة بجماعة أولاد الطيب	ص360
المبيان رقم :3	توزيع المبحوثين من الساكنة المستهدفة حول ماهية عدم وجود الفقر بجماعة أولاد الطيب	ص361
المبيان رقم :4	وضع المجتمع القروي المغربي قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	ص365
المبيان رقم :5	وضع المجتمع القروي المغربي بعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	ص366
المبيان رقم :6	نظرة المبحوثين لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجتمع القروي	ص368
المبيان رقم :7	تقييم المبحوثين لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	ص369
المبيان رقم :8	الرأي حول نفع أو عدم نفع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للمجتمع القروي	ص370
المبيان رقم :9	مدى ارتقاء مشاريع المبادرة الى مستوى انتظارات وتطلعات الساكنة المستهدفة بالجماعة	ص375

الدوائر:

الدائرة رقم :1	توزيع ساكنة الجماعة حسب الجنس	ص251
الدائرة رقم :2	توزيع ساكنة الجماعة حسب السن	ص252
الدائرة رقم :3	توزيع المبحوثين حول الرأي عن وجود تنمية بشرية قروية بالمغرب	ص363
الدائرة رقم :4	مدى علم المبحوثين بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى جماعة أولاد الطيب	ص372

إهداء

إلى الروح الطاهرة لأبي وأمي تغمدهما الله بواسع رحمته ومغفرته.

إلى إخواني وأخواتي.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى كل الأصدقاء والصديقات.

إلى كل ساكنة جماعة أولاد الطيب بفاس.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

إلى كل من يعرف معاذ النجاري.

إلى كل من شغله الشاغل البحث عن المعرفة والعلم.

شكر خاص

إن الكلمة تعجز أحيانا عن التعبير عما في الصدور فمهما عبرنا فلن نوفي أساتذتنا حقهم فالشكر كل الشكر، أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى أستاذي الجليل:

الدكتور مولاي عبد الكريم القنبعي الإدريسي.

على مساعداته القيمة، وتوجيهاته النيرة وحرصه الدائم على تتبع جميع خطوات هذه الدراسة، كما شكل بسلوكه العلمـــي والإنساني الرفيع منارة مضيئة في مســار بحث حبل بأسئـــلة سوسيولوجية مقلقة كما حبل بتفاؤل دافع نحو تخطي التضاريس الوعرة.

كلمة شكر

أتقدم بفائق التقدير والاحترام لكل أساتذة علم الاجتماع الذين بدلوا كل ما بوسعهم من أجل تبليغ كل ما يملكونه من تجارب في مجال المعرفة.

ولا يفوتني أن أشهر عمق المودة لكل المبحوثين الذين استقبلوني أثناء إنجاز هذه المقابلات والاستمارات والمجموعات البؤرية.

كما لا أملك إلا جميل الشكر لكل من ساهم في إخصاب معرفتي سواء من خلال تشجيعه أو عرقلته لخطوة من خطوات هذا البحث وهو مالا ينفصل عن سيرورة تطور السوسيولوجيا.

ملخص:

تقع الجماعة الترابية أولاد الطيب بالجهة الجنوبية لمدينة فاس وتعتبر بوابتـها الجنوبية، ويبلغ عدد الدواوير بالجماعة 28 دوارا معظمها يضم مساكن مجتمعة و09 من هذه الدواوير، تشكل نواة مركز شبـه حضري وهو مركز أولاد الطيب.

تتناول هذه الأطروحة إشكالية تنامي ظاهرة الفقر والتهميش بالجمـاعة حيث صنفت حسب خريطة الفقر المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2004 ضمن أفقر الجماعـات الترابية على الصعيد الوطني وهو ما عجل من استهدافها بالعـديد مـن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخـاصة في إطار البرنـامج الاستعجالي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005، ثم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الموالية.

وقد بينت نتائـج هـذه الـدراسة السوسيولوجية محـدودية وضعف المشاريع التنموية المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية علـى مستوى نتائجهـا ومردوديتها بالنسبة للساكنة المستهدفة والتي تظل غير كافية ودون مستوى تطلعاتها وحـاجياتها بسبب ضعف البنيـات التحتية وضعف الخدمـات الاجتماعية التعليمية والصحية والسوسوثقافية والتربوية وتلك المرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل وهـو ماحـال دون الانخراط الكلي للساكنة في مسلسل التنمية البشرية.

الكلمات المفاتيح: التنمية البشرية، الفقر، المجتمع القروي، الجماعة الترابية، المغرب.

Résumé:

La collectivité territoriale d'ouled taieb est située au sud de la ville de Fès et est considérée comme sa porte sud. elle compte 28 douars, dont la plupart regroupent des habitations, et 09 de ces douars constituent le noyau d'un centre semi-urbain, qui est le centre d'ouled taieb.

Cette thèse aborde la problématique croissante de la pauvreté et de la marginalisation dans la collectivité classée selon la carte de la pauvreté élaborée par la haut-commissariat au plan en 2004 parmi les collectivités les plus pauvres au niveau national, ce qui a accéléré son ciblage par de nombreux projets de l'initiative nationale Pour le développment humain, notamment dans le cadre du programme d'urgence de l'initiative nationale pour le développement humain de 2005, ainsi que dans les programmes ultérieurs de l'initiative nationale pour le développement humain.

Les résultats de cette étude sociologique ont mis en evidence la limitation et la faiblesse des projets de développement réalisés dans le cadre de l'initiative nationale pour le developpement humain en termes de résultats et de rendements pour la populations ciblée, qui restent insuffisantes et en decà de ses aspirations et besoins en raison de la faibless des infrastructures, et de services socio – éducatif, sanitaires, socio-culturels, ainsi que liés aux activites generatrices de revenus, ce qui a entravé l'engagement total de la population dans le processus de développement humain.

Mots clés: développement humain, pauvreté, communauté rurale, collectivité territoriale, maroc.

* ترجمة الباحث.

Abstract:

The territorial collectivity of ouled el taieb is located south of the fez city and is considered its southern gate way, it consists of 28 douars,most of which comprise dwellings and 09 of these douars constitute the nucleus of a semi -urban center, which is the center of ouled taieb.

This thesis addresses the growing problem of poverty and marginalization in the collectivity, classified according to the poverty map developed by the high commission for planning in 2004 among the poorest rural collectivities nationally accelerating, its targeting by numerous projects of the national initiative for human development, especially within the frame work of the emergency program of the national initiative for human development 2005 as well as in subsequent programs of the national initiative for human development .

The results of this sociological study have highlighted the limitations and weaknesses of the development projects carried out under the national initiative for human development in terms of outcomes and performance for the targeted population, which remain insufficient and below its aspirations and needs due to the weakness of infrastructure and socio educational, sanitary, and socio-cultural services as well as those related to incame-generating activities which has which has hindered the total engagement of the population in the process of human development.

Key words: Human development, poverty, rural community, territorial collectivity, Morocco.

* ترجمة الباحث.

مقدمة عامة:

حظيت قضية التنمية البشرية بمكانة خاصة في مختلف الخطابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد باتت هي الأمل الوحيد الذي يتطلع إليه الإنسان للارتقاء في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والتعليمية من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والقضاء على كل أشكال التمييز والظلم واللامساواة الاجتماعية.

إن المتأمل في مختلف الاتجاهات النظرية في سوسيولوجيا التنمية يجدها تذهب إلى أن تحقيق التنمية ومحاربة كل أشكال الفقر والإقصاء والظلم الاجتماعي، يمر بالضرورة عبر الأخذ بأساليب ونمط الحياة الغربية، والتماهي مع النموذج الحضاري الغربي باعتباره نموذج المجتمع المتقدم والحديث وزرع كل ما من شأنه أن يزيل العناصر التقليدية داخل دول العالم الثالث التي تعيق التغير الاجتماعي، وتنطلق من افتراض أساسي وهو أن البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي في دول الجنوب يشكل عائقا لتحقيق التنمية، وإذا كان المغرب يعد بحق من دول العالم الثالث فقد عرف هو الآخر تغيرا مهما، في الأوضاع الداخلية والخضوع كذلك لإكراهات النظام الخارجي تمثلت في تدشين سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية المهمة، حيث جعل من مسألة النهوض بحقوق الإنسان أمرا أوليا، ووضع مسألة المساواة في قلب السياسة الوطنية، كما بات مسلسل تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية التشاركية واحترام الحقوق الأساسية للنساء ومبدأ المساواة، من الأمور التي لارجعة فيها والتي يؤكدها القانون السامي للبلاد وبالفعل فقد جرى تبني دستور جديد سنة 2011، إضافة إلى إطلاق العديد من الأوراش التي تهم التنمية البشرية ورصد لذلك ملايير الدراهم نذكر على سبيل المثال:

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطي انطلاقتها في الخطاب الملكي بتاريخ 18 ماي 2005 وهي مشروع مجتمعي تنموي يهدف إلى التقليص من الفوارق الاجتماعية والجغرافية والقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي بالمجالين الحضري والقروي.

- نظام المساعدة الطبية راميد وهو برنامج يهدف إلى تحسين الولوج للعلاج تفعيلا لمقتضيات دستور 2011 وهو موجه للفئة الاجتماعية المحدودة الدخل.
- برنامج تيسير وهو برنامج يعمل على الدعم المشروط بتمدرس أطفال الأسر القاطنة بالمناطق التي تسجل معدلا مرتفعا في نسبة الهدر المدرسي.
- وكالة تنمية أقاليم الشمال والشرق والجنوب تبقى من أهم مهامها تصحيح الاختلال في مجال التنمية وفي معدلات النمو.
- الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية مهمتها توفير التعليم لكل المواطنين والمواطنات الذين لم تسعفهم الظروف على التعليم، وذلك عن طريق عقد شراكات مع فعاليات المجتمع المدني كالجمعيات وغيرها.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وهو مجلس استشاري يشتغل في شقه الاجتماعي على السياسات الاجتماعية المتعلقة بالعناية بالأشخاص المسنين والمساواة بين الرجل والمرأة في المجال الاقتصادي.
- صندوق دعم الأرامل، صندوق التكافل العائلي، اضافة إلى مبادرة مليون محفظة.
- المخطط الأخضر للفلاحة، المخطط الأزرق للسياحة، مخطط المغرب الرقمي، الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي ومخطط تسريع التنمية الصناعية وسياسات الطاقات المتجددة.

وأخيرا النموذج التنموي الجديد والذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتنمية متوازنة ومنصفة تضمن العيش الكريم لكل مواطن عن طريق توفير فرص الشغل وتحسين الدخل وذلك عبر أربعة محاور إستراتيجية يقترحها هذا النموذج:

- ✓ المحور الأول: اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة ومناصب شغل ذات جودة.
- ✓ المحور الثاني: رأسمال بشري معزز وأكثر استعداد للمستقبل.
- ✓ المحور الثالث: فرص لإدماج الجميع وتوطيد الرابط الاجتماعي.

✓ المحور الرابع: مجالات ترابية قادرة على التكيف وكفضاءات لترسيخ أسس التنمية.

لكن ما استرعى اهتمامنا السوسيولوجي هنا هو برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وسنحاول من خلال هذه الدراسة التي موضوعها "الفقر والتنمية البشرية بالمجتمع القروي دراسة سوسيولوجية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذج جماعة أولاد الطيب بفاس"، دراسة الأثر والوقع الاجتماعي للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم المرحلة الأولى 2005-2010 والمرحلة الثانية 2011-2018 والمرحلة الثالثة 2019-2023 على الساكنة المستهدفة وأثر كل ذلك على درجات الفقر والتنمية البشرية بالجماعة المدروسة.

تضمن **الإطارالنظري** لهذه الدراسة السوسيولوجية والمعنون بالتنمية البشرية ومكافحة الفقر بالمجتمع القروي المغربي **ثلاثة فصول أساسية:**

خصصنا **الفصل الأول** من هذه الدراسة إلى المفاهيم، التي تنبني عليها دراستنا وتشكل الإطار النظري والمرجعي لها، فقد التزمنا منذ البداية ونظرنا من خلالها إلى موضوع دراستنا الإطار إبرة البوصلة التي تعين الاتجاه الذي ينبغي اتباعه والاسترشاد به في مسيرة البحث، فالتأطير السوسيولوجي للمفاهيم المرتبطة بموضوع دراستنا وتوضيح الأبعاد التي تنطوي عليها، بإمكانها أن تساهم في تحديد أكثر دقة لمجال التدخل العلمي و بالتالي فرز المتغيرات الواجب امتحان درجة الارتباط بالظاهرة قيد البحث والتي يمكن تحويلها فيما بعد إلى أدوات للتحقق الامبريقي للوصول في مرحلة نهائية إلى الحصول على مؤشرات ذات دلالة، بإمكانها الإجابة عن المنطلقات الإشكالية الكامنة وراء الخوض في موضوع الفقر والتنمية البشرية، لذلك ارتأينا تفكيك المفاهيم المركزية لموضوع اشتغالنا بالارتباط مع أبعادها اللغوية والعلمية والمعبر عنها من خلال عنوان الأطروحة وهي مفاهيم:الفقر، التنمية البشرية، المجتمع القروي، الجماعة الترابية، التنمية القروية.

كما خصصنا الفصل الأول من هذه الدراسة للحديث عن بعض النظريات السوسيولوجية التي تناولت بالشرح والتفصيل مفهومي الفقر والتنمية، ففي إطار سوسيولوجيا الفقر فقد تناولنا نظريات كل من جورج زيمل وسيرج بوغام وكارل ماركس حول مفهوم الفقر، كما تناولنا في إطار هذا الفصل مختلف الاتجاهات النظرية التي تناولت بالشرح والتفصيل

مفهوم التنمية باعتبارها التغير الذي يعرفه المجتمع ما قبل الصناعي لبناء مجتمع جديد وتتمثل هذه الاتجاهات، في اتجاه النماذج والمؤشرات، الاتجاه التطوري المحدث، الاتجاه الانتشاري، الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي، الاتجاه الماركسي المحدث أو اتجاه التبعية. وأخيرا ضمن هذا الفصل فقد عملنا على عرض مختلف المراحل التنموية، التي مر منها المجتمع المغربي بشكل عام والمجتمع القروي بشكل خاص، ويمكن تقسيم هذه المراحل التنموية إلى المرحلة التنموية الأولى مابين 1956 و1960، والمرحلة التنموية الثانية مابين 1960 و2004، تضمنت هاته الأخيرة مجموعة من المخططات، المخطط الخماسي الأول (1960 – 1964)، المخطط الثلاثي الأول (1965 – 1968)، المخطط الخماسي الثاني (1968- 1972)، المخطط الخماسي الثالث (1973- 1977)، المخطط الثلاثي الثاني (1978 – 1980)، المخطط الخماسي الرابع (1983- 1987)، مخطط التنمية (2000-2004).

وفيما يخص **الفصل الثاني** من هذه الدراسة فيتعلق بالتنمية والمجتمع القروي في عهد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبارها سياسة عمومية جديدة، تهدف إلى تعاطي جديد مع الملف الاجتماعي بالمغرب، تهدف إلى تقوية الفعل التنموي للدولة والجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني لتجاوز آثار الإشكالية الاجتماعية في مقاربات جديدة ومختلفة وكبديل عن البرامج السابقة المحدودة التوجه والرؤى.

وأخيرا **الفصل الثالث من هذا الإطار النظري** فقد خصص للحديث عن مختلف الفاعلين في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية بالمجتمع القروي إلى جانب الدولة المركزية كالجماعات الترابية، جمعيات المجتمع المدني، الاقتصاد الاجتماعي، الرأس المال الاجتماعي لما لهم من قدرة على التأطير والتنظيم من أجل تحقيق التنمية البشرية القروية المنشودة.

الإطار الميداني من هذه الدراسة السوسيولوجية، والمعنون بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومكافحة الفقر بجماعة أولاد الطيب بفاس. تضمن **أربعة فصول أساسية** حيث خصصنا **الفصل الرابع** من هذه الدراسة للحديث عن الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية،

باعتبارها الطريق لكل دراسة ميدانية التي يعتمد عليها أي باحث من أجل الوصول إلى أجوبة، عن الإشكالية التي تدور حولها الدراسة.

أما **الفصل الخامس** فقد خصصناه لاختبار مدى صدق أو نفي فرضيتنا الأولى وذلك بالتطرق بالشرح والتفصيل لمشاريع محاربة الفقر بجماعة أولاد الطيب بين المقاربة التشاركية والاختيارات الأساسية ذات الأولوية الملحة، وذلك بالتطرق للمقاربة المعتمدة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية القروية التي اعتمدتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مع تحليل المقابلات النصف موجهة التي تم إجراؤها مع كافة المتدخلين في المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب بفاس سواء باعتبارهم حاملي المشاريع، أو جمعيات مسيرة لها، أو موظفين لهم علاقة مباشرة بمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب، أو بقسم العمل الاجتماعي بعمالة فاس وبمصلحة تتبع وتقييم مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بعمالة فاس كذلك، إضافة إلى عضو داخل التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بوزارة الداخلية بالرباط، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المقابلات النصف موجهة المنجزة وصل إلى 20 مقابلة نصف موجهة، مع إبراز أهم المعايير والمؤشرات المعتمدة في اختيار الجماعات القروية وذلك من خلال المنهجية المعتمدة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمراحلها الثلاث المرحلة الأولى (2005-2010) المرحلة الثانية (2011-2018) والمرحلة الثالثة (2019-2023)، بالإضافة إلى التعرف على مختلف الأجهزة المتدخلة في تدبير برنامج محاربة الفقر في العالم القروي على المستوى المركزي وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي كما تعرفنا على تركيبة مختلف لجان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واختصاصاتها.

الفصل السادس من هذه الدراسة خصصناه لاختبار مدى صدق أو نفي فرضيتنا الثانية حيث خصص للتطرق بالشرح والتفصيل لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين آليات المتابعة والتقييم ورهانات مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب، مع إبراز دور عملية المتابعة والتقييم في نجاح أو فشل مشاريع مكافحة الفقر وتحقيق

التنمية البشرية، من خلال الأسئلة التي طرحت على المبحوثين المتدخلين في هذه المشاريع من قبل هل خضعت هذه المشاريع للمتابعة والتقييم؟ وكيف تمت هذه العملية؟ ومن قام بها؟.

وأخيرا **الفصل السابع** فقد خصص بدوره لاختبار مدى صدق فرضيتنا أو نفيها وذلك من خلال دراسة التمثلات الاجتماعية للمستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتقييمهم الاجتماعي لها، وذلك بتفريغ الاستمارات التي وزعت على المستفيدين من المشاريع، والتي وصل عددها إلى 300 إستمارة على شكل أرقام وجداول إحصائية مع تحليلها وتفسيرها.

الإطـار المنـهجـي

تمهيد:

إذا كانت مهمة علم الاجتماع تتجلى أساسا في تحويل الموضوع الاجتماعي المعطى إلى موضوع سوسيولوجي مبني فإن عملية التحويل هذه سيرورة في حد ذاتها، سيرورة داخل كل بحث وداخل العلم ذاته فالفصل الصارم بين المعرفة العامية والمعرفة العلمية ليس بالصرامة والوضوح الذي نعتقد، القطيعة كما يعبر روشيه مع الإدراك السائد ليست جد عنيفة ولاهي جد صادمة، التقدم نحو فكر أكثر تجريدية يتبع خطا عاديا، طالما أنه تتقدم من الأكثر تجليا نحو الأقل تجليا، هكذا يفعل كل بحث فكري وكل علم.

ليس هذا بالطبع مبررا لأي ضعف علمي في أي دراسة سوسيولوجية بقدرما أن الوعي بهذه السيرورة دعوة للإبداع السوسيولوجي على المستوى النظري والميداني، واستحضار دائم لقلق ابستيمي أساسه التداخل بين الذات والموضوع في العلم الإنساني، لكن بدلا من أن يكون هذا التداخل نقطة الضعف التي تشكل عقيدة النقص لدى العلوم الإنسانية والتي تمنعها من دراسة مواضيعها كما العلوم الطبيعية، يمكنها أن تشكل أساس تطورها وجوهر خصوصياتها، ولعل تعدد المدارس واختلافها في تبني المقاربات الملائمة، يشكل في حد ذاته مصدر غنى، إذ تتضح مخاطر ومنزلقات كل مقاربة كما تظهر نقط قوة وتميز كل منها.

في علاقة بنوع المقاربة المنهجية الأمثل في علم الاجتماع ساد التعارض لزمن طويل بين المقاربة الكمية والمقاربة الكيفية، قبل أن تظهر إمكانيات التركيب بين الاتجاهين الكمي والكيفي مترجمة في عدد من البحوث السوسيولوجية، التي اعتمدت تقنيات مختلفة تنتمي إلى هذا البراديغم أوذاك. من هنا كان المبدأ الإبيستيمي في هذه الدراسة هو محاولة الجمع بين المقاربتين الكمية والكيفية لجمع وتحصيل وتحليل المعطيات.

1- دوافع اختيار الموضوع:

يرتبط اختيار الباحث لموضوع أو إشكال سوسيولوجي، بدوافع موضوعية وذاتية حيث تكون الموضوعات متعددة ترتفع إلى مستوى التحدي، الذي يحفز الباحث على بنائها بناءا نظريا، منهجيا مفاهيميا.

يتجلى الدافع الموضوعي الأول، في كون أن المجتمع القروي شكل مجالا لأحداث تاريخية ووقائع اجتماعية مهمة، يفسر ذلك بتشكل أصول الدولة من بنيات قبلية كما فسرت ذلك نظرية ابن خلدون من خلال "العصبية القبلية" كعنصر محرك لتاريخ المجتمع العربي، لعل التراكم الذي حققه البحث التاريخي معضدا بالبحث السوسيولوجي في دراسة تطور المجتمع المغربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو من الدلائل القوية على ما شكله المجتمع القروي من قطب جاذبية بالنسبة للبحث الأكاديمي المنقب في سيرورة هذا المجتمع وتطوره، وهنا نشير إلى المسار السوسيولوجي لبول باسكون الذي يمثل نموذجا خصبا لإمكانية صياغة نظرية سوسيولوجية حول المجتمع المغربي، انطلاقا من دراسته للمجتمع القروي مما مكنه من اقتراح مفهوم "المجتمع المركب"، انطلاقا من تحليله للعلاقات الاجتماعية المتمفصلة مع البنيات الزراعية في إطار مجتمع محلي يخص منطقة الحوز.

ويمكننا أن نضيف عاملا موضوعيا آخر يتجلى في كون التنمية البشرية بالمغرب، قد أضحت رهان هذه الألفية الجديدة، ولاسيما مع إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تروم أن تمكن كل الفئات المجتمعية وبالأساس المحدودة الدخل والفقيرة، من الاندماج والمشاركة في التنمية وذلك باقتراح العديد من البرامج والإعلان عن انطلاق مشاريع متنوعة تراعي حاجيات وخصوصيات كل جهة على حدى في إطار تنمية مندمجة كالتمدرس، الصحة، محاربة الأمية إلى جانب الاهتمام بقضايا الأسرة، ودعم مشاركة المرأة في الحياة العامة...إلخ.

ومن هذا المنطلق جاء اهتمامنا، بموضوع الفقر والتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب، وخاصة المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للتعرف على

أثر ووقع هذه المشاريع على المستفيدين منها، ومن تم أثرها على درجات الفقر والتنمية البشرية بالجماعة المدروسة.

إضافة إلى عامل موضوعي آخر يتجلى في ندرة الكتابات السوسيولوجية المتعلقة بموضوع الفقر والتنمية البشرية القروية فعلى الرغم من كونه على قدر كبير من الأهمية سواء البحثية أو المعرفية إلا أننا لا نجد إلى اليسير من الدراسات والكتب حول هذا الموضوع الذي يغلب عليها إما الطابع الجغرافي أو الطابع الاقتصادي.

أما الدافع الذاتي فيتجلى في الرغبة في المقاربة السوسيولوجية الأكاديمية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأثرها على المستفيدين منها بالجماعة الترابية المدروسة ومن تم أثر كل ذلك على درجات الفقر والتنمية البشرية بالجماعة المدروسة.

2- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها دراسة ذات راهنية عبر محاولتها إلقاء الضوء من زاوية سوسيولوجية ناقدة على المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأثرها على المستفيدين منها "بجماعة أولاد الطيب" ثم أثر تلك المشاريع على درجات الفقر والتنمية البشرية بالجماعة، كما تبرز أهميتها من كونها تحاول إثارة انتباه المسؤولين عن العملية التنموية وخاصة بالمجتمع القروي. وإلى جانب ذلك تستمد الدراسة أهميتها من كونها:

- دراسة نظرية ميدانية ستثري بدون شك ميدان البحث السوسيولوجي المتعلق بالفقر والتنمية البشرية القروية على وجه الخصوص.

- إن البحث الميداني يعد إطارا مرجعيا لاختيار الفرضيات الرامية إلى تفسير الظواهر والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التحولات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف النهوض الاجتماعي وإحداث تقدم علمي.

- يساهم البحث الميداني مساهمة فعلية في خلق تراكم المعلومات التي يمكن الركون إليها في تحليل البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتحديد سماتها، ولاسيما في مجتمع عانت فيه السوسيولوجيا من التضييق والتهميش لسنوات عديدة.

- كونه يساعد على كشف المشكلات والقضايا التي يعاني منها المجتمع القروي، وإيجاد الحلول لهذه المشكلات والقضايا، كما يعد العمل الميداني أحد طرق البحث المستخدمة في نطاق البحث بالمجتمع القروي.

3- أهداف الدراسة:

إن العمل الذي نريد إنجازه، يهدف بالأساس إلى مقاربة موضوع الفقرو التنمية البشرية بالمجتمع القروي من زاوية سوسيولوجية. فالتوجه الذي سيأخذه عملنا هو دراسة المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي تدخل في إطار برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي، بجماعة أولاد الطيب وذلك بالوقوف على مردوديتها بالنسبة للمستفيدين منها في مجال التعليم والصحة والدخل هل استطاعت هاته المشاريع أن تكون في مستوى انتظارات وتطلعات المستفيدين منها؟ أم أنها على العكس من ذلك لم ترق إلى مستوى تلك الإنتظارات والتطلعات؟ وفي الحالة هاته ما هي انتظارات وتطلعات المستهدفين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟ ماهي تمثلاتهم الإجتماعية لهذه المشاريع؟.

4- الدراسات السابقة:

إن القدرة على القيام بدراسة ليست مسألة سهلة يمكن لأي كان القيام بها بل هي ممارسة و إعداد نظري وثقافة فكرية، فالإطلاع على ماسبق من أعمال في حقل اختصاص البحث يساهم في اتساع الفكر، ويمنح الباحث قدرة على اعمال الفكر والنقد أثناء عملية تقصي الحقائق قد يكون البحث جديدا لم يطرق موضوعه من قبل، لكن من دون شك هناك مواضيع قريبة منه أو بعض من موضوعه قد جرى البحث فيه، والنظر في هذه الأبحاث يزود الباحث ولو بقدر ضئيل، بما يكفي من المعارف المرجعية التي يزخر بها علم الاجتماع، وفي هذا السياق يمكن أن نقول بأن الدراسات السابقة حول موضوع اشتغالي اكتست في الغالب ندوات وعروض في الثامن عشر من ماي من كل سنة، تخليدا للذكرى الأولى لإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 18ماي2005 بمختلف عمالات المملكة، تتمحور هذه الندوات والعروض حول تقديم الحصيلة السنوية مرفوقة ببعض

الإحصائيات الكمية والكيفية حول منجزات المبادرة الوطنية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والسوسيو ثقافية وتلك المرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل، لكن الملاحظ على هذه الندوات والعروض اقتصارها على تقديم الجانب المشرق والمشع من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لكن بالمقابل تخفي الوجه المظلم لهذه المشاريع وهو ماتؤكده سنويا التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD والتي لازالت، تضع المغرب في رتب متدنية في التصنيف السنوي لدليل التنمية البشرية إضافة إلى هذه العروض والندوات، هناك كذلك التقارير الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط والتي لانخفي أننا قد اعتمدنا عليها في إنجاز الأطروحة وخاصة **التقرير الوطني لسنة 2015** والمعنون ب:**" المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة المكتسبات والتحديات"** هذا التقرير الذي يقدم مدى قدرة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمشاريعها التنموية على تحقيق الأهداف الألفية للتنمية من سنة 2000 إلى سنة 2015 وهي ثمانية أهداف:

1- الحد إلى أقصى درجة ممكنة من الفقر والجوع.
2- ضمان التربية الابتدائية للجميع.
3- النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء.
4- الحد من وفيات الأطفال.
5- تحسين صحة النساء والحوامل.
6- محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة وداء الملاريا وأمراض أخرى.
7- الحفاظ على البيئة.
8- إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

حيث شكل هذا التقرير لسنة 2015 آخر سنة لتقديم النتائج المحققة للأهداف الثمانية.

وحسب المندوبية السامية للتخطيط فإن المغرب يمكنه أن يفتخر لأنه كان في مستوى الوفاء بإلتزاماته إزاء أهداف الألفية من أجل التنمية في أفق 2015، ذلك أن الأهداف الثمانية كلها تقريبا قد تحققت أو هي في طور التحقق.

إضافة إلى التقرير الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط سنة 2020 والمعنون ب "الاستعراض الوطني الطوعي" الخاص بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وهو تقرير يقدم مستوى تنفيذ المغرب لأهداف التنمية المستدامة في 2020 ومدى تطورها في أفق 2030 وهي كالتالي:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

إضافة إلى تقريرين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

الأول بعنوان **"تنمية العالم القروي التحديات والآفاق"** والثاني بعنوان **"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات".**

ففيما يخص التقرير الأول فقد أبرز، نقاط قوة وضعف مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخاصة في العالم القروي، حيث لفت الانتباه إلى أن هذا الأخير لازال يعاني نقصا كبيرا في البنيات التحتية والمرافق الثقافية والرياضية وخاصة من حيث أعدادها وطاقاتها الاستيعابية والخدمات التي تقدمها للساكنة.

أما التقرير الثاني فهو يقدم تحليلا مفصلا للهيكلة الإدارية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقييما لمنجزاتها في المرحلتين 2005-2010 و 2011-2018، والذي خلص إلى نتيجة أساسية مفادها أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية غير قادرة لوحدها من أجل محاربة الفقر والإقصاء والهشاشة، لأن ذلك يتطلب سياسات عمومية ملائمة، فالمبادرة في نظر المجلس هي برنامج إضافي للحد من الفقر والإقصاء يخضع لتدبير وزارة الدخلية ويعمل خارج نطاق باقي السياسات القطاعية وبموارد متواضعة نسبيا لاتتيح له إحداث الأثر الكبير على التنمية البشرية.

بالإضافة كذلك إلى اعتمادنا على التقارير الصادرة عن المرصد الوطني للتنمية البشرية:

التقرير الأول بعنوان: **"تقييم منجزات المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005-2010) وآثارها على الساكنة المستهدفة".**

التقريـر الثـاني بعنـوان: **"المبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشـرية 2005-2014 الحصـيلة والمكاسب خلاصة تركيبية وتوصيات".**

التقرير الثالث بعنوان:**"الفوارق في الاستفادة من الرعاية الطبية بالمغرب دراسة حالات سنة 2012"** من أجل تقييم الأنواع المختلفة من الإكراهات التي من شأنها أن تؤثر في الاستفادة من الرعاية الطبية والحصول على الأدوية.

إضافة إلى دراسة أخرى أنجزها المرصد الوطني للتنمية البشرية حول **"تحليل تأثير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الفقروالإقصاء الاجتماعي بجهة المحمدية سنة 2010".**

إضافة كذلك إلى بحثين ميدانيين صادرين عن التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الأول بعنوان **"بحث ميداني حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2006-2007"** والبحث الميداني الثاني **بعنوان "التقرير الوطني لتقييم تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2007"** هما هذين البحثين الميدانيين بالأساس:

- الصورة التي طبعتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الذاكرة الجماعية.
- تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واستيعاب مبادئها وقيمها.
- الدروس التي تم تحصيلها من هذه التجربة.
- الانتظارات التي تم خلقها لدى الفاعلين المستهدفين في إطار المبادرة الوطنية البشرية.

5- الحدود الجغرافية للدراسة:

لقد اتخدنا كمجال للبحث الجماعة الترابية أولاد الطيب وهي تابعة إداريا لجهة فاس مكناس، حيث تقع بالجهة الجنوبية لمدينة فاس، وتعتبر بوابتها الجنوبية بوابة مهمة نظرا لوجود مطار فاس سايس الدولي فوق ترابها.[1]

حدود الجماعة:

شرقا جماعة عين البيضا، غربا الجماعة الترابية عين الشقف، شمالا الجماعة الترابية سيدي اخيار، جنوبا الجماعة الحضرية فاس.

1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب صادرة عن جماعة أولاد الطيب،2020، ص1.

مساحة الجماعة:[1]

تصل مساحة الجماعة (سبعة آلاف) هكتار موزعة كما يلي: ملك خاص 3000 هكتار جموع 3900 هكتار أملاك مخزنية 100هكتار.

السكان والكثافة:[2]

يبلغ عدد سكان الجماعة حسب إحصاء 2014 حوالي 24594 نسمة.

عدد الدواوير بالجماعة[3]

يبلغ عدد الدواوير بالجماعة 28 دوارا معظمها يضم مساكن مجتمعة و09 من هذه الدواوير تشكل نواة مركز شبه حضري هو مركز أولاد الطيب.

وقد حظيت الجماعة الترابية أولاد الطيب بنسبة مهمة من المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث صنفت هذه الجماعة القروية، ضمن أفقر الجماعات القروية على الصعيدين الوطني والجهوي، ضمن خريطة الفقر المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط، حيث بلغ مؤشر الفقر بالجماعة القروية أولاد الطيب 17.76% اضافة إلى مؤشر الهشاشة الذي بلغ 24.33% وهو ما عجل باستفادتها من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخاصة برنامج محاربة الفقر في العالم القروي 2005-2010 والبرنامج الثاني 2011-2018، كمشروع دار الطالبة، مشروع دار الشباب، مشروع دار الولادة، مشروع مركز أولاد الطيب لتكوين وتأهيل المرأة القروية، مشروع تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي، مشروع شركة smart decor، مشروع إحداث وتجهيز ثقب مائي بدوار الحشالفة، ثمانية حافلات للنقل المدرسي من الدواوير البعيدة إلى المدارس بمركز الجماعة.

إضافة إلى المشاريع المنجزة في إطارالمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والممتدة من (2019-2023) والمتعلقة ببناء ثمانية وحدات لدعم التعليم الأولي بالوسط القروي.

1- نفس المرجع السابق، ص1.
2- نفسه، ص1.
3- نفسه، ص2.

أولا: مشروع دار الطالبة [1]

يهدف هذا المشروع إلى مكافحة الهدر المدرسي وتشجيع تمدرس الفتاة القروية، يبلغ عدد المستفيدين من المشروع 50 فتاة سنويا، تصل التكلفة الإجمالية للمشروع 1.400.000 درهم تصل مساهمة المبادرة فيه 500.000 درهم أما باقي الشركاء وهم مجلس العمالة تصل مساهمته إلى 900.000 درهم كما ساهمت دائرة الأملاك المخزنية بفاس ببقعة مساحتها 2554 متر مربع وفي نفس السياق فقد ساهمت كل من المنسقية الجهوية للتعاون الوطني، الجمعية المحمدية للبر والإحسان أولاد الطيب، والجمعية القروية أولاد الطيب، بالتأطير والمساهمة في تدبير المشروع.

انطلقت الأشغال في المشروع يوم 2005/10/01 ثم انتهت يوم 2007/03/01، وتم افتتاح المشروع يوم 2007/05/02.

ثانيا: مشروع دار الشباب [2]

يهدف هذا المشروع إلى التنشيط الاجتماعي والثقافي لفائدة الشباب وكذا تشجيع العمل الجمعوي بالجماعة القروية أولاد الطيب.

تصل التكلفة الإجمالية للمشروع إلى 1.121.000 درهم، تصل مساهمة المبادرة إلى 1.121.000 درهم، أما باقي الشركاء فهم دائرة الأملاك المخزنية بفاس حيث ساهمت ببقعة مساحتها 2576 متر مربع، في حين ساهمت كل من نيابة وزارة الشباب والرياضة والجماعة القروية أولاد الطيب بالتدبير والصيانة، كما انطلقت الأشغال بهذا المشروع في 2005/11/01 أما نهاية الأشغال في هذا المشروع فقد كان في 2007/02/08، وتم افتتاح المشروع يوم 2007/05/02.

ثالثا: مشروع مركز تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي [3]

يهدف هذا المشروع إلى التكوين المؤهل في الفلاحة لفائدة أبناء الفلاحين بالجماعة القروية أولاد الطيب والجماعات القروية المجاورة لهن بهدف إدماجهم في سوق الشغل.

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، ماي،2010.
2- نفس المرجع السابق.
3- نفس المرجع السابق.

تصل التكلفة الإجمالية للمشروع إلى 930.000 درهم حيث بلغت مساهمة المبادرة 400.000 درهم في حين وصلت مساهمة باقي الشركاء كمجلس العمالة 530.000 درهم همت بالأساس الدراسات والبناء والتجهيز، في حين ساهمت كل من المديرية الإقليمية للفلاحة بفاس والجماعة القروية أولاد الطيب بالتدبير والتأطير التقني وتم انطلاق الأشغال بهذا المشروع في تاريخ 2005/11/01، أما تاريخ نهاية الأشغال هو 2007/03/01، كما تم افتتاحه يوم 2007/09/01، وقد بلغ عدد المستفيدين المباشرين في المشروع 4640 مستفيد.

رابعا: مشروع دار الولادة [1]

يهدف هذا المشروع إلى الحد من التعقيدات المتعلقة بالولادة وبالتالي خفض نسبة الوفيات في صفوف النساء والرضع بالجماعة القروية أولاد الطيب.

تصل التكلفة الإجمالية للمشروع ب 508.000 درهم حيث بلغت مساهمة المبادرة فيه 400.000 درهم في حين وصلت مساهمة باقي الشركاء وهم المندوبية الإقليمية للصحة بفاس التي ساهمت ببقعة مساحتها 800 متر مربع والربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء، وكذا توفير سيارة إسعاف، طاقم طبي، ثم الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، التي ساهمت بمصاريف الربط بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء، والتخفيف في القيمة المضافة على التطهير 108.000 درهم، وأخيرا الجماعة أولاد الطيب التي قامت بتعيين سائق وحارس.

وقد تم البدء بتجهيز المستوصف يوم 2005/12/01 وتم يوم 2006/01/01 إعطاء انطلاقة الأنشطة بالمركز الصحي، كما وصل عدد المستفيدين 19200 مستفيد.

خامسا: المشروع السوسيو تربوي لتكوين وتأهيل المرأة القروية [2]

يعد هذا المشروع إحدى لبنات المركب السوسيو- تربوي المنجز في إطار برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي برسم البرنامج الاستعجالي 2005 بالجماعة القروية أولاد الطيب.

يهدف هذا المشروع الذي أنجز بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن إلى الإدماج السوسيواقتصادي للمرأة القروية، التي تعاني من عدة مظاهر الهشاشة الاقتصادية

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، ماي، 2010.
2- نفس المرجع السابق.

والاجتماعية وذلك عن طريق الاستماع والمصاحبة الاجتماعية والتكوين المؤهل في مجالات الشغل.

يشتمل هذا المشروع على ورشات للتكوين – قاعة للعرض – قاعة متعددة التخصصات – روض الأطفال- مقصف.

تتكون التركيبة المالية للمشروع من 2 مليون للدرهم من مؤسسة محمد الخامس للتضامن و1.5 مليون درهم من صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

أما الشركاء في المشروع فهم: مؤسسة محمد الخامس للتضامن – جمعية سايس للتنمية والتضامن- التعاون الوطني- مجلس الجماعة القروية أولاد الطيب.

أنشطة المركزوهي :- التكوين المؤهل والانصات والتوجيه.

* التكوين المؤهل: - الفصالة والخياطة.

- الحلاقة والتجميل.

- الإعلاميات.

* الإنصات والتوجيه: - محاربة الأمية.

- روض الأطفال والتعليم الأولي.

سادسا: مشروع مدر للدخل: شركة SMART DECOR[1]

وهو عبارة عن مشروع مدر للدخل قام بإنجازه أحد أبناء المنطقة، مجال نشاط هذا المشروع هو النجارة، أنجز هذا المشروع سنة 2013، تصل التكلفة الإجمالية للمشروع 325 714 درهم.

سابعا: إمداد الجماعة بثلاث حافلات للنقل المدرسي :[2]

تم إمداد الجماعة بثلاث حافلات لنقل التلاميذ من الدواوير البعيدة كالحشالفة، أولاد بوعبيد الفنيدق، دحو، أولاد موسى، الهمال، السعادة، إلى مختلف المدارس المتواجدة بمركز أولاد الطيب.

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية،عمالة فاس، 2010.
2- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق.

ثامنا: بناء ثمانية وحدات لدعم التعليم الأولي بالوسط القروي:[1]

تتعلق هاته الوحدات بالبرنامج الرابع من المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023 والمعنون ب: الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، تحديدا المحور الثاني منه والمتعلق بدعم التعليم الأولي بالوسط القروي.

تتوزع وحدات التعليم الأولي بالوسط القروي على الدواوير التالية:

السنة	العمالة	الجماعة	الدوار	المشروع
2020	فاس	أولاد الطيب	أولاد موسى	بناء وحدة لدعم التعليم الأولي
2020	فاس	أولاد الطيب	صهريج	بناء وحدة لدعم التعليم الأولي
2020	فاس	أولاد الطيب	أولاد بوعبيد غواز	بناء وحدة لدعم التعليم الأولي
2020	فاس	أولاد الطيب	جريفات	بناء وحدة لدعم التعليم الأولي
2020	فاس	أولاد الطيب	روضة	بناء وحدة لدعم التعليم الأولي
2020	فاس	أولاد الطيب	أولاد لخضر	بناء وحدة لدعم التعليم الأولي
2020	فاس	أولاد الطيب	الراشيدية	بناء وحدة لدعم التعليم الأولي
2020	فاس	أولاد الطيب	الفنيدق	بناء وحدة لدعم التعليم الأولي

تاسعا: تجهيز مستوصف الجماعة بمعدات طبية من أجل الحفاظ على صحة الأم وطفلها:[2]

تتعلق هذه التجهيزات الطبية بالبرنامج الرابع من المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023 والمعنون ب: الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، تحديدا المحور الأول منه والمتعلق بتنمية الطفولة المبكرة.

السنة	العمالة	الجماعة	الدوار	المشروع
2020	فاس	أولاد الطيب	مركز أولاد الطيب	اقتناء التجهيزات الطبية لصالح مستوصف الجماعة من أجل الحفاظ على صحة الأم وطفلها

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المرحلة الثالثة 2019-2023.
2- نفس المرجع السابق.

6- صياغة إشكالية الدراسة مع الأسئلة الفرعية:

حظيت قضية الفقروالتنمية البشرية بمكانة خاصة في مختلف الخطابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين الوطني والدولي منذ أواخر القرن الماضي، وأضحت التنمية البشرية رهان هذه الألفية الجديدة وخاصة مع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تقدم نفسها كقطيعة ليس فقط على مستوى العمل الاجتماعي ولكن كذلك على مستوى تدبيره، في إطار سياسة عمومية مندمجة رصدت لها كل الوسائل و الآليات وعبئت لها كل الموارد المالية اللازمة وطنيا ودوليا من خلال المنح و الهبات الدولية بمعنى وضع كل الآليات اللازمة لضمان الانسجام و الالتقائية بين برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج القطاعات الوزارية حسب متطلبات المبادرة المحلية للتنمية البشرية .

تهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية العنصر البشري في المجالين الحضري والقروي، على حد سواء وتروم أن تمكن كل الفئات المجتمعية و بالأساس المحدودة الدخل و الفقيرة من الاندماج و المشاركة في التنمية وذلك بالإعلان عن انطلاق العديد من المشاريع التنموية المتنوعة، حظي فيها المجتمع القروي بنصيب وفير من هذه المشاريع، وهو ما يجعل منها مجالات خصبة للسؤال السوسيولوجي كفعل شقي و مشاغب لايطمئن للجاهز و اليقيني وينزع بالضرورة إلى تجريب مسارات عدة من التحليل و التفكيك أملا في الفهم و التفهم. **فإلى أي حد قد تستجيب المشاريع التعليمية والصحية والسوسيو ثقافية والمرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطارالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لحاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة المستفيدة منها؟ وما أثرها على درجات الفقر والتنمية البشرية بالجماعة المدروسة؟**

ويتفرع هذا الإشكال المركزي إلى التساؤلات التالية:

- هل تم إشراك الساكنة المستهدفة في تحديد حاجياتها ومتطلباتها أثناء اقتراح وتنفيذ وإنجاز المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل؟

- هل تخضع المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للمتابعة والتقييم من طرف كافة المتدخلين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟
- هل ارتقت تلك المشاريع إلى مستوى تطلعات وانتظارات وحاجيات الساكنة المستهدفة؟ أم أنها على العكس من ذلك؟

7- صياغة الفرضية العامة للدراسة مع الفرضيات الفرعية:

يقوم **الافتراض الأساسي** على أنه: **قد تستجيب إلى حد ما المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمتعلقة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لحاجيات ومتطلبات المستفيدين منها.**

ولكي يمكن منهجيا التحقق منها، كان لزاما تفكيكها إلى ثلاثة فرضيات إجرائية.

الفرضية الأولى: تم إشراك الساكنة المستهدفة إلى حد ما في تحديد حاجياتها ومتطلباتها أثناء اقتراح وتنفيذ وإنجاز المشاريع التعليمية و الصحية والسوسيوثقافية والمتعلقة بالأنشطة المدرة للدخل.

الفرضية الثانية: تعرف المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نقصا على مستوى المتابعة والتقييم من طرف كافة المتدخلين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الفرضية الثالثة: التمثلات الاجتماعية للمستفيدين من المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمتعلقة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تبقى ايجابية نسبيا.

8- طريقة اختيار عينة الدراسة:

أ/اختيارالعينة:

تعتبر العينة جزءا من مجتمع الدراسة، ويجب أن تكون تمثيلية، بمعنى أن تتوفر على جميع خطوات المجتمع الإحصائي[1]، فهي خطوة من الخطوات المنهجية الضرورية التي يعتمدها البحث السوسيولوجي نظرا لعدم استطاعة الباحث بمفرده الإلمام بكل عناصر المجتمع موضوع الدراسة، ويتوقف عليها صحة نتائج البحث الميداني مما يستلزم الحيطة والحذر في دقة اختيار شكل وحجم العينة ودرجة تمثيلها النسبية للعناصر قيد الدراسة.

إن إشكالية الدراسة وفرضياتها والإكراهات المرتبطة بإنجازها تشكل عناصر محددة لعينة البحث، فاختيارها يتأسس على ضرورة التوفر على معطيات ومعلومات كفيلة بالإجابة عن الإشكالية، من هنا كان تجميع العديد من المعطيات حول المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قبل الشروع في إنجاز البحث عاملا مساعدا ومؤهلا لعملية انتقاء عينة البحث لقد استغرق تجميع الوثائق والمعلومات زمنا مهما، تم خلاله زيارة المقرات والتعرف على المسؤولين والمستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والساكنة بجماعة أولاد الطيب، فتم الاشتغال على كافة المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب. وقد ارتأينا أن نختار **عينة قصدية** نرى من وجهة نظرنا أنها قادرة على أن تفي بالغرض ألا وهو دراسة أثر ووقع المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الساكنة المستفيدة منها، مكونة من 320 فردا، وهي مقسمة كالتالي: 20 متدخلا في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بجماعة أولاد الطيب و300 فردا مستفيدا من هذه المشاريع موزعة كالتالي:

* عضو واحد من التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بوزارة الداخلية بالرباط.
* عضو واحد من اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بعمالة فاس.
* عضوين من مصلحة تقييم وتتبع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بعمالة فاس.

1- عبد الكريم القنبعي الإدريسي، محاضرات في المناهج الكيفية، ط1، منشورات مؤسسة مقاربات، فاس، المملكة المغربية، 2021، ص58.

* عضوين من اللجنة المحلية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.

* عضوين من الجمعية المسيرة لدار الطالبة والمستفيدين منها.

* عضوين من الجمعية المسيرة لدار الشباب والمستفيدين منها.

* عضوين من الجمعية المسيرة لمركز أولاد الطيب لتكوين وتأهيل المرأة القروية والمستفيدات منها.

* مسؤولة عن دار الولادة والمستفيدات منها.

* مسؤول عن مشروع ورشة النجارة لحامله شركة أشخاصSmart Decor، والمستفيدين منه.

* مسؤول عن مدرسة التكوين بالتدرج في المجال الفلاحي والمستفيدين منها.

* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد موسى والمستفيدين منه.

* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار الصهريج والمستفيدين منه.

* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد موسى والمستفيدين منه.

* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد بوعبيد الغواز والمستفيدين منه.

* مسؤول عن مستوصف أولاد الطيب والمستفيدين منه.

* المستفيدون من حافلات للنقل المدرسي.

اقتصرنا في وصف العينة على المستفيدين لكون أن المتدخلين مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحفظوا عن الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالسن والحالة العائلية والمستوى التعليمي أثناء إجرائنا للمقابلات النصف موجهة معهم، لهذا اقتصرنا على المستفيدين من المشاريع فقط.

9- طريقة اختيار الأدوات المنهجية والتقنية لجمع وتحليل المعطيات

أ/ الأدوات المنهجية للدراسة:

لإنجاز أي بحث لابد من الاحتكاك بالميدان الاجتماعي الذي من شأنه أن يمد الباحث بالمعلومات التي من خلالها يستطيع الاطلاع أكثر على الواقع العيني، للظاهرة المدروسة من أجل ايجاد الأجوبة على إشكاليته وفروضه، وهذا ما لايمكن أن يتم إلا باختيار الأداة الأكثر قابلية للتطبيق والتي تتلاءم والأهداف المسطر إنجازها من طرف الباحث لهذا فإن

هـدف أي بحـث ميـداني هـو محاولـة جمـع المعطيـات التـي مـن خلالهـا يمكـن مسـاءلة الواقع،انطلاقـا مـن الأجهـزة المفاهيميـة والنظريـة ذات الصـلة الشـيء الـذي يفـرض علـى الباحث نوعا من الانحياز المنهجي والنظـري، أي أن تـنعكس قناعاتـه العلميـة علـى مختلـف الخطوات المنجزة في البحث والتقصي في الموضوع المـدروس، ممـا يـنعكس علـى الأدوات المعتمدة في جمع المعطيات وتحليلها بما ينسجم مع الأهداف المسطرة قبلا، واعتمـدنا كتقنيـة منهجية لجمع المعلومات **المقابلة نصف الموجهة والاستمارة والمجموعة البؤرية**.

أ-1- المقابلات النصف موجهة:

من الضروري علـى كـل باحـث أن يكـون المنهجـي لنفسـه بنفسـه، فاكتسـاب المهـارة والوصول إلى درجة النضج العلمي ينموان حسب وثيرة نمـو الممارسـة لـدى الباحـث نظريـا وميدانيا، مما يثبت أن معرفة التقنيات القاعدية (تقنيات الملاحظة وتقنيات تحليل المعلومـات) والإطلاع عليها لا يكفيان بالضـرورة لاكتسـاب المنهجيـة الملائمـة لتنفيـذها حتـى يتحقـق لـه النجاح في المهمـة الميدانيـة، بـل إن الأمـر أكثـر تعقيـدا ممـا يمكـن تصـوره منـذ أول وهلـة، ولذلك يلزمنا التأكيـد علـى أن الإلمـام بـالأدوات المنهجيـة الملائمـة لتنفيـذها حتـى يتحقـق لـه النجاح في المهمة الميدانية، بل إن الأمر أكثر تعقيدا مما يمكن تصوره، ولذلك يلزمنـا التأكيـد على أن الإلمام بالأدوات المنهجية نظريا يظل ناقصا إذا لم تصـاحبه ممارسـة ميدانيـة مكثفـة ومتنوعـة تتصـف باليقظـة المعرفيـة أثنـاء التطبيـق[1]. ولعـل هـذه اليقظـة المعرفيـة تتطلـب مؤهلات معينة لدى الباحث في التواصل والحوار، في الإنصات والقـدرة علـى التوجيـه، فـي سـرعة البديهـة والتفاعـل المـرن مـع مختلـف اللحظـات، فـي الانتبـاه إلـى تفاصـيل الحركـة واللغة...مؤهلات لا تصـقلها كثافـة الممارسـة وحـدها بـل ممارسـة التقيـيم والوقـوف العلمـي والجزئي عند حيثيات التطبيق العملي لأدوات البحث أيضا وهو ما يسمح بالمراكمـة النوعيـة للمعرفة السوسيولوجية، هذا دون ان ننسى ما قاله ألبير بريمو من أن "المقابلة هـي فـن أكثـر بكثير منها تقنية"[2].

1- عبد السلام فراعي، التربية والتنمية في مغرب ما بعد الاستقلال، حالة التعليم الجامعي 1956-1992، مساهمة في سوسيولوحيا التربية، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، سنة 1995 جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، ص 23.

2 -Albert Brimo, Les méthodes des sciences sociales, Ed Mont echcrestien,1971,p 217.

لعل ما سهل اعتماد تقنية المقابلة هنا هو وجود خبرة سابقة من خلال عدة أبحاث ميدانية ضمنها، تجربة بحث ميداني بقصبة النوار المدينة العتيقة لفاس تحت إشراف الأستاذ عبد الرحمان المالكي.

وقد اعتمدت على أسلوب المقابلة نصف الموجهة حيث يعرف الباحث كل المواضيع التي يتوجب الحصول من خلالها على إجابات المستجوب ولكن يترك تركيب هذه المواضيع والطريقة التي يدخلها بواسطتها لحكمه، وتكون تعليمات الانطلاق وحدها محددة[1]. إن تقنية المقابلة باعتبارها "محادثة هادفة"[2]، تبقى تقنية صعبة لأنها تضع الباحث في علاقة مباشرة مع المبحوث، علاقة لا يمكنها إلا أن تكون إنسانية واجتماعية وليس فقط علاقة رسمية، لكل طرف دور محدد ونهائي بل تنطوي المقابلة على علاقة تبادلية تواصلية، تفرض ديناميتها كل مرة إبداعا متميزا وإجراء المقابلة لا يمكنه أن يكون ناجحا بأي شكل إذا ما غابت المرونة لصالح الانضباط الصارم للدليل، وهذا الأخير كما يدل اسمه ليس إلا مساعدا يمكن من جعل تحصيل المعطيات منهجيا، وليس قانونا يمكنه أن يوحد مختلف المقابلات على قاعدة الترجمة الحرفية منهجيا لحيثيات المقابلة الأولى كل مقابلة هي وضعية خاصة تخترقها العديد من العوامل.

وقد استعملنا في دراستنا هذه المقابلة نصف موجهة لاستكشاف مجال البحث والتعرف على الفاعلين الأساسيين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سواء على مستوى التنسيقية الوطنية للتنمية البشرية بوزارة الداخلية بالرباط وعلى مستوى اللجنة الإقليمية بعمالة فاس، وعلى مستوى اللجنة المحلية بجماعة أولاد الطيب إضافة إلى مسيري المشاريع، سواء جمعيات أو شركاء.

جاء نص المقابلة نصف الموجهة مكونا من أسئلة توجيهية مصنفة في محاور كالتالي:

- محور المعطيات العامة عن المشروع.

1- Rodolphe Ghiglione, Benjamin Matalon, les Enquêtes sociologiques, théories et pratique, Ed Armand colin, Paris, 1977, p 58.

2 - Ibid, p 59.

- محور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين المقاربة التشاركية والاختيارات الأساسية ذات الأولوية الملحة.
- محور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين آليات المتابعة والتقييم.

أ-2- الإستمارات:

للاستمارة فائدة كبيرة عندما تكون متضمنة لأسئلة دقيقة وواضحة بالنسبة للمستجوبين الذين يفترض فيهم أن يكونوا متعلمين وقادرين على استيعاب مضمون الأسئلة وقابلين للإدلاء بالمعلومات المطلوبة منهم بكل تلقائية وموضوعية.

فهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المرتبة بشكل منطقي وسيكولوجي بهدف جمع بيانات يحتاجها الباحث في دراسة ظاهرة ما[1]. وهي من أهم التقنيات المنهجية المعتمدة لتكميم جزء مهم من المعطيات الميدانية واختبار صحة الفرضيات المصاغة كان إنجازها مقيدا بشرط الدقة في صياغة الأسئلة المناسبة وفي استخلاص الأجوبة لأن تعدد الوساطات والاعتماد على عناصر أخرى في تعبئتها يقللان من خصوبة نتائجها.لهذا حرصنا على تعبئة الاستمارات الخاصة ببعض المبحوثين تعبئة شخصية ليتحقق تفاعل اجتماعي مع مجتمع قروي خاصة وأن نسبة من المبحوثين أميين يستحيل بالنسبة إليهم تعبئة الاستمارة.

وقد جاء نص الاستمارة متمحورا على محورين أساسيين وهما :

- محور يتعلق بتمثلات المبحوثين حول التنمية البشرية والفقر.
- محور يتعلق بدور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر بجماعة أولاد الطيب.

أ-3- المجموعة البؤرية:

وهي من التقنيات المهمة التي استعملت في البحوث النوعية وتم من خلالها الحصول على معلومات لايمكن الوصول إليها بالطرق والوسائل التقليدية لما تمتاز به من قدرة على جمع وجهات نظر متعددة ومنظورات مختلفة للموضوع نفسه والوصول الى النظرة

1- عبد الكريم غريب، منهج وتقنيات البحث العلمي، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1997،1، البيضاء، ص 94.

الداخلية لفهم الأفراد المشترك للحياة اليومية والطرق التي يتأثر بها الأفراد بعضهم البعض في أجواء التفاعل داخل الجماعة.

ومن شروط المجموعة البؤرية وجود مجموعة من الأفراد يتراوح عددهم من 5 إلى 10 ويتم اختيارهم وتجميعهم لمناقشة موضوع ما والتعليق عليه اعتمادا على تبادل الخبرات الشخصية وطرح الآراء والتعبير عن المشاعر والاتجاهات في مدة تتراوح من ساعة إلى ساعتين.

وتعرف المجموعات البؤرية بأنها مجموعة من الأفراد يجمعها الباحثون لمناقشة والتعليق على موضوع معين وهو موضوع البحث، وتعرف أيضا بأنها جلسات مناقشة منظمة في مجموعة بؤرية يتم توجيه المناقشة فيها بعدد من الأسئلة المحددة التي تركز على موضوعات عديدة الغاية منها الحصول على فهم أعمق لوجهات نظر المشاركين وخبرتهم ومشاعرهم ومفاهيمهم وإدراكهم ومعتقداتهم ومواقفهم إزاء المواضيع قيد المناقشة.

ب/ تقنيات تحليل المعطيات

لا تشكل المقابلة والإستمارة هدفا في حد ذاتها، فقبل الوصول إلى نتائج البحث، لابد من القيام بعملية أساسية وهي تحليل المضمون بالنسبة للمقابلات وتكميم وتفريغ المعطيات الإحصائية بالنسبة للاستمارة. وهي عملية في غاية من الصعوبة لا لأنها تتطلب عمليات ذهنية متطورة تقوم على الاستقراء والتصنيف والتحليل وإعادة الترتيب في تناسق مع البحث ودونما إخلال بمنطقها، بل لأن عملية التأويل والتفسير تنطلق من بنية ذهنية متشكلة خارج إطار البحث ومن تم تدخل الذات من الباب الواسع إلى معقل المعرفة السوسيولوجية.

ب-1- تحليل المضمون:

تعتبر تقنية تحليل المضمون أكثر التقنيات استعمالا في تحليل المقابلات، وبالرغم من تعدد التعاريف التي تعطى لهذه التقنية فبالإمكان القول بأن هذه التقنية هي اليوم أقرب إلى ما انتهت إليه لورانس بردان L.Bardin في كتابها "تحليل المضمون" حيث تقول :"في الوقت الحالي نعني على العموم بتعبير تحليل المضمون:مجموعة من تقنيات تحليل التواصل،تسعى من خلال مجموعة من الطرائق النسقية والموضوعية وصف محتوى الرسائل (messages) بغاية الوصول إلى (مؤشرات كمية أو غير كمية) تسمح بالاستنباط

المنطقي لمعارف تتعلق بظروف إنتاج /تلقي متغيرات مستنتجة من هذه الرسائل"[1] وفي إطار تحليلها لهذا التعريف تركز "لورانس بردان" على أهمية الاستنباط المنطقي،وترى تبعا لذلك أن عمل "محلل المضمون" شبيه إلى حد كبير بعمل عالم الآثار(الأركيولوجي) الذي يشتغل على آثار/ des traces يمكن أن يجدها أو يعمل على اكتشافها،إن هذه الآثار هي إما تعبير عن حالات أو معطيات أو ظواهر[2].

إن محلل المضمون لا يقف فقط عند لغة الخطاب أو الرسالة ولهذا يركز كل من بول هنري وميسكوفيتشي في مقال لهما عن مشاكل تحليل المضمون على "شروط إنتاج" الخطاب أوالرسالة، ليس هناك أي تحليل للمضمون يهدف إلى دراسة اللغة أو اللسان،ولكن مثل هذا التحليل يهدف أساسا إلى التحديد الجزئي أو الكلي لما نسميه شروط إنتاج النصوص التي تشكل موضوعه إن مانسعى لتوضيحه وإبرازه هو شروط الإنتاج هذه وليس النصوص في حد ذاتها[3].

وانطلاقا من التمييز الذي وضعه دوسوسير (F.de saussure) بين اللغة والكلام (langue et parole) والذي به أسس اللسانيات يمكننا القول بأن موضوع اللسانيات هو اللغة أي المظهر الجماعي والاصطلاحي التوافقي للسان بينما موضوع تحليل المضمون هو الكلام أي المظهر الفردي والعملي (الاستعمالي) للسان.

إن اللسانيات تشتغل على لغة نظرية (البنيات الصورية للغة)،بينما يشتغل تحليل المضمون على الكلام أي على الممارسة المنجزة من طرف مرسلين معروفين للغة،ومحاولة معرفة ماوراء الكلام أي المعنى الذي يعطيه المرسل للخطاب،وأنسقة التمثلات التي يقصد هذا الخطاب الترويج لها.ومن ثم أصبح علماء الاجتماع يهتمون اليوم بالوضع الذي ينبغي إعطاؤه لكلام الناس[4].

إن تبني تقنية تحليل المضمون كان بسبب الحوافز التي تقدمها للباحث والمتمثل في كون تحليل المضمون،الأنسب بالنسبة لمجال بحث ما أو لغاية ماهو تقنية ينبغي ابتكارها كل

1- عبد الرحمان المالكي، سوسيولوجيا التحضر في المغرب، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، تحت إشراف عبد الجليل حليم، السنة الجامعية 2004-2005، ص304.

2- نفس المرجع، ص 305.

3- عبد الرحمان المالكي، سوسيولوجيا التحضر في المغرب، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، مرجع سابق ص 305.

4 - نفس المرجع السابق، ص 305.

مـرة، وهـذا مـا دفـع بالبـاحثين إلـى الحـديث عـن "تحليـل المضمون"،بسـبب تعـدد القنـاعـات النظرية والمنهجية التي ينطلق منهـا كـل باحـث لهـذا اعتمـدنا فـي هـذا البحـث علـى التحليـل الموضوعاتي للمقابلات من خلال استخراج الأفكار التي تتمحور حولهـا كـل مقابلة،ومحاولـة صياغتها في إطار نص متكامل يعبـر بصـورة تامـة إلـى حـد مـا عـن التصـور الـذي يعطيـه الأفـراد للمواضـيع التـي قمنـا بصـياغتها فـي دليـل المقابلـة وهـذا مـا يجعلنـا أمـام عمليتـين منهجيتين تكملان الخطوة السابقة الذكر – التحليل الموضوعاتي- وهما **الترميز والتفييئ**.

*** ترميز المقابلات:**

إن الترميز هـو السـيرورة التـي مـن خلالهـا تتحـول وتتجمـع المعطيـات الخـام منهجيـا فـي وحدات تسمح ببلوغ الوصف الدقيق للخصائص الفعلية للمحتـوى ومـن هـذا المنطلـق عمـدت فـي ترميـز المقـابلات التـي أنجزتهـا إلـى الـربط بـين هـذه العمليـة والفرضـيات التـي قمـت بصياغتها، وهذا عن طريـق رصـد مختلـف المؤشـرات التـي بنيـت عليهـا كـل فرضـية إلـى جانب العمل على توسيع هذه المؤشرات في حالة ما توصلنا إلى جديد منها،من خـلال قرائتنـا الأولية للمقابلات، حيث قمت بربط كل رمز بمؤشر هذا بغض النظر عـن الموقـع الـذي ورد فيه ضمن سياق كلام المبحوث.

*** بناء فئات التحليل:**

بانتهائنا من عملية ترميز المقابلات المنجزة بعد عملية إعادة الصياغة للحصول علـى نـص ذو معنى،انتقلنا إلى البحث عن الفئات التي من الواجب أن تبنـى عليهـا عمليـة التحليل،عمـدنا في صياغتنا لمحاور الإشكالية ومن الفرضيات وأداة التحقق- المقابلـة النصـف موجهـة- إلـى الـربط بـين شـتى المتغيـرات بـالتزامن مـع رصـد كـل المؤشـرات ذات الصـلة والتـي قمنـا بصياغتها على شكل مواضيع أو فئات فرعية اتخذت أشكال أسئلة رئيسية وفرعيـة فـي دليـل المقابلة،ولهذا قمنا بصياغة محورين أساسيين يمثل كل محور موضوعا مـن المواضـيع التـي سينصب عليها تحليل كلام المبحوث وهي:

- مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشـرية بـين المقاربـة التشـاركية والاختيـارات الأساسـية ذات الأولوية الملحة.

- مشاريع المبادرة الوطنيـة للتنميـة البشـرية بـين آليـات المتابعـة والتقيـيم ورهانـات مكافحـة الفقروتحقيق التنمية البشرية.

إن هذه المواضيع الرئيسية تنقسم بدورها إلى عدة مواضيع فرعية بإمكانهـا أن تسـهل عمليـة تحليل المعطيات الميدانية والتي شكلت البنية الأساسية لدليل المقابلة وهي :

- ✓ فكرة إنجاز المشروع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (س14).
- ✓علاقة المشروع بقيم ومبادئ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (س15وس16).
- ✓تعريف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (س17).
- ✓المعايير المعتمدة في اختيار المشروع (س19).
- ✓مراحل إنجاز المشروع (س20)
- ✓اعتماد المقاربة التشاركية في المشروع (س21).
- ✓استحضار حاجيات ومتطلبات الساكنة أثناء اقتراح وتنفيذ المشروع (س22).
- ✓اشراك المستفيدين في إنجاز المشروع (س24).
- ✓المتابعة والتقييم على مستوى المرافق والبنيات التحتية للمشاريع(س37).
- ✓المتابعة والتقييم على مستوى التجهيزات والمعدات التقنية للمشاريع (س38).
- ✓المتابعة والتقييم على مستوى الموارد البشرية للمشاريع (س39).
- ✓المتابعة والتقييم على مستوى التمويلات المادية للمشاريع (س40).

ب-2- التحليل الاحصائي:

إن الهدف من وراء التحليل الكمي هو الحصول على معطيات مكممة حول الظـواهر التـي نريد دراستها وهي عبارة عن أرقام حتى نتمكن من إدخالها في جـداول إحصـائية، للتعـرف على طبيعة العلاقة بين هذه الظواهر، وعلى هذا الأساس يـأتي التحليـل الإحصـائي كخطـوة ثابتة في أي تحقيق كمي،ومن هذا المنظور يرتكز التحليـل الإحصـائي علـى معطيـات سـبق تكميمها بواسطة عد أوقياس الأمر الذي يسـتدعي معطيـات ملاحظـة ومحـددة بدقـة وتنتمـي الى وسط منسجم حتى يمكن المقارنة فيما بينها.

إن استعمال الإحصائيات في مجال العلوم الاجتماعية يهدف إلى إجراء عمليتين:

* **العمليــة الأولــى:** وصــف المعطيــات الملاحظــة مــع إنشــاء العلاقــة الرياضــية مــابين المتغيرات.

* **العملية الثانية :** إقامة العلاقة مابين المتغيرات،وتقوم هذه العمليـة علـى أسـاليب اسـتخدام النسب المئوية ومعامل الارتباط والتحليل العواملي.

مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية والفنون وعلوم التربية
تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والدراسات النفسية والاجتماعية
بنية البحث: مختبر الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية
تخصص: علم الاجتماع

استمارة استبيان أطروحة
لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع
في موضوع:

الفقر والتنمية البشرية بالمجتمع القروي دراسة سوسيولوجية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

نموذج جماعة أولاد الطيب بفاس

المرجو من سيادتكم التفضل بملأ هذه الاستمارة بكل صدق وأمانة لأن المعلومات الواردة فيه ستوظف في إطار البحث السوسيولوجي العلمي....شكرا على تعاونكم

اسم الطالب: معاذ النجاري
ر.و.ط : 0199759135

تحت إشراف الدكتور:
ذ.عبد الكريم القنبعي

السنة الجامعية: 2021/ 2022

المحور الأول: معلومات عامة عن المبحوث:

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

أقل من 18 سنة	☐	من 18 إلى 28 سنة	☐
من 28 إلى 38 سنة	☐	من 38 إلى 48 سنة	☐
من 48 إلى 58 سنة	☐	من 60 فما فوق	☐

3- المستوى الدراسي:

غير ممدرس	☐	ابتدائي	☐
ثانوي اعدادي	☐	ثانوي تأهيلي	☐
جامعي	☐	عالي	☐

4- الأصل الجغرافي:

مدينة ☐ قرية ☐

5- الوضع العائلي:

أعزب	☐	متزوج	☐
أرمل	☐	مطلق	☐

6- إذا كنت متزوجا كم عدد الأبناء؟

.....

.....

7- إذا كنت متزوجا هل تشتغل الزوجة؟

نعم ☐ لا ☐

8- إذا كان الجواب "بنعم" في أي قطاع تشتغل الزوجة؟

.....

.....

9- إذا كنت غير متزوج مع من تعيش؟

لوحدك ☐ مع بعض الأصدقاء ☐

مع الأسرة ☐

10- المهنة:.....

.....

المحور الثاني: تمثلات المبحوثين حول التنمية البشرية.

11- هل مفهوم التنمية البشرية يعني لديك ؟ ***(يمكن وضع علامة على أكثر من اختيار)***

التحديث ☐ التقدم ☐

التغير الاجتماعي ☐ النمو ☐

التأهيل المجتمعي ☐

أجوبة أخرى أذكرها:.....

.....

12- ماذا تعني لك عملية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟ ***(يمكن وضع علامة على أكثر من اختيار)***

القضاء على الفقر ☐ القضاء على البطالة ☐

توفير الخدمات الاجتماعية ☐ المساعدة على إنجاز مشاريع مدرة للدخل ☐

أجوبة أخرى أذكرها:.....

.....

13- ماذا يعني لديك عدم وجود الفقر؟ (*يمكن وضع علامة على أكثر من اختيار*)

التوفر على أرض فلاحية وماشية	☐	وجود ماء وكهرباء	☐
تمدرس الأبناء	☐	سكن لائق	☐
وفرة الطعام	☐	وجود فرص عمل بالنسبة لجل أفراد الأسرة	☐

أجوبة أخرى أذكرها:.....

.....

14- هل هناك تنمية بشرية قروية بالمغرب؟

نعم ☐ لا ☐

15- إذا كان الجواب "بنعم" لماذا؟

.....

.....

.....

16- إذا كان الجواب "بلا" لماذا؟

.....

.....

.....

17- كيف تنظرون للمجتمع القروي المغربي قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

جيد جدا	☐	جيد	☐
غير جيد	☐	غير جيد تماما	☐

18- إذا كان الجواب جيد جدا لماذا؟

.....

.....

19- إذا كان الجواب جيد لماذا؟

.....

.....

20- إذا كان الجواب غير جيد لماذا؟

.....

.....

21- إذا كان الجواب غير جيد تماما لماذا؟

.....

.....

22- إذا كيف تنظرون للمجتمع القروي المغربي بعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

جيد جدا ☐ جيد ☐

غير جيد ☐ غيرجيد تماما ☐

23- إذا كان الجواب جيد جدا لماذا؟

.....

.....

24- إذا كان الجواب جيد لماذا؟

.....

.....

25- إذا كان الجواب غير جيد لماذا؟

.....

.....

26- إذا كان الجواب غير جيد تماما لماذا؟

.....

.....

27- ماهي نظرتك لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجتمع القروي؟

مهمة جدا ☐ مهمة ☐

غير مهمة ☐ غير مهمة تماما ☐

28- إذا كان الجواب مهمة جدا لماذا؟

.....

.....

29- إذا كان الجواب مهمة لماذا؟

.....

.....

30- إذا كان الجواب غير مهمة لماذا ؟

.....

.....

31- إذا كان الجواب غير مهمة تماما لماذا؟

.....

.....

32- ماهو تقييمك لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجتمع القروي؟

ايجابية جدا ☐ ايجابية ☐

سلبية ☐ سلبية جدا ☐

33- إذا كان الجواب ايجابية جدا لماذا؟

.....

.....

34- إذا كان الجواب ايجابية لماذا؟

.....

.....

35- إذا كان الجواب سلبية لماذا؟

.....

.....

36- إذا كان الجواب سلبية جدا لماذا؟

.....

.....

37- هل ترى أن لهذه المشاريع نفعا على المجتمع القروي؟

نفع كبير جدا ☐ نفع كبير ☐

نفع متوسط ☐ نفع ناقص ☐

لانفع لها ☐

38- إذا كان الجواب نفع كبير جدا لماذا؟

.....

.....

39- إذا كان الجواب نفع كبير لماذا؟

.....

.....

40- إذا كان الجواب نفع متوسط لماذا؟

.....

.....

41- إذا كان الجواب نفع ناقص لماذا؟

.....

.....

42- إذا كان الجواب لانفع لها لماذا؟

.....

.....

43- ماهي نظرتك المستقبلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

.....
.....
.....

المحور الثالث: دور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر بجماعة أولاد الطيب بفاس.

44- هل لديك علم بالمشاريع التي خصصتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمحاربة الفقر بجماعة أولاد الطيب بفاس؟

نعم ☐ لا ☐

45- إذا كان الجواب "بنعم" فماهي هذه المشاريع؟

.....
.....
.....

46- إذا كان الجواب "بلا" لماذا؟

.....
.....
.....

47- في نظرك هل جماعتكم بحاجة إلى مثل هذه المشاريع لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية؟

نعم ☐ لا ☐

48- إذا كان الجواب "بنعم" لماذا؟

.....
.....

49- إذا كان الجواب "بلا" لماذا؟

.....

.....

.....

50- هل حققت مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة؟

نعم ☐ لا ☐

50- إذا كان الجواب "بنعم"كيف ذلك؟

.....

.....

51- إذا كان الجواب "بلا" لماذا؟

.....

.....

52- هل ارتقت مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الى مستوى انتظارات وتطلعات الساكنة المستهدفة؟

ارتقت جدا ☐ ارتقت ☐

ارتقت الى حد ما ☐ لم ترتقي بتاتا ☐

53- إذا كان الجواب "ارتقت جدا" كيف ذلك؟

.....

.....

54- إذا كان الجواب "ارتقت" كيف ذلك؟

.....

.....

55- إذا كان الجواب "ارتقت إلى حد ما" كيف ذلك؟

.....

.....

56- إذا كان الجواب "لم ترتقي بتاتا" لماذا؟

.....

.....

57- ماهو تقييمك لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

ايجابية جدا	☐	ايجابية	☐
سلبية	☐	سلبية جدا	☐

58- إذا كان الجواب "إيجابية جدا" لماذا؟

.....

.....

59- إذا كان الجواب "إيجابية " لماذا؟

.....

.....

60- إذا كان الجواب "سلبية " لماذا؟

.....

.....

61- إذا كان الجواب "سلبية جدا " لماذا؟

.....

.....

62- ماهي في نظرك المشاريع التي كانت الساكنة بحاجة إليها من غير المشاريع المنجزة حاليا؟

.....

.....

.....

63- في نظرك هل استطاعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تحارب بهذه المشاريع الفقر بجماعة أولاد الطيب بفاس؟

نعم ☐ لا ☐

64- إذا كان الجواب "بنعم" كيف ذلك؟

.....

.....

65- إذا كان الجواب "بلا" لماذا؟

.....

.....

66- ماهي نظرتك المستقبلية لمحاربة الفقر بالمجتمع القروي؟

.....

.....

67- بالنسبة إليك هل هناك اقتراحات اضافية من عندك؟

.....

.....

مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية والفنون وعلوم التربية
تكوين الدكتوراه:آليات التفكير والدراسات النفسية والاجتماعية
بنية البحث: مختبرالدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية
تخصص:علم الاجتماع

دليل مقابلة أطروحة
لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع
في موضوع:

الفقر والتنمية البشرية بالمجتمع القروي دراسة سوسيولوجية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

نموذج جماعة أولاد الطيب بفاس

مقابلة عدد: مكان إنجازها:	تاريخ إنجاز المقابلة:

اسم الطالب: معاذ النجاري
ر.و.ط :0199759135

تحت إشراف الدكتور:
ذ.عبد الكريم القنبعي

السنة الجامعية: 2021/ 2022

المحور الأول: معلومات عامة عن المبحوث:

1- الجنس:

2- السن:

3- المهنة:

4- الوضع العائلي:

5- المستوى الدراسي:

6- تاريخ تحمل مسؤولية تسيير المشروع:

7- من يسهر على تسيير المشروع ماليا وإداريا؟

8- مختلف المهام المسندة في تسيير المشروع:

9- مسؤوليات أخرى خارج مسؤولية تسيير المشروع: (حزب، نقابة، جمعية...)

المحور الثاني: معطيات عامة عن المشروع.

10- اسم المشروع؟

.....

.....

11- التعريف بالمشروع؟

.....

.....

.....

12- ما هي مرافق هذا المشروع؟

.....

.....

13- ما هي أهداف هذا المشروع؟

.....

.....

المحور الثالث: مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين المقاربة التشاركية والاختيارات الأساسية ذات الأولوية الملحة.

14- كيف جاءت فكرة إنجاز هذا المشروع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

.....

.....

.....

.....

15- كيف يعكس هذا المشروع قيم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

1- الكرامة:.....

.....

2- الثقـة:.....

.....

3- المشـاركة:.....

.....

4- الحكامة الجيدة:.....

.....

5- الاستمرارية:.....

.....

16- كيف يعكس هذا المشروع مبادئ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

1- القرب:.....

.....

2- التشاور:.....

.....

3- التشارك:.....

.....

4- التعاقد:.....

.....

5- الشفافية:.....

.....

17- ماذا تعني لكم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

.....

.....

.....

18- ماذا تقترحون لأن تكونوا بخير؟

.....

.....

.....

19- ماهي المعايير المعتمدة في اختيار هذا المشروع؟

.....

.....

.....

20- ماهي مراحل إنجاز هذا المشروع؟

.....

.....

.....

.....

21- هل تم اعتماد المقاربة التشاركية في اختيار وإنجاز هذا المشروع؟

.....

.....

.....

22- هل تم استحضار حاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة أثناء اقتراح وتنفيذ هذا المشروع؟

.....

.....

.....

23- كيف ذلك؟

.....

.....

.....

24- هل تم إشراك المستفيدين في إنجاز هذا المشروع من البداية إلى خروجه للوجود؟

.....

.....

25- كيف ترون مشاركة الساكنة المستهدفة في إنجاز هذا المشروع؟

.....

.....

.....

26- كيف تنظرون إلى المقاربة التشاركية المعتمدة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في علاقتها مع الساكنة المستهدفة؟

.....

.....

27- كيف تقيمون المقاربة التشاركية خاصة في تأثيرها على تشخيص الحاجيات والمتطلبات وفي تحديد نوعية وطبيعة المشروع؟

.....

.....

.....

28- هل استفدتم من مساعدة تقنية في إنجاز هذا المشروع؟

.....

.....

.....

29- من هم شركاؤكم؟

.....

.....

.....

30- كيف تم إنجاز هذه الشراكة؟

.....

.....

.....

.....

31- ماهي إمكانية استمرار هذا المشروع؟

.....

.....

.....

.....

المحور الرابع: مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين آليات المتابعة والتقييم.

32-هل تمت عملية المتابعة؟

.....

.....

.....

33-كيف ذلك؟

.....

.....

.....

34- هل تمت عملية التقييم؟

.....

.....

35- كيف ذلك؟

.....

.....

.....

36- ماهي الجهة التي أشرفت على هذه العملية؟

.....

.....

.....

37- هل تمت عملية المتابعة والتقييم على مستوى المرافق والبنيات التحتية للمشروع؟ وكيف ذلك؟

.....

.....

.....

38- هل تمت عملية المتابعة والتقييم على مستوى التجهيزات والمعدات التقنية؟ وكيف ذلك؟

.....

.....

.....

39- هل تمت عملية المتابعة والتقييم على مستوى الموارد البشرية؟وكيف ذلك؟

.....

.....

.....

40- هل تمت عملية المتابعة والتقييم على مستوى التمويلات المادية؟وكيف ذلك؟

.....

.....

.....

41-هل استطاع هذا المشروع أن يستجيب للأهداف التي أنشئ من أجلها؟

.....

.....

.....

.....

42-هل استطاع هذا المشروع أن يساهم في تقليص درجات الفقر وتحقيق التنمية البشرية القروية بالجماعة؟

.....

.....

.....

.....

43-ماهي الدروس المستخلصة؟ وكيف تمت الاستفادة منها؟

.....

.....

.....

.....

.....

مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية والفنون وعلوم التربية
تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والدراسات النفسية والاجتماعية
بنية البحث: مختبر الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية
تخصص: علم الاجتماع

دليل المجموعة البؤرية لأطروحة
نيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع
في موضوع:

الفقر والتنمية البشرية بالمجتمع القروي دراسة سوسيولوجية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

نموذج جماعة أولاد الطيب بفاس

اسم الطالب: معاذ النجاري
ر.و.ط :0199759135

تحت إشراف الدكتور:
ذ.عبد الكريم القنبعي

السنة الجامعية: 2021/ 2022

1-ماذا يعني لكم مفهوم التنمية البشرية؟

.....

.....

.....

2- ماذا تعني لكم عملية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

.....

.....

.....

3- ماذا يعني لكم عدم وجود الفقر؟

.....

.....

.....

4- هل هناك تنمية بشرية قروية بالمغرب؟

.....

.....

.....

5- كيف تنظرون للمجتمع القروي المغربي قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

.....

.....

.....

6- إذا كيف تنظرون للمجتمع القروي المغربي بعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

.....

.....

.....

7- إذا ماهي نظرتكم لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجتمع القروي؟

.....

.....

.....

8- ماهو تقييمكم لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجتمع القروي؟

.....

.....

.....

9- هل ترون أن لهذه المشاريع نفعا على المجتمع القروي؟

.....

.....

.....

10- ماهي نظرتكم المستقبلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

.....

.....

.....

11- هل لديكم علم بالمشاريع التي خصصتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمحاربة الفقر بجماعة أولاد الطيب بفاس؟

.....

.....

.....

12- في نظركم هل جماعتكم بحاجة إلى مثل هذه المشاريع لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية؟

.....

.....

.....

13- هل حققت مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة؟

.....
.....
.....

14- هل ارتقت هذه المشاريع إلى مستوى انتظارات وتطلعات الساكنة المستهدفة؟

.....
.....
.....

15- ماهو تقييمكم لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

.....
.....
.....

16- ماهي في نظركم المشاريع التي كانت الساكنة بحاجة إليها من غير المشاريع المنجزة حاليا؟

.....
.....
.....

17- في نظركم هل استطاعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تحارب بهذه المشاريع الفقر بجماعة أولاد الطيب بفاس؟

.....

.....

18- ماهي نظرتكم المستقبلية لمحاربة الفقر بالمجتمع القروي؟

.....
.....
.....

10- صعوبات الدراسة:

إن القيام بأي بحث أو دراسة ميدانية يتطلب جهدا فكريا وعقليا وماديا ونفسيا وقدرة تواصلية لكي يستطيع الباحث التغلب على الصعوبات التي قد تعترض سبيله أو تواجهه أثناء العمل الميداني، فلابد أن يكون على دراية تامة بالسكان وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حتى يسهل عليه التعامل معهم وكسب ثقتهم وبالتالي، وإن كان ذلك لا يحول دون وجود صعوبات ميدانية، حيث واجهتنا خلال إنجازنا لهذا العمل عدة صعوبات نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

1- ندرة الدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالتنمية البشرية بالمجتمع القروي، نظرا لحداثة الموضوع، فعلى الرغم من كونه على قدر كبير من الأهمية سواء البحثية أو المعرفية إلا أننا لا نجد إلا اليسير من الدراسات والكتب حول هذا الموضوع.

2- عدم رغبة بعض المبحوثين في الإدلاء بالبيانات المطلوبة منهم رغم الثقة المتبادلة، حيث لا يبدون النية في التعاون ظنا منهم أن مثل هذه الدراسات لا فائدة منها ولا تعود عليهم بنفع مادي ملموس.

3- حرص بعض المبحوثين على عدم تضييع الوقت في البحث وإجابته على قدر السؤال.

4- رفض نسبة كبيرة من المبحوثين في الأول الإجابة عن الأسئلة المطروحة ظنا منهم أننا نعمل لصالح أجهزة معينة.

5- صعوبة إنجاز المقابلات خاصة مع الأطر الفاعلة في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخاصة أعضاء التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية إضافة الى أعضاء اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، وأعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية، شكلت عائقا مهما في إنجاز هذه الدراسة، وكانت المواعيد الملغاة أو الاتصالات الفاشلة تزيد من حدة الضغط والقلق، ورغم أن الأمر كان متوقعا نتيجة تجارب ميدانية سابقة أبرزت صعوبة اقتحام فئة المبحوثين والمبحوثات كلما ارتفع المستوى الثقافي والاجتماعي.

شروط إنتاج المعرفة:

هل كان لا بد من كل هذه الأيام والأسابيع ليخرج هذا البحث إلى الوجود؟ هل كان لابد أن يغير الموضوع بعدما طبع أغلبه؟ هذه الأسئلة التي تنطقها كلمات ليس إلا، هي تعبير عن معاناة أيام وأسابيع بما طواه الزمن من شروط قاسية على كل المستويات، فغياب الإمكانيات المادية وكل اهتمام للدولة بالبحث العلمي، لم يكن يعني فقط غياب شروط تحتية ملائمة لإنجاز الدراسة سواء ما تعلق منها بتوفير المادة النظرية أو الميدانية، بل كان يعني أيضا شروطا اجتماعية ونفسية صعبة لا يمكن تجاهل تأثيرها السلبي والذي ترجمه خاصة التدبير السيئ للزمن.

خلاصة:

يعد التأطير المنهجي للبحث الميداني إحدى الخطوات الأساسية الموجهة، للبحث نظرا لما يقدمه من إمكانية لضبط تدبير الآليات المعتمدة لجمع المعطيات وتحليلها، كما تشير هذه المرحلة بشكل مباشر للقناعات العلمية من طرف الباحث، والتي بدونها تبقى مجمل مجريات البحث بدون إطار مرجعي يوجهها أو بالأحرى بدون صيغة سوسيولوجية تميزه عن باقي الأبحاث المنجزة في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية بمختلف تسمياتها.

إن اختيارنا للمنهجيين الكيفي والكمي في جمع وتحليل المعطيات كان في المقام الأول كاستجابة لضرورة البحث ولنوعيته إذ أن البحث في ظاهرة الفقر والتنمية البشرية بالمجتمع القروي أكاديميا قد غلب عليه في المقام الأول المعطى الكمي المعزز بالمعطيات الرقمية، الأمر الذي جعل معظمها لاينفذ الى عمق الظاهرة الاجتماعية، لذلك وتماشيا مع التقليد السوسيولوجي المؤسس له داخل مدرسة شيكاغو ارتأينا واقتنعنا بوجاهة الاستخدام للإمكانيات التي يتيحها البحث الكيفي من خلال مختلف الأدوات التقنية والمنهجية المرتبطة به.

لقد مكننا هذا الجمع من التحديد الدقيق لمختلف المتغيرات والمؤشرات التي بنيت عليها الفروض من أجل بناء علاقة ترابط بينها وبين مختلف المحاور التي تمحور عليها كل من دليل الاستمارة ودليل المقابلة، وذلك لتسهيل عمليتي التحليل الإحصائي وتحليل المضمون التي اعتمدنا عليها كانعكاس لشتى وجهات نظر المبحوثين والتي تمثل في نفس الوقت

المتغيـرات التــي بنيـت علــى أساســها الفرضـيات،إن عمليــة تحليـل المضــمون والتحليـل الإحصائي هذه كانت بوابة وآلية مساعدة علـى بنـاء فئـات التحليـل وتكمـيم المعطيـات والتـي تظهر فيهـا العلاقـة المحتملـة بـين شـتى المتغيـرات والمؤشـرات فـي الإشـكالية والفرضـيات المنطلق منها وبهذه السيرورة المنهجية طمحنا للتأسيس والتمهيد للعمل الميداني.

الإطار النظري

التنمية البشرية ومكافحة الفقر بالمجتمع القروي المغربي

تمهيد:

حظي المجتمع القروي المغربي في فترة مابعد الاستقلال بمجاليه القروي والحضري، بالعديد من السياسات التنموية لمكافحة الفقرتميزت بالأساس هاته السياسات، في معظمها ببعض التقلبات بفعل التحولات والمتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الوطني وبالخصوص على قدرته التمويلية الذاتية.فبعد المجهود الاستثماري الهام الذي أنجز إلى حدود منتصف السبعينات واجه المغرب صعوبات للسير على وثيرة الاستثمار المنجز سابقا، وتضخم حجم المديونية ولم يتمكن من تعبئة الموارد الداخلية لتمويل مشاريع وبرامج التنمية، الشيء الذي قاده منذ أواخر السبعينات، وخصوصا ابتداء من السنوات الأولى لعقد الثمانينات إلى اعتماد برنامج التقويم الهيكلي، وبمقتضى هذا الأخير سن المغرب سياسات مالية تقليصية كان لها الآثار الايجابي النسبي على مستوى الحد من العجز المالي الداخلي، لكن كانت لها تداعيات سلبية على الأوضاع الاجتماعية للسكان في مجالات الدخل والصحة والتعليم والشغل والحاجات الأساسية كالماء الصالح للشرب والكهرباء والسكن، وأبرزت مختلف التحليلات والدراسات المنجزة عند بداية التسعينات أنه رغم المجهود الاستثماري المنجز وبعض المبادرات ذات البعد التنموي والاجتماعي المندمج، فإن محدودية السياسات التنموية، التي طبقت تجلت في عنصرين اثنين: من جهة عدم تمكن المغرب، من إحداث تراكم كاف في خلق موارد تمويل العمل التنموي ومن جهة أخرى إفراز تأخر وتفاوت على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من آفات البطالة، فأمام كل هذه التراكمات السلبية تم إطلاق العديد من المشاريع والأوراش التي تهم التنمية البشرية ورصد لها ملايير الدراهم نذكر على رأسها، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطي انطلاقتها في الخطاب الملكي بتاريخ 18 ماي 2005 وهي مشروع مجتمعي تنموي يهدف إلى التقليص من الفوارق الاجتماعية والجغرافية والقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي بالمجالين الحضري والقروي.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة والتي موضوعها "الفقر والتنمية البشرية بالمجتمع القروي دراسة سوسيولوجية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذج جماعة أولاد الطيب بفاس" تخصيص الفصل الأول منها والمعنون بسوسيولوجيا الفقر

والتنمية للحديث عن المفاهيم التي تنبني عليها دراستنا وتشكل الإطار النظري والمرجعي لها، والتي نظرنا من خلالها إلى موضوع دراستنا الإطار إبرة البوصلة التي تعين الاتجاه الذي ينبغي اتباعه والاسترشاد به في مسيرة الدراسة، لذلك ارتأينا تفكيك المفاهيم المركزية لموضوع اشتغالنا بالارتباط مع أبعادها اللغوية والعلمية والمعبر عنها من خلال عنوان الأطروحة وهي مفاهيم الفقر، التنمية، التنمية البشرية، المجتمع القروي، الجماعة الترابية، التنمية القروية. كما خصصنا هذا الفصل للحديث عن بعض النظريات السوسيولوجية التي تناولت بالشرح والتفصيل مفهومي الفقر والتنمية. ففي إطار سوسيولوجيا الفقر فقد تناولنا نظريات كل من جورج زيمل وسيرج بوغام وكارل ماركس حول مفهوم الفقر، أما فيما يخص التنمية فقد تناولنا بعض الاتجاهات النظرية التي تناولت بالشرح والتفصيل مفهوم التنمية، باعتبارها التغير الذي يعرفه المجتمع ماقبل الصناعي لبناء مجتمع جديد، كما تطرقنا في إطار هذا الفصل إلى مختلف المراحل التنموية، التي مر منها المجتمع المغربي بشكل عام والمجتمع القروي بشكل خاص، ويمكن تقسيم هذه المراحل التنموية إلى المرحلة التنموية الأولى مابين 1956 و1960 والمرحلة التنموية الثانية مابين 1960- 2004، تضمنت هاته الأخيرة مجموعة من المخططات المخطط الخماسي الأول 1960-1964، المخطط الثلاثي الأول 1965-1968 المخطط الخماسي الثاني 1968-1972، المخطط الخماسي الثالث 1973-1977، المخطط الثلاثي الثاني 1978-1980، المخطط الخماسي الرابع 1983-1987، مخطط التنمية 2000-2004.

أما الفصل الثاني من هذا الشق النظري فقد خصصناه للحديث عن التنمية والمجتمع القروي في عهد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبارها سياسة عمومية جديدة تهدف إلى تقوية الدور التنموي للدولة والجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني لتجاوز آثار المعضلة الاجتماعية بمقاربات جديدة ومختلفة وكبديل عن البرامج السابقة المحدودة التوجه والرؤى.

أما الفصل الثالث والأخير من هذا الإطارالنظري فقد خصصناه للحديث عن مختلف الفاعلين في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية بالمجتمع القروي، إلى جانب الدولة المركزية كالجماعات الترابية، جمعيات المجتمع المدني، الاقتصاد الاجتماعي، الرأسمال

الاجتماعي، لما لهم من قدرة على التأطير والتنظيم من أجل تحقيـق التنميـة البشـرية القرويـة المنشودة.

الفصل الأول

من سوسولوجيا الفقر إلى التنمية البشرية (المغرب من 1956 إلى 2004)

تمهيد:

يعتبر تحديد المفاهيم من الأهمية بمكان لكي يحقق البحث أهدافه إن تحديد المفاهيم التي يجد الباحث نفسه متورطا فيها يعتبر إذن أمرا ضروريا وحيويا بالنسبة للبحث فكما يقول "روبرت ميرتون":"إن البحث الواعي بحاجياته لايمكن أن يتجاوز مرحلة توضيح المفاهيم أو يمر عنها بصمت"[1] إن تدقيق المفاهيم الأساسية في كل موضوع خطوة ضرورية ولاشك، فهي تقرب المسافة وتسهل تأطيرالحدود بل إنه بدون مفاهيم تكون المعرفة مستحيلة فنحن نسير نحو الأشياء مسلحين بعلامات[2]. فالتأطير المفاهيمي للموضوع المدروس يعد أحد الركائز الأساسية، لأي بحث علمي واضح الخلفيات النظرية والعلمية،إذ أن توضيح الدلالات التي يشير إليها كل مفهوم على حدة وبالتالي التمكن من الاستغلال الأمثل لهذه المفاهيم في تفسير الظاهرة المدروسة، ووضعها في سياقاتها الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية المواكبة لتطورها. من أجل هذا عمدنا إلى استكشاف أهم الدلالات اللغوية الكامنة في كل مفهوم من المفاهيم المعتمدة على اعتبار أن اللغة هي خزان لمجموعة من التمثلات الاجتماعية المتضمنة في المفهوم باعتباره مصطلحا لغويا، كما أن هذا الاستكشاف سيمكننا من فهم أمثل لهذه الدلالات من أجل الاعتماد عليها كأدوات تساعد على التحليل وكروابط بين الأبعاد الاجتماعية للظاهرة المدروسة،وتجلياتها على أرض الواقع.

لذلك تستدعي المفاهيم الآتية:الفقر، التنمية، التنمية البشرية، المجتمع القروي، الجماعة الترابية، التنمية القروية وقفة خاصة دون ادعاء أن أي تحديد في هذه المرحلة يعتبر تحديدا نهائيا، فالتعاريف الأولى والتحديدات التي تسبق تبلور الموضوع لا يمكنها إلا أن "تتسم بشيء من الالتباس ولا يمكن أن يحدد محتواها تحديدا واضحا"[3]. ولذلك بالكاد تحدد عما نتحدث. خصصنا المحور الأول من هذا الفصل للحديث عن بعض النظريات السوسيولوجية التي تناولت بالشرح والتفصيل مفهوم الفقر، ففي إطار سوسيولوجيا الفقر فقد تناولنا نظريات كل من جورج زيمل وسيرج بوغام حول مفهوم الفقراضافة إلى مفهوم ثقافة

1- محاضرات الأستاذ عبد السلام فراعي، حول منهجية علم الاجتماع، الموسم الجامعي، 2003-2004.
2- الطاهر واعزيز، المفاهيم، طبيعتها ووظيفتها، مجلة المناظرة، السنة 1،العدد1، يونيو 1989،ص11.
3- نفس المرجع، ص 18.

الفقر عند كل من أوسكار لويس وريتشارد هوكارد، أما المحور الثاني فقد تناولنا في إطاره مختلف الاتجاهات النظرية التي تناولت بالشرح والتفصيل مفهوم التنمية باعتبارها التغير الذي يعرفه المجتمع ماقبل الصناعي لبناء مجتمع جديد، وأخيرا المحور الثالث من هذا الفصل فقد عملنا في إطاره على عرض مختلف المراحل التنموية، التي مر منها المجتمع المغربي بشكل عام والمجتمع القروي بشكل خاص، ويمكن تقسيم هذه المراحل التنموية إلى المرحلة التنموية الأولى مابين 1956 و1960، والمرحلة التنموية الثانية مابين 1960 و2004، تضمنت هاته الأخيرة مجموعة من المخططات، المخطط الخماسي الأول (1960 – 1964)، المخطط الثلاثي الأول (1965 – 1968)، المخطط الخماسي الثاني (1968-1972)، المخطط الخماسي الثالث (1973- 1977)، المخطط الثلاثي الثاني (1978 – 1980)، المخطط الخماسي الرابع (1983- 1987)، مخطط التنمية (2000- 2004).

المفاهيم الأساسية للبحث:

1- مفهوم الفقر:

تواجه العلوم الإنسانية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص، العديد من المشكلات المنهجية ومن أهمها صعوبة وضع تعريف محدد للمفاهيم التي يستخدمها، فعادة ما يصعب تقديم تعريف شامل الأبعاد لأي ظاهرة اجتماعية، ومفهوم الفقر يعد مثالا لهذه المشكلة المنهجية حيث أن العديد من الباحثين اعترفوا بصعوبة وضع تحديد دقيق و مطلق ووحيد لهذا المفهوم، وإن كان هذا لم يمنع من البحث المنظم كمحاولة للوصول إلى تعريف له كما سنوضح في العناصر الموالية.

1-1 التعريف اللغوي للفقر :

يفيد المعنى اللغوي للفقر الهم والعوز، والحاجة والاحتياج (من قلّ ماله وكثر همه) وهو ضد الغنى كما يبين ابن المنظور ويضيف الفقر والفقر: وهو الحاجة، وفعله الافتقار، والنعت فقير[1].

ونظرا لتطور دلالات كلمة فقر وفقير في تاريخ المجتمعات، فإن المعاجم المختلفة ظلت تحتوي على كثير من المفردات والمرادفات التي تسمي الفقر بأسماء متنوعة، وتصف الفقير بأوصاف مختلفة، وجاء فيها عدد من المرادفات التي تسمي الفقر بأسماء متنوعة، وتصف الفقير بأوصاف مختلفة وجاء فيها عدد من المرادفات لأسماء الفقر منها: بؤس، حاجة، حرمان، شظف، خصاصة، فاقة، عيلة، متربة، مخمصة، مسغبة، مسكنة.

ومن أوصاف الفقير: عائل، مترب، جائع، سائل، ساعي، شظيف، ضنيك، صعلوك، عديم، قانع، معدوم، محتاج، محروم، مدقع، مصرم، مضطر، معتر، معسر، معوز، مفلس...

1-2 تعريفات الفقر من وجهة نظر المؤسسات الدولية:

يتفق الجميع اليوم على أن الفقر ظاهرة معقدة و متعددة الأبعاد، ولايمكن إرجاعها إلى مجرد تعبير مادي صرف، أي مستوى ضعيف وغير كافي للموارد الاقتصادية التي تتيح العيش الكريم، فبرنامج الأمم المتحدة يقر أن الفقر ليس ظاهرة أحادية البعد حيث أن غياب المداخيل يمكن أن يحل بشكل قطاعي، إن الفقر يتعلق بمشكل متعدد الأبعاد ويقتضي حلولا قطاعية ومندمجة، نفس الشيء بالنسبة للبنك الدولي الذي يقر بدوره أن للفقر أبعاد وأوجه كثيرة، وأنه أي الفقر نتيجة لسيرورات اقتصادية و اجتماعية وسياسية تتفاعل بنياتها في اتجاهات مختلفة.

منذ بداية تسعينات القرن الماضي، أصبح موضوع الفقر موضوعا محوريا بالنسبة للتنمية إذ أنه وابتداء من1990 خصص كل من البنك الدولي و الأمم المتحدة وأوليا في تقاريرهما حول التنمية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD مثلا)، اهتماما متزايدا لهذه

1- ابن المنظور، لسان العرب، الجزء الخامس، دار صادرات، بيروت، بدون تاريخ، ص61.

الحقيقة الاجتماعية، فبعد أن قامت أيضا بصياغة مفهوم الفقر الإنساني «pauvreté humain»، واقترحت سلسلة من المؤشرات المرتبطة بهذه الإشكالية.

إذن ماهي مختلف التعاريف التي تقدمها هذه المؤسسات الدولية والتي توظفها لتقييم الموضوع؟

أ)- الفقر من وجهة نظر الأمم المتحدة:

في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة (PNUD) قام بالتمييز بين ثلاث نماذج للفقر[1] :

- الفقر المدقع أو المطلق la pauvreté extrême au pauvreté absolue
- الفقر العام أو النسبي la pauvreté générale au pauvreté relative
- الفقر الإنساني la pauvreté humain

- يعيش الفرد في نموذج الفقر المدقع إذا لم يكن يتوفر على موارد كافية لتلبية حاجياته الأساسية المحددة على أساس الحد الأدنى من السعرات الحرارية (1800سعرة حرارية في اليوم للشخص الواحد).[2]

- ويعيش شخص ما في فقر عام أو نسبي إذا لم يكن يتوفر على موارد كافية لتلبية حاجياته الأساسية غير الغذائية (اللباس، السكن، الكهرباء).

- أما الفقر الإنساني فهو: غياب القدرات الإنسانية الأساسية (الجهل و الأمية، سوء التغذية، غياب التغطية الصحية، انتشارأمراض يمكن تجنبها بالتداوي..)[3]

يشير برنامج الأمم المتحدة (PNUD) إلى مفهوم الفقر المادي (النقدي) لكن دون أن يعطيه تعريفا دقيقا، إلا أن تفحصا سريعا لمختلف هذه التعاريف المقدمة يسمح مع ذلك بالإقرارأن الفقر المادي يشمل ويمكن دمجه ضمن مفهوم الفقر المدقع أو المطلق وكذلك ضمن الفقر العام أوالنسبي لأن كلا التعريفين يعتمدان الدخل أو النقد كمحدد ومقياس معتمد.

الفقر المدقع اعتمده البنك الدولي بينما الفقر الإنساني مفهوم خاص بالأمم المتحدة فهذا المفهوم ارتبط بشكل ضيق بمفهوم التنمية البشرية الذي ظهر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي."فإذا كانت التنمية البشرية حسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن

1- Gabriela Gulbin, Définition et Approches de la Pauvreté, www.bsi-economics.org,p 2.
2- Ibid, p 2.
3- Ibid, p 2.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD هي عملية توسيع الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتعلم، والتمتع بمستوى معيشة لائق فإن الفقر البشري يعني غياب الإمكانيات و المبادرات الأساسية التي تتأسس عليها التنمية البشرية أي العمر الطويل، الصحة، التعليم، الحياة الكريمة بالإضافة إلى الحرية و الكرامة و احترام الذات و الآخر."[1]

"البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD في محاولة لفهم الفقر يعتمد مؤشرا لقياسه ألا وهو مؤشر الفقر الإنساني (Indicateur de la Pauvreté Humain IPH) الذي يرتكز على الإختلالات المصادفة في الميادين الثلاث الأساسية للوجود الإنساني.هذا المؤشر قام PNUD بتفسيره في الخطاطات التقنية للتقرير العالمي حول التنمية البشرية المخصص للفقر، هذا المؤشر حسب PNUD يرتكز حول الأشكال الأساسية الثلاث للحياة الإنسانية المشار إليها في إطار IDH (مؤشر التنمية البشرية) ".[2]

"وهذه المنظمة الأممية تقدم هذه الأشكال الثلاث من زاوية الخصاص والحاجة ففي حساب مؤشر التنمية البشرية: فالخصاص في ميدان العمر الطويل تقدم من خلال النسبة المئوية للأشخاص المهددون بالموت قبل سن الأربعينP1.

P2:غياب التعليم يترجم من خلال النسبة المئوية للشباب الأمي غير المتمدرس.

P3:غياب شروط العيش الكريم، أي اعتماد المستوى الإقتصادي بصفة عامة، وهذا المؤشر يتكون من مؤشرات فرعية ثلاث هي : $P3_1, P3_2, P3_3$.

$P3_1$: يشير إلى النسبة المئوية للأفراد المحرومين من الماء الصالح الشرب.

$P3_2$: يشير إلى النسبة المئوية للأفراد المحرومين من الخدمات الصحية.

$P3_3$: يشير إلى النسبة المئوية للأطفال أقل من خمس سنوات الذي يعانون من سوء التغدية.

فالمؤشرP3 المركب من $P3_1, P3_2, P3_3$ يمكن قياسه بحساب المتوسط الحسابي لهذه المؤشرات الفرعية .

1- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1 ،2004، ص 145.

2- La Pauvreté selon le pnud et la Banque Mondial, 2001,http//journals.openedition.org.

أما مؤشر التنمية IDH فيتم الحصول عليه من خلال حساب المتوسط الحسابي للمؤشرات الثلاث P3 + P2+ P1 للتنمية البشرية"[1].

ب- الفقر من وجهة نظر البنك الدولي:

لا تتحدث هذه المؤسسة عن الفقر الإنساني، ومع أنها لاتعطي تعريفا محددا لأنواع و مستويات الفقر التي تتناولها بالتحليل، إلا أنها تميز بين الفقر المطلق و الفقر النسبي .

الفقر المطلق يتحدد في غياب مستوى معين من الدخل لتأمين عيش الأشخاص والكفيل بإبقائهم على قيد الحياة، ويقاس عموما في ٱرتباط مع نظام غدائي أساسي.[2]

بينما الفقر النسبي فيعكس تصورا يعتمد أكثر على توزيع المداخيل ويعني ٱمتلاك أقل من الآخرين، وهذه المقولة تحيل كذلك إلى مستوى معين من الدخل اللازم لإتاحة الفرص للمشاركة في الحياة العامة والعيش داخل مجتمع خاص ويشمل اللباس السكن، التداوي إذن أنواع الفقر التي يثيرها البنك الدولي ترتكز على النقد أو العمل النقدي.[3]

والبنك الدولي لايقف عند هذا التحليل البسيط، فهو لايتردد في إثارة الحديث عن التداخلات بين مختلف أوجه الفقر، حيث يوضح أن الدراسة المعمقة لبعض القطاعات هي أساسية لفهم ظاهرة الفقر في عمقها وتعقدها، وهذه الميادين هي الصحة، التعليم والهشاشة في مجال الحريات العامة أو الكرامة الإنسانية، وهنا يثير البنك الدولي الحديث عن المخاطر التي تتهدد الساكنة الفقيرة من قبيل غياب حرية التعبير، غياب السلط. [4]

ج- تعريفات الفقر في بعض الأدبيات السوسيولوجية والاقتصادية:

"الفقر حسب عاطف محمد غيث هو: مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المصطلح

1- Emmanuelle Benicourt, La Pauvreté selon le PNUD et la Banque mondial https://journals.openedition.org/etudesrurales/68.

2- Angelo Bonfiglioli, le pouvoir des pauvres la gouvernance locale pour la réduction de la pauvreté, fonds d'équipement des notions unies, novembre,2003,p 14.

3- Gabriela Gulbin, Définition et Approches de la Pauvreté, OP.Cit, p 3.

4- Ibid, p3.

نظرة نسبية، نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع، وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية"[1].

أما بالنسبة ل أمارتيا صن Amartya Sen فالفقر هو الحرمان من القدرات الأساسية وليس مجرد تدني الدخل.[2]

وفي التقرير الوطني حول السياسة السكانية لسنة 2001" فالفقر هو تعبير عن حرمان حاد ونقص كبير في شروط العيش الكريم". ويبين أن هناك مفاهيم متعددة للتعبير عنه مثل "حاجة،حرمان، نقص، ضعف، إقصاء..." على أنه يمكن استعمال عدة مؤشرات لقياسه.[3]

أما الباحث عبد الخالق التهامي فيعتبر الفقر هو "وضعية أو وضعيات "غير مقبولة أو"غير عادلة" على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي[4]، وهو في الأصل مفهوم أخلاقي واجتماعي وليس اقتصادي، لكنه أصبح اليوم مركزا للنظرة الاقتصادية بنزعة اجتماعية[5].

2- مفهوم التنمية:

نشأ مفهوم التنمية وترعرع في الغرب سواء عن طريق سوسيولوجيا الغرب أو عن طريق الهيآت الدولية، وهذه النشأة بطبيعة الحال لا تخلو من إيديولوجية، حيث جميع المصطلحات المستعملة ونوعية ميادين التنمية لها منحى خاص من ورائها أغراض إيديولوجية تحركها. ولقد ظهر مفهوم التنمية لأول مرة في بريطانيا سنة 1944، وذلك في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم، وصدر أول تعريف منظم لتنمية المجتمع خلال مؤتمر "كامبردج" الصيفي حول الإدارة الإفريقية سنة 1948. وقد عرفت التنمية بأنها "حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي، وإذا أمكن من خلال مبادرة المجتمع المحلي وفي سنة 1954 تبنى مؤتمر"استردج" للتنمية

1 - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر،1997، ص341-342.
2 - أمارتيا سن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، عدد303، ماي2004، ص 113.
3 - مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية: التقرير الوطني حول السياسة السكانية لسنة 2001، شتنبر2002، ص 15.
4-Touhami Abdelkhalek, la pauvreté au Maroc ,série etudes de L'NSEA,RABAT, 1999, P11.
5- عبد الخالق التهامي، "دورة تكوينية حول الفقر و مؤشراته"،ليبيا،فبراير،2009 www.npc.gov.ly.

الاجتماعية الصيغة للتعريف السابق أي أن التنمية الاجتماعية هي "حركة مصححة لتحقيق حياة أحسن للمجتمع ككل عن طريق المشاركة الفعالة..." [1].

إن مفهوم التنمية يعد من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية. وفي هذا السياق ذكر ناصر عارف أن مفهوم التنمية قد برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، وأنه قبل هذا التاريخ كان يستخدم مصطلحين للدلالة على حدوث التطور في المجتمع وهما: التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي[2]. وقد برز مفهوم التنمية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية حياة كل فرد، وبمعنى آخر، زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة، وحسن توزيع عائدات ذلك الاستغلال[3].

ودائما في سياق تحديد المسار التاريخي لمفهوم التنمية يرى ناصر عارف أن هذا المفهوم انتقل إلى حقل السياسة منذ الستينيات، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بعدد من الحقول المعرفية فأصبحت هناك التنمية الثقافية، وكذلك التنمية الاجتماعية"[4].

وبالعودة إلى تعريف التنمية، فإنه يوجد اختلاف بين العلماء حسب نظرتهم إلى هذا المفهوم، فنجد مثلا روستوف Rostow يعرف التنمية بأنها عملية تخلي المجتمعات المتخلفة على السمات التقليدية السائدة فيها والتبني للخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة. أما عبد المنعم شوقي فيقول: "إن عملية التنمية هي ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية.... التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما من خلال عمل تغيير

1- امحمد اعليلوش، التربية والتعليم من أجل التنمية، منشورات مجلة علوم التربية، العدد 10، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1،2007، ص 105.

2- لحسن مادي، محاربة الأمية مدخل لتحقيق التنمية البشرية، منشورات علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص9.

3 - نفس المرجع السابق، ص 9.

4 - نفس المرجع، ص9.

مقصود وموجه يهدف إلى إشباع حاجة" وبالنسبة لكارل ماركس:" فالتنمية هي تلك العملية الثورية التي تتضمن تغييرات جديدة جذرية وشاملة في البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى القانونية زيادة إلى نمط الحياة وأساليب العيش والقيم الثقافية". وهنا يؤكد كارل ماركس كذلك أن البلدان الأكثر تقدما من الناحية الصناعية تمثل المستقبل الخاص بالنسبة للبلدان الأقل تقدما، ويقول سميلسر Smelser: "إن التحديث والتنمية هي عملية تتضمن عدة تحولات في متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا وذلك عن طريق تقدم هذا الميدان وتعقيده أكثر...والسكان عن طريق التمدن والتحضر والزراعة بالمزيد من المنتوجات التجارية وعلى صعيد الأسرة ثم الدين بمزيد من العلمانية" أما بالدوين Baldwin فإن عملية التنمية لديه تحتاج إلى توفير معدلات عالية من النمو في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[1].

وبالنسبة لبول باسكون تعد التنمية مستوى شمولي للوعي بالتغير المجتمعي، وعي يختلف لدى القروي عنه لدى الحضري، كما يتخذ صيغا متغيرة ومتباينة لدى الطبقات والفئات والنخب الاجتماعية، بحيث تتجاذبه تقابلات تجعله متراوحا بين الاستيلاب والتحرر، الوهم والواقع، الأصالة والمعاصرة، التقليد والتحديث، الاطمئنان القلق، الفعل ورد الفعل[2]. وبهذا الصدد، يعتبر بول باسكون أن تساؤل سوسيولوجية التنمية في الأمم الفتية كيف يدرك التغير الاجتماعي؟ وكيف يمكن التأثير على التغير الاجتماعي؟ يلتبس مع التساؤل الراهن للمجتمع وهو بحث عن معرفة ذاته، وضرورة التحليل النقدي للوعي بالتغير الاجتماعي كشرط لمباشرة العمل التنموي، قد يعطي كل دلالته لتعبير جاك بيرك الذي يبدو متناقضا لأول وهلة، إذ يؤكد أن ليس هناك مجتمعات متخلفة، ولكن مجتمعات لم تحلل تحليلا كافيا[3].

1 - امحمد عليلوش، التربية والتعليم من أجل التنمية، مرجع سابق، ص 106.
2- بول باسكون،"سوسيولوجية التنمية"(2)، ترجمة زبيدة بورحيل، في المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع العدد الثاني، دار النشر المغربية 1975، ص 79-96.
3 - بول باسكون،"سوسيولوجية التنمية"(2)، مرجع سابق، ص 89.

ويرى عبد العزيز بلال Abdelaziz Belal أن التنمية هي عبارة عن عملية تغيير اجتماعي وبالتالي هي عملية صراع طبقي بين طبقات تستفيد من الوضع القائم وأخرى تطمح للتغيير إنها عملية سياسية في نهاية التحليل[1].

وبالنسبة لعبد الجليل حليم فالتنمية هي عبارة عن تغير اجتماعي كلي يهدف إلى الانتقال من وضع يعتبر مترديا، ولا يفي بمتطلبات كل أفراد المجتمع، من وضع إلى آخر يعتبر أفضل وأحسن إنها إذن، مشروع ذو أبعاد متعددة: اقتصادية، اجتماعية، سياسية ثقافية..[2].

ويرى Jacques Brasseul أن التنمية تقتضي الزيادة في تلبية الحاجيات الأساسية كالتغذية، الصحة، التربية وتقليص اللامساواة والبطالة والفقر[3].

وبالنسبة للعالم الاقتصادي الهندي أمارتيا صن فإنه يرى بأن التنمية يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، فالتنمية في حقيقتها هي إزالة مصادر افتقاد الحرية كالفقر، والاستبداد، والغلو والتطرف، وإهمال المرافق العامة[4].

وبشكل عام فإن مفهوم التنمية مفهوم شاسع ويختلف الباحثين في تعريفه، ولكن مالا يمكن نفيه هو أن التنمية هي عملية شمولية لا تقبل الاختزال الذي غالبا ما رجحته النظريات السائدة في مرحلة الستينات بوجه خاص، كما أن التنمية لا يمكن اختزالها في مجرد اقتباس نموذج رأسمالي أو غيره باعتباره الوصفة الطبية الجاهزة لمرض التخلف المزمن[5].

فالتنمية عملية شمولية تتداخل فيها مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فهي تنطلق من الإنسان لتوجه للإنسان ثم تخدم الإنسان.

3- مفهوم التنمية البشرية:

إن الخاصية المركزية لمفهوم التنمية البشرية، ترتبط في مستواها النظري بالإسهامات العلمية لمجموعة من الباحثين والمفكرين من أمثال (أمارتيا صن)، وفي

1- Abdel Aziz Belal: Developpement et facteur non économiques, SMER, Rabat, 1980, p1- p 6.

2- عبد الجليل حليم،"الثقافة والتنمية"، ضمن أعمال ندوة: "الثقافة والتحولات الاجتماعية" (كلية الآداب بالدار البيضاء)، منشورات عكاظ، الرباط، 1990، ص8.

3- Jacques Brasseul,introduction à l'économie du développement, Ed. Aramand colin, 1989, p15- p16.

4- أمارتيا صن،التنمية حرية، ترجمة، شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، ماي2004، ص15-16.

5- عبد السلام فراعي، "التنمية المحلية، دوافعها وأقطابها"، في مجلة القانون والاقتصاد العدد التاسع، 1993، ص 49.

مستواها الإجرائي باعتماد هذا المصطلح كمقاربة مرجعية مؤطرة للتصور الأممي المعاصر في مجال الدفع بشروط تحقيق التنمية خاصة في الدول النامية.

كان مفهوم التنمية البشرية إلى حدود سنة 1990 قاصرا على ما يحصل عليه الإنسان أو الفرد من خدمات مادية، ولكن مع سنة 1990 أصبح مفهوم التنمية البشرية مرتبطا بالإنسان كصانع للتنمية وهدفا لها. وقد تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1990 مفهوم التنمية البشرية، حيث يقوم على: "أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع اختيارات البشر". فكما أن التنمية البشرية مرتبطة بالوضع السياسي للإنسان، المتمثل في الديمقراطية، فهي مرتبطة بوضعه الاقتصادي والاجتماعي كذلك[1].

ويعرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة (PNUD) لسنة 1990 التنمية البشرية بأنها: "صيرورة تؤدي إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس. وأهم هذه الخيارات هي الحياة الطويلة الصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان واحترام الذات"[2].

ويعرف تقرير الخمسينية التنمية البشرية بالقول:" يمكن تحديد التنمية الإنسانية (التنمية البشرية) ببساطة بكونها عملية توسيع الخيارات ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي، وحيث إن الإنسان هو محور تركيز الأنشطة المنجزة في اتجاه تحقيق التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الأنشطة لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين النشاط البشري لفائدة الجميع. تصبح التنمية الإنسانية وفق هذا التحديد، مفهوما بسيطا، لكونه ينطوي على دلالات بعيدة الأثر، ففي المقام الأول، تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات، وتتاح لهم الفرص لاستخدامها، ولا تسعى التنمية الإنسانية إلى زيادة القدرات والفرص فقط

1- سعيد جفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، السياق العام، الأسس والآليات القدرات والمهارات المطلوبة، مطبعة Ouma Graph، الدار البيضاء، ط1، 2007 ص8- 9.

2- الطاهر لبيب، "التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية"، المستقبل العربي، العدد 253، 2000، ص 26.

ولكنها تسعى أيضا إلى ضمان توازنها المناسب من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما"[1].

ويعرف التقرير الوطني التنمية البشرية بأنها" تنمية للساكنة بالساكنة ومن أجلها ويرى أن الفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والأمن الوقائي تنمي قدرة الفرد على العيش بحرية"[2].

إن هذا المفهوم الذي هو موضوع بلورة مستمرة في كل أرجاء العالم، محط قراءات تكون تارة مختزلة وتارة شاملة، لجدير بأن يجمع بين أربع ميزات أساسية لا تقلل من أهمية المفاهيم الأخرى للتنمية التي تغلب عليها السمات الاقتصادية أو السياسية أو السوسيو ثقافية[3]:

- فهو يعبر عن انشغال إنساني دائم بأن الغنى الحقيقي لبلد ما يتمثل، قبل كل شيء في نسائه ورجاله.
- ينطلق من تصور أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي، من خلال إدماج عناصر العدالة الاجتماعية والاستدامة، وتمكين الأشخاص من الأخذ بزمام مصيرهم.
- يوفر مؤشرات بسيطة ومبسطة من أجل استيعاب الوضع المقارن للتنمية الوطنية أو الجهوية.
- ويستند أخيرا إلى مقاربة تقوم على المنهجيات الناجعة، وعلى نشر الممارسات المثلى، دون الاعتماد في نشاطه، على أي نموذج نمطي ثابت.

يعتبر الهدف الأساسي للتنمية البشرية هو توسيع دائرة الاختيارات التي تنشأ عن طريق توسيع القدرات البشرية والطريقة التي يعمل بها البشر- أي ما يفعله الناس وما يمكن أن يفعلوه في حياتهم- وعلى جميع مستويات التنمية توجد بضع قدرات تعتبر أساسية للتنمية

1- المغرب الممكن، تقرير الخمسينية: تأليف جماعة من الباحثين، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص 15.
2- فاطمة مسدالي، التنمية البشرية بالعالم القروي، منشورات المعهد الجماعي للبحث العلمي، سلسلة البحوث الميدانية، ط1، 2007، ص 8.
3- المغرب الممكن، مرجع سابق، ص 15.

البشرية، لا تتاح بدونها خيارات كثيرة في الحياة. وهذه القدرات هي: أن يحيا المرء حياة مديدة وصحية- وأن يكون عارفا وأن يتمكن من الحصول على الموارد اللازمة لمستوى عيش كريم. وهذه القدرات تنعكس في دليل التنمية البشرية. ولكن هناك خيارات إضافية كثيرة يعطي لها الناس قيمة ومن بينها: الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية - والإحساس بالجماعة- وفرص الإبداع والإنتاج- واحترام الذات- وحقوق الإنسان[1].

ويوجد اتفاق واسع إلى حد ما بشأن بعض جوانب مفهوم التنمية البشرية:

- يجب على التنمية البشرية أن تجعل الناس محور اهتماماتها.
- إن الغرض من التنمية هو توسيع جميع خيارات الإنسان، وليس الدخل وحده ومن تم يركز مفهوم التنمية البشرية على المجتمع بأكمله، وليس على الاقتصاد فقط.
- إن التنمية البشرية معنية بتوسيع القدرات البشرية (من خلال الاستثمار في الناس) وبتأمين الاستخدام الكامل لهذه القدرات (من خلال إطار تمكيني).
- تقوم التنمية البشرية على أربعة أعمدة أساسية وهي الإنتاجية والإنصاف والقابلية للاستدامة، والتمكين. وهي تعتبر النمو الاقتصادي أساسيا ولكنها تؤكد على الحاجة إلى إيلاء اهتمام لنوعيته وتوزيعه، وتحلل باستفاضة صلته بحياة البشر، كما أنها تعالج الخيارات القابلة للاستدامة من جيل إلى جيل[2].

وبصفة عامة فالتنمية البشرية تربط بين قدرات البشر من جهة وبين خياراتهم من جهة أخرى وبينهما تتسيد قيم الحرية بجانبها الإيجابي (اختيار نوعية الحياة) كما السلبي (الحرية من الفقر) كما فصل في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أمارتيا صن[3].

فالتنمية البشرية لا تكتمل دون التمتع بالحريات والحقوق الإنسانية، يوجد ثمة ارتباط موجب بينهما في الأغلب الأعم، وهذه الحريات والحقوق هي جوهر إنسانية الإنسان، وهي من أفضل الوسائل في تحقيق الاحتياجات الأخرى التي يتطلبها وهو يسعى لتنمية قدراته. وقد

1- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 23.
2- نفس المرجع السابق، ص 26.
3- يحيي اليحياوي،"عن التنمية البشرية بالمغرب: أزمة المفهوم، تأزم الرؤية" ضمن مجلة وجهة نظر، العدد 29، صيف 2006، ص 33.

قيل بحق ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان كما أنه لا يعيش بغيره. ومع الحرية تبرز مقومات الإدارة والكرامة الإنسانية. وتمتد هذه الحرية إلى مجالات السياسة والفكر والثقافة والاعتقاد وممارسة الشرائع الدينية. وللتمتع بالحرية هناك بعدان أساسيان: أحدهما: الحرية في جانبها السلبي الذي يعني التحرر من العوائق والقيود التي تحول دون توفر الاحتياجات، ونمو الطاقات، كالتحرر من العنف والعوز والمرض، ومن قسوة الطبيعة وقهر السلطة. ومع هذا التحرر تتاح الفرص لممارسة البعد الثاني، وهو الحرية في جانبها الإيجابي الفعال، الذي يؤدي إلى القدرة على الاختيار، وعلى الفعل، وعلى التعاون في العمل المشترك، من خلال الحوار وعقلانية القرار. (أي عمل فيه إضرار بالغير لا يعد ممارسة للحرية وإنما يدخل في عداد ممارسة الظلم والعدوان) [1].

وفقدان القدرة على ممارسة الحرية الإيجابية قد يوقع الإنسان، حين يعجز عن الفعل والتأثير، في حالة من الضياع والاغتراب، أو يلقي به إلى مجرد الإنسان غير الواعي وراء قيادات زائفة، تعشق السلطة، وتوهم أنها المنقذ من الضلال أو إلى مجرد الوصول إلى حالة من الشلل والعزلة في انتظار القيادة المنقذة [2].

نخلص إذن إلى أن التنمية البشرية هي توجها إنساني للتنمية الشاملة المتكاملة فهي أكثر المفاهيم التنموية اتساعا من باقي المفاهيم الأخرى كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لأنها ترتبط بجودة حياة البشر ورفاهيتهم وتدفعهم للمشاركة في بناء مجتمع إنساني يتحقق فيه مبدأ تكافؤ الفرص، فهي اعتراف ضمني بالإنسان إذ تعتبره ثروة حقيقية يلزم استثمارها بشكل معقلن لإخراجه من بؤر التخلف والفقر والإقصاء الاجتماعي.

4- مفهوم المجتمع القروي:

يقصد بالمجتمع "مجموع الأفراد الذين تؤلف بينهم روابط واحدة، تثبتها الأوضاع والمؤسسات الاجتماعية، ويكفلها القانون أو الرأي العام"[3]. ويطلق لفظ المجتمع "على

1 - حامد عمار، التنمية البشرية ما هي، مطبعة فضالة، المحمدية، 2006، ص 22.
2 - نفس المرجع السابق، ص 22.
3 - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973، ص345.

الاجتماع في الأسرة أو القرية، أو القبيلة، أو المدينة"[1]. ونظرا لتعدد هذه المجالات يقال "المجتمع القروي أو القبلي أو المدني أو الصناعي أو الزراعي"[2].

إن الحديث عن المجتمع القروي يقودنا إلى استحضار أهمية المجال القروي باعتباره أكثر مظاهر الاستقرار البشري على الأرض، ويؤكد المهتمون بالتاريخ القروي أن ظهور القرى يرجع إلى العصر الحجري الحديث الذي انتقل فيه الإنسان من مرحلة البحث عن الطعام إلى مرحلة إنتاج الطعام والمعيشة الثابتة المستقرة في القرية والمتتبع لتاريخ المجتمعات يجد أن الحضارة الإنسانية كانت ريفية في الأصل وبتفاعل عوامل التغير وتطورها، ومع تقدم تقسيم العمل الاجتماعي، وتحديد مجال الإقامة، انقسم سكان المجتمعات إلى قرويين وبدويين، وهكذا بعد أن نشأ الاستقرار تاريخيا في قرى صغيرة تطورت هذه الأخيرة واتسعت لتساهم في نشأة المدن التي جاءت متأخرة مقارنة مع القرى سواء منها القديمة أو الحديثة.

ويعد ابن خلدون من أهم علماء الاجتماع الذين اهتموا بالمجتمع القروي، حيث ميزوا بين الحضارة والبداوة مع اعتبار هذه الأخيرة أساس العمران البشري، وذلك منذ القرن 14 م حيث خص مجتمع القرية بباب متميز لا يزال يعد مرجعا مفيدا في علم الاجتماع القروي، وهو الباب الثاني من المقدمة الذي عنونه بـ " في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه فصول وتمهيدات[3] وفيه يؤكد أن "البدو أقدم من الحضر وسابق عليه وأن البادية أصل العمران والأمصار مدد لها" ويبرز هذا السبق في أن "أول مطالب الإنسان الضروري لا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي"[4].

ويذهب ابن خلدون في تحليله إلى مقارنة بين الواقع البدوي والحضري في بلاد المغرب وبلاد العجم قائلا: "كان عمران إفريقية (تونس) والمغرب كله أو أكثره بدويا أهل خيام وظواعن وقياطن أو أكثره قرى"[5].

---

1 - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص345.
2 - نفس المرجع، ص346.
3- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيروت، ص120.
4 - نفس المرجع، ص 122.
5 - نفس المرجع، ص357.

وهكذا نجد ابن خلدون يميز بأسلوب دقيق بين درجات البداوة المتفاوتة حسب النشاط الاقتصادي بين الرحال والمقيمين وداخل المقيمين المستقرين نجد القرويين الذين يمكن اعتبارهم خلايا وسط بين السكان البدو والرحل وساكنة المدينة المستقرين.

يتفق أغلب علماء الاجتماع القروي على وجود مجتمعين: قروي وحضري بغض النظر عن الاختلاف الموجود بينهما، ومنهم على سبيل المثال- ما كيفر وشارلز بيدج- اللذان يؤكدان على أن "هناك تناقضا واضحا وهاما في كل مكان بين الحياة الاجتماعية في الريف والمدينة"[1] وهو اختلاف يتفرع إلى سلسلة من الاختلافات، بالإضافة إلى أن المقارنة بين القرية والمدينة تواجه صعوبة أخرى هي" أن الظاهرات التي تقارن لا تظل ثابتة، فمن ناحية يتطور الريف إلى التمدن بطريقة متزايدة والمدن تتجه إلى النمو على حساب الريف"[2] أي ما أصبح يعرف بترييف المدن. وهكذا تركز اهتمام علماء الاجتماع على الاختلافات الملحوظة القائمة بين القرية والمدينة وبذلوا "جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق"[3]. فهم على العموم يتفقون على وجود مجتمع قروي وآخر حضري ويختلفون على المستوى النظري حول مقاييس التمييز بين القرية والمدينة مثلما انقسموا حول نظريات التغير الاجتماعي وعوامله.

وبصفة عامة فتحديد مفهوم المجتمع القروي يطرح مسألة الفروق القروية الحضرية التي طال النقاش حولها بين الباحثين الاجتماعيين، فعند كل حديث عن المجتمع القروي يتبادر إلى الذهن مصطلح القرية الذي يرمز إلى مجموعة من السكان يزاولون الفلاحة، ولهم ارتباط وطيد بالأرض حيث هي مصدر قوتهم اليومي. إن كل تعريف للمجتمع القروي يجعل الفلاحة عاملا أساسيا غير أن هذا لا يمنع من تواجد أنشطة أخرى غير فلاحية، ويمكن محاولة صياغة تعريف خاص بالمجتمع القروي المغربي، إنه المجتمع الذي يغلب على مجاله النشاط الفلاحي وما يتبعه من خدمات، فالفلاحة ليست هي النشاط الوحيد لأننا

1 - ماكيفر وشارلز بيدج، المجتمع، ترجمة سمير نعيم أحمد، الجزء الثاني، النهضة المصرية، القاهرة،1971،ص 588.

2 - ماكيفر وشارلز بيدج، المجتمع، مرجع سابق، ص 583.

3 - محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص245.

نجد بالقرى المغربية أنشطة تجارية وخدماتية، تتجاوز مجال الدوار وتتبلور من خلال الأسواق الأسبوعية[1].

وقد عرف المجتمع المغربي تحولات عميقة مست بنياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما مست هذه التغيرات شكل ونوعية مساهمة المرأة القروية في التنمية حيث صارت تنشط في مجالات عديدة تجاوزت القالب التقليدي إلى الخوض في مجالات أكثر حداثة وعصرنة ويتم ذلك عبر تنظيم انتظام النساء القرويات في تعاونيات[2].

5- مفهوم الجماعة الترابية:

الجماعات الترابية للمملكة حسب دستور 2011 هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.

الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية، خاضعة للقانون العام، تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية.

تنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر.

تحدث كل جماعة ترابية أخرى بالقانون، ويمكن أن تحل عند الاقتضاء، محل جماعة ترابية أو أكثر[3].

6- مفهوم التنمية القروية:

حظيت التنمية القروية باهتمام متزايد ولاسيما في الآونة الأخيرة، وينبع هذا الاهتمام من أن تنمية المجتمعات القروية تمثل أساسا لتقدم المجتمع ككل، وأن التنمية الحضرية والقروية هما وجهان لعملة واحدة، حيث إن اختلال التوازن في تنمية المجتمع القروي والمجتمع الحضري يعد سببا رئيسيا في إعاقة التنمية على المستوى الوطني، هذا بالإضافة إلى أن المجتمعات القروية تعيش في إطار اقتصادي واجتماعي وثقافي يتسم بالركود والتخلف، مما نتج عنه أن تحولت القرية إلى مجتمع طارد، يدفع أفراده إلى الهجرة للمجتمعات الحضرية. ونظرا لأهمية المجتمع القروي اتجه كثير من الباحثين إلى كشف

1- فاطمة مسدالي، التنمية والتغيير بالمجتمعات القروية المغربية: دكالة نموذجا، مجلة البحث العلمي، عدد 49 نونبر 2007، ص13.

2 - نفس المرجع السابق، ص 41.

3- الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر 28 شعبان 1432(30 يوليوز 2011) ص3622.

خصائصه، في مقابل المجتمع الحضري، ومعالجة مشاكل المجتمعات القروية والمساهمة في تنميتها من أجل القضاء على الفوارق الشاسعة بينها وبين المجتمعات الحضرية. ولذلك يعرف بعض الباحثين ومنهم تايلور(Taylor)، التنمية القروية بأنها "مجموعة الطرق والوسائل التي يتمكن من خلالها السكان، الذين يعيشون في مجتمعات محلية قروية من المشاركة والتفاعل قصد تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، ليصبحوا قوة عمل فعالة ومؤثرة في التنمية الوطنية"[1].

وينص التعريف الإجرائي الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 حول التنمية القروية، بأنها العملية التي تزود الأفراد بالتكوين والتدريب حتى يتحولوا إلى عناصر إيجابية في الموقف الإنمائي لحل مشكلات المجتمع بأسلوب ديموقراطي"[2].

ومفهوم التنمية القروية كما ورد في تقرير البنك الدولي لسنة 1985 هو استراتيجية تهدف لتطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لساكنة القرى... وتمتد هذه الأهداف لتشمل تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل، مما يحقق مدخولا أعلى للجماعات القروية المستهدفة بالإضافة إلى تحقيق حد أدنى من مستويات التعليم والصحة والغذاء والسكن[3].

وعرف محمود شبانة في مؤلفه الصادر سنة 1993 التنمية القروية بأنها مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي قروي مرغوب، نتيجة تطوير وتنظيم بيئة المجتمع القروي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد مستطاع بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة، على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر لمواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع نتيجة لهذه العمليات[4].

وبشكل عام تبقى تنمية المجتمع القروي هي مجموع العمليات التي تتظافر فيها جهود الساكنة والدولة. وتهدف إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات القروية، وربط هذه العمليات بالإصلاحات الكبرى التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة.

1- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1995، ص 110.

2- فاطمة مسدالي، "تدخلات الدولة في تنمية وتأهيل الجماعات القروية بإقليم الجديدة جماعة لغنادرة نموذجا"، ضمن المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة جديدة، رقم 165، يناير 2008، ص 1.

3- فاطمة مسدالي، "تدخلات الدولة في تنمية وتأهيل الجماعات القروية، مرجع سابق، ص1.

4- نفس المرجع السابق، ص2.

المحور الأول: المقاربات النظرية في سوسيولوجيا الفقر

هل سوسيولوجيا الفقر تقدم قيمة مضافة معرفية في مقاربة الفقر وتحديده؟ وكيف ذلك؟ بداية عليها تجاوز اختزال مقاربة الفقر في مقاربات وصفية كمية أو حتى كيفية، فلسفية أو اقتصادية، عليها أن تتجاوز مساءلة الفقر، إلى مساءلة الفقراء، السؤال الذي على السوسيولوجي طرحه ببساطة كما يقول serge paugam هو:ما الذي يجعل من فرد داخل المجتمع ينعت بالفقير؟ على أي أساس، معيار يصبح شخص ما فقيرا في نظر آخرين من أفراد مجتمعه ؟ بعبارة أخرى ما الذي يجعل شخصا ما ينعث في مجموعة ما بالفقير؟ ما الذي يشكل الوضع الاجتماعي للفقير؟

1- الفقر من خلال سوسيولوجية جورج زيمل

لقد أكد جورج زيمل في بداية القرن الماضي على الخاصية الغامضة لمفهوم الفقر كتصنيف سوسيولوجي، لكن هذا لم يمنعه من دراسة الفقر من زاوية الحماية والرعاية الاجتماعية أي من خلال الرابط الاجتماعي، فهو لم يتخلص من المسألة الاجتماعية للفقر ولا للهامشية التي يحيل عليها بل على العكس انطلق من هذين المفهومين لتصور سوسيولوجية الفقر. فالبنسبة إليه "فإن شخصا ما فقير فهذا لايعني أنه ينتمي إلى طبقة الفقراء" ثم يضيف يمكن أن يكون تاجرا فقيرا، فنانا فقيرا، مستخدما فقيرا، إلا أنه يظل ينتمي إلى تصنيف محدد من خلال نشاط أو وضعية محددة"[1] وبالتالي يستنتج جورج زيمل:"أنه فقط وانطلاقا من اللحظة التي يتقدم فيها هؤلاء بطلب الرعاية أو المساعدة حتى وإن لم تمنح لهم بعد، من هذه اللحظة يتحول هؤلاء إلى جزء من مجموعة تتميز بالفقر"[2]؛ وهذه المجموعة لاتبقى موحدة عبر تفاعل أعضائها، ولكن من خلال الموقف الجماعي الذي يتبناه المجتمع ككل إزاء هذه المجموعة. وبطريقة ضمنية يسير بنا زيمل بدقة إلى "أن الفقراء كشريحة اجتماعية ليسوا أولئك الذين يعانون نوعا من الخصاص و الحرمان بل الفقراء هم أولئك الذين تقدم لهم الرعاية الاجتماعية أوستقدم لهم وفق المعايير المجتمعية"[3] و بالتالي فالفقر بهذا المعنى؛ لا يمكن أن يختزل في حالة كمية ولكن يتحدد فقط عبر رد

1-George Simmel, les Pauvres, Ed PUF/ Quadrige, Paris, 3éme Editions, 2005, p14.
2- Ibid, P15.
3- Ibid,P15.

فعل اجتماعي ناتج عن وضعية معينة، فالفقر كما يتصوره زيمل و يصوره لنا ليس فقط نسبيا و لكنه يبنى اجتماعيا أيضا،أي أن الفقر يأخذ المعنى الذي يسنده إليه المجتمع.

هذه المقاربة البناءة التي اعتمدها جورج زيمل لفهم مسألة الفقر والتهميش، لها دلالات نظرية كثيرة تجد أصولها في فكر زيمل عموما ولكي نتمكن من فهم هذه المقاربة في ارتباط بالفقر لابد من الوقوف على سوسيولوجية زيمل التي تنبني على ثلاث مقولات أساسية:

- الفعل المتبادل L'action réciproque
- الشكل La forme
- المحتوى Le contenu

فالمجتمع ليس معطى طبيعي، ولكنه سيرورة من التفاعلات و التجمعات بين الأفراد فيما بينهم بهدف الوحدة و التعاون، فحسب زيمل "يوجد المجتمع عندما تكون هناك أفعال متبادلة تتشكل في أشكال وبنيات يسند لها الأفراد محتوى معينا،هذه العناصر الثلاث لايمكن عزلها عن بعضها البعض في الواقع،فمن جهة هناك (أهداف،مصالح،دوافع فيزيقية و نفسية...) وتأثير هذه الدوافع على الآخرين وتأثير الآخر ينفيها ومن جهة أخرى هناك شكل من الأفعال التبادلية بين الأفراد عبره يستجيب المحتوى الى الواقع الاجتماعي فالشكل و المحتوى يشكلان الحقيقة الاجتماعية.المحتوى يحيل إلى المعنى الذي يتخذه الفعل المتبادل من داخل شكل معين، وهو يفيد تنظيم الواقع في أشكال وبنيات ونماذج، بمعنى كل ما يدفع الفرد لإبداء فعل متبادل (دوافع ،غرائز،أهداف،مصالح...)أي كل ما يدفع الفرد للدخول في تفاعل مع الآخرين وهذا المحتوى سيتبلور في شكل معين، وهذا الشكل هو ما يجعل المحتوى اجتماعيا.ولذلك يعرف زيمل المحتوى بالمادة التي تشكل التنشئة الاجتماعية وهذه الأخيرة هي الشكل الذي يتخذه الفعل المتبادل الذي ينتج عن المحتوى و بذلك يلخص

زيمل نظريته بالقول:

« Voici les éléments de tout être et de tout fait social, inséparable dans la réalité, d'une part un intérêt, un but ou un motif, d'autre part une forme, un mode de l'action réciproque entre les individus, par le quelle, ou sous la forme duquel ce contenu accède à la réalité »[1]

ومن هنا فمقاربة زيمل لمسألة لاتخرج عن هذا النطاق، ويرى أنها تأخذ دلالات نظرية كثيرة ومنها:

- أن ماهو سوسيولوجي قار pertinent، ليس هو الفقر أو شريحة الفقراء في حد ذاتها، ولكن الأشكال الاجتماعية الممأسسة التي يلبسها أو يتخذها داخل مجتمع ما، في لحظة معينة من تاريخه.[2]

- أن الأشكال ليست نهائية، لأنها نتاج لسيرورة اجتماعية.

- أن وضعية الفقراء والمقصيين هي وضعية رهينة في نفس الآن بالمعنى الذي تتخذه في كل مجتمع (معايير ومقاييس، المستوى المعيشي أو درجة المشاركة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية...) وكذلك علاقة المجموعة المعنية (الفقراء والمقصيين) التي يقيمونها مع الذين يصنفونهم كذلك[3].

فالإحساس بالإقصاء و الوصم يجعل ويدفع هؤلاء الفقراء إلى محاولة تذويب وتخفيف هذا الشعور بالنقص-جراء تدني وضعيتهم الاجتماعية داخل محيطهم الأصلي- عن طريق الحفاظ على المسافة الاجتماعية، وتجنب خلق علاقات مع الأشخاص الذين أصبحوا يتقاسمون معهم نفس الوضعية الاجتماعية الجديدة (الفقر) فالإهانة تمنعهم من تطوير أي نوع من الشعور بالإنتماء إلى شريحة اجتماعية ما.بالنسبة لزيمل "جماعة الفقراء" تشكل داخل المجتمعات الحديثة تركيبة اجتماعية فريدة من نوعها، فبالنسبة للمعنى الذي تتخذه داخل النسيج الاجتماعي و المكانة التي تحتلها داخل الجسم الاجتماعي، تتميز بتجانس كبير ولكن بالنسبة للمؤهلات الفردية لأعضاء هذه الجماعة فهي متباينة وتفتقد إلى التجانس

1-George Simmel ,sociologie, études sur les formes de la socialisation,paris, PUF,1999,p76.
2- George Simmel, Les Pauvres, Op.cit. P 17.
3- Ibid.P18.

بشكل تام.[1] فالفقر هو نهاية مشتركة لمعنيين مختلفين وغير متجانسين، إنه بحر أو محيط حيث العديد من الأفراد المنحدرين من أوساط اجتماعية مختلفة يسبحون أو يطفون معا.

المجتمعات الحديثة تتميز بتراجع وتقلبات خطيرة لسوق الشغل وبضعف الروابط الاجتماعية وهذا ما يعزز هذا التنوع داخل شريحة الفقراء لأن أعدادهم تتزايد، وهم منحدرون من شرائح اجتماعية مختلفة. فالرعاية الاجتماعية حسب زيمل هي:

- شخصية ولا تغطي إلا بعض الحاجيات الخاصة، فهي تتميز عن أنواع وأشكال أخرى من مؤسسات الرعاية التي تكون في خدمة الرفاه الاجتماعي والأمني لمجموع الأفراد، إنها لاتستهدف إلا فئات معينة من الساكنة والمتكونة من أفراد معزولين على عكس مؤسسات التأمين الإجباري الذي يغطي مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأجراء وأسرهم.

- هي تولي اهتماما أكبر لإرضاء كل من المانح والمستقبل، فهي تحيل على شكل من أشكال (الإيثار) الذي يمكننا أن نلمسه بسهولة في الأشكال القديمة و الحديثة للإحسان الخاص الذي يمكن أن ينطبق على العلاقة بمؤسسات الرعاية عندما ترتكز على تدخل المجتمع بكامله اتجاه شريحة معينة من المجتمع.

- هدف الرعاية الاجتماعية هو تمويه وتذويب بعض التمظهرات الحادة والصارخة للتفاوتات الاجتماعية، لكي تتمكن البنية الاجتماعية من أن تتأسس و تنبني على أساس هذا التفاضل.

يعطي زيمل نموذجا أو مثالا بتدخل العائلة لصالح أحد أفراد الأسرة، فالتدخل هنا لايهدف فقط لمساعدة الشخص الفقير و لكن من أجل الحفاظ على الأسرة و سمعتها التي قد تتأثر بالوضعية الهشة لهذا الفرد. كما يعطي مثالا بالنقابات الإنجليزية التي توفر نوعا من المساعدة ليس فقط من أجل العمال ولكن لضمان ألا يضطر هؤلاء للعمل في أماكن أخرى بأجر زهيد وهذا من شأنه أن يؤثر على مستوى الأجور في اتجاه الانخفاض... وهكذا فإن الجماعة الاجتماعية تسترجع بطريقة غير مباشرة ثمار هذه التبرعات[2].

1- George Simmel, Les Pauvres, Op.cit. P23.
2- Ibid. P 24.

فالهدف من الرعاية الاجتماعية هو التخفيف من الفوارق الاجتماعية والتمظهرات القصوى للتفاضل الاجتماعي، لكي تتمكن من الاستمرار. وبالتالي يصل زيمل إلى النتيجة الأساسية التي مفادها الحفاظ على التراتب الاجتماعي، فالرعاية الاجتماعية هي عامل من عوامل حفظ التوازن والتلاحم الاجتماعيين، لكي تتمكن البنية من الاستمرار. وبالتالي يصل زيمل إلى النتيجة الأساسية التي مفادها الحفاظ على التراتب الاجتماعي، فالرعاية الاجتماعية هي عامل من عوامل حفظ التوازن والتلاحم الاجتماعيين، وهكذا فإن زيمل وهو وريث فلسفة نيتشه لايختصر الرعاية الاجتماعية في بعدها الخيري أو الإنساني، فمقارباته الماكرو سوسيولوجية، تقوده بالعكس للإشارة إلى النظرة المنفعية البدائية للمجتمع بما أن الرعاية الاجتماعية المقدمة للفقراء هي وسيلة المجتمع لضمان حمايته ودفاعه الذاتي[1].

هذه المقاربة الوظيفية للرعاية الاجتماعية و التي يمكن وصفها بالنسقية، تتأسس حول تصور نقدي للحق في الرعاية الاجتماعية، فزيمل يلاحظ أن الدولة تستند إلى مبدأ إجبارية رعاية الفقراء، ولكن حسب زيمل هذا الواجب أو الإجبار لايترجم إلى حق من حقوق الفقراء، كون هؤلاء ليس لهم أي إمكانية بالمطالبة بهذه الرعاية ولكن ليس لهم حق المطالبة بها.[2]

فالحق في الرعاية ليس ثابتا أو غير مشروط، فبالاستناد إلى هذا المبدأ(إجبارية رعاية الفقراء) النابع من حقوق الإنسان، المجتمع و الدولة مطالبان بالتدخل، ولكنهما يظلان أحرارا في رسم حدود هذا الالتزام كما يشاءان في حدود ما يتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة ومع التوجهات السياسية الأخرى، فالحكومات يمكنها أن تراجع أو تضع القوانين المنظمة لهذه الرعاية محل مساءلة إن هي قدرت أنها مكلفة جدا ومعيقة اقتصاديا، أو أن لها آثارا جانبية كأن تحل محل الروابط الأسرية مثلا.ففي الفترات التي ترتفع فيها أعداد الفقراء، فإن توازن العلاقة بين هؤلاء وباقي المجتمع يصبح مهددا.وهكذا

1- George Simmel ,Les Pauvres, op.cit. P 25.
2-Ibid. P 25.

فإن الحق في الرعاية الاجتماعية يمكن أن يصبح محدودا أكثر من حيث الحجم، والولوج إليها أو الاستفادة منها تصبح أكثر صرامة.زيمل يوضح أن الدولة تسعى مثلا إلى حصر واجب الرعاية الاجتماعية بالاستناد إلى مبدأ إجبارية الرعاية الغذائية المنصوص عليها في القانون المدني، في مواجهة الخطر المحتمل لتجاوز الحد المطلوب من وجهة نظر أخلاقية فردية. حتى الآباء ذوي الدخل المحدود يجب أن يتكلفوا بأبنائهم عندما يصادفون صعوبات، وأن الجماعة لا يجب أن تتدخل إلا في حالة العوز المطلق. مثل هذه المنافسة بين القانون المدني والقانون الاجتماعي في مجال سياسات التصدي للفقر ليست أبدا مناسباتية أو اعتباطية بل على العكس، إنها نسقية و دستورية. منذ التأسيس التاريخي للمدونات الحديثة- حيث القانون المدني الفرنسي يمثل النموذج البرغماتي منها- تلعب إجبارية الرعاية الغذائية دورا مفتاحا في الصرح الأسري الحديث، بحيث تجعل الروابط الأسرية متينة في السراء و الضراء مشكلة بذلك أساسا للتضامن في المجتمعات الصناعية إن المسألة الاجتماعية، التي تمظهرت في الفقر إبان القرن الماضي، أثارت وكشفت عن محدودية هذا التصور الخاص للتضامن: الفقر المادي للفئات المعدومة يترافق في معظم الأحيان بهشاشة مطلقة لوضعيتهم الأسرية. ما يجعل الأقارب شيئا صعبا إن لم يكن مستحيلا. ولتعويض غياب هذا الدعم أو الحماية الأسرية اتجاه الأخطار الاجتماعية، أخذت الدولة الحديثة أكثر فأكثر طابع الدولة الاجتماعية. العلاقة الاجتماعية مع الفقر تنبع في نفس الوقت من "قضية أسرية"و"قضية دولة".

لقد تطرق زيمل أيضا إلى مسألة "الرعاية الخاصة أو الفردية"، حيث يقر هو الآخر، أنها يمكن أن تكون سخية، فالمحسنون يسعون إلى جعل محيطهم الاجتماعي يعترف بعطائهم ويثمن سخاءهم. فالتصدق على الفقراء هو بالتأكيد تصرف وخطوة فردية، ولكن هذه الخطوة الفردية، لايمكن أن تفهم إلا إذا أرجعناها إلى التفاعل الاجتماعي الذي يطبعها ويحفزها. فالمحسن لايتصرف في معزل عن الآخرين، ففعله يحدث في علاقة مع أشخاص آخرين أومانحين آخرين. وهو بتصرفه هذا – في إطار جماعة اجتماعية – يسعى إلى الحصول بطريقة غير مباشرة على التزكية والاعتراف من طرف الآخرين، وهو الشرط الأساسي لكي يستمر فعل العطاء ضمن روح المشاركة والتضامن. بالنسبة لزيمل

"جماعة اجتماعية ما تتعايش مع بعضها البعض، ترغب أن ترى وتلمس تنامي هذه الحماسة في السخاء. لكن فقط هنالك حيث لا تظهر إرادة كل فرد (أي المانح) في الحصول على هذا الاعتراف الاجتماعي بهذا القدر من الفورية والمباشرة. ولأن هذا الاعتراف يفترض حدوثه عبر وساطة منتدب أووكيل ما. هذا الانطباع لايمكن أن يكون إلا على الشكل التالي: كل فرد يريد أن يمنح أقل قدر ممكن"[1].

إن الرعاية الفردية لاتتيح التكيف والاستجابة السلسة لحاجيات المحتاجين الأكثر تضررا ففي نهاية القرن الثامن عشر أدان مؤيدو الرعاية العمومية ضعفها ودعوا إلى اعتماد نظام أكثر صرامة من حيث تنظيم هذه المساعدات. بالنسبة لزيمل "سلبيات الرعاية الفردية أو الخاصة لاتكمن فقط في عامل "القلة" بل أيضا في عامل "الكثرة"والذي يؤدي حسبه إلى الكسل، إلى استغلال الوسائل المتوفرة أو المتاحة بطريقة غير منتجة اقتصاديا، كما أنها تزكي بشكل اعتباطي البعض على حساب البعض الآخر."

إن تحليل زيمل لم يسقه إلى وضع الرعاية الخاصة مقابل الرعاية العامة، ولا إلى الإشارة إلى الأفضلية الأولى كما هو الشأن بالنسبة للمفكرين الليبراليين. فهو يسعى إلى تجاوز هذا الانقسام وهذا الشرخ التنظيري، من خلال الحث و التأكيد على التكامل الوظيفي بين النوعين (الرعاية الاجتماعية الخاصة والعامة)حيث يقول: "الرعاية الاجتماعية الخاصة والعامة) حيث يقول:"الرعاية الخاصة تستجيب إلى قضاياها الفردية، ولكن الجماعة يمكنها تغيير الظروف الاقتصادية و الثقافية الأساسية التي تتسبب في هذه الأوضاع[2] ليس بذلك الوضوح التام – وضعية اجتماعية باعتبارهم أعضاء حيويين في حياة الجماعة[3] فحسبه الرعاية الاجتماعية العمومية الإنجليزية لاتتكبد عناء البحث لمعرفة هل الشخص الذي طلب الاستفادة من الرعاية يستحقها أم لا، لأن ورشة العمل هو مكان مقرف وغير مرغوب فيه بحيث فقط وحدهم أولئك الذين هم في حاجة ماسة، يقبلون بهذا الشكل البدائي والأساسي من الرعاية الاجتماعية. يرى زيمل أن كلا الصيغتين من الرعاية– الرعاية العمومية /الرعاية الخاصة- نظيرتان ومكملتان لبعضهما البعض، حيث يقول الدولة ترعى

1- George Simmel, Les Pauvres, op.cit. P31.
2- Ibid, P31.
3- Ibid, P31.

الفقر والرعاية الخاصة ترعى الفقراء[1]. وأخيرا لم يكتف زيمل بتحديد العناصر الأساسية لعلاقة الرعاية الاجتماعية، بل سعى إلى تحليل تطورها، فالانتقال من الجماعة إلى المجتمع (الدولة) ومعه قضية رعاية الفقراء قد استرعت كامل انتباه زيمل فقبل تطور الدولة الراعية الحديثة، كان من الطبيعي والمنطقي أن تمارس وتحل مسألة الفقر على المستوى المحلي بما أن الفقراء كانوا مندمجين في جماعة محلية. قبل أن يصبحوا فقراء ومستفيدين من الرعاية الاجتماعية كان بإمكان هؤلاء الفقراء أن يساهموا بشكل أو بآخر في تطور بلداتهم التي كانوا بدورهم ينتظرون منها الامتنان والحماية. لكن المآل الاقتصادي وضرورة التنقل قد قلبا شيئا فشيئا وخلخلا هذا التوازن. لقد خلص زيمل إلى أن الدولة بكل مكوناتها يجب أن تعتبر – منذ ذلك الحين – الراعية لكل منفعة اجتماعية فإذا كان القانون يتيح لكل فرد التمتع بحق الإقامة في أي جماعة من اختياره، بينما الجماعة تفقد علاقة الدمج مع ساكنتها. وإذا كان الحق في الاعتراض على الحصول على الإقامة لم يعد موجودا، فلا يمكننا أيضا أن نطالب الجماعة بأن تكفل وتضمن علاقة متضامنة وعادلة بينها وبين الفرد[2]. من خلال هذا المعطى التاريخي أصبح الفقراء يشكلون كيانا صغيرا داخل كيان أكبر. وضعيتهم داخل البنية الاجتماعية أصبحت بالتالي تتحدد بالعلاقة التي تربطها معهم الدولة عبر القوانين الاجتماعية طبعا، ولكن أيضا عبر أشكال التدخل التي تتخدها لمساعدتهم فمع الدولة الحديثة، علاقة الترابط والتداخل بين الفقراء وباقي المجتمع أصبحت تتعقد، حيث أضحت تتجاوز البنية الاجتماعية المحلية وأصبح التعاطي معها يتطلب بذل المزيد من المجهودات على الصعيد الوطني.

2- الفقر من خلال سوسيولوجية سيرج بوغام

إذا كانت سوسيولوجية الفقر حسب جورج زيمل، هي سوسيولوجية الرابط الاجتماعي، فإن التفكير السوسيولوجي يجب تبعا لهذا المنظور أن يساهم في العلاقة بين الرابط الاجتماعي وبين الفقر والتهميش. وفي هذا الصدد يقترح سيرج بوغام (serge paugam)[3] دراسة ما أسماه ب:الأشكال الأولية للفقر Formes

1- George Simmel, Les Pauvres, op.cit., P32.
2- Ibid, P32-33.
3- Paugam serge, les Formes élémentaires de la Pauvreté, PUF, 3ème Editions, 2013,P19-20.

élémentaires de la Pauvreté و التي تتطابق مع مختلف أنواع علاقة التداخل والتبعية بين الساكنة التي نعتبرها ونصنفها كفقيرة أو مقصية بالنظر إلى ارتباطها و تبعيتها للخدمات الاجتماعية وباقي المجتمع.هذا التعريف يبتعد عن المقاربة الوصفية والماهوية للفقراء و المقصيين. حيث، يتطلب هذا التعريف، التفكير في الفقر ودراسته بالنظر إلى مكانته داخل البنية الاجتماعية، والتفكير في دور مؤسسات الرعاية اتجاه الفقراء و المقصيين كأداة لضبط المجتمع في كليته، بمعنى اعتبار المجتمع كوحدة، وشكل أولي للفقر يميز ويخص علاقة و صلة المجتمع بفئة من الساكنة الذي يرى أن عليها الاستفادة من الرعاية و العكس بالعكس، علاقة وصلة هذه الشريحة بباقي المجتمع

وهكذا فظروف هؤلاء الذين ننعتهم بالفقراء أو المقصيين و تجاربهم المعاشة ستدرس وتحلل بالنظر إلى علاقة التداخل والتبعية هاته.في حين أن هذه الأخيرة تختلف في الزمان وحسب المضامين السوسيو – ثقافية.[1]

لتحديد وتعريف علاقة التداخل والتبعية هاته و التي يتشكل عبرها تاريخيا شكل من الأشكال الأولية للفقر يقترح serge Paugam أخذ بعدين بعين الاعتبار [2]:

- الأول ماكرو سوسيولوجي، وهذا البعد يحيل إلى التمثلات الجماعية والمجتمعية حول الظاهرة وإلى البلورة الاجتماعية للفئات التي تعتبرها وتصنفها كذلك. هذا البعد يمكن تطبيقه ولو جزئيا على أسس تحليل الأشكال المؤسساتية للتدخلات لصالح هذه الساكنة بما أنها (أي التدخلات) تترجم الإدراك والتصور الاجتماعي للفقر والإقصاء وتترجم أيضا الأهمية التي توليها المجتمعات لمثل هذه القضايا و الطريقة التي تعتزم معالجتها بها.

- البعد الثاني ميكروسوسيولوجي ويحيل في نفس الآن إلى المعنى الذي تعطيه الفئات المصنفة فقيرة لتجاربها المعاشة والسلوكات التي تتبناها اتجاه أولئك الذين يصنفونها كذلك، وأيضا إلى أشكال وطرق تكيفها مع مختلف الأوضاع التي تواجهها.

وإذا كانت الفئات الفقيرة أو المقصية لا تعرف ولايتكفل بها بنفس الطريقة في كل البلدان الأوربية، فإن تجاربها وسلوكاتها غير متجانسة وتختلف من بلد إلى بلد آخرأيضا. فبلوغ سن العمل مثلا ليس له نفس المعنى لدى الأفراد ولايترجم بنفس الموقف. فإذا كان الفرد

1- Paugam serge, les Formes élémentaires de la Pauvreté, Op.cit, P 238.
2- Ibid. P 66.

يعيش في بلد نسبة البطالة فيه محدودة والضغط الاجتماعي على السلوك المنحرف قوي، أو يعيش داخل مجتمع حيث البطالة بنيوية والاقتصاد الموازي متطور. ففي الحالة الأولى يصبح الفرد منبوذا وتقل قيمته ويواجه خطر التهميش و الوصم stigmation من خلال شعوره بالدونية وبأنه دون تطلعات محيطه. أما في الحالة الثانية فالفرد هو أقل تهميشا وله فرص أكبر في التوافق إلى استرجاع مكانته الاجتماعية بفضل الموارد المادية و الرمزية التي يمكن أن يوفرها له بسهولة الاقتصاد الموازي أو غير المهيكل[1].

يمكن اعتبار أن البلورة الاجتماعية للفقر في كل بلد تساهم عموما في تحديد المركز الاجتماعي لهذه الساكنة المصنفة كفقيرة، بما أن أنماط وأنواع التعيين والتخصيص التي تصنف عبرها هذه الساكنة كذلك، وأشكال التدخلات التي تشكل هذه الفئة موضوعا لها تترجم الانتظارات الجماعية من هؤلاء. والتجارب المعاشة وطرق تكيف هؤلاء مع محيطهم الاجتماعي يمكن أن يكون لها تأثير على المواقف التي تتبناها أو المعاشة وطرق تكيف هؤلاء مع محيطهم الاجتماعي يمكن أن يكون لها تأثير على المواقف التي تتبناها أو تتخذها المجتمعات التي يعيش فيها هؤلاء اتجاههم، وخصوصا مؤسسات التدخل الاجتماعي التي تتكفل بهم .

هكذا، وفي بلد ما يمكننا القول انطلاقا من بعض الملاحظات المختلفة بأن الفقراء داخل هذا البلد يصبحون سلبيين عبر الرعاية التي يتلقونها، ويمكننا أن نتوقع بالنتيجة تقليصا في قيمة المبالغ المرصودة لرعاية الفقراء، بينما في بلد آخر قد يكون من المناسب أكثر اعتبار أنه لا طائل ولا نفع من مساعدتهم أكثر بحجة الحفاظ على تضامن القرب.

وعموما جماعة الأفراد المعترف بهم كفقراء أومقصيين داخل مجتمع ما، ستكون إلى حد ما متجانسة أو تكون إلى حد ما متنافرة وموصومة stigmatisé حسب التركيبة الوطنية أو الجهوية لمختلف المتغيرات الاقتصادية،السياسية والاجتماعية[2].

وللخوض في تحليل أعمق للتنوع الماكرو- والميكروسوسيولوجي لعلاقة التداخل والتبعية هاته، صاغ عالم الاجتماع serge paugam ثلاث نماذج أو أنواع مثالية للفقر هي:

- الفقر المدمج Pauvreté intégrée

1- Paugam Serge, Les Formes élémentaires de la Pauvreté, Op.cit. P 73.
2- Ibid. P 71.

- الفقر الهامشي Pauvreté marginale

- الفقر الإقصائي Pauvreté disqualifiante

هذه المصطلحات المستعملة تألف وتربط بين مسألة الفقر و مقولة الرابط الاجتماعي، فهي لا تحيل على أنواع من الساكنة ولكن على أشكال مثبتة ومبنية اجتماعيا ولكنها في نفس الوقت قابلة للتطور وتطوير علاقة التبعية بين الفقراء وباقي المجتمع، وبطبيعة الحال هذه الأنماط لاتميز تماما مجتمعات ملموسة في لحظة معينة من تاريخها.

- الفقر المدمج Pauvreté intégrée: إنه يحيل أكثر على المسألة أو التصور الاجتماعي للفقر في معناه التقليدي،أكثر مما يحيل على الإقصاء، وفي هذه الحالة يكون من ننعثهم بالفقراء كثيرون وغير مميزون عن باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى، فوضعيتهم مألوفة إلى درجة نتحدث فيها أقل عن مشاكل مجموعة معينة بل نتحدث عن جهة أو منطقة ما عرفت دائما بالفقر. والنقاش الاجتماعي يدور حول مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في معناها العام ويدور خصوصا حول اللاتكافئ الاجتماعي المرتبط بالمجال، وفقر الساكنة مرتبط في تمثلات الجماعة بفقر الجهة أو المنطقة وبفقر النسق الاجتماعي العام، بما أن الفقراء لايشكلون طبقة دنيا بالمعنى الأنكلوساكسوني (والذي يحيل إلى الإقصاء والهامشية)، ولكن إلى جماعة اجتماعية ممتدة وهم ليسوا منبوذين وموصومين فمستواهم المعيشي متدني ولكنهم يظلون مندمجين في الشبكات الاجتماعية المنتظمة حول العائلة،الحي والقرية. وحتى إن مستهم البطالة فهذا لن يمنحهم وضعا منحطا ومنبوذا وعادة ما يعوض هؤلاء هذا الخصاص بالموارد الممتدة والمتنوعة للاقتصاد الموازي. فهذه الأنشطة تلعب دور المدمج بالنسبة لكل من يتعاطى لها. وهذا النوع من العلاقة المتميزة بالتبعية بين الفقراء وباقي المجتمع يناسب ويتطابق أكثر مع المجتمعات التقليدية المسماة متخلفة أوغير صناعية أكثر من المجتمعات قبل الصناعية بالمقارنة مع تلك التي تتمتع بجهاز إنتاجي متطور و متنوع، وتتمتع بوسائل تضمن العيش الكريم والحماية الاجتماعية أمام الأخطار الكبيرة التي تتهدد هذه الشريحة لأكبر عدد ممكن منهم[1].

1- Paugam Serge,Les Formes élémentaires de la Pauvreté,Op.cit. P 241.

- الفقر الهامشي Pauvreté marginale: يحيل النقاش الاجتماعي حول هذا النموذج على الفقر التقليدي بنفس القدر الذي يحيل به على الإقصاء. عكس الحالة السابقة، هؤلاء الذين ننعتهم بالفقراء أو المقصيين يكونون شريحة صغيرة من الساكنة، إنهم بطريقة ما يشكلون بالنسبة للضمير الجمعي أولئك العاجزين عن التكيف مع الحضارة العصرية

إنهم أولئك الذين لم يستطيعوا مسايرة إيقاع النمو والتوافق مع المعايير المفروضة عبر النمو الصناعي. فوضعيتهم تزعج لأنها تشير إلى "فاشلي النظام" أو الذين تجاوزهم النظام. ولهذا السبب تبذل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، جهودا كبيرة لتأطير هذه الساكنة الموصوفة بغير القادرة على الاندماج – اجتماعيا ومهنيا - دون دعم خارجي. هذا النوع من علاقة التبعية تتأسس حول فكرة أن: التشبث بهامش المجتمع الكلي، ووضعيته هذه الأقلية غير قابلة لمساءلة سير النسق الاقتصادي والاجتماعي في كليته. نعم يجب أن نحارب الفقر ونقضي عليه ولكن لايجب أن يشغل اهتمام المسئولين الاقتصاديين، السياسيين والنقابيين النقاش الاجتماعي في هذه الحالة ينتظم ليس بالضرورة حول هذه الشريحة القليلة من الساكنة ولكن بالخصوص حول "توزيع الأرباح" بين الجماعات السوسيو مهنية.

فالوضعية الاجتماعية لهؤلاء غير المتكيفين هي جد متدنية. فالتدخلات الاجتماعية لصالح هذه الشريحة تقوي لديهم الإحساس بأنهم على "هامش المجتمع" موصومون. ولايمكنهم فعلا الهروب من هذا النعت واللقب الذي يطلقه عليهم المختصون والأخصائيون الاجتماعيون. هذا النوع يتطور أكثر في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي يمكنها الحد من أهمية البطالة. ومن إنتاج وصفات قادرة على تأمين حماية ورعاية اجتماعية قوية بالنسبة لكل هؤلاء، عادة عن طريق العمل النقابي دون إلغاء بطريقة ميكانيكية صيغ تضامن القرب (العائلي مثلا) فالدولة التي تؤمن دور الرعاية المعممة، يمكنها أن تساهم في تبديل وتغيير أحوال هؤلاء الفقراء على المدى الطويل. فالثراء العام للمجتمع يجعل هذه الأنواع من التضامن بدائية وغير أساسية للحفاظ على التوازن الاجتماعي[1].

- الفقر الإقصائي :Pauvreté disqualifiante يحيل على المسألة الاجتماعية للإقصاء أكثر مما يحيل على الفقر بالمعنى التام و الصحيح مع أن الفاعلين الاجتماعيين لازالوا

1- Paugam Serge,Les Formes élémentaires de la Pauvreté, Op.cit, P 241.

يستعملون كلا التعبيرين. هؤلاء، الذين نعتبرهم فقراء ومقصيين، تتزايد أعدادهم أكثر فأكثر،إنهم يتواجدون خارج دائرة الإنتاج ويصبحون تابعين تماما لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، مع تفاقم سوء أحوالهم حيث تزداد الصعوبات التي تواجههم. ولا يتعلق الأمر بالنسبة للأغلبية بحالة من البؤس المثبت الذي يعاد إنتاجه من سنة لأخرى بنفس الشكل. ولكن بسيرورة يمكنها أن تدخل على العكس تغيرات مفاجئة على تنظيم الحياة اليومية. ومع أنه لا يجب التعميم كما رأينا سابقا. فمن الأكيد بأن هناك دوما أناسا معرضون لمواجهة هذه الوضعية الصعبة في علاقة مع المهن القابلة لمراكمة معوقات أكثر: ضعف المداخيل، سوء ظروف السكن والصحة، ضعف التضامن الأسري وكذا ضعف شبكات المساعدة الإجتماعية الخاصة، المشاركة غير الأكيدة في كل أشكال الحياة الاجتماعية الممأسسة. فالعجز المادي ولو النسبي، والتبعية للتحويلات الاجتماعية وخصوصا ميكانزمات الرعاية. تترجم لدى هؤلاء بالإحساس بأنهم سائرون في اتجاه الإقصاء الاجتماعي وبأنهم أصبحوا غير نافعين اجتماعيا. فانتقاص قيمتهم يصبح أقوى لأن هؤلاء لم يعيشوا طفولة بائسة. وغالبا ما تكون هذه حالة أولئك الذين نصفهم بعدم تكيفهم مع النظام الاجتماعي للفقر الهامشي.

عكس ظاهرة الفقر الهامشي، الفقر الإقصائي يؤثر على المجتمع ككل. ويصبح مانسميه "المسألة الاجتماعية الجديدة" التي تهدد النظام وتلاحم الأفراد. إنها علاقة تبعية بين الفقراء وباقي المجتمع التي تخلق قلقا جماعيا. لأن المزيد من الأشخاص ينضافون سريعا إلى الفئات والعديد من الذين يعيشون أوضاعا غير مستقرة يخشون ان يصبحوا وينضموا إلى هذه الفئات.هذا النوع له احتمالية أكبر أن يتطور في المجتمعات التي نسميها "ما بعد – صناعية" وبالأخص في تلك المعرضة إلى ارتفاع البطالة و تزايد أعداد المهددين داخل سوق الشغل (هذه الظاهرة مرتبطة في جزء منها بإعادة هيكلة الآلة الإنتاجية وإلى التحولات في العلاقات الاقتصادية الدولية) وهذا ما يترجم حسب تعبير Castel Robert بأزمة المجتمعات المأجورة " فعادة فهذا النوع من المجتمعات يكون دور التضامن العائلي قد اختفى: وبعيدا على أن يصحح اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية فهو يساهم في الحقيقة في تعميقها وتناميها. في حين أن الاقتصاد الموازي هو أقل تطورا من حالة الفقر المدمج

بحيث لهؤلاء الفقراء نسقا من الأنشطة القارة، من هنا تكون التبعية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية ظاهرة بالنسبة لشرائح عديدة من الساكنة.[1]

3- الفقر من خلال سوسيولوجية كارل ماركس

إذا كان **روبرت مالتوس (1766-1834)** يرى بأن ظاهرتي الفقر والغنى تنتج من خلال علاقة تناسلية ما بين الموارد والسكان؛ ففي نظره يتزايد السكان بمتوالية هندسية (1،2،4...) بينما تزداد الموارد الغذائية بمتوالية حسابية (1،2،3...) بمعنى أن النمو الديموغرافي للسكان يفوق قدرة الأرض على ما تنتجه من موارد غذائية، فيترتب الفقر عن هذا اللاتوازن، لعدم قدرة الطبيعة على ضمان الغذاء للجميع.

وللحد من هذه الظاهرة حسب مالتوس لاينبغي مساعدة الفقراء لأنهم وحدهم المسؤولون عن وضعيتهم الاجتماعية بسبب الخصوبة المفرطة عندهم، وأن أي مساعدة في نظره ستجعلهم يضاعفون من هذا السلوك. والسبب الرئيسي للفقر الدائم في نظره لا صلة له بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية، فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل والغذاء.[2]

فإن المقاربة الماركسية ترفض اعتبار ظاهرة الفقر ناتجة عن طبيعة إنسانية وبالتالي فهي تحاول أن تضعه في السياق التاريخي الذي أنتجه، وتنتقد في نفس الوقت أطروحات الاقتصاد السياسي التي تأسست على الإيديولوجية المبنية على احترام وتقديس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي عملت على انعدام التوزيع العادل للخيرات.

والفقر في تصور ماركس هو الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها وتعانيها الطبقة البروليتارية، وهي نتيجة حتمية للاستغلال الذي تمارسه البرجوازية شرطا لنفوذها السياسي، لكن يجب أن نلاحظ أن الفقر باعتباره وضعية نقص وحرمان هو ظاهرة ملازمة لكل نظام هيمنة واستغلال، بغض النظر عن اختلاف أشكاله عبر التاريخ وتطورها." لم يخترع الرأسمال العمل الزائد، ففي كل مكان حيثما يمتلك قسم من المجتمع احتكار وسائل الإنتاج، يتوجب على العامل الحر، أم غير الحر، أن يضم إلى وقت العمل الضروري من

1- Paugam Serge, Les Formes élémentaires de la Pauvreté, Op.cit. P 243-245.
2- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، عدد 226، أكتوبر 1997، ص173-174.

أجل إعالة نفسه، وقت عمل فائضا كي ينتج وسائل المعيشة لمالك وسائل الإنتاج، سواء كان هذا المالك أرستقراطيا من أثينا أم تيوقراطيا من أترويا، أم مواطنا رومانيا، أم بارونا نورمانديا، أم مالك عبيد أميركيا، أم صاحب أطيان من فلاشا، أم مالكا عقاريا معاصرا أم رأسماليا".[1]

لم يغب عن ذهن ماركس أن البورجوازية قد تعمل من أجل تحسين وضعية العمال والتقليل من وطأة الفقر من خلال تدابير وإجراءات معينة، وذلك في سبيل ضمان مردودية أعلى، ومن ثم زيادة في الأرباح. لا يمكن للبروليتاريا أن تتخلص من الفقر، وهو الشكل المادي للاستغلال البرجوازي، إلا عبر اكتساب الوعي الحقيقي بطبيعة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وإدراك آليات التوظيف الإيديولوجي للتمثلات الاجتماعية، وخصوصا الدينية منها، لتبرير وضعية انعدام المساواة داخل المجتمع الرأسمالي، ليس الفقر مطابقا لوضعية الطبقة العمالية فحسب، بل إنه وضعية الفئات والشرائح الاجتماعية المحرومة والمقصية من الملكية ودائرة الإنتاج والتبادل.[2]

ذلك أن من يملك وسائل الإنتاج يملك أيضا القدرة على التحكم في إرادة الأفراد، وأفعالهم، وأذواقهم، وميولاتهم، ومعتقداتهم، وأديانهم، وفنونهم، ولغتهم، أو باختصار"ثقافتهم أوايديولوجيتهم".إذن تقوم النظرية الماركسية في دراسة الفقر على تحليل التدرج الاجتماعي للطبقات كظاهرة تاريخية؛ بمعنى أن الطبقة تحمل في داخلها عناصر تغيرها تتمثل فيما يسميه ماركس "الوعي الطبقي" الذي من شأنه كلما ازداد تشكلا ونضجا أن يؤثر على البناء الاجتماعي ويقوده نحو التحول إلى مرحلة موالية هي مرحلة المجتمع الاشتراكي وليس أكانت هذه الوسائل أجهزة سياسية، أومؤسسات مدنية، وعسكرية وإعلامية، ودينية، وتربوية، وغيرها.ويميز ماركس هنا بين الطبقة في وضعية لاتملك فيها وعيا بذاتها أومايسمى الطبقة في ذاتها، والطبقة التي تملك وعيا أومايسميه الطبقة لذاتها. إن الصراع الطبقي حسب ماركس هو محرك التاريخ، وهو الذي أدى إلى التحولات في الأنساق الاجتماعية التي عرفها التاريخ من عبودية إلى الإقطاع ومن

1- منويي غباش، فكرة الفقر وواقع الفقراء،مجلة عمران،عدد30،المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات،الدوحة، قطر،2019 الدوحة ،قطر،ص85.
2- منويي غباش، فكرة الفقر وواقع الفقراء،مرجع سابق، ص 85.

الإقطاع إلى الرأسمالية ومن الرأسمالية إلى الاشتراكية ومن الاشتراكية إلى الشيوعية،أي إلى مجتمع تنعدم فيه الطبقية ويسيطر العمال على وسائل الإنتاج ويقيمون مايسمى بديكتاتورية البروليتارية.

هكذا،يفهم ماركس الفقر كنتيجة حتمية لنظام التدرج الطبقي في الأنماط الاجتماعية السابقة على النمط الاشتراكي هذه الأنماط التي وإن تفاوتت من حيث البناء الاجتماعي والطبقات التي تتشكل منها إلا أن ما يجمعها هو كونها قائمة على اللامساواة بين الناس، ذلك رغما عن كون الطبيعة تفرض حد أدنى من المساواة، فالفقر في نظر الماركسية ليس ظاهرة بنيوية إنما ظاهرة تاريخية، بمعنى لتوافر عوامل اجتماعية خلقت التفاوت بين الناس (ظهور الملكية الخاصة،والفائض الاقتصادي، والتقسيم الاجتماعي للعمل).

إن التساؤل حول أسباب الفقر ومحاولات تفسيره لاتكاد تخرج عن تفسيرين تقليديين متناقضين:[1]

- التفسير الأول: هو القائم على إرجاع الفقر إلى كسل الفقراء وغياب إرادة العمل لديهم، وهذا تفسير يتأسس حول مفهوم الواجب وقدسية قيمة العمل. حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن الفقراء عاجزون على الانخراط في المشروع التنموي المجتمعي وغير قادرين على المبادرة والتحكم في مصائرهم، وأن السلطات العمومية ليس عليها الاستمرار في دعمهم عبر المساعدة الاجتماعية. وبهذا المعنى يصبح الفقير هو المسؤول الأول و الأخير عن نفسه وعن وضعيته، ووحده طموحه وإرادته كفيلين بمساعدته على تجنب الفقر والإفلات من شراكه. إذن حسب هذا التصور يعتبر الفقراء متهمين وليسوا ضحايا.

- التفسير الثاني: يقوم على إرجاع الفقر إلى اللاعدل وهو يحيل على العكس إلى تصور عام للمجتمع.الفقراء هم ضحايا نسق يدينهم. ووفقا لهذا التصور، السلطات العمومية لديها واجبات اتجاه الفقراء ويجب عليها مساعدتهم ضمن تصور شامل للعدالة الاجتماعية.

مهما يكن تظل مقاربة ظاهرة الفقر متعددة الأبعاد والأشكال والأسس النظرية التي يمكننا مقاربتها من خلالها تختلف حسب الخصوصيات السوسيو- ثقافية والبنيات السياسية

1-Serge Paugam, Nicolas Duvoux, la regulation des pauvres, quadrige, puf,Paris, 1er ed, 2008 p61.

والاقتصادية السائدة في كل بلد.وكما يقول Michel Foucault "يحكم على مجتمع ما من خلال الطريقة التي يعامل بها مهمشيه" .

« Une société se juge à la façon dont elle traite ses exclus »

المحور الثاني: المقاربات النظرية في سوسيولوجيا التنمية

يرى عبد الجليل حليم "أن سوسيولوجيا التنمية ليست- في كثير من الأحيان- إلا دعوة مقنعة للاقتداء بالغرب، لقبول ما يقترحه علينا من إديولوجيات، من مناهج ومن حلول، وبديهي أن ما يتوخاه من وراء ذلك هو – أساسا- الحفاظ على امتيازاته". ويحدد عبد الجليل حليم شروطا لتكون دراستنا للتنمية دراسة علمية وموضوعية، حيث ينبغي أولا تجاوز النظرية التطورية، لأنها تفترض أن جميع المجتمعات تمر ويجب أن تمر بنفس المراحل، وأن نظرتها إلى مشكل البلدان التابعة نظرة محورية- أوربية. ينبغي كذلك، تجاوز نظرية التنمية أو نظرية الاستراتيجيات كما يسيمها آلان تورين Alain Touraine، تلك النظرية التي تنادي بالعصرنة وبنقل تقنيات الغرب.

وقد تبين أن نقل التكنولوجيا، وحده، لا يمثل حلا بالنسبة لمشكل التخلف هذا بالإضافة إلى أن نقل التكنولوجيا يؤدي إلى نتائج إيديولوجية خصوصا في ظهور نخبة تعتمد على التكنولوجيا للتحكم في المجتمع وتسييره هذه النخبة غالبا ما تكون مفصولة عن الجماهير ومرتبطة بالمركز الرأسمالي[1].

ويضيف عبد الجليل حليم قائلا أنه لكي لا تكون سوسيولوجيا التنمية مجرد خطاب إيديولوجي، لكي لا تكون دعوة إلى الاقتداء بالدول القوية ودفاعا عن مصالحها، ولكي لا تكون أداة لتشريط المجتمعات التابعة، يجب أن تهتم بما يلي:

- دراسة التغييرات التي تطرأ على المجتمعات التابعة، لأن هذه الأخيرة ليست براكدة وإن كانت أحيانا تجهل الكتابة، وإن كان تاريخها أو جزء من تاريخها ليس بمعروف. وفي هذا الصدد، يجب التركيز على أنشطة الدولة، لأنها تلعب دورا حاسما في

1- عبد الجليل حليم، الثقافة والتنمية، أعمال ندوة الثقافة والتحولات الاجتماعية، منشورات عكاظ، الرباط،1990، ص56.

جميع الميادين، في الدول التابعة. من هنا، ينبغي الاهتمام بالمستوى السياسي، نظرا لأهميته وأولويته بالنسبة للمستوى الاقتصادي.

- عدم السقوط في النزعة الاقتصادية، لأن هذه الأخيرة ليست إلا إيديولوجيا تهدف لتغطية الصراع السياسي ضد الإمبريالية، وكذلك الصراعات الطبقية داخل المجتمعات التابعة نفسها.

- بالإضافة إلى دراسة التغير أو النشأة، ينبغي كذلك الاهتمام بالبنية الاجتماعية أي دراسة مختلف الشرائح أو الطبقات التي يتكون منها المجتمع، ودراسة أنشطة كل منها على حدة، دراسة علاقاتها بعضها ببعض، ثم مناقشة وتقييم تدخلاتها إزاء مشكل التنمية.

ودائما في سياق تعريف سوسيولوجيا التنمية، يرى **Yves Goussault** أن سوسيولوجيا التنمية هي سوسيولوجية التناقضات الكبرى والصراعات الحادة، المرتبطة بشكل لصيق بالحركات الاجتماعية[1].

إن سوسيولوجيا التنمية هي سوسيولوجيا التدخل، فهي بالأساس مرتبطة بالتغيرات المجتمعية الناتجة عن تدخلات الرأسمال والدول في مختلف القطاعات الاجتماعية كالبنيات الشمولية للمجتمع، بهذا المعنى هناك سوسيولوجيا الاستراتيجيات والتدخلات لا يمكن فصلها عن الحركات والصراعات التي تعززها أو التي تستجيب لها. إن هذا المفهوم لسوسيولوجيا التنمية يضيئ بعض الملاحظات عن أهمية النشاطات المطبقة (مواكبة المشاريع) [2].

ويرى Rojer Bastide أن سوسيولوجيا التنمية تركز على التغيرات الاقتصادية التي ينبغي أن تفرز تغيرات البنية الاجتماعية ثم وعبرها تغيرات العقليات، وقد أعطى لهذه السوسيولوجيا وظيفة تحديد معايير التخلف والتي قد تكون اقتصادية وديموغرافية واجتماعية[3].

1- Yves Goussaul, "ou En est la sociologie du développement", revue tiers monde, N°90, Avril, - Juin 1982, p 242.
2- Ibid, p 242.
3- Jacques Lombard ,"la sociologie et le développement, pluridisciplinarité ou spécificité", Revue tiers monde, n° 90, Avril- Juin, 1982, p 247.

أما Jacques Lombard فيرى بأن سوسيولوجيا التنمية تقترح على نفسها تحليل المعايير وشروط التغير الاجتماعي الناتج بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عن مبادرة الفاعل الاجتماعي[1].

وبناء على هذا الأساس، نتناول سوسيولوجيا التنمية انطلاقا من التساؤلات الآتية ماهي الإتجاهات النظرية الرئيسية التي تبلورت داخلها؟ وماهي بالتحديد المهام الراهنة والمستقبلية المنوطة بها؟.

1- إشكالية التنمية من منظور سوسيولوجيا مرحلة التأسيس

لقد تأثر علم الاجتماع المعاصر تأثرا كبيرا بمفاهيم ونظريات علم الاجتماع القرن التاسع عشر الذي يمثل فترة من أهم فترات تشكل المفاهيم و النظريات السوسيولوجية والذي كان استجابة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها المجتمعات الأوربية وقتئذ وأهمها الثورة الصناعية والثورة الفرنسية.إلا أن التحولات الحاسمة التي طرأت على المجتمع الدولي المعاصر في القرن العشرين وضعت علم الاجتماع الغربي الكلاسيكي في مأزق حرج، إذ بدا وكأنه عاجز عن تفسير التحولات الجديدة. والواقع أنه إذا كانت مفاهيم ونظريات رواد علم الاجتماع الغربي تنطبق بشكل عميق على واقع ومشكلات المجتمعات الأوربية التي تشكلت في ضوء خبرات الثورتين الصناعية والبورجوازية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإنها لا تنطبق بنفس العمق على واقع ومشكلات المجتمعات غير الأوربية التقليدية والمعاصرة، ويبدو أنها لا تنطبق كذلك حتى على تطور المجتمعات الأوربية المعاصرة نفسها. لذلك فإن الإيمان المطلق بما ذهب إليه الرعيل الأول من علماء الاجتماع (أوجست كونت، وهربرت سبنسر، وماكس فيبر، ودوركايم) لن يمكننا من فهم عميق للقضايا والمشكلات التي تميز المرحلة الراهنة من تطور المجتمع المعاصر كقضايا التخلف والتنمية والتضخم السكاني والاستعمار والتبعية والعولمة الاقتصادية والصراع الإثني- السلالي والثقافي والعنصري والحضاري والتلوث والحروب البيولوجية والكيميائية والعنف الداخلي والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة واقتصاد التهريب وثورة الاتصالات والعلم والتكنولوجيا والتفاوت بين الدول المتقدمة

1- Jacques Lombard ,"la sociologie et le développement,op cite, p 255.

والدول المتخلفة، تلك القضايا التي ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة المجتمع الدولي المعاصر باعتبارها إحدى ظواهر القرن العشرين[1].

وبالرغم من أن علم الاجتماع القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لن يمكننا من فهم عميق لإشكالية التنمية، إلا أنه لا ينبغي مع ذلك تجاهل الموقع الذي تحتله أفكار كل من كارل ماركس وماكس فيبر في ما يتعلق بفهم التنمية وخاصة التنمية الرأسمالية في المجتمع الأوربي. ورغم أن ماركس (الذي كان عالم اقتصاد لكن نظريته تضمنت معطيات سوسيولوجية خالصة هامة بالنسبة لعلم الاجتماع) وفيبر قدما نظريتين متعارضتين في معالجة نشأة الرأسمالية وطبيعتها،إلا أنهما تبنيا وجهة نظر تاريخية بنائية في تحليل التغيرات الأساسية التي أدت إلى ظهور النظام الرأسمالي باعتباره أسلوب التنمية الأساسي الذي حققت من خلاله الدول الرأسمالية الصناعية تنميتها[2] .

ويمكن القول بأن ماركس وفيبر قد أسهما في دراسة عملية التنمية وإن كان من الصعوبة عزل وجهتي نظرهما في التنمية عن السياق النظري العام لأفكارهما.

لقد تناول ماركس التنمية من خلال معالجته لتحول المجتمع الإقطاعي (التقليدي) إلى مجتمع رأسمالي (حديث). وهكذا فالتنمية (أو التحديث) تنشأ من خلال ما أطلق عليه ماركس التراكم الأولي لرأس المال الذي أدى عبر سلسلة من التغيرات الاقتصادية إلى تفكك المجتمع الإقطاعي وظهور النظام الرأسمالي الصناعي. غير أن التنمية عند ماركس ليست عملية اقتصادية بحتة، ولكنها أيضا عملية اجتماعية، فقد استندت التنمية الرأسمالية إلى القوة الدافعة التي تميزت بها الطبقة البورجوازية والتي مكنتها من التجديد والتطوير. وهكذا فالبورجوازية تعتبر في نظر ماركس الأداة الاجتماعية التي من خلالها تحققت عملية التنمية. وهكذا فالبورجوازية تعتبر في نظر ماركس الأداة الاجتماعية التي من خلالها تحققت عملية التنمية. ويؤكد ماركس السمة العالمية للتنمية الرأسمالية، فرغم أنها نشأت في أوربا إلا أن آثارها عمت مناطق مختلفة من العالم بما في ذلك العالم المتخلف.

1- السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، مصر، ط1،1980، ص11-14-15.

2 - السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص22.

وهنا يؤكد ماركس الدور الثوري الذي لعبته الامبريالية البريطانية في الهند باعتبارها كانت تمثل ثورة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للهند وآسيا بوجه عام[1].

ويذهب ماركس وإنجلز إلى أنه من خلال المرحلة المتقدمة من النمو الرأسمالي يصبح المجتمع أكثر تقدما وتحديثا، وحينئذ يميل نحو الاستقطاب المتمثل في الصراع بين البورجوازية (التي تصبح طبقة محافظة) والبروليتاريا (التي تسعى إلى التغيير وتقلد مقاليد السلطة) وتلك هي الأوضاع التي تفضي إلى مرحلة المجتمع الشيوعي الذي يهدف إلى تحرير الإنسان من القيود وإلى تكامله مع نفسه ومع الطبيعة. ومن الركائز الهامة التي يقوم عليها فهم ماركس للتنمية أنها عملية ثورية تشمل تحولات أساسية على مستوى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأنها شأن أي تغيير جذري لابد أن تنتج صراعا بين القوى الاجتماعية التي تسعى إلى التغيير وتلك التي تعارضه.

ورغم أهمية نظرية ماركس للتنمية إلا أنها لاتخلو من نقط ضعف واضحة مثل تأكيدها قدرة الأسلوب الرأسمالي في التنمية على مساعدة المجتمعات المتخلفة على تجاوز تخلفها الأمر الذي يدحضه التطور الدولي المعاصر. كما بالغت هذه النظرية في تقدير الدور الثوري للبورجوازية التي فقدت في أغلب الدول المتخلفة خصائص الإنجاز والفعالية والمبادرة وأحجمت عن تقديم الإسهام المطلوب في التنمية.

أما ماكس فيبر فقد انصب اهتمامه – شأنه شأن ماركس- على معالجة نشأة النظام الرأسمالي باعتباره نمط التنمية الأساسي في المجتمع الأوربي، إلا أنه سعى إلى البحث في طبيعة العلاقة بين الأفكار الدينية والاتجاه نحو النشاط و التنظيم الاقتصادي.فقد أوضح أن الرأسمالية الغربية ظاهرة فريدة، وهي ترتكز على مجموعة من العمليات الاقتصادية القائمة على الترشيد والعمل والإنتاج من أجل السوق والفعالية المهنية والإبداع، وتلك هي خصائص الرأسمالية الغربية التي تميزها عن أنواع الرأسمالية الأخرى التي عرفت في بعض المجتمعات خلال مراحل سابقة[2]. وعندما عمد فيبر إلى تحليل الخصائص السلوكية أو السيكولوجية لشعوب المجتمعات الرأسمالية الغربية وجد أن الرأسمالية الحديثة نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، وذلك لما ترتكز عليه هذه العقيدة

1- السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص 21-22.
2- نفس المرجع السابق، ص 43-44.

البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، من مبادئ كتقديس العمل وجمع المال وأهمية العقل ...إلخ، وهي نفس المبادئ التي يستند عليها تنظيم الاقتصاد الرأسمالي. وهكذا فإن نشأة الرأسمالية في نظر فيبر لاينبغي أن تدرس من خلال تحليل التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج كما فعل ماركس، وإنما ينبغي أن تدرس من خلال البحث في الاتجاهات السيكولوجية التي تشكلت منها عقلية النظام الاقتصادي الإقطاعي. وهكذا بالغ فيبر في إرجاع أصول الرأسمالية إلى روح العقيدة البروتستانتية. ويمثل هذا جانبا أساسيا من النقد الذي يمكن توجيهه إليه، خاصة أن فيبر قد أهمل عوامل هامة كالامبريالية والاستعمار والتجارة والثورة التكنولوجية، وهي كلها عناصر لا ينبغي تجاهلها عند محاولة تفسير شامل لنشأة وسيرورة التنمية الرأسمالية باعتبارها أسلوب التنمية الأساسي في المجتمع الغربي.

2- الاتجاهات النظرية الحديثة في سوسيولوجيا التنمية

2-1 اتجاه النماذج أو المؤشرات

إن هذا النموذج من التنظيم – الذي صممه علماء اجتماع واقتصاد غربيون- هو عبارة عن استخلاص السمات والخصائص الأساسية للمجتمعات الغربية من طرف مجتمعات العالم الثالث المتخلفة.[1]

هذا الاتجاه هو أكثر الاتجاهات النظرية شيوعا في دراسة الدول النامية، ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسيين: الأول كمي والثاني كيفي ويتأسس على:

أولا: تحديد ما يعد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات "نماذج مثالية".

ثانيا: تحديد ما يعد أو يعتقد بأنه الخصائص العامة للمجتمع المتخلف وعملية التنمية (أوالتغير الاجتماعي - الاقتصادي) المراد إحداثها أو التي تحدث بالفعل.

ثالثا: صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.[2]

1 - محمد عبد المولى،العالم الثالث ونمو التخلف الدار العربية للكتاب، دار المعارف، مصر،1977، ص 52.
2- السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، ط3 ،1977، ص 52 .

ولقد لخص kind leberger الإجراءات التي يتبعها هذا الاتجاه بقوله:"يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم، بحيث تتبقى لنا السمات التي هي بحاجة إلى تنمية والتي من أجلها يجب أن تخطط المشروعات"[1].

والتنمية من هذا المنطلق هي عملية تحول من نموذج الى آخر.

وقد أشار بيرت هوسيلتز Hoselitz باعتباره أحد أبرز ممثلي هذا الاتجاه- الى أن هناك ثلاث متغيرات يمكن أن تنطوي على أهمية بالغة في دراسة التخلف والتنمية، فالمجتمعات المتقدمة تشهد متغيرات:العمومية والأداء والتخصص،في حين تشهد الدول المتخلفة المتغيرات المقابلة وهي:الخصوصية، والنوعية، والانتشار. وفي اعتقاده، يمكن للدول المتخلفة أن تحقق تنميتها عن طريق التخلي عن متغيرات النمط(النموذج) السائدة فيها وتبني أواكتساب واستيعاب متغيرات النمط النموذج السائدة في الدول المتقدمة [2].

2-2 الاتجاه التطوري المحدث

تركزت مختلف الجهود المبكرة لمفكري القرن التاسع عشر حول محاولة فهم تلك العملية التطورية التاريخية، التي قادت أوربا إلى مرحلة الاقتصاد الصناعي، وقد ساعد ذلك الاهتمام على ظهور نظريات كثيرة ومختلفة للتطور الاجتماعي، استعار بعضها فروضه ومفهوماته من العلوم البيولوجية، وطبقها على التطور في المجالات الإنسانية، كما فعل لويس مورجان، وهربرت سبنسر...إلخ من وراء هذا الاتجاه.

واتجهت النظرية التطورية في تفسيرها لحركة المجتمعات البشرية، وجهة شمولية كلية عن طريق تحويل الفروض الأساسية فيها إلى ما يشبه النماذج المثالية التي تنطبق بالضرورة على كل الحالات، وعلى كل المجتمعات، ونلاحظ ذلك بوضوح في فكرة الثنائيات التي تميزت بها تلك النظريات، والتي ماتزال حتى الآن تستخدم كمحكات أساسية للتفريق بين التقدم والتخلف، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن تلك الثنائيات، ثنائية فرديناند تونيز F. Toennies في كتابه الشهير الجماعة المحلية والمجتمع (1887) والذي فسر فيه تغير أنماط العلاقات الاجتماعية وتحولها من مرحلة

1 - السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 52.
2- نفس المرجع السابق، ص 58.

إلى مرحلة من خلال استخدام مصطلحين أساسيين هما [1]: الإرادة الإنسانية الرئيسية وهي ذات صفة عضوية غريزية في الإنسان ثم الإرادة التحكمية، وتمثل الجانب الواعي والمقصود للإرادة الإنسانية.

أما ماكس فيبر فإنه هو الآخر، قد كرس كل جهوده للبحث عن تفسير لحركة الترشيد المتصلة للحياة الاجتماعية، وكتاباته لاتخلو من مثل ذلك النسق الثنائي في تفسير تطور المجتمعات وتحليل النظم الاجتماعية المختلفة.

وعلى ضوء هذا التقسيم لمراحل التطور، نجد علماء أكثر معاصرة يستخدمون نفس الطريقة في دراساتهم للمجتمعات الحديثة، كروبرت ردفيلد Redfield الذي يفرق بين النمطين من النظم الاجتماعية باستخدام مصطلحي الثقافة الشعبية والثقافة الحضرية. ومثله فعل ليرنر lerner في استخدامه مصطلحي الحداثة والتقليدية [2].

ومثلهم فعل تالكوت بارسونز Talcot Parsons الذي طور تلك الثنائيات الى عدد كبير من المتغيرات لتحليل التخلف و التنمية، أطلق عليها اسم متغيرات النمط، وأشهرها مايلي [3] :

1- الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني.

2- المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة الجمعية.

3- العمومية في مقابل الخصوصية.

4- الأداء في مقابل النوعية.

5- التخصص في مقابل الانتشار.

وتمثل هذه المتغيرات النمطية، على حد تعبير هوسيلتز منهجا تحليليا للتعرف على الملامح الاجتماعية للنمو الاقتصادي أو درجة التقدم في أي مجتمع من المجتمعات. فكلما كان المجتمع متقدما مالت فيه الأدوار نحو الأداء، والعمومية، والتخصص وتغليب

1- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها تطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف بمصر، ط4، 1996 ص361.

2- عبد الملك المقرمي، الاتجاهات النظرية لثراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1991، ص 34.

3- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 155.

المصلحة العامة، وكلما كان متخلفا اتسمت الأدوار فيه بتغليب المصلحة الذاتية والانتشار، والخصوصية والنوعية.

والواقع لو أمعنا النظر في المفاهيم التي قدمها بارسونز وغيره من التطوريون استطعنا القول بأن هذه المفاهيم قد استحدثت من أجل تقديم وصف غامض لمراحل تطورية تحكمية قد تم تحديدها تحديدا تعسفيا،هم إذا كما يقول جيرتز Geertz لا يقدمون لنا أكثر من شيء واحد هو:« أن ما حدث كان يجب أن يحدث» .[1]

أما والت روستو Rostow فقد قدم نظريته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية والوضوح. وتمثل هذه النظرية – كما يقول روستو- بديلا عن نظرية ماركس في تطور المجتمعات ولقد ذهب إلى أن المجتمعات تمر– أو يجب أن تمر – بمراحل خمس أساسية:

المرحلة الأولى:المجتمع التقليدي.

المرحلة الثانية:المجتمع الانتقالي أو التهيؤ للإنطلاق.

المرحلة الثالثة:مرحلة الانطلاق أو مرحلة الثورة الصناعية.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج أو الاتجاه نحو النضج.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير ومرحلة الاستهلاك الشعبي العالي.

المرحلة الأولى: المجتمع التقليدي

يتميز المجتمع التقليدي بإنتاج محدود يرتكز على وسائل إنتاجية متخلفة تعتمد على علم وتكنولوجيا بدائية تعود إلى عصر ما قبل نيوتن[2] وبالرغم من ذلك فإن المجتمع التقليدي لا يعتبر مجتمعا جامدا، فهو لا يستثني الزيادات في الإنتاج والمساحة المزروعة يمكن أن تتوسع وتنشأ بعض الابتكارات التي تدخل في الميدان الصناعي والزراعي والتجاري، كما وأنها تدخل في أعمال الري مما يؤدي إلى اكتشاف وانتشار محصول زراعي جديد[3] .

1- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط2، 1983،ص 125.
2- تيمونز روبرتس، ايمي هايت ، من الحداثة إلى العولمة،ترجمة سمر الشيشكلي،مراجعة: محمود ماجد عمر،سلسة عالم المعرفة ،عدد:2004،309،ص154.
3- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج، مرجع سابق، ص 125.

المرحلة الثانية: المجتمع الانتقالي أو التهيؤ للانطلاق

تتميز بحدوث تغيرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة كما تظهر أفكـار واتجاهات عديدة وجديدة تصاحب التغيرات الاقتصادية.[1]

وقد اتضحت الظروف المهيأة للانطلاق في دول أوربا الغربية في نهاية القرن السابـع عشر وبداية القرن الثامن عشر، عندما بدأت هذه الدول استخدام العلـوم الحديثـة لأداء وظائف إنتاجية في الحقلين الزراعي والصناعي، وعند ذلك ظهر شيء من التوسع فـي الأسواق العالمية واشتد التنافس من أجلها، وقد كانت انجلترا من أول الدول الغربية التي دخلت هذه المرحلة في الربع الأخير من القرن السابع عشر،فموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية واستقرارها النسبي في الشؤون السياسية هيآت لها كل مقومات الانطلاق.وليس معنى ذلك أن الظروف المهيأة للانطلاق ينبغي أن تنبعث من الداخل كما كان الحال في انجلترا في ذلك الوقت، وإنما قد يحدث العكس بالنسبة لبعض الدول المتخلفة اليوم حين تتهيأ لها هذه الظروف من تدخل منظم واقتباس علمـي خارجـي من جـانب دول أو مجتمعات أكثر تقدما، وفي هذه المرحلة تتسم التجارة الخارجية بازدياد حجم الاستيراد الذي يتمول من عائدات الموارد الطبيعية وتصدير مواد الخام، وفي هذه الحالة يحدث تطوير في وسائل النقل لأن مصلحة الدول المستوردة للخام تتطلب تطوير وسائل النقل وتخفيض كلفة تصديره.[2]

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق أو مرحلة الثورة الصناعية

تركز هذه المرحلة في القضاء على معوقات النمو الاقتصادي وإحداث تغييرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية وتشجيع العاملين والابتكارات.[3]

كما تعرف هذه المرحلة توسعا في سرعة الصناعات الجديدة خلال مرحلة الإقلاع، معطية أرباحا بنسبة ضخمة، يعاد استثمارها في مصنع جديد، وتحت تلك الصناعات بدورها، من خلال الطلب السريع المتسع على عمال المصانع على توفير الخدمات، والسلع المصنعة الأخرى، تحدث عملية التوسع كلها في القطاع الحديث زيادة في الدخل الذي بين يدي

1 - جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية،دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن ، ط1 ،2009، ص54 .
2 - طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج، مرجع سابق، ص 126.
3 - جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، مرجع سابق، ص154.

المدخرين بمعدلات عالية، وهم يضعون مدخراتهم أيضا تحت تصرف أولئك المنخرطين في نشاطات القطاع الحديث.[1]

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج أو الاتجاه نحو النضج.

مرحلة النضج أو"الاتجاه نحو النضج" ليس من السهل الوصول إلى مرحلة النضج، لأن ذلك يتطلب مرحلة انتقالية تتراوح مدتها حسب روستو مابين 50و60 سنة "ويرى روستو بأن انجلترا مرت بهذه المرحلة سنة 1850 وأمريكا في 1900وألمانيا وفرنسا في سنة 1910 واليابان سنة 1940،أما الاتحاد السوفياتي، فقد مر من هذه المرحلة سنة 1950"[2] ويتميز المجتمع في إطار هذه المرحلة بعدة مظاهر كانتشار الطرق ووسائل الإنتاج الحديثة، والاستثمار وتصدير الفائض من الإنتاج الصناعي وانخفاض نسبة العاملين في الزراعة وانتقال القيادة من الأشخاص الذين كونوا ثروات عن طريق ملكيتهم للمصنع إلى أشخاص أكفاء وتغير الأفكار والتطلعات لدى الأفراد.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير ومرحلة الاستهلاك الشعبي العالي

تتميز هذه المرحلة بارتفاع متوسط دخول الأفراد وتزايد معدلات الاستهلاك وتظهر الرفاهية في المجتمع، وبما أن الأساس التقني موجود، ينشأ مجتمع الرفاه نتيجة شيوع بضائع تساعد على ذلك، كاستعمال السيارات والثلاجات والغسالات الكهربائية وأجهزة الراديو والتلفزيون وغيرها كثير، وبالطبع يشهد متوسط الدخل الفردي تطورا ويقول روستو "إن الولايات المتحدة الأمريكية أول من دخل هذه المرحلة، تلتها بلدان أوربا الغربية فاليابان، أما الاتحاد السوفياتي، فيقف على عتبة هذه المرحلة، ويؤكد روستو أن وصول الاتحاد السوفياتي إلى مستوى الاستهلاك العالي سيؤدي إلى انحلال وسقوط الاشتراكية"[3] وفي نظر روستو، تتم هذه المرحلة بثلاثة أمور هامة:أولاها اتساع القوة الخارجية للدولة وتخصيص اعتمادات عسكرية هائلة،ثانيهما تحقيق أهداف إنسانية بفرض ضرائب تصاعدية لتقليص الفوارق الطبقية، وثالثهما التوسع في مستويات الاستهلاك.

1 - تيمونز روبرتس،ايمي هايت،من الحداثة إلى العولمة،ترجمة سمر الشيشكلي، مرجع سابق،ص 158.
2- بوبوف، نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر، ترجمة نزار عيون السود، دار دمشق للطباعة والنشر، ط2، ص77.
3- نفس المرجع السابق، ص 77.

2-3 الاتجاه الانتشاري

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية شكل من أشكال التغير الاجتماعي، تتم بواسطة الانتشار الثقافي أو الحضاري من نقطة مركزية، وهذه النقطة المرجعية الإشعاعية – في نظرهم- في القرن العشرين، هي الغرب، وبالتالي فإن هذا النوع من التغير الاجتماعي يتم بالقدر الذي ينقل فيه الغرب إلى المجتمعات المتخلفة مقومات التقدم وهي: المعرفة العلمية والتقنية، ورأس المال والمهارات والقيم الغربية.[1]

ويتم كذلك بالقدر الذي تكون فيه هذه المجتمعات المتخلفة مستعدة لتقبل واستيعاب هذه المقومات المادية وغير المادية للتقدم.

فهذا الاتجاه يدعو مجتمعات العالم الثالث إلى استقبال الليبرالية الرأسمالية بمختلف فروعها بصدر رحب.فهو اتجاه يعتبر العملية التنموية تتم عن طريق التثاقف ونشر المعرفة والعلم والتنظيم والتقنيات والقيم ونقل الرأسمال والتكنولوجيا والمهارات من الغرب إلى الدول الفقيرة بحيث تتحول هذه الأخيرة في مجتمعاتها وثقافتها ورجالها إلى نماذج جديدة من المجتمعات الحديثة ويمكن أن نستخلص من هذا التصور أن التنمية إذا كانت متوقفة على نقل مقومات التقدم من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وعلى استعداد هذه الأخيرة لاستقبال هذه المقومات فإن التخلف يعني مقاومة أو رفض هذا الانتشار أو هذه المقومات، فإن التخلف يعني مقاومة أو رفض هذا الانتشار أو هذا التثاقف[2].

2-4 الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي

يركز هذا الاتجاه على أن عملية التنمية رهن بتغيير أفراد المجتمع على مستوى القيم والحوافز يلاحظون أن المجتمعات التي حققت تنمية في الماضي، أو التي تحققها في الحاضر، كانت محظوظة بوجود عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والرغبة العارمة في الإنجاز، والقدرة على التقمص، والتصور لأدوار وإمكانيات مستقبلية وهؤلاء الأفراد هم الذين يحملون على أكتافهم عبء نقل مجتمعهم من إطاراته التقليدية المتخلفة

1- محمود عبد المولى، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، ط2، بدون تاريخ، ص 82.
2- لحبيب امعمري، التنمية والتغير الاجتماعي، منشورات قطب البحث: الثراب والتنمية المستدامة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، ط 2، 2020، ص25.

المحدودة، إلى إطارات حديثة متقدمة ذات دفع تنموي دائم، وهؤلاء طموحهم أوحاجتهم للانجاز.[1]

5-2 الاتجاه الماركسي المحدث أو اتجاه التبعية

يعد بول باران Paul Baran من أبرز المؤسسين لهذه المدرسة خاصة في كتابه "الاقتصاد السياسي والتنمية" الذي نشر عام 1957،حيث يمثل علاقة تحول بارزة في النظرية الماركسية سواء في مضمونه النظري أو بالنسبة للمسائل التي تناولها،ولهذا أدان رأسمال الاحتكاري باعتباره سببا للكساد والركود في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة،كما يعتبر باران أول منظر ماركسي يتناول الدول المتخلفة كشيء يستحق الدراسة في حد ذاته كما تميز" باران" عن سابقيه بصفة أساسية في أنه قد نظر إلى تطور الرأسمالية في الدول المتخلفة باعتبارها عملية تختلف عن تلك التي مرت بها الدول المتقدمة في فترة سابقة من التاريخ وقد صار هذا المدخل أساسيا بعد ذلك في الفكر الماركسي حول عملية التخلف.[2] كما يؤكد بول باران على دور الاستعمار في تخلف المجتمعات النامية باعتباره المسؤول الأول عن وجود اقتصاد متخلف في هذه المجتمعات، ووضعه لأسس النظام السياسي الذي لا يتلائم مع نوعية البناءات الاجتماعية والثقافية فيها، وزيادة نوعية الامتيازات الممنوحة إلى الطبقات الغنية والفقيرة، وتأثيرها على عمليات الاستهلاك، وعدم تكوين رأس المال اللازم للاستثمار، علاوة على خلق طبقة عمالية غير منتجة، وطبيعة الأجهزة الإدارية والتنظيمات غير العقلانية، وارتباط الإنتاج بطبيعة حجم البطالة وغيرها من المشكلات الأخرى، وعلى هذا ركز "باران" على أهمية تحليل مشكلة التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية، ووضع بعض الحلول لمشكلة التخلف الاقتصادي في هذه المجتمعات ومنها ضرورة تبني خطط التنمية الشاملة حتى لا تعطي مجالا أكثر للقطاع الخاص ويحقق مكاسب كبيرة،وتؤدي وظيفتها لتحسين مستوى وفاعلية الاقتصاد العام،علاوة على تأييده لفكرة الإصلاح الزراعي للحد من تأثير القوى الاقتصادية وارتباطها بالنظام السياسي وزيادة الاستهلاك بواسطة صغار الفلاحين إلا أنه

1- محمود عبد المولى، العالم الثالث ونمو التخلف، مرجع سابق، ص83.
2 - نفس المرجع السابق، ص 100.

في نفس الوقت،يؤكد أهمية المشروعات الزراعية كبيرة الحجم،كما اتهم الشركات العالمية باستغلال العالم الثالث ومحاولة زيادة نفوذها واستغلالها بواسطة الرأسمالية الغربية.[1]

أما سمير أمين، فقد قدم بدوره إسهامات متميزة في هذا المجال.ونخص بالذكر"التراكم على الصعيد الرأسمالي،نقد نظرية التخلف"،و"التطور اللامتكافئ:دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية".تعتبر نظرية التراكم على الصعيد العالمي محاولة نقدية جادة سعت إلى دمج عناصر التجربة الخاصة لدى الباحث مع بعض المساهمات النظرية المتقدمة التي قام بها آخرون، راهنت على النقد والانفتاح وإثارة أكبر عدد ممكن من الأسئلة وأقل عدد ممكن من الأجوبة بحيث تصبح كل الأجوبة أسئلة جديدة على غرار العمل الفلسفي.وتمتاز كذلك بتحليل السياق الواحد الذي هو في نفس الوقت سياق النمو في المركز وسياق التخلف في الأطراف أو على الأصح نمو التخلف على حد تعبير فرانك دققت في محتوى مفاهيم مختلفة:التعاظم، النمو،ومفهوم التعاظم بلا نمو،التحديث الذي يشكل العالم الثالث حاليا موضوعا له بامتياز. ومايثير الانتباه هو رفض سمير أمين لمختلف التحليلات الشائعة للتخلف لأنها عبارة عن محاولات نظرية مدقعة[2] . وحدد التخلف انطلاقا من الخصائص البنيوية الآتية:

- تفاوت الإنتاجية في القطاعات.
- تضعضع أو عدم تمفصل البنيان الاقتصادي.
- السيطرة الخارجية.

وتطرق سمير أمين لكل هذه الأسباب بإسهاب ودقة في صفحات عديدة من بحثه حول نظرية التراكم على الصعيد العالمي.وانتهى إلى أن التبعية للخارج (تبعية مالية، تبعية تجارية) هي مصدر الوضع المتخلف ونتيجة في آن واحد."فظاهرة التبعية هي واحدة من مميزات عصرنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.وكلما تقدم التعاظم الاقتصادي، كلما ازدادت حدة كل واحدة من هذه الخصائص التي تتحدد بها بنية الأطراف، لا العكس.في حين أن التعاظم في المركز هو نمو، أي أن له فعلا دمجيا تكامليا (يدمج الاقتصاد حتى

1- محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الاقتصادي، بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 100.
2- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف،ترجمة حسن قبيسي،دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 69-70.

يصبح كلا متماسكا)، نجد أن التعاظم في الأطراف ليس نموا،لأنـه يضعضع (يضعضع البنية الاقتصادية عوضا عن رصها). تعاظم الأطراف المبني على الانخـراط في السوق العالمية هو بالمعنى الحقيقي نمو التخلف"[1]. ولم يلبث سمير أمين أن تساءل عن شـروط النمو في الأطراف، فأجاب بأن القضاء على سياسة التثميروسياسة التعاظم بلا نمو تستلزم بالضرورة وضع سياسة إنمائية ذاتية المركز، تتضمن ثلاث مراحل منطقية متكاملة:

- تحديد استراتيجية شاملة للإنماء.
- صياغة الأهداف القطاعية المتماسكة مع الإستراتيجية الشاملة.
- اختيار المشاريع على المستوى الميكرواقتصادي البسيط وتحـديد سياسـات جزئية (للأجور،للضرائب،للتمويل،للأسعار الخ) متماسكة مع الأهداف القطاعية.[2]

إلا أن اعتماد سياسة تفترض حسب سمير أمين فـك الارتبـاط بالسوق العالميـة. حيـث يقول:"إن القطيعة مع السوق العالمية هي الشرط الأول للنمو. وكل سياسة إنماء تقع ضمن إطار الانخراط في هذه السوق ينبغي أن تكون فشلا،لأنهـا عاجزة عن أن تكون أكثر من "أمنيات طيبة" حول" المساعدة الخارجية الضرورية".

كما تناول سمير أمين إشكالية التخلف وإشكالية التبعية في بحث آخر يحمل عنوان: التطور اللامتكافئ،دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية.حيث يرى بأن تحليل أصول وتطور التخلف يرتبط أوثق الارتباط بالتمحيص الدقيق والملموس للعناصر التالية:

- نظرية الانتقال إلى الرأسمالية المحيطية.
- تخارج الاقتصادات المتخلفة. Extraversion d'économies sous développées
- التهميش.
- التبعية بمختلف أشكالها: التجارية والمالية والتكنولوجية
- طريق الانتقال المسدود[3]

فالتبعية نتاج طبيعي وحتمي للتخصص الدولي الـذي فرضه المركـز وأحـد العوامـل المسؤولة عن عدم الانسجام في العلاقات الدولية.ولم يلـبث سمير أمين – بعد تشخيصـه

1- سمير أمين،التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف، مرجع سابق، ص44.
2- نفس المرجع السابق، ص57.
3- سمير أمين،التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية،ترجمة برهان غليون،دار الطليعة، بيروت، ط1، 1974، ص155-225.

للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية المحيطية - أن أبـرز الدور المتميز الـذي يلعبه المحيط في آلية التراكم على الصعيد العالمي[1].

المحور الثالث: المجتمع القروي في المرحلة التنموية الأولى بالمغرب ما بين (1956 و1960)

أبرز الشعارات التي كانت في هذه المرحلة هي شعارات الانتقال من الجهاد الأصغر الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقلال عن القوى الاستعمارية، إلى الجهاد الأكبر الذي يعني تدشين "مرحلة الإصلاحات الكبرى والبحث عن الحلول للمشاكل المترتبة عن التغلغل الاستعماري وإيجاد علاج للآفات الاجتماعية والاقتصادية".

وهكذا كانت إستراتيجية التنمية المتبعة من طرف الحكومات المغربية خلال السنوات الأولى من الاستقلال تتمحور بالدرجة الأولى في استعادة السيادة الكاملة على الخيرات الوطنية التي بنا عليها الاستعمار نظامه التعميري، وبالتالي امتلاك النظام لكل مقومات الدولة ومن ثم توجيهها توجها وطنيا. حيث عمل المغرب على استرجاع كافة أراضيه التي كانت تحت يد المعمرين، ثم إقرار السيادة الكاملة على كافة المرافق الحيوية للدولة وتجهيزاتها الأساسية (مصالح النقل، السكك الحديدية، شركات توزيع الماء والكهرباء...)[2]. إضافة إلى إنشاء التعاون الوطني سنة 1959 للعناية بالفئات الاجتماعية المتضررة والفقيرة[3]، ثم تأميم بنك المغرب وإصدار عملة وطنية مغربية منفصلة عن الفرنك الفرنسي، وإقامة نظام جمركي جديد سنة 1957 حل محل النظام الاستعماري، كما تم إنجاز بعض المشاريع الاقتصادية المهمة كإنشاء معمل لتكرير البترول وآخر لتركيب السيارات كما دشنت عملية "الحرث الجماعي" والبدء في عمليات التشجير وكذا في توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار، وإصلاح الفلاحة والاهتمام بالعالم القروي وبوضعية العمال الزراعيين وتحسين ظروف عيشهم ووسائل إنتاجهم، هذا، وكانت الإنجازات التي عرفها ميدان التعليم جد مهمة حيث كان الاهتمام بإصلاح التعليم وتعميمه ومغربته وتوحيده وتعريبه على رأس القضايا والرهانات التي تحملتها الحكومات في تلك الفترة من الزمن

1- سمير أمين،التطور اللامتكافئ، مرجع سابق، ص215-221.
2 - عبد الإله سطي، استراتيجية التنمية البشرية في المغرب، الحوار المتمدن، مرجع سابق، ص 2.
3 - أحمد كويطع، السياسات التنموية بالمغرب، جريدة المنعطف، العدد 254، 1998، ص 1.

حيث ارتفع عدد الأطفال المقبلين على المدارس من 210.018 تلميذ سنة 1954 إلى 530.000 تلميذ سنة 1958 بزيادة تقدر بـ 21% كما كان الاهتمام كبيرا بالعلوم الإسلامية والآداب والعلوم الحديثة حيث أرسل الطلبة حملة الشهادة الثانوية إلى سوريا ومصر، وهم الذين سيكونون النخبة الجامعية بالمغرب عند مجيئهم[1].

المحور الرابع: المجتمع القروي في المرحلة التنموية الثانية بالمغرب ما بين(1960 و2004)

من أجل النهوض بالإصلاحات التي دشنها المغرب خلال المرحلة الانتقالية من استقلاله وضعت الحكومة المغربية آن ذاك مخططات تنموية أهمها المخطط الخماسي (1960-1964) الذي كان من رهاناته الأساسية تحقيق الاستقلال الاقتصادي من التبعية الأجنبية، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية، وإرساء قواعد التصنيع الفلاحي. حيث كان الهم الأساسي لواضعي هذا المخطط يتجلى بالأساس في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي المغربي ككل بصورة تجعله يتجه في اتجاه غير اتجاه نظام التعمير الاستعماري حتى يمكن الدخول في مسلسل القضاء على البطالة وتوسيع فرص الشغل لتشمل كافة الجماهير العاطلة[2] كما أن هذا المخطط كان يطمح إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي على جميع الأطفال البالغين سن الدراسة (7-14 سنة)، وقد وضع برنامجا دقيقا يقضي بأن ترتفع نسبة التمدرس من 51% في أكتوبر 1960 (تضم 88% من البالغين 7 سنوات إلى 84% في أكتوبر 1965 تضم الأطفال البالغين سن الدراسة بنسبة 100%). هذا بالإضافة إلى وضع برامج لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأطفال الذين كانوا سيظلون خارج المدارس طيلة سنوات التصميم كسلك الإنقاذ وبرامج التربية الأساسية وبرامج رفع الأمية... إلخ[3].

إلا أن إقالة الحكومة الوطنية التي كانت آنذاك برئاسة عبد الله إبراهيم سيؤدي إلى إعادة النظر في استراتيجية المخطط من قبل ما يسميهم محمد عابد الجابري" بدعاة الليبرالية الواقعية" الذين دعوا إلى ضرورة إشراك رجال الأعمال في تدبير أمور الدولة وتسيير هياكلها وتنميتها. وهكذا طرح مشروع تحديثي جديد كبديل للمخطط الخماسي ركز فيه على

1 - عبد الإله سطي، استراتيجية التنمية البشرية في المغرب، مرجع سابق، ص 2.
2 - عبد الإله سطي، استراتيجية التنمية البشرية في المغرب نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، دليل الامتحانات المهنية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط2، 2006، ص 85.
3 - محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية... الحداثة والتنمية، مرجع سابق، ص 150.

ضرورة القضاء على البطالة وإنعاش الشغل كأساس لأي مشروع تنموي، حيث طرح "برنامج الإنعاش الوطني" سنة 1961 كمشروع وطني يهدف إلى معالجة مشكل البطالة بتعبئة المصالح الحكومية تحت إشراف وزارة الداخلية، لقد كان مشروعا طموحا بل خياليا إذ كان يريد" تشغيل جميع الجماهير العاطلة أو المشتغلة تشغيلا ناقصا، ليس في إطار برنامج يقتصر على مواجهة بطالة جزئية ناتجة عن جفاف عارض، بل في إطار برنامج وطني مدروس بعناية (من خطاب وزير الداخلية في 1961). لقد كان هذا المشروع يقدم في صورة توحي بأنه يريد أن يحقق في سنة 1961 أهداف المخطط الخماسي 1960-1964، أهدافه القريبة والبعيدة، أما طريقة العمل التي اختارها ذلك المشروع فهي تشغيل العاطلين في البادية في أعمال التشجير وشق الطرق وترميمها... إلخ... أما الوسائل المالية فجزء منها يؤخذ من ميزانية الدولة وجزء يدفع في صورة مواد غذائية (إعانات القمح الأمريكي يوم ذاك) وجزء آخر يدفع من ميزانية الجماعات المحلية[1].

فقد كانت أهم رهانات هذا المخطط تحقيق الاستقلال الاقتصادي من التبعية الخارجية، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية،وإرساء قواعد التصنيع الفلاحي.حيث كان الهم الأساسي لواضعي هذا المخطط يتجلى بالأساس في "إعادة هيكلة النظام الاقتصادي المغربي ككل بصورة تجعله يتجه في اتجاه غير اتجاه نظام التعمير الاستعماري حتى يمكن الدخول في مسلسل القضاء على البطالة..." وتوسيع فرص الشغل لتشمل كافة الجماهير العاطلة إلا أن إقالة الحكومة الوطنية التي كانت آنذاك برئاسة عبد الله إبراهيم سيؤدي إلى إعادة النظر في إستراتيجية المخطط.وهكذا طرح مشروع تحديثي جديد كبديل للمخطط الخماسي ركز فيه على ضرورة مكافحة البطالة وإنعاش الشغل كأساس لأي مشروع تنموي،فطرح "برنامج الإنعاش الوطني" لمحاربة البطالة في البادية تحت وزارة الداخلية (سنة 1961) حيث تم الاعتماد فيه على تمويل ثلاثي المصدر،جزء يأتي من إعانة القمح الأمريكي وجزء من ميزانية الدولة وآخر من ميزانية الجماعات المحلية.

1- محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، مرجع سابق، ص 160.

وبشكل عام فقد هدف هذا المخطط إلى تنمية القطاع الزراعي وإقامة الصناعة من خلال تدخل الدولة لدعم وتقوية الاستقلال الاقتصادي وتثمين الموارد الوطنية،إلا أن هذه السياسة لم يكن تحقيقها ممكنا إذا تم إلغاء مشاريع وتأجيل أخرى بسبب الإكراهات المالية[1].

وكنتيجة للاستحقاقات النسبية التي أدى إليها مشروع الإنعاش الوطني وتكريسا للسياسة الليبرالية التي نهجتها الدولة كاختيار في مجال التدبير، طرح المخطط الثلاثي (1965-1968)[2] الذي ركز على مسألة الواقعية بصورة رسمية فأعلن التخلي عن المشاريع المثالية، مشاريع التصنيع والإصلاح الفلاحي، وقرر حصر مجهود التنمية في ثلاث قطاعات اعتبرها صاحبة الأولوية المطلقة، وهذه القطاعات هي: الفلاحة والسياحة وتكوين الأطر[3].

ففي القطاع الأول اهتم المخطط بإعادة هيكلته، والبحث عن إيجاد أراضي زراعية خصبة وما صاحبها من بناء السدود بهدف التغلب على ما تطرحه التغيرات المناخية من إكراهات، وتوجيه الفلاحة نحو التصدير وإخضاعها لمتطلباته، وتطوير آليات الاستغلال في قطاع الفلاحة بواسطة مزارع مجهزة ومتطورة[4]، وهكذا تم توسيع دائرة القطاع العصري من الفلاحة بواسطة مزارع مجهزة ومتطورة تنافس كبار الملاكين المغاربة في شرائها من المعمرين أو في إنشائها على أراض، حصلوا عليها بكيفية من الكيفيات. وقد جندت هذه المزارع، بل والقطاع العصري كله لهدف واحد هو تلبية حاجات البلاد وسكانها من الحبوب، والنتيجة الطبيعية والفعلية أيضا، هي أن أصبح المغرب يستورد الحبوب لتغطية حاجة البلاد من الغذاء الضروري، وفي المقابل يصدر البواكر والحوامض التي كان مردودها يخضع لتقلبات السوق الخارجية. هذا على صعيد الإنتاج، أما على صعيد الهياكل فلقد عمل المخطط المذكور على تعميق وتوسيع الفوارق بين القطاع العصري والقطاع التقليدي في الفلاحة، هذا بالإضافة إلى نشوء "طبقة" جديدة من الملاكين العصريين [5].

1- جميلة شرادي، التحولات التنموية بالمغرب بين الواقع والتوقع، مجلة دفاتر، العدد التاسع، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية،2017، ص80.

2- عبد الإله سطي، استراتيجية التنمية البشرية في المغرب، نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص86.

3- محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، مرجع سابق، ص 161.

4- عبد الإله سطي، استراتيجية التنمية البشرية، مرجع سابق، ص 3.

5- محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، مرجع سابق، ص 162.

وأما في قطاع السياحة فقد اتجه المخطط إلى إنشاء تجهيزات رفيعة المستوى يراد منها أن تجلب السواح الأوربيين وتغدو بالتالي مصدرا أساسيا للحصول على العملة الصعبة[1]، كبناء الفنادق وتحسين جودة الخدمات في أكثر المناطق جلبا للسياح[2]... غير أن مردودها، كما اتضح فيما بعد، كان دون المتوقع كثيرا، إذ ظل عدد السواح الأوروبيين لا يتجاوز المليون أو المليون ونصف في أحسن الأحوال. (هذا في الوقت الذي كان فيه عدد السواح في إسبانيا يتجاوز 30 مليون سائح). هذا مع ما ترتب عن ذلك من إهمال السياحة الداخلية إهمالا تاما فبقيت البلاد خالية من التجهيزات السياحية ذات المستوى المتوسط والشعبي وأصبحت إسبانيا وتجهيزاتها الشعبية ملاذا لعشرات الآلاف من المغاربة الذين يعبرون بوغاز جبل طارق بسياراتهم ومع عائلاتهم لقضاء العطلة في مخيمات إسبانيا السياحية أو في تجهيزاتها السكنية الرخيصة. وأما تكوين الأطر فلقد كان يعني في الدرجة الأولى، ضمن إستراتيجية المخطط الثلاثي، تكوين أطر الخدمات كعمال الفنادق وغيرهم، مع تشجيع تصدير اليد العاملة، وفي ذات الوقت الحد من نمو التعليم بصورة تجعل نموه خاضعا لإمكانيات التشغيل المتوفرة، والواقع أن الهدف من إعطاء الأولوية لـ "تكوين الأطر" لم يكن الإسراع بتكوين عدد كبير من الأطر المغربية، بل كان الهدف هو "التحكم" في عملية "التكوين" ذاتها تجنبا لما عبر عنه بـ "مخاطر بطالة المثقفين"[3].

ويأتي المخطط الخماسي الثاني 1968-1972 كامتداد للاختيارات والأولويات والشعارات التي ميزت المخطط السابق، مع إعطاء بعض الأولوية للقطاع الصناعي، بتشجيع الفلاحة التصديرية وتحديث وسائل الإنتاج[4]، مما ستكون نتيجته المعطيات التالية التي جاءت كتتويج لاختيار" الليبرالية" و"الواقعية" طيلة الستينات. هذه المعطيات هي[5]:

أ- لقد وجد المغرب نفسه مضطرا، نتيجة للسياسة الاقتصادية القائمة على التصدير إلى تمتين روابط التبعية مع السوق الأوربية المشتركة فأصبحت مقدراته الاقتصادية مرهونة باختيارات هذه السوق بكيفية خاصة وبتقلبات السوق العالمية بكيفية عامة.

1- المخطط الثلاثي 1965-1967، المندوبية الجهوية للمنطقة الوسطى الشمالية، فاس، ص33.
2- نفس المرجع السابق، ص33.
3- محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، مرجع سابق، ص 162.
4 - عبد الإله سطي، استراتيجية التنمية البشرية في المغرب، مرجع سابق، ص4.
5 - محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، مرجع سابق، ص 163.

ب- لقد كان لعدم إقبال الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في المغرب واتجاهه إلى المرافق التي تضمن الربح السريع كالسياحة وما شابهها أن اضطرت الدولة إلى تغطية أكثر من 75% من الاستثمارات مما كانت نتيجته ارتفاع قيمة الديون الخارجية.

ج- تسخير القطاع العام لفائدة القطاع الخاص فأصبح الأول في خدمة الثاني يحميه ويغذيه بدل أن يكون العكس، مما سيؤدي إلى أزمة اقتصادية واجتماعية انعكست آثارها على المستوى السياسي من خلال ما شهدته أوائل السبعينات من هزات وأحداث.

د- أما النتائج الاجتماعية فقد كانت وبيلة وخطيرة:

- لقد اتسعت الهوة بشكل فاحش بين طبقة بورجوازية طفيلية وظيفية صغيرة الحجم وبين الشعب بطبقاته المتوسطة والمحرومة. وهكذا فبينما كان الفرق بين دخل 10% من أغنى العائلات يفوق دخل 10% من أفقر العائلات بثمانية أضعاف ونصف في سنوات 1956-1960 أصبح هذا الفرق في أوائل السبعينات يساوي 12 ضعفا. وقد قدر الخبراء آنذاك 1972 سيزداد استفحالا ليصبح دخل 5% من أغنياء المغرب يفوق بـ 24 مرة دخل 45% من المغاربة الأكثر فقرا مع أواخر السبعينات و50% منهم مع أوائل الثمانينات[1]. وطبيعي أن يمتد تأثير هذا الفرق بين الأغنياء والفقراء إلى الفرق بين سكان المدن وسكان البادية فقد ارتفع الفرق بين دخل السكان الحضريين ودخل السكان القرويين، في فترة الستينات من نسبة 1,7 إلى نسبة 2,2، هذا مع العلم أن سكان البادية كانوا يتجاوزون نسبة 65% من مجموع السكان.

وقد اتضح من تقرير أعدته وزارة الفلاحة في أوائل السبعينات أن 2,7% من الفلاحين الكبار يملكون 38,7% من المساحات التي تتجاوز 20 هكتارا في حين أن 76,2% من صغار الفلاحين لا يملكون 27,7 من المساحات التي تقل عن خمس هكتارات. أضف إلى ذلك أن التقرير نفسه يشير إلى أن 2% فقط من الفلاحين الكبار تصرفوا في أكثر من 70% من القروض الفردية التي يمنحها صندوق القرض الفلاحي[2].

ثم بعده جاء المخطط الخماسي الثالث (1973-1977) بسياسة جديدة ذات طابع نقدي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها مرحلة الستينات، ولذلك اعتبر هذا المخطط

1 - محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، مرجع سابق، ص164.
2 - نفس المرجع السابق، ص 164.

بمثابة سياسة تصحيحية لاستراتيجيات الدولة السابقة [1]، فكان بذلك مخططا لـ "التصحيح" "والترقيع" ولم يكن مخططا للتغيير وإعادة الهيكلة"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة التي كان يعد خلالها هذا المخطط، بداية السبعينات، فقد عرفت تحولا في تكتيكات مراكز الهيمنة الرأسمالية العالمية في علاقاتها مع بلدان العالم الثالث، ففي الستينيات كانت تلك العلاقات مطبوعة بطابع "الاستعمار الجديد" الذي يتميز بنقل السلطة السياسية في البلدان المستعمرة إلى أيدي أهلها بصورة تضمن الحفاظ على نفس النظام" التعميري" الاستعماري، وبكيفية خاصة على علاقات الاستغلال التي كانت تشد ذلك النظام إلى "المركز" الرأسمالي الامبريالي. أما مع بداية السبعينات وكنتيجة لتفاقم الأوضاع الاجتماعية وتدهورها في بلدان العالم الثالث، نتيجة الاستغلال الإمبريالي من جهة والنمو الديمغرافي من جهة ثانية، فقد أخذت مراكز الهيمنة العالمية تنصح حكومات البلدان النامية بالقيام بإصلاحات في القطاع الفلاحي والتقليل من التفاوت في مستوى عيش الطبقات الاجتماعية وتوفير الظروف الضرورية لتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى والاهتمام ببعض الصناعات، خاصة تلك التي تنتج مواد للتصدير[3] ففي هذه الظروف الدولية تم إعداد هذا المخطط الذي أعطى بعض الأولوية للقطاع الصناعي وقرر بعض الإصلاحات في الميدان المالي والضريبي كما أقر بعض الإصلاحات الاجتماعية، وعمل على تشجيع عمليات النمو في الأقاليم المهمشة بانتهاج سياسة اللامركزية، ومغربة الاقتصاد الوطني بالتشجيع على شراء أسهم الأجانب. بيد أن الاضطرابات التي عرفها انخفاض الطلب على الفوسفاط والزيادة في أسعار البترول وكذا النفقات التي تحملها المغرب ابتداء من سنة 1975 بما عرف بتعمير المناطق الصحراوية المسترجعة، عصفت بالأحلام التي كانت مرجوة من هذا المخطط مما أدى إلى انتكاسة طموحات هذا الأخير حيث غدت المشاريع الاقتصادية والاجتماعية تعاني من جمود جراء مشاريع لم تنفذ أو شرع في تنفيذها وتعذر إتمامها فانتظر المغرب سنة 1978 حيث سيتم الإعلان عن المخطط الثلاثي (1978-1980) الذي حاول أن يلطف من الأزمة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول فأفرز مكانة مهمة

1 - عبد الإله سطي، دليل الامتحانات المهنية، الكتاب النظري، مرجع سابق، ص 87.
2 - محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، مرجع السابق، ص 167.
3- نفس المرجع السابق، ص168.

للقطاع الخاص في عملية التنمية، وعمل على الاعتناء بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وأوصى بالتقليل من نفقات الدولة جراء انعكاس سنوات الجفاف التي عرفها المغرب في تلك الفترة[1]. وتميزت سنة 1983 باقتراح مخطط خماسي جديد (1983-1987) يروم إلى لملمة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فدعم المنتوجات الغذائية والصناعية والطاقة وركز على التقليص من الفوارق الطبقية بإحداث مناصب الشغل[2] لكن إقرار سياسة التقويم الهيكلي بتوصية من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي أدت إلى تقليص المصاريف في القطاعات ذات المردودية الضعيفة كالقطاعات الاجتماعية[3]، من صحة وتعليم وتشغيل، وبالطبع أخذ العالم القروي نصيبه من تأثير هذه السياسة. ففي رأي المحللين، وحتى في رأي خبراء البنك الدولي، أن سياسة التقويم الهيكلي قادت الدولة في اتجاه سياسة غير اجتماعية، أدى ثمنها، في المقدمة، العالم القروي والشرائح الاجتماعية الفقيرة في الحواضر[4]. وكم كانت المفاجأة كبيرة، بعد إحصاء 1994، عندما كشفت الإحصائيات أن المغرب، بعد أربعين سنة من الاستقلال، مازال فيه معدل الأمية مرتفعا، يصل إلى 55%، وأنه أكثر ارتفاعا في الأرياف، بحيث مازال 75% من السكان القرويين أميين، وأن معدل النساء القرويات الأميات يصل إلى 89%، كما أن التغطية الصحية ضعيفة في الوسط القروي باعتبار أن 31% من السكان القرويين تبعد عنهم الوحدة الصحية بـ 10 كلمترات، وفي الأقاليم التي اعتبرت أقاليم الأوليات الاجتماعية، لا تتجاوز التغطية الصحية طبيبا واحدا لـ 10000 من السكان وفيما يخص الماء الصالح للشرب 12% فقط من الأسر القروية تعيش في دوار يتوفر على الماء الصالح للشرب وكل هذه المعطيات تكون مؤشرات اجتماعية لمعوقات التنمية، وهي التي أيقظت وعي السياسة التنموية نحو توجه جديد[5].

وتماشيا مع هذا التوجه الجديد للدولة الذي يعيد الاعتبار للقطاعات الاجتماعية، أحدثت بعض المشاريع التي تصب في هذا الإطار، منها مشروع برنامج الأولويات

1- عبد الإله سطي، دليل الامتحانات المهنية، مرجع سابق، ص 88.
2- رحمة بورقية،الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط1، 2004، ص 43.
3- محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، مرجع سابق، ص 43.
4- رحمة بورقية، الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى، مرجع سابق ، ص 43.
5- نفس المرجع السابق، ص 44.

الاجتماعية (الباج) سنة 1993 الذي يقوم على مبدأ التنمية بالهدف (le ciblage) ويهدف برنامج الأوليات الاجتماعية إلى توجيه الأولوية للأقاليم الأكثر فقرا واحتياجا، وذلك بصياغة برامج لتحسين البنيات التحتية في البادية، وتوجيه الجهود لبلورة مشاريع اجتماعية قطاعية في ثلاثة مجالات وهي: محو الأمية، والصحة، والتعاون الوطني. واعتمادا على بعض المؤشرات الاجتماعية، ثم تحديد 14 إقليما يستهدفها البرنامج. وبالإضافة لذلك أحدثت برامج قطاعية تستهدف التغلب على النقص في الماء ومعالجة مشكل كهربة القرى وتوجيه بعض البرامج الصحية للعالم القروي.

فكانت أهم نتائجه تحسن لابأس به في مستوى المكوث في المدرسة خاصة بالنسبة للفتاة والرفع من مستوى التمدرس، كما استفاد الأطفال الممدرسون من توزيع الكتب والأدوات المدرسية ومن خدمة المطاعم المدرسية.

كما كانت نتائجه على مستوى مجال الصحة مشابهة تقريبا للمعدلات الوطنية المتوسطة، كما كانت نتائجه مهمة على مستوى معالجته لمعضلة الفقر حيث عمل على خلق فرص واسعة للشغل وفك العزلة عن المناطق القروية بمدها بالماء الصالح للشرب، وفي ذات الإطار تم إنجاز مجموعة من المشاريع من طرف "الإنعاش الوطني" مكنت من خلق كتلة أجرية مهمة في الوسط القروي دعمت التدخلات في كل من الصحة والتربية[1].

ومن أجل تكريس مسار التنمية المستدامة التي دشنها المغرب مع بداية العقد الأخير من القرن المنصرم، أسس مشروع مخطط للتنمية (2000-2004) والذي هدف إلى تعديل مسار التطور وآليات التنمية الاقتصادية- الاجتماعية ووضع المغرب على السكة الصحيحة للتنمية، التي يستطيع من خلالها استغلال كل مكوناته وطاقته المادية والبشرية استغلالا عقلانيا. وتتلخص أهم البرامج المقترحة في هذا الإطار في: الاهتمام بالعالم القروي وتقليص الهوة بين البادية والمدينة وتأهيل الإنتاج والبنى التحتية الصناعية، واجتماعيا هدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والاهتمام بالفئات المهمشة والفقيرة وكذا الاهتمام بالتعليم

1- عبد الإله سطي، دليل الامتحانات المهنية، مرجع سابق، ص 85.

ومحو الأمية ومحاربة السكن الغير اللائق، كما هدف إلى وضع آليات تسهر على تخليق الحياة العامة وإصلاح الإدارة[1].

عموما، لقد قامت الدولة المغربية بمجهودات في مجال تنمية العالم القروي، وذلك بإحداثها للسياسة الهيدرو-فلاحية الذي أدت إلى خلق عدة مصالح، كالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي التي رصدت لها إمكانيات مهمة مادية وبشرية من أجل تفعيل مشاريع التجهيزات الهيدرو- فلاحية للدوائر المسقية بغية الوصول إلى سقي مليون هكتار هذا التحدي تم رفعه منذ سنة 1998[2].

كما لعبت المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي دورا هاما في التنمية الفلاحية[3]، ولكن نظرا للبرامج العديدة التي كلفت بها والتي أثقلت كاهلها سواء على مستوى التسيير أو المستوى المالي وبعد تخلي الدولة عنها أصبحت صلاحياتها تقتصر على تدبير شبكات السقي والتجهيز وتوزيع مياه السقي والقيام بالإرشاد الفلاحي[4].

كما عملت وزارة الفلاحة والتنمية القروية على تبني عدة مخططات واستراتيجيات من ذلك رسمها لاستراتيجية 2010 وأخرى واسعة الآجال، إذ أنها تحدد معالم التنمية القروية إلى حدود 2020 ومن أجل تطبيقها أنشأ المجلس الوزاري الدائم للتنمية القروية في نوفمبر 1999 وتلته المناظرة الوطنية الفلاحية والتنمية القروية التي عقدت بالرباط في يوليوز 2000 تمخض عن جلساتها وأوراشها عدة دراسات هادفة وتوجيهات مستقبلية[5].

وتهدف استراتيجية 2020 المبلورة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية القروية خلال سنة 1999 إلى:

- تنمية الإنتاج الفلاحي.
- الرفع من فرص الشغل والمداخيل في النشاط الفلاحي.
- تنويع فرص الشغل في الأنشطة الموازية للفلاحة والأنشطة الريفية.

1- عبد الإله سطي، دليل الامتحانات المهنية، مرجع سابق، ص 86.

2- عبد الكريم الإدريسي البوزيدي، المراكز الفلاحية، الواقع والآفاق، مجلة المزارع المغربي، العدد 12، أكتوبر – نوفمبر 2001، ص 7.

3- محمد حفيان، التنمية الفلاحية بين النظام الجهوي والهرم المقلوب، مجلة المزارع المغربي، العدد 14، دجنبر 2002، ص 5.

4 - عبد الكريم الإدريسي البوزيدي، المراكز الفلاحية، الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص7-14.

5 - فاطمة مسدالي، تأهيل العالم القروي وتنميته، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، رقم 164، يناير 2007.

- الحد من تدهور الموارد الطبيعية
- الرفع من المستوى التربوي والتكوين المهني
- تحسين التجهيزات والخدمات لتحسين مستوى عيش السكان.
- معالجة الاختلالات الجهوية.

شكلت هذه الاستراتيجية نقطة تحول في السياسة المغربية اتجاه العالم القروي، حيث لأول مرة ثم الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية في مواجهة مشاكل العالم القروي فقد تم تبني بالموازاة مقاربات جديدة لتطبيق هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، مقاربات مندمجة، متجددة الأبعاد ومقاربات تعتمد على المجال الترابي وإشراك السكان المحليين، وتطوير المقاربة التشاركية، نفس هذه المقاربة هي التي خرجت بها جل الإجراءات التي تم القيام بها على صعيد إعداد التراب الوطني انطلاقا من الحوار الوطني مرورا بإنجاز الميثاق الوطني لإعداد التراب ثم إنجاز المخطط الوطني[1] وتقوم حاليا وزارة الفلاحة والتنمية القروية بمجموعة من البرامج على اعتبار أنها المسؤول عن العالم القروي إلى حد قريب[2]:

- برامج التهيئة الهيدروفلاحية: بالرغم من أن هناك تأخر كبير في تهيئة الأراضي الفلاحية بالسقي الكبير والمتوسط والصغير، فإن المرحلة الثانية من البرنامج الوطني تهدف لتوسيع المدارات المسقية بالسقي الكبير بالغرب، اللوكوس ودكالة بالسقي المتوسط والصغير مع إعادة ترميم الأنظمة التقليدية، لكن توالي سنوات الجفاف وبروز الخصاص ببعض الأحواض قلص من الرغبة في هذا الإنجاز.
- برامج الاستثمار الفلاحي بالمناطق البورية: هي برامج مندمجة تهدف إلى خلق مدارات الاستثمار الفلاحي من خلال التجهيز بالسقي، وضع بنية تحتية وتجهيزات أساسية وأنشطة للتنمية الفلاحية... إلخ، جاءت هذه البرامج لتطبق استراتيجية الدولة في مجال تنمية المناطق البورية في إطار رؤية مندمجة، وجاءت طبقا للقانون.

1 - مقال بعنوان النظرة التنموية المتوازنة كأساس لإنعاش الجماعات القروية ضمن الموقع الإلكتروني http:www.google pagers.com/dev.R.doc ص 10.
2 - نفس المرجع السابق، ص 10.

- البرنامج الغابوي الوطني: يهدف إلى الحد من تدهور المجال الغابوي وإدماج الغابة ضمن دينامية التنمية القروية.

- برامج تحسين المراعي تهدف إلى تحسين الغطاء النباتي والمحافظة على الموارد الرعوية.

- برامج التجهيز القروي.

- البرامج السوسيو تربوية

- برامج تنويع الأنشطة الاقتصادية بالعالم القروي (السياحة القروية بالجبال)

- البرامج الخاصة بالجبال، الواحات ومناطق الحدود.

يضاف إلى هذه البرامج: برنامج محاربة تعرية الأحواض المائية، غير أن التدخل في الريف المغربي لم يعد يقتصر على قطاع الفلاحة والمياه والغابات، بل أصبح لقطاع التعمير أيضا تدخل لضبط التخطيط العمراني والتحكم في البناء العشوائي والمحافظة على الأراضي الفلاحية في التوسع العمراني، وقد تم إحداث تصاميم التهيئة الجماعية التي أتت بدورها بنظرة شمولية لمعالجة قضايا الجماعة القروية وتقديم توجهات عامة تهم التنمية: ومن بين أهدافها اقتراح برنامج مشروع ذو أبعاد سوسيو اقتصادية وصناعية وسياحية من شأنه المساهمة في تنمية الجماعة.

ودائما في سياق تنمية العالم القروي فقد أطلقت الدولة مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الفقر في المناطق الناقصة التأهيل وهاته البرامج تخص بالأساس مجالات البنية الاقتصادية والاجتماعية، تهم كذلك التربية والصحة والتشغيل ومن بين هذه البرامج[1] هناك:

- البرنامج العام لتزويد الوسط القروي بالماء PAGER: وهو برنامج خاص لتدارك النقص في تزويد البوادي بالماء الشروب والإسراع في تنفيذه. انطلق هذا البرنامج سنة 1995، ومكن من رفع معدل التزويد إلى 60% سنة 2004، في حين لم يكن هذا المعدل يتجاوز نسبة 14% سنة 1995، وقد كان هذا البرنامج نموذجا لتجديد مثالي في مجال التمويل التشاركي، وذلك بتدخل كل من الدولة والجماعات المحلية والمستعملين، كما كان

1- Nacer El Kadiri, Education, Pauvreté et Développement Rural au Maroc, Institut National de statistique et d'Economie Appliquée, 29/2/2000. Rabat. Maroc.

ناجعا أيضا من حيث الإجراءات التقنية. مما أهله للحصول على جائزة الخدمة العمومية سنة 2004، من قبل الأمم المتحدة، بيد أنه وبالرغم من الجهود المبذولة، فقد ظلت العديد من الجماعات تعاني من التأخر، في هذا المجال، بالقياس إلى الاتجاه العام. وهناك عدة عوامل تسهم في هذه الوضعية، ذلك أن اتجاه الاستثمارات الخارجية يوظف لفائدة أقاليم استفادت من منح أو قروض، تتضمن بعض التسهيلات، ومقابل ذلك، يتبين أن البرمجة عندما تخضع لقواعد التمويل" الداخلي" فإن آلية الشراكة بين الجماعات القروية والمصالح اللاممركزة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، لا تكون دوما ذات مفعول راجع، بل إنها قد تصبح تمييزية، وفي غير صالح التي لا تتوافر على موارد كافية[1].

- البرنامج العام لتعميم كهربة الوسط القروي (PERG): وهو برنامج مخصص لتدارك التأخر الاجتماعي في الوسط القروي، ثم الشروع فيه سنة 1966. وقد مكن من رفع معدل كهربة العالم القروي إلى 55% مع نهاية 2003، حيث بلغ عدد الدور المزودة بالكهرباء 4 فقط من أصل 10 (37% مجهزة بالتلفزة و18% بالثلاجات) سنة 1985، أي ثلاثين سنة بعد الاستقلال، أما خلال سنتي 1998-1999 فقد كانت الوضعية ما تزال صعبة، بما أن 16% فقط من الأسر القروية كانت تستفيد من شبكة الكهرباء، مقابل 86% من الأسر الحضرية. هذا في الوقت الذي ما تزال توجد فوارق كبيرة بين المناطق داخل العالم القروي ذاته، بل بالماء الشروب. كما أن عدم قدرة الأسر الفقيرة على الأداء يشكل أحيانا عائقا أمام الاستفادة الفعلية من الكهرباء. ولذلك، فقد تم اعتماد صيغ مجددة، مثل عداد "نور" مسبق الدفع. وهي صيغ يجري الآن تجريبها للتخفيف من حدة هذا الإكراه[2].

- البرنامج الوطني لبناء الطرق القروية (PNCRR): سنة 1995، ويرمي إلى تحسين معدل ولوج السكان القرويين للطرق، لكي يتم رفعه إلى 80% سنة 2015، مع الحد من التفاوتات الحالية بين المناطق.والجدير بالذكر، في ما يخص شبكة الطرق، أن العديد من المناطق ما تزال معزولة، وتشكو من مشاكل ولوج الخدمات الاجتماعية والإدارية

1 - المغرب الممكن، تقرير الخمسينية، تأليف جماعة من الباحثين، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ط1، 2006 ، ص 99.

2- نفس المرجع السابق، ص 99.

الأساسية. ولقد تطور التجهيز الحالي في اتجاه تعزيز الربط بين الجهات المندمجة بقوة في السوق، في حين ظلت المناطق الجبلية وشبه الصحراوية مهمشة[1].

تشكل الفلاحة قاطرة للتنمية القروية، بشرط تأهيل العنصر البشري وتحديث الآليات، إضافة إلى الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي، حيث يجمع الباحثون في الاقتصاد الاجتماعي على أهمية التعاونية الفلاحية كإحدى الوسائل الملائمة لتمكين الفلاح من استعمال المعدات العصرية من أجل تحسين المردودية الفلاحية وضمان تسويقها في ظروف أحسن، فهي تلعب دورا رائدا في تطوير الإنتاج الفلاحي، وتحسين أحوال المنتجين وأيضا تكوينهم الذي يسمح لهم بمواكبة التطورات التي تشهدها القطاعات الفلاحية، وقد بلغ مجموع التعاونيات الفلاحية والاتحادات التعاونية 3039 سنة 2004 أي بما نسبته 63% من مجموع أنواع التعاونيات بالمغرب والتي بلغ عددها 4797 تعاونية كما بلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 241.982[2].

وقد أقر الملك محمد السادس في رسالته الملكية الموجهة للحكومة بمناسبة إعداد مخطط مسار التنمية 2000-2007: "بأن التعاونيات مدعوة لتقوم بدور هام في إطار التعبئة المطلوبة لمواجهة تحديات معركة التنمية" تكمن أهمية التعاونية الفلاحية من خلال الخطاب الرسمي في كونها تساهم في تشبث الساكنة القروية بأرضها بما تتيحه من إمكانيات مادية، وتقنية وتمنحه من فرص شغل جديدة، بل هي فضاء لمحاربة الجهل والفقر، تعتبر أيضا الإطار الأمثل لتكثيف الإنتاج وضمان الأمن الغذائي وهي كذلك بمثابة مقاولة لتجسيد مفهوم التضامن وهذا ما أكده تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 25 دجنبر 1994 فمن خلال مصادقتها على القرار رقم 1594 تبين على أن التعاونية بمختلف أشكالها أضحت عاملا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث توفر الإمكانيات التنظيمية التي تمكن فئة واسعة من السكان لأن تتحمل بنفسها خلق الشغل المنتج ومحاربة الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، فالحركة التعاونية بالعالم القروي، هي آلية لتحقيق عملية

1- المغرب الممكن، تقرير الخمسينية، مرجع سابق، ص 99.
2 - فاطمة مسدالي، تأهيل العالم القروي وتنميته، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، مرجع سابق، ص 199.

تأهيل الإنسان القروي ومجاله، فهي تتيح تحقيق الإشراك الجماعي في إدارة التنمية بمجموع المجالات التراتبية وبجميع القطاعات[1].

لقد ظلت التعاونيات منذ نشأتها ـ وإلى حدود القرن الماضي ـ حكرا على الرجل ولكن وثيرة التطور السريعة أدمجت المرأة بدورها في المجال التعاوني فظهرت إلى جانب التعاونيات الفلاحية المختلفة تعاونيات تترأسها نساء بحيث وقع تقدم ملحوظ لإقبال النساء على خلق التعاونيات وفي مجالات مختلفة وتمثل التعاونيات النسائية في القطاع الفلاحي نسبة هامة، فإحصائيات مديرية التعاون لسنة 2005 حصرتها في 229 تعاونية أي بنسبة تصل إلى 61% من مجموع التعاونيات النسائية التي فاق عددها اليوم 376 تعاونية فلاحية نسوية بمختلف القطاعات الأخرى[2].

كما أقدمت الحكومة على بلورة استراتيجيات قصد توفير الشروط اللازمة لإدماج الشباب القروي بداخل الاستغلاليات الفلاحية لضمان الاستمرارية وإدماج الشباب مبكرا في العملية الإنتاجية تروم خطط الدولة أن يستفيد 300 ألف شاب قروي في أفق 2010 من التكوين الفلاحي، ف 81% من المزارعين يعتبرون بدون تكوين بينما الحاصلون على تكوين في المدارس القرآنية لا يتجاوز 9,5% والذين ولجوا المدارس العصرية للتعليم الأساسي لا يتعدون 6% وأقل من 2% تحققت لهم فرصة التعليم الإعدادي من 1% وصلوا للمستوى الثانوي والعالي بذلك فلا زالت الأمية متفشية في أوساط القرويين فمن ما مجموعه مليون ونصف مليون قروي 10% فقط هم الذين ولجوا المدارس العصرية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الجهود المبذولة لدعم العالم القروي ومشاريعه التنموية لا تقتصر فقط على المؤسسات الوطنية، بل قدمت المنظمات الدولية بدورها دعما خاصا للعالم القروي ولمشاريعه المالية ومن ذلك برنامج" ميدا 1 و2" منح برنامج ميدا 1 دعما خاصا لمشاريع التنمية الفلاحية والقروية بالمغرب، ورصدت لذلك مبلغ 151 مليون أورو برسم برنامج ميدا 1 لسنوات 1996-1999 وعلاوة على دعم التنمية القروية التي استأثرت بمبلغ 28,4 مليون أورو، انصب الدعم على ميدان الماء والتطهير بالعالم القروي وخصص مبلغ

1 - فاطمة مسدالي، تأهيل العالم القروي وتنميته، مرجع سابق، ص201.
2 - نفس المرجع السابق، ص201.
3 - نفس المرجع السابق، ص202.

28,6 مليون أورو للتهيئة الهيدرو- فلاحية كما أن برنامج ميدا 2 لسنوات 2000-2006 وجه الدعم المالي نحو التنمية القروية التشاركية بالأطلس المتوسط الأوسط بالمساهمة بـ 9 مليون أورو، ونحو التقويم الهيكلي لقطاع الماء بـ 120 مليون أورو[1].

وعلى العموم فقد أولى المغرب، منذ حصوله على استقلاله، أهمية متزايدة للتنمية بالمجتمع القروي، حيث أطلقت العديد من البرامج والمشاريع المندمجة، وخاصة المشاريع المتعلقة بالتهيئة المائية والفلاحية الرامية إلى سقي مليون هكتار بحلول سنة 2000 في إطار سياسة السدود، وفي السبعينات، تم التركيز على مشاريع تتعلق بالتنمية المندمجة ومشاريع تنمية المسالك.

إضافة إلى ذلك، قامت الدولة، خلال سنوات 1990 وبداية 2000، بتعزيز تدخلاتها من خلال إطلاق المخطط الوطني لإعداد الأحواض المنحدرة، والمخطط الوطني لإعداد الأحواض المنحدرة، والمخطط المديري الخاص بالفضاءات المحمية، والمخطط المديري لإعادة التشجير، ومشاريع تأهيل الأراضي البورية، وبالموازاة مع هذه التدخلات، تم إعداد برامج قطاعية أخرى لفائدة التنمية القروية من طرف القطاعات الوزارية، يتعلق الأمر خصوصا بقطاع الصحة، من خلال برنامج الولوج إلى العلاجات والخدمات الأساسية وإستراتيجية القطاع الصحي، والمخطط الوطني للصحة في العالم القروي، وكذا البنيات التحتية (الطرق القروية...) والبرامج التعليمية (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2010، برنامج "تيسير"...) والبرامج الخاصة بالتزويد بالماء الشروب وكهربة العالم القروي.[2] ومن ثم فإن تنمية العالم القروي تشرف عليها عموما وزارة الفلاحة مع تدخل محدود في غالب الأحيان لقطاعات وزارية أخرى.وقد تجلى ذلك،في آواخر1990 وبداية 2000، في وضع التوجهات الكبرى من أجل تنمية العالم القروي في إطار "استراتيجية 2020 للتنمية القروية". ولهذه الغاية،تم إحداث سكرتارية مكلفة بالتنمية القروية بوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري،بالموازاة مع سكرتارية اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي تتولى رئاسة سكرتاريتها وزارة الفلاحة.

---

1 - فاطمة مسدالي، تأهيل العالم القروي وتنميته، مرجع سابق، ص206.

2 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: تنمية العالم القروي التحديات والآفاق، إعداد اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، ص 86, www.cese.ma.

غير أن تدبير القضايا المتعلقة بالعالم القروي قد تغير في سنة 2007 حيث تولت وزارة الإسكان والتعمير والتهيئة المجالية تدبير الملف المتعلق بالتنمية القروية في جانبه غير الفلاحي، وفي هذا الصدد تم إحداث سكرتارية وزارية مكلفة بالتنمية المجالية،في حين تم إعداد استراتيجية أخرى للتنمية القروية،من طرف وزارة الإسكان سنة 2011،منها بعض المشاريع التي تزال قيد التنفيذ.

وفي سنة 2013، تم إحداث لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية تضم 17 قطاعا وزاريا برئاسة رئيس الحكومة ويوجد مقر سكرتاريتها بوزارة الفلاحة والصيد البحري، وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها في 13 يولوز2015.[1]

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم التي تنبني عليها دراستنا وتشكل الإطار النظري والمرجعي لها.كما تطرقنا في هذا الفصل لبعض أهم النظريات السوسيولوجية في ميدان سوسيولوجيا الفقر والتنمية، حيث عرضنا في إطار سوسيولوجيا الفقر لنظريات كل من جورج زيمل وسيرج بوغام وكارل ماركس، فإذا كان كل من جورج زيمل وسيرج بوغام يريا بأن الساكنة الفقيرة هي تلك الفئة المحتاجة للخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجتمع فإن المقاربة الماركسية ترى بأن الفقر هو الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها وتعانيها الطبقة البروليتارية، وهي نتيجة حتمية للاستغلال الذي تمارسه البورجوازية شرطا لنفوذها السياسي.

وبالنسبة لسوسيولوجيا التنمية فقد عرضنا لأهم الاتجاهات النظرية الحديثة، في فهمها لظاهرتي التنمية والتخلف، والتي تؤكد أولا على أن التنمية تعني من ضمن ماتعنيه التقدم نحو أهداف معينة محددة بوضوح، أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة.ثانيا أن الدول المتخلفة سوف تتقدم أو تتجه نحو نموذج الدول المتقدمة، عندما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية و سياسية وثقافية، ثالثا إن هناك عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية يمكن تحديدها وحصرها.ومن شأن ذلك معاونة دول العالم الثالث على تحقيق حشد شامل

1- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:تنمية العالم القروي التحديات و الآفاق،إعداد اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، ص www.cese.ma,86.

لمواردها القومية.رابعا وأخيرا ضرورة التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة(داخل المجتمع) من أجل تدعيم سياسة التنمية. الذي يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المتخلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق بمهام أو واجبات التنمية.كما قمنا بعرض السياسات التنموية التي سلكها المغرب منذ الاستقلال،والتي تميزت ببعض التقلبات بفعل التحولات والمتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الوطني وبالخصوص على قدرته التمويلية الذاتية.فبعد المجهود الاستثماري الهام الذي أنجز إلى حدود منتصف السبعينات واجه المغرب صعوبات للسير على وثيرة الاستثمار المنجز سابقا،وتضخم حجم المديونية ولم يتمكن من تعبئة الموارد الداخلية لتمويل مشاريع وبرامج التنمية،الشيء الذي قاده منذ أواخرالسبعينات وخصوصا ابتداء من السنوات الأولى لعقد الثمانينات إلى اعتماد برنامج التقويم الهيكلي.وبمقتضى هذا الأخير،سن المغرب سياسات مالية تقليصية كان لها الآثار الإيجابي النسبي على مستوى الحد من العجز المالي الداخلي، لكن كانت لها آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية للسكان في مجالات الدخل والصحة والتعليم والشغل والحاجات الأساسية كالماء الصالح للشرب والكهرباء والسكن. وأبرزت مختلف التحليلات والدراسات المنجزة عند بداية التسعينات، أنه رغم المجهود الاستثماري المنجز وبعض المبادرات ذات البعد التنموي والاجتماعي المندمج، فإن محدودية السياسات التنموية التي طبقت تجلت في عنصرين اثنين، من جهة عدم تمكن المغرب من إحداث تراكم كاف في خلق موارد تمويل العمل التنموي، ومن جهة أخرى إفراز تأخر وتفاوت على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من آفات البطالة.

الفصل الثاني

التنمية والمجتمع القروي في عهد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تمهيد:

إن أول ما يطالعنا به الخطاب الملكي في إعلانه عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 18 ماي 2005، هو أن هذه الأخيرة جاءت لتؤكد على أمرين اثنين على غاية في الأهمية:

الأمر الأول: هو أن المعضلة الاجتماعية هي معضلة وطنية لسببين اثنين: إنها وطنية أولا لأنها معضلة تهم كل الأسر المغربية وكل المواطنين، ثم أنها وطنية ثانيا لكونها تستدعي تعبئة كل المؤسسات والفاعلين على مختلف مستوياتهم ومجالاتهم.

وهي بهذا التصور "بمثابة التحدي الأكبر لتحقيق مشروعنا المجتمعي التنموي" كما يقول الخطاب الملكي.

أما الأمر الثاني: الذي تؤكد عليه المبادرة، فهو أنها تأتي كاستمرار لبناء المشروع الديمقراطي وتكرس الانفتاح السياسي وتعزيز التعددية، إنها لا تشكل قطيعة مع سياسة الانتقال الديمقراطي التي ابتدأها المغرب منذ مطلع عقد التسعينات في القرن المنصرم، بل إنها كما يقول الخطاب الملكي:" لبنة جديدة لاستكمال بناء هذا الطرح وتوطيد أركانه"[1].

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية رسمت طريقا جديدا للحكامة، وذلك بتأكيدها على قيم الشراكة وإشراك المواطنين والحوار، والتشاور الدائم والتقويم [2]. وهي بذلك تمثل قطيعة ذات أبعاد ثلاثية مع السياسات العامة لمحاربة الفقر، التي تم اعتمادها منذ الاستقلال:

- قطيعة معلنة بإرادة سياسية، على أعلى مستوى في الدولة، فهناك أوضاع اجتماعية غير عادلة يمكن اعتبارها من الآن فصاعدا "غير مقبولة".
- قطيعة متمحورة حول استهداف أحسن واندماج أفضل للتدخلات في الزمان والمكان.
- قطيعة في أساليب التمويل، ذلك أنه، وبغض النظر عن الموارد المرصودة للقطاعات الاجتماعية من ميزانية الدولة فقد تم اعتماد تمويل مخصص أساسا لهذه الغاية (10 مليار من الدرهم خلال 5 سنوات).

---

1 - خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس المعلن عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمؤرخ في 18 ماي 2005.

2 - تقرير الخمسينية، مرجع سابق، ص 90.

ومن زاوية أخرى، تهم المستوى المفاهيمي، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تدعو إلى إقامة توازن في معادلة: النمو- الفقر، بمعنى أنها تؤكد على أن برنامج النمو الاقتصادي للمغرب كان لا يوجه بالشكل الكافي لصالح الفقراء، كما أن هذه المبادرة تثير الانتباه إلى أن واقع العجز الذي تعاني منه بلادنا في مجال التنمية البشرية قد يشكل عاملا معيقا لتثمين إمكان نموها[1].

وقد أكد الملك محمد السادس بأن المبادرة ليست مشروعا مرحليا ولا برنامجا عابرا ولكنها ورش مفتوح باستمرار لا يقصي جانبا ولا أحدا، وينتهج خططا محكمة بعيدة المدى للنهوض الفعلي والأمثل للمجتمع برمته بما في ذلك النهوض الفعلي للتنمية القروية، والاستثمار الأمثل للموارد الزراعية.

وصرح جلالته للمؤتمرين بالرباط في 6 أبريل 2007 حول التنمية البشرية بما يلي: "لقد أقدمنا في المغرب على إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في إطار مشروعنا المجتمعي الديمقراطي التنموي الحداثي، مكنتنا من تكريس ثقافة مغربية ترتكز على مبادئ وقيم التضامن والمشاركة والقرب، والتخطيط والتعاقد في تنفيذ برامج مندمجة وطموحة"[2].

وتم تثمين المبادرة من طرف هيآت دولية وفاعلين محليين، فالبنك الدولي أعلن بأن المبادرة الوطنية تكتسي بالغ الأهمية بالنظر لأهدافها الأساسية ممثلة في تقليص معدلات الفقر وحجم الإقصاء الاجتماعي، واعتبرها في موقعه على الانترنيت بأنها برنامج يدخل في صميم إستراتيجية التعاون مع المغرب المبرمجة زمنيا بين 2005-2009، خاصة أنها تهدف إلى تعزيز السياسات الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على المواطنين لإخراج الأكثر فقرا منهم من وضعية الفقر والبؤس الذي يعيشون فيه، وتمكينهم بالتالي من الاستفادة من الخدمات الأساسية، فالمبادرة محكوم عليها بالنجاح في نظر البنك الدولي متى تمت مراعاة مبدأين أساسيين هما: الحكامة الجيدة والشفافية.

1- تقرير الخمسينية، مرجع سابق، ص 132.
2- فاطمة مسدالي، التنمية البشرية بالعالم القروي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة البحوث، البحوث الميدانية، الرباط، ط1، 2007، ص 11.

المحور الأول: السياق الخارجي والداخلي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

1- السياق الخارجي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

فرضت العولمة باعتبارها ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد، توجهاتها على الدول، فإما أن تنخرط في قاطرتها بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها رافعة بذلك التحدي الذي تفرضه، وإما أن تقف متفرجة حول تسارع الأحداث وتطور المجتمعات، والمغرب باعتباره من الدول النامية أصبح مجبرا على التعامل مع هذا المعطى بنوع من الذكاء والإيجابية، تعامل يمزج بين الانخراط الإيجابي الذي يحفظ له نوعا من التنافسية وبين التحفظ الذي لا يفصله عن مسايرة التطور العالمي. وقد حدد المغرب توجهه هذا من خلال مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات، نذكر على سبيل المثال اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي ستلغي الحواجز المقيدة للنشاط الاقتصادي والتجاري بين البلدين[1].

ومن هنا، فإن إكراهات العولمة هي إكراهات متعددة تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فعلى المستوى السياسي مثلا، نجد أن المنظمة الأممية ـ انطلاقا من تبني مفهوم التنمية البشرية ـ أصبحت تفرض على الدول تعزيز قدرات الأفراد عبر محاربة الفقر وتحسين مستويات العيش والصحة... إلخ، وذلك عبر وضع أهداف محددة للتعامل مع المعضلات الاجتماعية، وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى الالتزام الدولي على تحقيق ما يسمى بالأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، من خلال قمة الأمم المتحدة للألفية سنة 2000 والتي من المقرر بلوغها بحلول عام 2015،إضافة إلى انخراط المغرب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030 وذلك بإطلاقه للمرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية[2].

وتتمثل الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، فيما يلي:

* الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، في أفق 2015.

1- سعيد جفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مطبعة ouma graph،الدار البيضاء، ط1، 2007 ،ص 12.
2- تقرير موضوعاتي حول، مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015- 2030، المملكة المغربية، منشورات المجلس الأعلى للحسابات ،2019، ص4.

- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، في أفق 2015.

* الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

- كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

* الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز 2015.

* الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال.

- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في أفق 2015.

* الهدف الخامس: تحسين صحة الأم.

- تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع، في أفق 2015.

* الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيذز والملاريا وغيرهما من الأمراض.

- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بحلول عام 2015.

- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015.

* الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية

دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.

- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015.

- تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 في معيشة مالا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

* الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

- المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز.

- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا.

- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة الجزرية.

- المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية، باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

- التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا.

- التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.

- التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 فيما يلي:

* الهدف الأول: القضاء على الفقر
* الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع.
* الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه.
* الهدف الرابع: التعليم الجيد.
* الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين.
* الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية.
* الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
* الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
* الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
* الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة.
* الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
* الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
* الهدف الثالث عشر: العمل المناخي.
* الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء.

1- التقرير الوطني حول أهداف الألفية من أجل التنمية المستدامة في أفق 2030، تحث إشراف وبتنسيق المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية، دجنبر 2015.

* الهدف الخامس عشر: الحياة في البر.

* الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية.

* الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وهذه الأهداف، بالإمكان اعتبارها تعهدا سياسيا لرؤساء الدول نيابة عن شعوبهم على انتشال الفقر والجوع والعمل على نشر المساواة وتحسين الصحة...إلخ، وهي في نفس الوقت تعبير عن نوع من التوجيه للأمم المتحدة على الدول وحكوماتها.

والمغرب كغيره من الدول، يسعى في إطار هذا السياق إلى الأخذ بهذا التوجه الأممي من خلال تبنيه لمجموعة من البرامج الاجتماعية. وما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية- باعتبارها برنامجا يسعى إلى تحقيق التنمية في بعدها الشمولي- إلا تكريس لهذا التوجه، لكون النتائج المتوخاة منها تخدم بشكل ضمني الأهداف الإنمائية للألفية[1]، وهذا ما نجده في الخطاب المرجعي للمبادرة الذي يؤكد على التوجه الانفتاحي في التعامل مع المعطيات الخارجية، حيث يؤكد الخطاب الملكي على ما يلي:**"أما المرتكز المرجعي الثالث للمبادرة فهو خيار الانفتاح الذي اعتمدناه بكل مسؤولية، للانخراط في عالم يعرف تحولات متسارعة وتغيرات عميقة، ويفرض بالتالي إكراهات وتحديات تعرض تماسك الروابط الاجتماعية والترابية للهشاشة، وتفرض أنماطا للعيش والاستهلاك، ونماذج فكرية كاسحة، لا يمكننا تفاديها أو تجاهلها، لذلك فإن تحصين مكاسبنا من انعكاسات الانفتاح، مع الاستفادة مما يوفره من فرص ثمينة وإمكانيات هامة، لن يتأتى إلا بتعبئة كل المغاربة، وانخراطهم الفاعل في عمل جماعي، بدل الانغلاق المفضي إلى الطريق المسدود أو اللجوء إلى الحلول الذاتية المنافية للمصلحة العليا للوطن"**[2].

ودائما في إطار الحديث عن السياق الدولي لظهور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يمكننا أن نضيف كذلك:

- صدور تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحثه على ترسيخ مفهوم الحكامة الجيدة لاعتباره أن "الحكم الجيد الذي تعمل المؤسسات العامة فيه بصورة متجاوزة وشفافة هو أساس التقليص من معدلات الفقر وحفز النمو وقد أظهرت

1 - سعيد جفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص 16.

2 - خطاب صاحب جلالة الملك محمد السادس المعلن عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،18 ماي 2005.

دراسات عديدة أن الحكم الـردئ يـؤدي إلـى تبـاطؤ النمـو وإلـى خـدمات قليلـة الفعاليـة وإلـى تفويت الفرص عـن تحقيـق التنميـة البشـرية بسـبب مشـاركة المـوظفين المحـدودة فـي صـنع مستقبلهم"[1].

- إنشاء منتدى المستقبل الذي عقد مؤتمره الأول بالمغرب من أبرز شعاراته "من أجـل تنميـة مستدامة وعادلة بمنطقة الشرق الأوسط الكبير"، وهـو مشـروع يهـدف إلـى ضـخ دم التنميـة ومحدداتها البشريين بالبلدان التي تندرج ضمن هذا الأخير، عن طريق تشـجيع الاسـتثمارات والمنافسة الاقتصادية وتوطيد دور فعاليات المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية[2].

فكل هذه العوامل وتلك بدت واضحة وجلية في الخطاب الملكـي لــ 18 مـاي 2005 فمعالجـة الأزمة الاجتماعية والقضاء على البطالة والتهميش والفقر والحرمـان وتبعـاتهم، أكيـد يحتـاج إلى سياسة حكيمة وعزيمة مبيتة، منفتحة على كافة شرائح المجتمع بمختلف مستوياته، تأخـذ في اعتبارها الإكراهات والتحديات والعوامل الداخلية والخارجية.

2- السياق الداخلي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

أمام الوضعية السيئة للتنمية البشرية بالمغرب كان لابد من اتخاذ بعض الإجـراءات الفعالـة للرفع من قيمة مؤشر التنمية البشرية، وبالتالي إمكانية الارتقاء إلى الرتب المتقدمـة لمسـتوى التنمية البشرية، على الأقل إلى الترتيب العالمي حسب متوسط الـدخل [3]. وفـي هـذا السـياق تأتي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المعلـن عنهـا بمبـادرة ملكيـة بتـاريخ 18 مـاي 2005، كمحاولة لتجاوز آثار الإشكالية الاجتماعية، في إطار مقاربـات جديـدة ومختلفـة وكبـديل عـن البرامج السابقة المحدودة التوجه والرؤى، والتي لـم تأخـذ بعـين الاعتبـار متطلبـات المجتمـع الأساسية، خاصة مناخ وطني يعرف العديـد مـن التطـورات والتغيـرات تبـرز أهـم مميزاتهـا وتجلياتها في:

أ- مرور سنتين على أحداث ماي الإرهابية التي هـزت الـدار البيضـاء مخلفـة وراءهـا العديد من الضحايا والأبرياء، والتي كشفت من بين ما كشفت عليـه فـي العمـق، مـدى العجـز

1 - عبد الإله سطي،استراتيجية التنمية البشرية في المغرب، مرجع سابق، ص 4.
2 - نفس المرجع السابق، ص 4.
3 - أحمد الطلحي، ثقافة التنمية، مرجع سابق، ص 26.

الكبير الحاصل على المستوى الاجتماعي خصوصا وأن جل المنفذين لتلك العمليات الشنيعة ينحدرون من إحدى دور الصفيح البئيسة والمهمشة (حي سيدي مومن).

ب- صدور تقرير مكتب الدراسات الأمريكي" ماكنزي" بطلب من المغرب، "كاشف عن وجود عدة عراقيل مازالت تحول دون تطور النشاط الصناعي في المغرب بصفة خاصة والتطور الاقتصادي بصفة عامة"، حيث يحتل المغرب حسب التقرير على مستوى التنافسية مراتب جد متدنية مقارنة مع الدول التي لها نفس إمكانيات المغرب الاقتصادية مثل تونس والأردن والسنغال.

ليقر في الأخير أن على المغرب أن يعمل على تجاوز هذه العراقيل حتى لا يتجه نحو الإفلاس الكامل.

ج- صدور تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني في مطلع شهر أبريل 2005، والذي اعتبر المغرب مرتعا للإرهاب نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد.

د- التقرير الأمريكي الذي صدر هو الآخر في متم شهر أبريل 2005 والذي حذر من تأثير عوامل الفقر والبطالة في انتشار ظاهرة الإرهاب ومدى تأثيرها على استحقاقات 2007.

و- تحذيرات البنك الدولي المتتالية من حدوث توترات اجتماعية بسبب الفقر والتهميش، في حالة عدم تسريع النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل في العشرية القادمة، كما أشاد التقرير على أن خلق مناصب الشغل للشباب والساكنة النشيطة يستدعي تسريع النمو الاقتصادي وتكثيف المجهودات من أجل تسهيل وصول الفقراء والمهمشين إلى الخدمات والفرص المتاحة، كما كشف التقرير على أن 15% من عدد السكان تعتبر من عداد الفقراء، مشيرا على أن الثلث منها يقبع بالعالم القروي، ومؤكدا على أن الفقراء في تزايد مستمر، قد يصل مع متم 2011 إلى ضعف ما هو عليه الآن.

ر- وفي ذات السياق دخلت على الخط العديد من الأحداث المتفرقة التي شهدتها عدة مناطق بالمملكة تتوزع ما بين الشمال والجنوب (تامسينت، طاطا، وسيدي إفني بالإضافة

إلى بعض المداشر...) والتي عرفت احتجاجات وتظاهرات ضخمة للمطالبة بالماء الصالح للشرب وتحسين ظروف العيش، مما دفع إلى الرفع من درجة الإنذار بالخطر.

ز- كما أن المبادرة جاءت في سياق يكشف في العمق عن المكانة المتقدمة للمسألة الاجتماعية في أجندة الحكم إلى جانب المسألة الحقوقية والنهوض بأوضاع المرأة وتدبير مسألة التعدد الثقافي واللغوي، بالإضافة إلى سلسلة الإصلاحات القانونية التي دشنها المغرب في السنوات الأخيرة[1].

فالمغرب يعاني عموما، من عجز اجتماعي وهو يكرس تأخره على مستوى مؤشرات التنمية البشرية. ويشمل العجز الاجتماعي المجالات التالية:

أولا: على مستوى المعرفة: تصل نسبة الأمية إلى 42,7%، وتجتاح بالخصوص الوسط القروي بنسبة 60% وتمس بصفة خاصة النساء بنسبة 55%، أما بالنسبة لمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين فإنه لم يتجاوز 50,7% سنة 2002 حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، كما أن نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي لم تتجاوز 57% في نفس السنة حسب نفس التقرير[2].

ثانيا: على مستوى نسبة الفقر: هناك نسبة 14,2% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، بنسبة 22% في المجال القروي و7,9% في المجال الحضري، كما أن معامل جيني الذي يبين نسبة تمركز الثروة داخل بلد معين – حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية – يحددها في 39,5% أي أن هذه النسبة من السكان تستحوذ على الموارد على حساب النسبة الباقية[3].

ثالثا: على مستوى الصحة: رغم التقدم الذي عرفه المغرب في مجال الصحة، حيث أصبح العمر المتوقع عند الولادة حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 يصل إلى 68,5 سنة – فإن المؤشرات المصاحبة على مستويات أخرى لازالت تعرف نوعا من الهشاشة. فحسب تقرير اليونسيف حول حالة الأطفال في العالم 2006، فإن المغرب يرتب في المرتبة 77 عالميا فيما يخص وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث يصل هذا المعدل

1- عبد الإله سطي، استراتيجية التنمية البشرية في المغرب، مرجع سابق، ص 4.
2- سعيد جفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مرجع سابق، ص 25-26.
3- نفس المرجع السابق، ص27.

إلى 43 وفاة عن كل 1000 ولادة حية، أي أن المغرب سجل وفاة 31.000 طفل دون الخامسة سنة 2004، أما فيما يخص وفيات الأمهات، فإنه في كل 100.000 ولادة، هناك معدل 230 حالة تنتج عنها وفاة الأم.

وعن النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون مصادر جيدة للشرب، فإنها تصل بالمغرب سنة 2002 إلى 80% منها 99% على المستوى الحضري و56% على المستوى القروي، أما فيما يخص استخدام مرافق الصرف الصحي الكافية، فإن نسبة السكان المغاربة الذين يستفيدون منها تصل 61% فقط، منها 83% في المجال الحضري و31% في المجال القروي، الشيء الذي يبين مدة الخصاص الكبير للعالم القروي على مستوى هذه البنيات، وعلى مستوى آخر، فإن المغرب لا يتوفر على أطر طيبة كافية لمجموع التراب الوطني، إذ يسجل أن لكل 100.000 فرد سوى 49 طبيبا، هذا ناهيك عن تمركز هؤلاء الأطباء في المدن الكبرى وما قد يشكله ذلك من عوائق للمواطنين الذين يقطنون بمناطق بعيدة، فعلى سبيل المثال، يوجد بجهة الرباط سلا، زمور، زعير، طبيبا لكل 600 ساكن، بالمقابل نجد تاونات – الحسيمة طبيبا لكل 4361 ساكن (سنة 2003).

أما بالنسبة للميزانية المخصصة لوزارة الصحة في إطار الميزانية العامة للدولة، فإنها لا تتجاوز 5,4%، أي أنها لا تتجاوز 200 درهما لكل مواطن. إن الجانب الصحي يعتبر من أهم المؤشرات التي تستعمل في حساب دليل التنمية البشرية والذي بواسطته تصنف الدول ضمن مراتب معينة، لذلك فإنه إذ أراد المغرب أن يرتقي بدليله إلى مستوى الدول المتقدمة، عليه أن يولي العناية اللازمة لهذا القطاع.

رابعا: البطالة والمساهمة في النشاط الاقتصادي: تعتبر البطالة من المظاهر الرئيسية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المغرب، حيث أن عدد العاطلين في تزايد مستمر. فقد تضاعف عدد العاطلين بين سنة 1982 و1994، إذ انتقل من 642.000 إلى 1.300.000 عاطل، أي بزيادة سنوية تقدر بـ 6,2%. وقد وصل معدل البطالة حسب إحصاء سنة 1994 إلى 16% مقابل 10,8% بالنسبة لإحصاء 1982. وتشير نفس

الإحصائيات إلى أن النسبة هي 11,9% على الصعيد الوطني، وتمس على الخصوص الوسط الحضري بنسبة 20%، وكذا فئة الشباب والشباب حاملي الشهادات بنسبة 30%[1].

وتعتبر هذه الأرقام مرشحة للارتفاع في ظل تخلي الدولة عن احتواء جميع أفراد المجتمع وضمان فرص الشغل الكافية، الأمر الذي يدعونا إلى التفكير في إيجاد حلول لهذه المعضلة عبر تشجيع المقاولات الصغرى وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمتيحة لفرص الشغل... إلخ.

بالإضافة إلى هذا فإن نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي لازالت ضعيفة، وهذا يظهر جليا في كون نسب معدل النشاط يشير إلى كون حوالي 40% من السكان الحضريين و46% من السكان القرويين يعيشون على حساب الآخرين وذلك عن طريق الإعالة الأسرية أو التضامن مثلا[2].

خامسا: الإقصاء الاجتماعي: تعيش 780.915 أسرة سنة 2001 في سكن غير لائق منها518.789 أسرة في أحياء عشوائية و262.128 أسرة في أحياء القصدير، الذي يؤدي إلى انتشار جملة من ظواهر التفسخ الاجتماعي كالدعارة والجريمة والسرقة والهجرة السرية.... إلخ[3].

سادسا: عدم الاستقرار الاجتماعي: يتعلق الأمر بفئة مهمة من المجتمع تضم النساء، وفي وضعية غير مستقرة، والأطفال في وضعية صعبة كالأيتام وأطفال الشوارع والأطفال غير المتمدرسين، والأطفال الذين يشتغلون في سن مبكرة، بالإضافة إلى الأشخاص المعاقين والأشخاص المسنين، حيث تبلغ نسبة المعاقين بالمغرب 5,12% أي أن هناك 1,5 مليون معاق بالمغرب[4].

1 - المغرب الممكن، تقرير الخمسينية، مرجع سابق، ص167-168.
2 - سعيد جفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص31.
3 - نفس المرجع السابق، نفس المرجع، ص31.
4 - نفسه، ص 31-32.

إن الأرقام والإحصائيات الواردة، لتؤكد مدى الهشاشة الاجتماعية التي يعيشها المغرب في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وهذا ما جاء في تقرير الخمسينية، وهو تحليل للتنمية البشرية في المغرب منذ1955، إذ لاحظ أن[1] :

* أعداد الفقراء بقيت على حالها دون تغيير منذ 1955،بما يقارب خمسة ملايين من الفقراء.

* الفقر ظاهرة قروية بالأساس.

* محاربة الفقر، بصفتها سياسة نوعية، لم تصبح انشغالا من انشغالات السياسة العمومية إلا منذ عهد غير بعيد، كما أن البرامج التي تم إطلاقها خلال العقد الأخير لم تفلح بعد في الحد من تداعياته بصفة ملموسة.

* حالات الفشل التي سجلها المغرب ترتبط بخمس"عقد للمستقبل"،وهي المعرفة والاقتصاد والحكامة والإدماج، وهي خمس إشكاليات التقائية تعتبر بمثابة عوائق تقف في وجه التنمية البشرية.

وقد أبرز التقرير ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ والمسارات المهيكلة للتنمية البشرية:المشاركة والتخطيط والتقييم والالتزامات الاجتماعية واتخاذ القرار،فجعل بذلك من الحكامة الجيدة أحد الحلول الممكنة لجعل المغرب ينخرط في سبيل التنمية البشرية المستدامة.

وقد جاء الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برهانا على هذا الاهتمام خصوصا وأنها جاءت في إطار خطاب مرجعي ألقي بمناسبة الوقوف على المعضلة الاجتماعية، التي تفرض تضافر الجهود بقصد الرقي بمؤشرات التنمية البشرية بالمغرب.

تقوم هذه المبادرة على مجموعة من الأسس والمرتكزات المرجعية الدولية والوطنية، تؤطر في المجمل هدفها الرئيسي وهو التصدي للمعضلة الاجتماعية، وتؤطر في نفس الوقت الآليات والهياكل الداعمة لتحسين مؤشر التنمية خاصة وأن قياس هذا المؤشر لازال يضع المغرب في المراتب الدولية الدنيا.

1- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات، مطبعة كانابرنت،2013، ص 14.

المحور الثاني: مرتكزات ومحاور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

1- مرتكزات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

المرتكز الأول: الاستناد على المعطيات الموضوعية للإشكالية الاجتماعية في المغرب، وتتجلى تلك المعطيات في كون فئات ومناطق عريضة تعيش ظروفا صعبة، بل وتعاني من حالات فقر وتهميش، تتنافى مع كرامة المواطن[1].

المرتكز الثاني: انطلاقا من قناعة راسخة تتجلى في كون أن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة ضمن عملية متماسكة، ومشروع شامل، وتعبئة قوية متعددة الجبهات تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية، بحيث أن "إعادة التأهيل الاجتماعي عملية معقدة، شاقة وطويلة النفس، لا يمكن اختزالها في مجرد تقديم إعانات ظرفية، أو مساعدات موسمية مؤقتة، كما لا يمكن التعويل فيها على الأعمال الخيرية، أو الإحسان العضوي أو الاستجابة لوازع أخلاقي، أو لصحوة ضمير، من هذا المنظور ففلسفة المبادرة تتوخى إتاحة أكبر قدر ممكن من فرص الاختيار في وجه كل المغاربة رجالا ونساءا وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتجاوز آفة الفقر والبؤس، ومن هنا فالمبادرة تقر بدور الدولة ومسؤوليتها الأساسية في معالجة المسألة الاجتماعية وتطويق مشكل الفقر"[2].

المرتكز الثالث: وهو مرتكز الانفتاح، الذي اعتمدته المبادرة كدعامة أساسية لانخراط في عالم يعرف تحولات سريعة وتغيرات عميقة، ويفرض بالتالي إكراهات وتحديات، تعرض تماسك الروابط الاجتماعية والترابية للهشاشة والانمحاء وتفرض أنماط للعيش والاستهلاك، ونماذج فكرية كاسحة لا يمكننا تفاديها وتجاهلها، ونهج الانفتاح هذا الذي سلكته المبادرة من خلال الانفتاح على المحيط الدولي والتجاوب مع الظرفية العالمية ومناخها الثقافي المتحول. لن يتأتى كما أشاد الخطاب الملكي إلا بتعبئة كل المغاربة

1 - لحسن مادي، تدبير مشاريع التنمية البشرية، منشورات مجلة علوم التربية، دار التوحيدي للنشر والتوزيع، ط1، 2006 ص 52.

2 - عبد الإله سطي، استراتيجية التنمية البشرية في المغرب، مرجع سابق، ص 5.

وانخراطهم الفاعل في عمل جماعي تشاركي، بدل سلك نهج الانغلاق والانكفاء على الذات الذي لا يفضي سوى للطريق المسدود والحلول الذاتية المنافية للمصلحة العليا للوطن[1].

المرتكز الرابع: وهو استخلاص العبر والدروس من التجارب التنموية السابقة ومن النماذج الموفقة لبعض البلدان في مجال محاربة الفقر والإقصاء تدل على أن رفع تحدي التنمية البشرية، يبقى رهين بالتحديد المضبوط للأهداف، وبالتعبئة الشاملة لبلوغها.

ففي هذا الجانب تقدم المبادرة نقدا ذاتيا لمقاربتها السابقة المبنية على قيم الإحسان والتضامن، ذلك أن الجديد في هذه الأخيرة أنها تنقل العمل الاجتماعي إلى مستوى مؤسساتي واضح من حيث الأوليات وطرق المعالجة، باعتبار أن التنمية الغير مندمجة ذات الطابع القطاعي الانفرادي، المنعزل عن باقي القطاعات الأخرى، فضلا عن ما تؤدي إليه من الاختلالات الناجمة عن تعدد الفاعلين، وتشتيت الجهود وتبذير الموارد، فهي تؤدي إلى اختلاف في التشخيص والرؤية بالإضافة إلى سوء التدبير وترشيد الموارد.

وهكذا فالمبادرة تستهدف التحديد الدقيق للمناطق والفئات الأكثر خصاصة، وتشجيع مساهمة السكان، والحث على نجاعة التجارب التعاقدية والتشاركية، وتحريك دينامية النسيج الجمعوي المحلي، من أجل ضمان الانخراط الفاعل في مشاريع التنمية عن قرب واستمرارها، باعتبارها مكسبا لهم. ومما لاشك فيه أن أي مقاربة تنموية لا تتوخى تأهيل العنصر البشري تبقى ناقصة ومحدودة، فتأهيل الموارد البشرية وإشراكها في التنمية ضرورية لإنجاح كل مقاربة في هذا الشأن.

2- محاور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

هناك أكثر من محور تأسيسي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية هذه المحاور شكلت في منطقها الأولي، الأهداف العامة للمبادرة ويتمثل التوجه العام للمبادرة في العناصر التالية:

- ✓ تقوية دولة الحق والقانون.
- ✓ عصرنة الاقتصاد.
- ✓ عصرنة الإدارة.

1 - عبد الإله سطي، استراتيجية التنمية البشرية في المغرب، مرجع سابق، ص 5.

- ✓ إنعاش حق المرأة والطفل والفئات الهشة.
- ✓ إعداد ترابي متوازن وتنمية البنيات الأساسية.
- ✓ التنمية الجهوية والقروية.
- ✓ التخطيط الاستراتيجي الترابي للتنمية.
- ✓ دمج المشاريع والأنشطة (السياسات المندمجة).
- ✓ موافقة السكان باعتماد المبدأ التشاركي.

هذه العناصر وغيرها تشكل إذن المحاور الفرعية للمبادرة التي ترتكز بالخصوص على مرتكزين اثنين أساسيين يتمثلان في تأهيل الرأسمال البشري واعتماد مقومات التنمية المستدامة للمجال[1].

وتتمثل المحاور الأساسية للمبادرة في:

أولها: التصدي للعجز الاجتماعي

وثانيها: تشجيع الأنشطة المتيحة للدخل القار والمدر لفرص الشغل، مع اعتماد توجه حازم يتوخى ابتكار حلول ناجعة للقطاع غير المنظم.

وثالثها: العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة أو لذوي الاحتياجات الخاصة[2].

ولضمان الفعالية وإضفاء الطابع العقلاني على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فقد حدد جلالة الملك مسؤولية الالتزام بتحقيقها في ثلاث مسارات على الشكل التالي: فعلى المدى القريب أن تنكب الحكومة على تجسيد هذه المبادرة، في دفعتها الأولى ضمن برامج مندمجة وملموسة،أما على المدى المتوسط، فإنه يتعين على الطبقة السياسية، وهي مقبلة على استحقاقات حزبية وانتخابية، في أفق سنة 2007، أن تجعل في صلب اهتماماتها بلورة مشاريع ملموسة لتجسيد هذه المبادرة، لأن أهدافها التنموية، تشكل جوهر الانشغالات اليومية للشعب والمحك الحقيقي لإعادة الاعتبار للعمل السياسي.وأما على المدى البعيد، فيستهدف الارتقاء بمؤشرات التنمية إلى مستوى البلدان المتقدمة[3].

1 - سعيد جفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص46-47.
2 - لحسن مادي، تدبير مشاريع التنمية البشرية، مرجع سابق، ص 53.
3 - مقتطف من الخطاب الملكي حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 18 ماي 2005.

المحور الثالث: برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (المرحلة الأولى 2005-2010).

وضعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأفق استراتيجي لها، العمل في ثلاث واجهات أساسية، وهي:

- محاربة الفقر في المجال القروي.
- محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري، وذلك بهدف تحسين ظروف وجودة حياة السكان وضمان إدماجهم في الحياة العملية، وتحقيق التلاحم الاجتماعي.
- محاربة الهشاشة والتهميش بواسطة العناية بالأشخاص كالأطفال المتخلى عنهم، أطفال الشوارع، النساء ضحايا العنف والاستغلال، والأشخاص في وضعية هشاشة قصوى كالعجزة، المتسولون المعاقون، المختلون عقليا، سجناء سابقون، أسر المختفين أو بدون جنسية، وضحايا العنف والتعسف والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي[1].

هذه البرامج الثلاثة، يمكن إدماجها فيما يمكن الاصطلاح على تسميته بالبرنامج العمودي للمبادرة، وهو برنامج كما يدل على ذلك محتواه يتكامل في عناصر تدخلاته سواء بالنسبة للوسط القروي أو المجال الحضري، وأيضا في تبنيه لمقاربة التدخل الذي يروم في نفس الوقت إعطاء العناية الخاصة للفئات التي تعاني من الهشاشة القصوى والتهميش. إلى جانب هذا البرنامج العمودي، أو جدت المبادرة برنامجا أفقيا يروم بالأساس إيجاد صيغة للتدخل المتعدد الأوجه ليس فقط بالنسبة للبرامج الثلاثة السابقة، بل باعتماد المقاربة الوطنية الشاملة. إذ أنه سيهم مجموع التراب الوطني، وسيشكل قناة الربط والتوجيه والتأطير والمواكبة للبرنامج العمودي.

يرتكز البرنامج العمودي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على ثلاثة برامج محورية تتمثل في محاربة الفقر ومحاربة الإقصاء ومحاربة الهشاشة القصوى والتهميش. ويظل عامل الفقر القاسم المشترك بين البرامج الثلاثة السابقة، والمسبب لأبرز المظاهر السلبية للإشكالية الاجتماعية.

1 - سعيد جفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص 57.

ومع أن ظاهرة الفقر هي ظاهرة ذات طابع قروي في أغلب الجوانب المكونة لها، إذ أنه إذا كان مؤشر الفقر قد نزل بنسبة 24% في الحواضر ليصل إلى 8%، فإن الفقر والأمية والهجرة القروية يبقون على الساكنة القروية في وضع جد مقلق (بنسبة 22% سنة 2004) وهكذا، تفيد الإحصائيات الرسمية أنه من بين 1298 جماعة قروية، 66% من هذا العدد له مؤشر تنمية اجتماعية (كهرباء ماء وطرق) أقل من 52%، أما الباقي 220 جماعة فينزل المؤشر الخاص بها إلى 23%، وبالنسبة لمؤشر التجهيزات الأساسية فإن نسبة لا تتجاوز 13,5% من الجماعات القروية، هي التي تعتبر جماعات مجهزة بشكل لائق.

الجماعات الحضرية هي الأخرى لا تسلم من إشكالية الفقر، إذ على الرغم من المؤشر لا يتجاوز 7,9%، فإن 39 جماعة حضرية لها مؤشر فقر يتجاوز 20%، وتتواجد هذه الجماعات في جهات الشرق (10 جماعات)، مكناس- تافيلات (7 جماعات)، مراكش تانسيفت الحوز (4 جماعات) الغرب- الشراردة بني حسن (4 جماعات)، ودكالة عبدة (3 جماعات) [1].

1- برنامج محاربة الفقر في المجال القروي:

تندرج القاعدة الفلسفية لهذا البرنامج في سياق التنمية المحلية، ذات أبعاد تشاركية ومندمجة، ترمي إلى إشراك الجميع في عملية التنمية، التي تحتل فيها المكونات الاجتماعية والتربوية، وشروط تحسين الدخل موقع الصدارة.

ويستهدف البرنامج الاستعجالي 2005 بالأساس 360 من الجماعات القروية التي يتجاوز معدل الفقر فيها 30% من السكان والذي ارتفع إلى 403 جماعة قروية في إطار برنامج 2006-2010 والتي تتعدى فيها نسبة الفقر 22% مثلما هو مبين في خارطة الفقر المتعلقة بالجماعات القروية، التي وضعتها المندوبية السامية للتخطيط وذلك بهدف تحسين مؤشر التنمية البشرية وتقليص نسب الفقر، وذلك بتحديد أسبابه ومواقعه سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو المناطق الجغرافية، ووضع السبل الكفيلة لاستئصال تلك الأسباب، وذلك بخلق نوع من التجانس بين البرامج القطاعية وبرامج التنمية القروية المندمجة[2].

1- سعيد جفري وآخرون،المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص 59.
2- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج محاربة الفقر في العالم القروي، المملكة المغربية، غشت ،2005، ص 7.

وتتوزع أهداف برنامج محاربة الفقر في المجال القروي إلى أربعة أهداف رئيسية وهي: -
دعم الولوج إلى التجهيزات الاجتماعية والصحية والتربوية الأساسية.
- دعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي.
- دعم الأنشطة المدرة للدخل.
- دعم التنمية المحلية.

*** دعم الولوج إلى التجهيزات الاجتماعية والصحية والتربوية:**

إن أبرز مظاهر الخصاص الاجتماعي بالوسط القروي، تتمثل بالأساس في تدني مؤشرات التجهيزات الاجتماعية والتربوية والصحية الأساسية. "فالميزانية المرصودة لقطاع الصحة متواضعة جدا مقارنة مع ما يخصص لهذا القطاع في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فالميزانية المخصصة للصحة أقل من 4% من الميزانية العامة بالنسبة لسنة 2004، يخصص أكثر من نصفها لنفقات الموظفين"[1] واعتمادا على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، فإن 62% من المغاربة في هذا الوسط ظلوا محرومين من الماء الصالح للشرب. وأكثر من 30% لا يستفيدون من الماء الصالح للشرب، وأكثر من 30% لا يستفيدون من شبكة الكهرباء، و60,8% يعانون الأمية، كما أن نسبة السكان القاطنين في سكن غير لائق، قدرت حسب نفس الإحصاء بحوالي 15%، منها 8,2% تقطن بمساكن هامشية كبراريك القصدير والنوالات، وظلت نسبة وفيات الرضع مرتفعة، حيث وصلت إلى 47,9 في الألف مقابل 75,7 في الألف سنة 1987. ويتمثل برنامج محاربة الفقر في المجال الاجتماعي، في مجموعة من العمليات، منها توسيع الاستفادة من الماء الصالح للشرب والكهرباء والتجهيزات الأساسية وفي المجال الصحي فإن العمليات تهم بالأساس الرفع من نسبة الخدمات الصحية الأساسية (برنامج صحة الأم والطفل، ودار الأمومة مثلا)[2].

1 - عبد الرحيم العطري،"أعطاب المغرب الاجتماعي، التقرير السنوي الشامل"، حالة المغرب 2006-2007، كراسات استراتيجية 3، منشورات وجهة نظر، 2007، ص45.
2 - الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة الداخلية، الرباط،2010.

*** دعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي:**

تقوم عمليات دعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي على غاية مركزية، هي تحسين وتقوية العنصر البشري، وتتجسد عمليات الدعم الاجتماعي في إقامة التجهيزات الاجتماعية المساعدة على الرفع من الخدمات الاجتماعية خاصة لفائدة الشباب والمرأة والطفل بواسطة دور الشباب، الخزانات، وإنعاش البرامج الموجهة للمرأة والطفل.

وعلى المستوى الثقافي، فإن عمليات التنشيط ترتكز على دعم التظاهرات الفنية والثقافية كالتشجيع على المطالعة والموسيقى والمسرح مثلا وعلى المستوى الرياضي، تعتمد برامج التنشيط بصورة أساسية على دعم والتشجيع على مزاولة الرياضة بدعم التجهيزات الرياضية وتكوين الفرق الرياضية أما في المجال التربوي، فإن برامج الدعم تتوجه بالأخص إلى مجالات ترتبط بالدرجة الأولى بمحاربة الأمية، ومحاربة ظاهرة التخلي عن الدراسة عن طريق النقل المدرسي والتكوين مثلا[1].

*** دعم الأنشطة المدرة للدخل:**

تتمثل البرامج والأنشطة المدرة للدخل في جانب منها في تشجيع المشاريع المحلية، مشاريع تربية النحل، المنتجات المعطرة، والمشاريع المرتبطة بالصناعة التقليدية والسياحة القروية، وبعض الخدمات الممكن تشجيعها بالبوادي، وفي الجانب الثاني، دعم التعاونيات المحلية سواء للإنتاج الفلاحي أو تربية الماشية أو للصناعة التقليدية أو غيرها من الوحدات التحويلية. وفي الجانب الثالث، يهم برنامج تشجيع القروض القروية الصغيرة، التي بإمكانها توفير وسائل التمويل الأولية للقيام بالأنشطة المدرة للدخل[2].

*** دعم التنمية المحلية:**

ترتكز أهداف برنامج دعم التنمية المحلية، في تقوية الحكامة والقدرات المحلية، سواء عن طريق الملتقيات الإعلامية والتحسيسية لفائدة الشباب ومختلف الفاعلين سواء أكانوا أشخاصا ذاتيين أو معنويين، وكذلك بواسطة تقوية قدرات الفاعلين المحليين خاصة دعم الجمعيات المحلية الناشطة في مجال التنمية البشرية[3].

---

1 - الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق.
2 - الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة الداخلية، الرباط، مرجع سابق.
3 - سعيد جفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص 67.

2- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري

تتمظهر المعضلة الاجتماعية في الوسط الحضري والشبه حضري في التمركز الشديد للساكنة والنمو المتزايد للأنشطة بالمدن واتجاه نسبة التمدن إلى الارتفاع. فقد انتقلت هذه النسبة من 40% عام 1982إلى 51% عام 1994. وهي مرشحة للارتفاع إلى حوالي 70% بحلول سنة 2020.

إن التطور الحضري الذي شهدته البلاد ترتبت عنه اختلالات اجتماعية واقتصادية وعمرانية وبيئية بالغة الأهمية، سواء على مستوى البنيات الأساسية والنقص الحاصل بخصوص التجهيزات والخدمات الاجتماعية،أو على مستوى تأطير ومواكبة الساكنة،أو على مستوى المشاكل البيئية التي أصبحت تهدد المدن،وتحولها إلى مصدر للأخطار السوسيواقتصادية([1]).

لقد ارتفع معدل الفقر بالوسط الحضري سنة 2004،طبقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى 7.9%، ويصل هذا المعدل بضواحي المدن إلى 14.3%.من هذا المنطلق فإن برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري يستهدف جيوب الفقر في الوسط الحضري والشبه حضري من خلال تقوية السياسات التي لها وقع مباشر على المواطنين، تفاديا لسقوط الفئات الاجتماعية المعوزة بهذا الوسط في وضعية الفقر المذقع والاقصاء الاجتماعي الكبير من جهة، وتمكينها من الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية وتطوير وسائل التأطير والمواكبة الاجتماعية للساكنة من جهة أخرى([2]). وتحقيقا لهذه الغاية فقد تم اختيار 250 حي في إطار البرنامج الاستعجالي 2005 ليرتفع عدد الأحياء المستهدفة فيما بعد ل 264 حيا مستهدفا موزعة على 30 مدينة (انظر الجدول رفقته)،وذلك من قبل أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية استنادا إلى المعايير التالية:

* معدل البطالة.
* حجم الساكنة المستهدفة.
* وجود وحجم السكن العشوائي.
* الخصاص في البنيات والخدمات العمومية الأساسية.

1- د ليل المساطر محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري ،ص8،www.indh.ma، بتاريخ 2019/03/18.
2- نفس المرجع،ص8،www.indh.ma 2019/03/18.

* التكامل مع برامج التنمية المحلية المبرمجة أو في إطار البرمجة.
* المساهمة المالية للشركاء خصوصا الجماعات المحلية[1].

وقد اعتمدت الحكومة في اختيار الأحياء المستهدفة على المعطيات الدقيقة والموضوعية للتوزيع الجغرافي للفقر والإقصاء الاجتماعي على صعيد التراب الوطني وخاصة في الوسط الحضري والواردة ضمن: خريطة الفقر التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط وكذلك التقرير المتعلق ب"الفقر،التنمية البشرية،والتنمية الاجتماعية في المغرب"الذي نشرته المندوبية السامية للتخطيط في دجنبر 2005.وهو تقرير يمكن من تحديد مواقع الفقر داخل الجماعات المحلية والدوائر ومختلف المراكز الحضرية للمملكة[2].

3- برنامج محاربة الهشاشة والتهميش

تعتبر الهشاشة الاجتماعية القصوى الظاهرة الاجتماعية الأكثر وضوحا المجسدة لمظاهر الفقر، فنوعية الأشخاص الذين يعانون من التهميش جد متباينة، إذ تتألف من أصناف مختلفة: أطفال وبالغين، ذكورا وإناثا، يتمثل قاسمهم المشترك في تدهور أوضاعهم الاجتماعية.[3]

ويقصد بالهشاشة كل وضعية هشة، مصدر للانعزال والإقصاء، الناتج عن غياب العديد من الضمانات خاصة الشغل الذي يمكن الأشخاص والعائلات من أداء واجباتهم المهنية، العائلية والاجتماعية والتمتع بحقوقهم الأساسية. كما أن للهشاشة الاجتماعية مواصفات تختلف حسب وضعية ودرجة الأشخاص في وضعية هشة، وانطلاقا من تحليل نوع ونسبة ومدة الهشاشة، ونمط الشخص في وضعية هشة ومحيطه العائلي إذا وجد، سيتم تحديد طرق المساعدة والمواكبة والتكفل.

يروم برنامج الهشاشة والتهميش، الاهتمام بالأشخاص المهمشين والموجودين في وضعية صعبة كأطفال الشوارع والمتخلى عنهم أو بدون مسكن قار، والأشخاص المسنون...إلخ،

1-دليل المساطر محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري ،ص9، www.indh.ma، 2019/03/18.
2- Pauvreté , développement humain & développement social au Maroc, Royaume du Maroc Haut –commissariat au plan,décembre,2005,p:11-16.
3- برنامج محاربة التهميش، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المملكة المغربية، غشت 2005،ص3، www.indh.ma

ويكمن الهدف الأساسي من هذا البرنامج، وعملية الاستهداف التي تهم في مرحلة أولى 200 ألف نسمة في الحفاظ على الكرامة الإنسانية.

ويرمي برنامج محاربة الهشاشة والتهميش،إلى تحقيق الأهداف التالية[1] :

* تشجيع إعادة الاندماج العائلي للأشخاص المعنيين.

* تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف الجمعيات والهيآت العمومية،وذلك بتوفير مواصفات الجودة.

* إحداث قدرات إضافية لاستقبال الأشخاص المعنيين في مناطق ذات الخصاص.

ويتوزع عمل برنامج محاربة الهشاشة والتهميش على ثلاثة محاور أساسية،وهي[2] :

- الدعم المادي للجمعيات النشيطة في هذه الميادين،وذلك من أجل المساعدة على الرفع من قدراتها الإيوائية وتحسين جودة خدماتها.

- تأهيل مراكز الاستقبال الموجودة من أجل تحقيق أدنى مواصفات الاستقبال وجودة الخدمات.

- بناء وتجهيز مراكز إيواء جديدة تستجيب لحاجيات الساكنة المهمشة.

المجالات الأربعة لبرنامج محاربة التهميش الاجتماعي

المجال	**الأشخاص المستهدفون**
*الطفولة	-الأطفال الذين يعيشون خارج البيئة الأبوية -الأطفال غير المتمدرسين - أطفال الشوارع
*السكن	-المتسكعون -المتسولون المحتاجون - المختلون عقليا بدون مأوى -العائلات موضوع إفراغات قضائية
*الصحة	-الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة -العجزة والمعوزون
*الانحراف	-الأطفال والشباب المنحرفون -قدماء السجناء دون موارد

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المملكة المغربية،وزارة الداخلية ،الرباط، المملكة المغربية، 2006.
2- نفس المرجع السابق.

وبرنامج محاربة الهشاشة، سيعتد بالطرق الممكن اعتمادها لمحاربة هذه الظاهرة سواء عن طريق عمليات التربية والتكوين والاندماج في هذا المجال،أو من خلال دعم وإنشاء المراكز المتعددة الاختصاصات للأشخاص المعرضين للتهميش أو المراكز المتخصصة في بعض مظاهر التهميش.

4- البرنامج الأفقي للمبادرة:

وهو يستهدف جميع الجماعات القروية والحضرية، باستثناء تلك المستفيدة من البرنامجين الأول والثاني، وهو يهدف إلى دعم المشاريع ذات الوقع على التنمية البشرية، وعملياته متنوعة ولكنها تركز أكثر على دعم الأنشطة المدرة للدخل وعلى دعم قدرات الفاعلين المحليين[1].

إضافة إلى مواكبة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وتتمثل الأبعاد العامة للبرنامج الأفقي للمبادرة في ثلاثة أبعاد أساسية، تتمثل في:

- محاربة عوامل ومظاهر الخطر الاجتماعي.
- خلق ديناميكية متجددة للتنمية البشرية.
- تقوية الرصيد الاجتماعي.

وبالإمكان تجميع مختلف أهداف البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في العناصر الأربعة التالية:

الهدف	طبيعة المشروع
- دعم المشاريع المهمة (المشاريع ذات الوقع القوي)	- المشاريع والعمليات الأفقية كالأنشطة المدرة للدخل، دعم جمعيات القروض الصغرى
- تحسين الاستفادة من الخدمات الاجتماعية	- تحسين ظروف الولوج إلى الخدمات والبنيات الأساسية (التعليم الصحة، الطرق، الماء، الكهرباء... إلخ)
- التنشيط الاجتماعي، الثقافي الفني والرياضي	- دعم عملية التنشيط الاجتماعي - دعم التظاهرات الثقافية والفنية - دعم مزاولة الرياضة
- ترشيد الحكامة المحلية (تعزيز الهندسة الاجتماعية)	- دعم الكفاءات المحلية والتكوين والخبرة - إحداث مرصد للتنمية البشرية - الخبرة وتعميم التجربة- - نظام المعلوميات والاتصال

[1] - أحمد الطلحي، ثقافة التنمية، مرجع سابق، ص28.

وبصفة عامة تعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برنامجا وخطط عمل، وقد شمل برنامجها الاستعجالي جميع عمالات وأقاليم المملكة بـ 1104 مشروعا مبرمجا و538 مشروعا منجزا و576 مشروعا في طور الإنجاز سنة 2005 بغلاف مالي بلغ 250.000.000 وتجاوزت المشاريع سنة 2006 رقم 6127 مشروعا منها 2010 بالعالم القروي، وتم إنجاز 160 مشروعا في غضون السنة المشار إليها. وهمت البرامج المنجزة الاستعجالية سنة 2005 المجالات التالية:

- التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي: 25 مشروعا.
- الأنشطة المدرة للدخل: 71 مشروعا
- بناء وتجهيز مراكز الإيواء: 26 مشروعا
- تأهيل مراكز الإيواء: 54 مشروعا
- برنامج محاربة الهشاشة والتهميش: 78 مشروعا.

استفادت 360 جماعة قروية في غضون 2005 من 569 مشروعا منها، برامج محاربة الفقر بالوسط القروي.

تمت جدولة البرامج الاستعجالية بالعالم القروي على النحو التالي:

- 391 مشروعا يهم الخدمات السوسيو-اقتصادية الأساسية(صحة/ ماء/ كهرباء).
- 98 مشروعا مدرا للدخل (تربية الماعز/ الأرانب/ النحل...)
- 80 مشروعا في إطار التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي (محاربة الأمية والأعمال الاجتماعية) وتنجز هذه المشاريع في توافق تام بين الحكومة والمصالح المعنية، وصندوق التنمية القروية، وذلك لتعزيز سياسة اللاتمركز، ودعم التشارك مع الفاعلين الاجتماعيين بالوسط القروي، ووضع أسس قوية لتدعيم سياسة القرب وتنويع الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل والمانحة لفرص الشغل[1].

1 - فاطمة مسدالي، التنمية البشرية بالعالم القروي، مرجع سابق، ص 15-16.

المحور الرابع: برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (المرحلة الثانية 2011-2018).

عرفت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية إضافة برنامج خامس يتعلق بالتأهيل الترابي، إذ أعطى صاحب الجلالة الانطلاقة الفعلية للمرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمدينة جرادة يوم السبت 04 يونيو 2011.

وتتمحور هذه المرحلة حول النقط الهامة التالية [1]:

- ترسيخ فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- الاحتفاظ بالبرامج الأربع السابقة.
- تبني برنامج خامس يسمى "برنامج التأهيل الترابي" قائم على المقاربة التشاركية في البرمجة والإنجاز.
- تعبئة غلاف مالي يناهز 17 مليار درهم للبرامج الخمس.
- الاستمرار في الدعم المالي للمناطق المستهدفة خلال المرحلة الأولى.
- توسيع قاعدة الاستهداف ليشمل 702 جماعة قروية مع تطبيق معدل للفقر ابتداءا من 14%.
- توسيع قاعدة الاستهداف بالمجال الحضري إلى 532 حي حضري وبمعدل ساكنة يتجاوز 20000 نسمة.
- إضافة فئتين جديدتين (مرضى السيدا المعوزون والمدمنون المعوزون) في برنامج محاربة الهشاشة.
- تقوية البرنامج الأفقي بتخصيص 40% من غلافه المالي للأنشطة المدرة للشغل.

1 – تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المذكرة التوجيهية 2011-2015، ص6 www.indh.ma، بتاريخ 2019/03/22.

1- برنامج محاربة الفقر في المجال القروي

- الاستهداف والتمويل:

توسيع برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي ليشمل 702 جماعة قروية عوض 403 خلال المرحلة الأولى (2005-2010) وتخصيص غلاف مالي إجمالي قدره 3.1 مليار درهم للمرحلة الثانية (2011-2018).

استهدف برنامج محاربة الفقر في المجال القروي 301 جماعات قروية جديدة أساسا على معدل الفقر، حيث تم اعتماد سقف 14% كنسبة للفقر في الوسط القروي على المستوى الوطني عوض نسبة 30% خلال المرحلة الأولى. كما تم اعتماد غلاف مالي يبلغ 6 ملايين درهم لكل جماعة قروية جديدة[1].

وللحفاظ على ما تحقق من تقدم على مستوى الجماعات القروية المستهدفة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المرحلة الأولى،فقد تبين أنه من الضروري توفير دعم تقني ومالي على النحو التالي[2]:

*4 ملايين درهم لكل جماعة قروية، من بين الجماعات المستهدفة في المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي يزيد أويعادل معدل الفقر بها 20% ويبلغ عدد هذه الجماعات 193 جماعة قروية.

*3 ملايين درهم لكل جماعة من بين الجماعات القروية المستهدفة في المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية والتي يتراوح فيها معدل الفقر بين 14% و20% ويبلغ عدد هذه الجماعات 150 جماعة مستهدفة.

*2 مليون درهم لكل جماعة قروية، من بين الجماعات المستهدفة في المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتوفر على نسبة الفقر أقل من 14%، ويبلغ عدد هذه الجماعات 58 جماعة قروية.

وعليه، فإن نسبة الفقر هي التي تحدد عدد الجماعات القروية المستهدفة داخل كل عمالة أو إقليم.

1- تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المذكرة التوجيهية 2011-2015، ص 23 www.indh.ma

2- نفس المرجع، ص23 www.indh.ma ، بتاريخ 2019/03/22.

2- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري

- الاستهداف والتمويل:

عرف الاستهداف في برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري توسعا،إذ استهدف 532 حي حضري عوض 265 حي في الفترة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقد تم اعتماد غلاف مالي إجمالي يبلغ 3.4 مليون درهم بالنسبة للفترة 2011 و 2015.وقد ارتكز هذا الاستهداف على التوسع السكاني للمراكز الحضرية الناشئة التي يبلغ عدد ساكنتها 20.000 نسمة لكل جماعة حضرية،وأيضا على التجمعات الكبرى التي يفوق عدد ساكنتها 100.000 نسمة وكذا مواكبة الأحياء الحضرية المستهدفة خلال المرحلة الأولى[1].

استهدف هذا البرنامج 532 حيا حضريا،مع مواكبة مالية مختلفة مقدمة على الشكل التالي[2]:

*08 مليون درهم عن كل حي حضري بالنسبة ل153 حي حضري في إطار توسيع الاستهداف الترابي لفائدة تجمعات المراكز الحضرية الناشئة.

* 08 مليون درهم لكل حي حضري بالنسبة ل114 حي حضري لفائدة التجمعات السكنية التي تزيد عن 100.000 نسمة.

*05 مليون درهم لكل حي حضري بالنسبة ل 265 حي حضري مستهدف في المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وقد تم انتقاء الأحياء الحضرية المستهدفة في المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بدعم من المندوبية السامية للتخطيط أو مكاتب الدراسات، اعتمادا على المعايير التالية[3]:

- معدل البطالة.
- عدد الساكنة الفقيرة.
- حجم الساكنة المستفيدة.

1- تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص25 www.indh.ma بتاريخ 2019/03/22.
2- نفس المرجع السابق، ص26-27 www.indh.ma، بتاريخ 2019/03/22.
3- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المرحلة الثانية (2011-2018)، مرجع سابق، ص 27 www.indh.ma

- التكامل مع برامج التنمية المحلية (دور الرافعة).
- المساهمة المالية للشركاء خاصة الجماعات المحلية.
- مستوى تأهيل الشباب ونسبة الـهدر المدرسي.
- نسبة الإقصاء لدى النساء والشباب.
- فرص التكوين والإدماج: مركز، جمعيـات مختصة...

3- برنامج محاربة الهشاشة

- الاستهداف والتمويل:

عرف استهداف برنامج محاربة الهشاشة توسعا كبيرا، ليشمل أكبر شريحة اجتماعية معوزة والتي تعيش في وضعية هشاشة، حيث تم اعتماد غلاف مالي إجمالي قدر ب 1.4 مليار درهم ويشمل 10 فئات مهمشة عوض 8 فئات التي كانت مستهدفة خلال المرحلة الأولى وتضم هذه الفئات[1]:

- النساء في وضعية هشة قصوى.
- بدون مأوى وأطفال الشوارع.
- الأطفال المتخلى عنهم.
- السجناء السابقون بدون موارد.
- العجزة المعوزون.
- المختلون عقليا بدون مأوى.
- المتسولون والمتسكعون.
- مرضى السيدا المعوزون.
- المدمنون المعوزون.
- المعاقون بدون موارد.

إن تحويل الاعتمادات لكل عمالة أو إقليم يأخذ بعين الاعتبار حصة سنوية ثابتة تقدر ب 1.7 مليون درهم وحصة سنوية متغيرة حسب عدد السكان.

1- تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق،ص29www.indh.ma ، بتاريخ 2019/03/24.

4- البرنامج الأفقي

يهم البرنامج الأفقي جميع أقاليم وعمالات المملكة ويختص بتمويل ذات الوقع الكبير خاصة الجماعات القروية والمراكز الصغرى والأحياء الحضرية غير المستهدفة، تبعا لمسطرة طلب المشاريع المفتوحة أمام الجماعات المحلية والغرف المهنية والجمعيات وكذا تجمعات الفاعلين في التنمية البشرية (التعاونيات، المجموعات ذات المصالح الاقتصادية...).

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي إجمالي يقدر ب2.8 مليار درهم ويحتوي على محورين أساسيين[1]:

- محور المواكبة 60% من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للبرنامج الأفقي.
- محور الأنشطة المدرة للدخل يمثل 40% من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للبرنامج الأفقي.

إن تخصيص الاعتمادات لكل عمالة أو إقليم يعتمد على حصة سنوية قارة تقدر ب 2.5 مليون درهما وحصة سنوية متغيرة حسب الساكنة، زيادة على أن 40% من الغلاف الإجمالي السنوي سيخصص حصريا للأنشطة المدرة للدخل بما في ذلك المناطق المستهدفة.

- محاور المواكبة:

الاستهداف والتمويل:

يهم محور المواكبة تمويل العمليات التالية[2]:

*10% من الميزانية الإجمالية المخصصة لمحور المواكبة مرصودة لعمليات تواصل القرب والتحسيس والإعلام.

*10% من الميزانية الإجمالية المخصصة لمحور المواكبة مرصودة لعمليات تقوية القدرات المحلية والتكوين والخبرة والمساعدة التقنية.

*10% من الميزانية الإجمالية المخصصة لمحور المواكبة مرصودة لأقسام العمل الاجتماعي: التتبع والتقييم واللوجستيك (التنقل،السكن والإطعام).

1- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المرحلة الثانية (2011-2018)، مرجع سابق،ص31 www.indh.ma
2- تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق ،ص31، www.indh.ma، بتاريخ 2019/03/24.

*70% مخصصة لمحور المواكبة مرصودة للعمليات ذات المواكبة مرصودة للعمليات ذات الوقع الكبير على البنية التحتية والأساسية والتنشيط السوسيو ثقافي والرياضي.

محور الأنشطة المدرة للدخل

إن الهدف من وراء خلق الأنشطة المدرة للدخل هو الزيادة في دخل المنتجين الصغار وكذا تعزيز الأمن الغذائي وذلك عبر الرفع من الإنتاج وتنمية تقنيات تحويل وحفظها وتسويقها، وأيضا حماية البيئة وتحسين ظروف عيش الساكنة المستفيدة، إن الغلاف المالي المرصود لهذا المحور يبلغ 40% من المبلغ المخصص للبرنامج الأفقي[1].

الاستهداف والتمويل:

يستهدف محور الأنشطة المدرة للدخل الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وإقصاء، المنظمة داخل هيئة أو مجموعة من الأشخاص(تعاونيات أو مجموعات ذات مصالح اقتصادية أو شركات أشخاص...) والمكونة من[2] :

* الشباب العاطل في وضعية هشة.
* النساء في وضعية هشاشة وإقصاء.
* الأشخاص المعاقين بدون موارد.
* الأشخاص المسنين الناشطين.
* الأشخاص الممارسين لحرف تقليدية خاصة تلك الحرف النادرة أو التي هي في طور الانقراض.
* الأشخاص ذوي المبادرات الجيدة في مجال تنمية المنتجات المحلية.
* الأشخاص المحتاجين حاملي المشاريع التنموية ذات طبيعة تسلسلية.

بالنسبة لتمويل الأنشطة المدرة للدخل فإن الحد الأقصى لدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا يتعدى 300.000 درهم مفصل على الشكل التالي:

1- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المرحلة الثانية (2011-2018)، مرجع سابق، ص33، www.indh.ma.
2- نفس المرجع السابق، ص33، www.indh.ma، بتاريخ 2019/03/26.

- تحـدد مسـاهمة حامـل المشـروع فـي 30% بمـا فيهـا 10% علـى شـكل مسـاهمة مباشرة، و20% على شكل قروض صغرى قابلة للتسديد.

- تخصيص نسبة 5% للأنشطة المصاحبة:دراسات وخبرة.

5- برنامج التأهيل الترابي

يستهدف برنـامج التأهيـل الترابـي مليـون مسـتفيد يقطنـون فـي 3.300 دوار تـابع ل 503 جماعة قروية جبلية أوصعبة الولوج المتواجدة ب 22 إقليما، بغلاف مالي 5 مليار درهم.

ومن بين الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج[1] :

- تحسين مستوى عيش ساكنة المناطق الجبلية أو الصعبة الولوج.

- تقلـيص الفـوارق فـي مجـال الولـوج إلـى البنيـات التحتيـة الأساسـية والتجهيـزات وخدمات القرب(قروية،صحة،تعليم،كهربة،الماء الشروب).

- إدماج الساكنة المستهدفة في الدينامية التي أطلقتها المبادرة.

- الشركاء ومساهماتهم

الشركاء	مبلغ المساهمة (مليون درهم)
وزارة الداخلية	2.664
وزارة التجهيز والنقل	600
وزارة الصحة	65
وزارة الفلاحة والصيد البحري	200
وزارة التربية الوطنية	250
المكتب الوطني للكهرباء	700
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	273

المصدر: الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2010 **www.indh.ma**

- الاستهداف والتمويل:

يرتكز تدخل برنامج التأهيل الترابي على خمسة محاور وهي كالتالي[2]:

الطرق والمسالك القروية:

*فك العزلة عبر تحسين ولوج الساكنة:

1 - نفس المرجع السابق، ص 36،www.indh.ma بتاريخ 2019/03/28.

2 - تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص38، www.indh.ma. بتاريخ 2019/03/28.

- 750.000 نسمة.
- 1.050 دوار.
- 2300 كلم من الطرقات والمسالك.
- 89 منشآت عبور.
- 2.500 مليون درهم.

الماء الشروب:

*الربط بشبكة الماء الشروب لفائدة:

- 500.000 نسمة.
- 1.349 دوار.
- 725 مليون درهم.

الكهربة القروية:

* تعميم الشبكة الكهربائية على:

- 35.8000 مسكن.
- 1.148 دوار.
- 1.162 مليون درهم.

دعم مجال الصحة:

* تحسين الرعاية الطبية الأساسية:

- تعزيز المرافق الصحية المتواجدة بالمناطق المستهدفة بالأطر الطبية ومساعديهم.
- بناء 250 مسكن وظيفي و8 مراكز صحية بالمناطق القروية المستهدفة.
- اقتناء 50 وحدة طبية متنقلة.
- 75 مليون درهم.

* دعم التعليم من خلال:

- انجاز 3.000 مسكن لفائدة 4.450 معلم ومعلمة.
- دعم مالي يقدر ب 450 مليون درهم.

المحور الخامس: برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (المرحلة الثالثة 2019-2023).

إن المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس عن انطلاقتها يوم 19 شتنبر 2018، تستند للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش يوم 29 يوليوز 2018 وعلى نتائج وخلاصات تقييم وتوصيات مختلف الشركاء[1].

وترتكز هذه المرحلة على مقاربة إرادية ومتجددة تهدف إلى تحصين وتعزيز المكتسبات مع إعادة توجيه البرامج سعيا للنهوض بالرأسمال البشري والعناية بالأجيال الصاعدة ودعم الفئات الهشة بالإضافة إلى اعتماد جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل و المحدثة لفرص الشغل.

ترتكز هذه المرحلة على أربعة برامج أساسية[2]:

* البرنامج الأول: برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية،والخدمات الأساسية،بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا:

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة تنفيذ الشق المتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي، مع العمل على دعم الولوج للبنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمراكز القروية الأقل تجهيزا.

* البرنامج الثاني: مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة:

يسعى هذا البرنامج إلى محاربة الهشاشة وتحسين ظروف التكفل لفائدة إحدى عشرة فئة بدون موارد، من خلال:

+ مساعدة خمس فئات ذات أولوية، من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والمسنين بدون موارد.

+ دعم إعادة الإدماج السوسيواقتصادي لأربع فئات تضم النساء في وضعية هشة، السجناء السابقين بدون موارد، والمتسولين والمتشردين، والمدمنين المعوزين.

1- أرضية عمل لتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم 2019-2023، وزارة الداخلية ،الرباط ،ص 3ضمن الموقع الإلكتروني: www.indh.ma بتاريخ 2019/03/29.

2- أرضية عمل لتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم 2019-2023، مرجع سابق، ص3.

+ حماية الطفولة والشباب، ويتعلق الأمر بفئتين تهم كل من الأطفال المتخلى عنهم وأطفال الشوارع والشباب بدون مأوى.

* البرنامج الثالث: تحسين الدخل، والإدماج الاقتصادي للشباب.

يهدف بالأساس إلى تعزيز فرص الشغل لفائدة الشباب وإنعاش الحس المقاولاتي إضافة إلى اعتماد جيل جديد من المشاريع التي تساهم في تثمين الإمكانات والمؤهلات المحلية وذلك عبر تبني مقاربة سلاسل الانتاج.

* البرنامج الرابع: الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة:

وذلك عبر الاستثمار في الرأسمال البشري للفرد طيلة مراحل نموه، باعتماد مقاربة استباقية من أجل التصدي للمعيقات الرئيسية للتنمية البشرية، وذلك بتركيز تدخلات المبادرة على محورين جوهريين:

+ محور تنمية الطفولة المبكرة، بالمساهمة في:

- تقوية نظام صحة الأم والطفل.
- المساهمة في محاربة سوء التغدية لدى الأطفال.
- دعم تعميم التعليم الأولي.

+ محور مواكبة الطفولة والشباب، يهدف إلى محاربة الهدر والإخفاق المدرسي لهذه الفئة مع تعزيز انفتاحهم، وذلك من خلال:

- تقوية الدعم المدرسي.
- تحسين المحيط المدرسي وظروف التمدرس(فضاءات الإيواء،المطاعم المدرسية والنقل المدرسي).
- النهوض بالصحة المدرسية.
- المواكبة والتوجيه.
- دعم الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية الموازية.

1- برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا.

- مجالات تدخل البرنامج[1]

يستهدف هذا البرنامج، تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية، والخدمات الأساسية، بالدواوير والمراكز القروية الأقل تجهيزا، من خلال العمل على محورين أساسيين:

* دعم الدواوير المستهدفة في إطار الشق الخاص بالمبادرة الوطنية التنمية البشرية والمتعلق بتنفيذ برنامج التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي وذلك بالتركيز على خمسة محاور أساسية تتمثل في:الصحة، التعليم، الكهربة القروية، الطرق والماء الصالح للشرب.

* دعم الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالأحياء الهامشية والمراكز القروية الأقل تجهيزا من خلال مواكبة البرامج الأخرى للمبادرة،عبر إنجاز مشاريع تكميلية ذات الأثر الفوري، كالمسالك والمعابر المنجزة لتسهيل الولوج إلى وحدات التعليم الأولي.

2- برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة[2]

- مجالات تدخل البرنامج:

ترتكز جهود هذا البرنامج على تعزيز جودة الخدمات المقدمة لفائدة الفئات المستهدفة:

* تحسين العرض الحالي لمراكز الاستقبال من خلال الاشتغال على المحاور التالية:

+ الاستقبال وتقديم الخدمات النوعية الملائمة لمختلف الفئات المستهدفة في مراكز الاستقبال:

- الإيواء لفترات غير محددة.

- بروتوكولات التكفل.

- الاستماع والدعم النفسي، التوجيه والإخبار.

+ تحسين جودة تدبير وتأطير مراكز الاستقبال، من خلال توفير موارد بشرية مؤهلة.

+ صيانة المباني والتجهيزات.

* دعم الإدماج العائلي.

* الإدماج السوسيو اقتصادي عبر:

1- أرضية عمل لتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم 2019-2023، مرجع سابق، ص7www.indh.ma

2- الموقع الرسمي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، www.indh.ma. بتاريخ 2019/03/30.

+ التكوين بالتدرج في المهن والحرف ذات الصلة.

+ المساعدة على الإدماج المهني.

* تقوية قدرات الجمعيات المسيرة للمراكز.

* تأهيل وتجهيز مراكز تصفية الدم والتكفل بالمستفيدين.

3- برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب[1]

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الدخل من خلال إطلاق جيل جديد من المبادرات، وتعزيز الإدماج الاقتصادي لدى الشباب من خلال المساهمة في خلق فرص عمل وتيسير إحداث التشغيل الذاتي، ويستهدف هذا البرنامج الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 سنة.

- مجالات تدخل البرنامج

ستساهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في هذا البرنامج على تحسين الدخل لدى الشباب، وإطلاق جيل جديد من المبادرات وذلك عبر محورين رئيسيين:

* دعم الشباب للحصول على فرصة أول عمل من خلال تعزيز قابلية الشغل لديهم.

* دعم إحداث المشاريع المدرة للدخل عبر تغيير الثقافة القائمة على المساعدة إلى تبني مقاربة طموحة تعتمد منطق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة.

وعلى هذا الأساس، ستلعب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية دور الميسر والمحفز لمختلف الفاعلين في مجال التنمية الاقتصادية المحلية وإدماج الشباب (القطاع الخاص والعام والمؤسسات المالية، والجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني).

هذا ومن أجل المساهمة للاستجابة لاحتياجات الشباب ولحاملي المشاريع المدرة للدخل،فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سوف تركز تدخلاتها حول ثلاثة دعائم أساسية تتمثل في[2]:

*الاهتمام بالعنصر البشري:

وذلك من خلال المحورين التاليين:

1- برنامج المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2020 http://www.indh.ma/ar/fianacement/.

2 - الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية،المرحلة الثالثة (2019- 2023)، عمالة فاس، 2021.

- دعم توفير فرص الشغل عبر مواكبة الشباب لإدماجهم في سوق الشغل وتنمية قدراتهم.
- نشر ثقافة التشغيل الذاتي وذلك بدعم المقاولين الشباب قبل وبعد إنشاء المشاريع لمساعدتهم على تحقيق الفعالية والنجاعة المطلوبة.

* التركيز على نوعية المشاريع:

بتحديد المشاريع ذات الوقع الايجابي عبر تثمين سلاسل الإنتاج والاشتغال على المجالات القابلة للاستغلال،بالإضافة إلى دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوجها للأسواق.

* التركيز على منظومة التدبير:

بتحقيق التكامل بين ثلاثة عناصر أساسية وهي:النسيج الاقتصادي،أنظمة التكوين والتمويل من خلال العمل على:

- تعبئة مختلف الفاعلين المحليين من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني.
- إعداد خارطة طريق لتحقيق تنمية اقتصادية محلية.
- جذب الموارد اللازمة لتمويل المشاريع.

وفي هذا الصدد، وتجسيدا لهذه الأولويات الثلاث، يقترح برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب إنشاء فضاءات الابتكار الاجتماعي المخصصة للشباب:"منصات الشباب"، والتي سيتم إحداثها على مستوى كافة العمالات والأقاليم، ستشكل ملتقى للتفعيل بين مختلف الآليات المعتمدة من طرف المتدخلين العاملين في مجال إدماج الشباب كما تمثل إجابة واقعية لانتظارات الشباب فيما يخص توفير فرص الشغل وتشجيع إحداث المقاولات والولوج إلى المعلومة. وللاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات الشباب وإرشادهم إلى الحلول المناسبة،وسيتم توفير فريق من المهنيين المتخصصين في التوجيه والاستماع،ويجب أن يتوفر لدى هؤلاء القدرة على مواكبة الشباب خلال مسار إعداد مشاريعهم المهنية.

وستتضمن منصات الشباب العديد من الأوراش والفضاءات[1]:

1- أرضية عمل لتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم 2019-2023، مرجع سابق، ص8.

* فضاء الاستماع:

سيخصص هذا الفضاء لاستقبال الشباب والاستماع إليهم قصد تلبية حاجياتهم وانتظاراتهم فيما يخص توفير فرص الشغل المتاحة وآليات إحداث المقاولات.

*فضاء التوجيه:

سيتم استقبال الشباب من طرف متخصصين في مجالات أنشطتهم،من أجل توجيههم نحو فرص التكوين الملائمة والمستجيبة لطموحاتهم ومشاريعهم المهنية(الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل).

* فضاء المواكبة:

يهدف هذا الفضاء إلى مواكبة الشباب في مشاريعهم المهنية من خلال تنظيم ورشات عمل للمساعدة على الولوج إلى فرص الشغل،ودعم ريادة الأعمال وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك باعتماد الآليات التالية:

- المساعدة على الولوج إلى فرص الشغل:

وذلك بدعم الشباب حاملي الشواهد عبر تمكينهم من الأدوات الضرورية للولوج إلى سوق الشغل عبر مواكبة فعالة وتقوية قدراتهم وتخصيص جلسات للتنمية الذاتية وكذا العمل الموجه في تقنيات البحث عن عمل.

- دعم الحس المقاولاتي:

يضمن للشباب،حاملي أفكار مبتكرة في مجال إحداث المقاولة،فرصا للقاء والتشاور مع الأطر التقنية قصد الولوج إلى التكوين والمواكبة القبلية والبعدية:

- مرحلة صياغة المشروع:دعم ومساندة مجهود الشباب وتمكينه من الأدوات العملية حتى يتمكن من وضع مشروعه (خطة العمل) وإحداث مقاولته (المساعدة على بلورة الإطار القانوني).

- مرحلة ما بعد وضع المشروع: مواكبة الشاب طيلة مسار بلورة المشروع والمساعدة على تطويره وتنميته.

- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

سيخصص هذا النوع لفائدة التعاونيات وحاملي للمشاريع المنبثقة من نتائج تحليل سلاسل الإنتاج والمندمجة،في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك عبر المواكبة والمساعدة التقنية (دعم لإنشاء التعاونيات،وشهادات الجودة).

- فضاء جمعوي:

سيخصص لفائدة الجمعيات لتطوير مهاراتهم وقدراتهم من أجل إعداد مشاريعهم،من خلال تنظيم ورشات وعقد منتديات.

4- برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة[1]

يشتمل هذا البرنامج على أربعة محاور أساسية :

- ✓ تنمية الطفولة المبكرة.
- ✓ دعم التعليم الأولي بالوسط القروي.
- ✓ دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي.

- تنمية الطفولة المبكرة:

تهدف تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة،إلى تحسين أداء وفاعلية السياسات العمومية المتخذة في مجال مواكبة الطفولة المبكرة.

ومن المحاور ذات الأولوية فيما يلي:

- تقوية نظام صحة النساء و الأطفال.
- تحسين نظام تغذية الأم والطفل.
- تعزيز التنمية المعرفية والاجتماعية للأطفال المنحدرين من أوساط معوزة وخصوصا الأمهات العاملات والمياومات.

بالإضافة إلى ذلك فإن تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال الطفولة المبكرة تهدف إلى مواكبة الفرد طيلة مراحل نموه.وتدارك مختلف النواقص التي تتعلق بالخصوص ب:

* النساء في سن الإنجاب:

- الحاجة الخاصة للمكملات الغذائية الدقيقة لتعويض النقص في الفيتامينات.

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية،المرحلة الثالثة (2019- 2023)، عمالة فاس،2021.

- ضعف حملات التوعية والتحسيس.

* النساء الحوامل والمرضعات:

- ارتفاع عدد وفيات الأمهات.

- ضعف خدمات التحسيس والمواكبة (الولادة في ظروف طبية مراقبة،الرضاعة الطبيعية...).

* الأطفال حديثي الولادة (30 يوما):

- ارتفاع عدد الوفيات المتعلقة بأسباب يمكن الوقاية منها (النظافة،الرضاعة الطبيعية،الممارسات التقليدية الضارة...).

- الصعوبة في فحص النشاط المفرط للغدة الدرقية الخلقي.

* الأطفال دون السنتين:

- ضعف التواصل الأسري في مجال الصحة (تنظيم الأسرة، التلقيح، التغذية...).

- ضعف ترشيد الخدمات التحسيسية والمواكبة للآباء المقدمة بالبنيات المنجزة في إطار المبادرة (الوحدات المدرسية، والمراكز السوسيو تربوية...).

- ارتفاع معدل العدوى التنفسية في المناطق الباردة والجبلية (التهاب الحشفة التنفسي).

* الأطفال الأقل من 5 سنوات:

- غياب توعية الآباء والمربين حول أهمية تقنيات التنمية المعرفية والاجتماعية.

- ضعف اعتماد تقنيات التحفيز المبكر.

خلاصة:

نخلص إذن إلى أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي سياسة عمومية جديدة تهدف إلى تعاطي جديد مع الملف الاجتماعي بالمغرب، يعتمد آليات حديثة تتجاوز بكثير الطروحات التقليدية القديمة المعمول بها. المعتمدة على "سياسة الانزال" للبرامج والتصورات من المستوى الفوقي، الأمر الذي طبع هذه البرامج بالمحدودية وضعف التوجه والتأثير في الواقع. فهي ثورة ثانية بعد ثورة الملك والشعب ، فهي ورش كبير يهدف لتقوية الفعل التنموي للدولة والجماعات المحلية[1]، وجمعيات المجتمع المدني، كما أن السياسة الاجتماعية التي حددتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تقوم على توسيع دائرة الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة وإتاحة أكبر قدر من فرص الاختيار أمام كل المغاربة.

إلا أنه بالرغم من مجهودات الدولة في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية بالمجتمع القروي وذلك من خلال إطلاقها للعديد من المشاريع الموازية لمشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،كمخطط المغرب الأخضر وبرنامج المساعدات المالية "تيسير" للأسر المشروط بالتمدرس وبرنامج مليون محفظة،وبرنامج الصحة(المخطط الوطني للصحة في العالم القروي،والاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016) وبرنامج المساعدة الطبية Ramed والبرامج الخاصة بالتزويد بالماء الصالح للشرب وكهربة العالم القروي (الأول والثاني)علاوة على البرامج التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة في مجال البنيات التحتية الرقمية، فإنها لم تفلح كثيرا في فك العزلة عن المجتمع القروي ومن تم الرقي بمؤشرات التنمية البشرية القروية، وهذا ما تؤكده سنويا تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي لازالت تضع المغرب في رتب متدنية للتنمية البشرية.

1- Ahmed Jmila, Eléments d'une approche de panification locale adaptée à l'INDH, les cahiers, N°5 , Novembre –décembre 2006, p 32.

الفصل الثالث:

الفاعلون في التنمية البشرية بالمجتمع القروي

تمهيد:

يشهد العالم المعاصر تطورا ملحوظا في وظائف الدولة وذلك بتحملها لمسؤوليات كثيرة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الطبيعي أن يصاحب هذا التطور تغييرات إدارية واسعة ومتلاحقة تشمل دواليب الجهاز الإداري ووظائفه ووسائله وأساليبه وقد كان أحد مظاهر ذلك الأخذ بمزيد من اللامركزية كأساس لتقسيم السلطة بين الدولة والجماعات المحلية، وجمعيات المجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي.

يشترك مجموعة من الفاعلين في مجال مكافحة الفقرو تحقيق التنمية البشرية القروية فلكي تتحقق التنمية البشرية لابد لها من إطار اجتماعي يحتضنها من الفكرة الأولى إلى أن تتبلور في شكل خطط تنموية قابلة للتفعيل والأجرأة على أرض الواقع.

وسنشير في هذا الفصل إلى مجموعة من الفاعلين يعتبرون من وجهة نظرنا فاعلين أساسيين في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية القروية وهم الجماعات الترابية، جمعيات المجتمع المدني، الاقتصاد الاجتماعي، الرأسمال الاجتماعي.

المحور الأول: الجماعات الترابية والتنمية البشرية

1- تعريف الجماعات الترابية

أضحت تحتل الجماعات الترابية مكانة دستورية[1] وتنظيمية[2] ووظيفية[3] مهمة وتعد شريكا ترابي للدولة في بلورة وتنفيذ المشاريع التنموية والاستثمارية على المستوى الترابي، وتشكل البنية الأساسية في النظام اللامركزي بالمغرب باعتبارها وحدة ترابية تتمحور حولها المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4].

وهكذا كانت النتيجة الحتمية لتعدد واجبات الدولة وتنوعها أن الدولة المعاصرة كالمغرب اتجهت إلى اتباع أسلوب اللامركزية كشكل من أشكال التنظيم الإداري. ساعد على ذلك "التوجه الليبرالي الذي نهجه المغرب والذي تعزز بإقرار نهج اللامركزية وعدم التمركز

1- خصص لها دستور 2011 بابا تحت عنوان الجماعات الترابية والجهات،ونص على مبادئ دستورية،كمبدأ التدبير الحر،والتفريع ،ومبدأ التعاون،والتدبير التشاركي،الفصل 137،136،135.

2- عبر إصدار ثلاثة قوانين تنظيمية التي تعتبر مكملة ومفسرة للمبادئ الدستورية الترابية ثم مترجمة للمكانة الدستورية التي أضحت تحتلها الجماعات الترابية.

3- منحها المشرع المغربي عدة وظائف واختصاصات ذاتية ومشتركة ومحولة، وعدة آليات لتحقيق التنمية الترابية.

4- نجيب المصمودي ،القانون التنظيمي الجديد للجماعات،نحو تدبير عمومي ترابي جديد بالمغرب،منشورات سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات العدد2،مطبعة الأمنية،الرباط،ط1،سنة 2017،ص50.

منذ السبعينات على الخصوص، حيث ستتجه الدولة إلى تبني استراتيجية تنموية تكاملية وتشاورية يمثل فيها المحلي الدعامة الأساسية للوطني، وذلك بالمعنى الواسع للمحلي: جهات، أقاليم، عمالات، جماعات "[1]. وبفضل هذا النهج تم الاعتراف بوجود قضايا محلية عهد تدبيريها إلى هيئات محلية منتخبة تحت إشراف ووصاية السلطة المركزية الشيء الذي سيخفف الضغط عن كاهل الإدارة المركزية المسؤولة عن تأمين الخدمات على المستوى الوطني وسيمكن سكان المنطقة من ممارسة أمورهم بأنفسهم ومن المساهمة في خدمة جماعاتهم والرفع من نموها وتحسين ظروف عيش قاطنيها. وهذه النظرة الاقتصادية دفعت الدولة إلى التخلي عن بعض الصلاحيات لفائدة الجماعات الترابية، ودفعت بها إلى مضاعفة عددها مع مراعاة الحيز الذي يشغله إقليمها وكثافة سكانها، ومن هنا أصبحت الجماعات حلقة أساسية في مسلسل التنمية الوطنية. هذا لكونها أخذت شكل إطار تتفاعل داخله جميع القوى الاقتصادية بهدف الرفع من مستواها الاقتصادي من جهة، والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. وفي نفس الوقت تلعب دور الفاعل الاقتصادي في سبيل تنشيط الاقتصاد إلى جانب باقي الفاعلين الاقتصاديين الآخرين[2].

لقد تم تعريف الجماعات الترابية حسب الفصل 135 من دستور 2011،بأنها هي الجهات والعمالات والأقاليم و الجماعات.

الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية، خاضعة للقانون العام تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية. تحدث كل جماعة ترابية أخرى بالقانون، ويمكن أن تحل عند الاقتضاء،محل جماعة ترابية أو أكثر،من تلك المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا الفصل[3].

تعتبر الجماعة الترابية جهازا دستوريا: "فلا يسوغ إحداث أية جماعة محلية أخرى إلا بقانون" وذلك عن طريق اتباع مسطرة التشريع الجاري بها العمل، كما أنها أيضا جهاز محلي ترابي يهتم أساسا بقضايا الأفراد أو الجماعات الصغيرة، ويتمتع بشخصية معنوية إذ تستمد سلطاتها من مقومات الشخص المعنوي العام – الدولة- وبذلك تكتسي قدراتها طابع

1- El mouchatary Mohammed: le rôle des collectivités locales dans le développement économique et social au Maroc, Remald, thèmes actuels N° 24, 2000, p 5.

2- المرضي حورية، موارد الجماعات المحلية ودورها في تنمية الجماعات المحلية بالجهة الشرقية كنموذج، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، 2003-2004.

3 - دستور المملكة المغربية 2011،الأمانة العانة للحكومة،مديرية المطبعة الرسمية،سلسلة الوثائق القانونية المغربية،صwww.sgg.gov.ma.54

القرارات الإدارية، كما أنها تتمتع بالاستقلال المالي الذي يخول لها إمكانية إبرام عقود تلزمها مصاريف أو تدر عليها مداخيل، إلا أن ميزانيتها تخضع لرقابة السلطة الوصية[1].

وحتى تقوم الجماعات الترابية بالدور المنوط بها تم تبني مجموعة من الأسس على رأسها[2]:

- اعتبار الجماعة الترابية النواة الأساسية لبناء الديمقراطية في البلاد خاصة في الأوساط القروية التي تعاني التهميش.
- تطوير التقسيم الجماعي من الإطار القبلي والحدود الاجتماعية والسلالية إلى الإطار الجغرافي والحدود الترابية والمقومات الطبيعية والاقتصادية.
- تمتيع الجماعة الترابية بقدر من الصلاحيات والسلطة التقريرية واستقلالية في التسيير والتنظيم.
- العمل على التوعية السياسية للمواطنين حتى يقوموا بأدوارهم التنموية.

نخلص إذن إلى أن الجماعات الترابية هي امتداد للدولة على المستوى المؤسساتي فنظرا لشساعة رقعة البلاد، واستحالة تحكم السلطة المركزية في كل الجوانب التي تخص هذه الوحدات، ونظرا أيضا للخصوصيات المحلية التي تختلف عن الخصوصيات الوطنية، فقد ارتأى المشرع الاعتراف لهذه الوحدات بخصوصياتها، واعتبارها كيانا خاصا، خصه ببعض الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتحت وصاية الدولة- طبعا- حتى لا تنفلت الأمور من بين يديها، وحتى يتسم التحكم في النزاعات الانفصالية على المدى البعيد، لأن شكل الدولة بسيط لا يسمح كما هو الحال بالنسبة للدول الفيدرالية بإعطاء صلاحيات واسعة لهذه الوحدات.

وإيمانا بالدور الفعال الذي يمكن أن تضطلع به هذه المجالس، خصوصا ونحن "نعيش تحت ضغط بعض القضايا الحساسة، كالشغل ومحاربة الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحماية البيئة... والتي لا يمكن معالجتها في ظل العولمة، إلا في الإطار المحلي وبواسطة إشراك السكان، ومجموع الفاعلين المعنيين"، لأجل ذلك كان من

1- إدريس قاسمي- خالد المير، "الجماعات والسلطات المحلية"، سلسلة التكوين الإداري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، عدد 10-1998، ص 64.
2- نفس المرجع، ص 65.

الـلازم أن تضـطلع الجماعـات الترابيـة بمجموعـة مـن الصـلاحيات، مـن الأهميـة بمكـان، وتغطي مجالا واسعا من شأنه أن يجعل منها منشطا لتنمية اللامركزية وذلك منذ الميثاق الأول لسنة 1960، مرروا بقانون 1976 الذي نقل الجماعة من مجرد إدارة لأداء الخدمات الإدارية من وثائق إلى التدخل الاقتصادي، ثم دستور 1992 المؤسس للجهة وأخيرا إصلاح ظهير العمل الجماعي لسنة 1976، وإصلاح ظهير 1963 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، وقد كان لكل هذا وسيكون الأثر الإيجابي على التنمية المحلية حيث أصبحت الجماعات الترابية بكل مستوياتها تضطلع بالتنمية على الصعيد المحلي إلى جانب القطاع الخاص والقطاع العام. ذلك أن القطاع الخاص ترتبط نظرته للتنمية بالمردود المادي، ونظرة القطاع العام ترتبط بالزيادة في الاستثمارات ذات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية بصفة شمولية على المستوى القطاعي والوطني، أما الجماعات الترابية فلها نظرة خاصة، فهي تهتم بالتنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة انطلاقا من الاهتمام بالحاجيات والمشاكل المطروحة لكونها قريبة من السكان ومنبثقة عنهم[1].

2- دور الجماعات الترابية في مجال التنمية البشرية

باعتبارها المحرك الأساسي في إنجاز تجهيزات القرب وأداء الخدمات الأساسية،المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين،لذلك جاءت الاختصاصات المنوطة بجهازيها التداولي والتنفيذي أكثر دقة وتفصيلا ضمن القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 14-113.[2] ولتفعيل اختصاصاتها وأدوارها التنموية،منحها المشرع المغربي مجموعة من الآليات و الاختصاصات وبناء عليه سنعمل على رصد مساهمة الجماعات في تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من اختصاصاتها الذاتية والمشتركة مع الدولة ثم الاختصاصات المخولة لها.

الأدوار التنموية للجماعات في ضوء اختصاصاتها الذاتية:

1 - المرضي حورية، موارد الجماعات المحلية ودورها في تنمية الجماعات المحلية بالجهة الشرقية كنموذج،مرجع سابق، ص1.

2 - الجريدة الرسمية عدد 6380-6 شوال 1436،23 يوليوز 2015.

تتعدد مجالات تدخل الفاعل الترابي على المستوى المحلي، وذلك راجع إلى تعدد وتنامي حاجيات الأفراد،وتتوزع مجالات التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي[1].

أ- دور الجماعات في التنمية الاقتصادية المحلية:

يعد المجال الفلاحي والنشاط السياحي والصناعة التقليدية مجالات حيوية للجماعات الترابية للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

* تدخل الجماعات في المجال الفلاحي:

يشكل دعم وتشجيع القطاع الفلاحي مدخلا نحو تحقيق التنمية المحلية ومن تجلياته نذكر برنامج سقي مليون هكتار،ثم إحداث صندوق القرض الفلاحي، ومراكز الاستثمار الفلاحي، وذلك من أجل تقديم مختلف المساعدات والتسهيلات والإرشادات والقروض، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية الممنوحة للقطاع الفلاحي، زيادة على المخطط الأخضر للفلاحة الذي جاء ليواكب التطورات وتحسين مردودية الفلاحة بصفة عامة والفلاح بصفة خاصة.وتعتبر الجماعات عضوا فاعلا في تسيير مراكز التجهيز الفلاحي حيث تتدخل من أجل إعداد وتهيئة القطاع الفلاحي السقوي،عن طريق تخصيص اعتمادات في الميزانيات لبناء قنوات الري لترشيد استعمال عمليات السقي،كما أن مجالس الجماعات يمكنها كذلك مساعدة المزارعين في تطوير الري أمام ندرة المياه.

كما يعتبر رؤساء المجالس أعضاء في المجلس الإداري لمراكز الأشغال للمجلس الإقليمي للغابات،حيث يتم إخبارهم وإشراكهم في جميع الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي والإعداد الهيدرومائي والاستثمار الغابوي بالجماعة[2].

* دور الجماعات في إحداث وتهيئة مناطق لممارسة الأنشطة الاقتصادية:

سواء تعلق الأمر بالجهة والعمالة أو الأقاليم أو الجماعات،فإنها أصبحت من الفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين إلى جانب الدولة والخواص في إطار التوجهات الجديدة لدعم

1- سعيد جفري، قانون الجماعات الترابية،نشر وتوزيع مكتبة الرشاد ،سطات،ط1، 2017،ص 170.

2 – ايت يعيش عبد العزيز،إشكالية الجماعات المحلية والتنمية،بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة،جامعة محمد الخامس أكدال كلية الحقوق الرباط 2007/2006،ص 18-19.

وتثبيت اللامركزية، وتفعيل سياسة القرب والاستجابة لمتطلبات المجهود الوطني الخاص بالتنمية الشاملة.فالجماعة الترابية يبقى على عاتقها عبء التدخل لتهيئ الظروف الملائمة لجلب الاستثمار في القطاع الصناعي،وأيضا خلق مناطق الأنشطة الاقتصادية التي تشمل المناطق الصناعية،كما تقوم بتجهيز هذه المناطق بالتجهيزات الضرورية من طرق وكهرباء...،ونظرا لضعف ميزانية أغلب الجماعات بالمغرب وعدم كفاية فائضها أو انعدامه،يتم تجهيز وإعداد المناطق الصناعية عن طريق الحسابات الخصوصية خارج الميزانية الاعتيادية،عن طريق القروض سواء صندوق التجهيز الجماعي أو من الأبناك الوطنية والدولية[1].

والمنطقة الصناعية هي مجموع الأراضي المهيئة لاستقبال الاستثمارات في المجال الصناعي بعد أن توفر لها الأرضية اللازمة،إما في أملاكها الخاصة إذا كانت تتوفر على رصيد عقاري، أو عن طريق الاقتناء من الخواص أو من الأملاك الخاصة للدولة أو الأراضي السلالية أو الجيش حسب الطبيعة القانونية للأرض،ثم تقوم بعد ذلك بإنجاز التجهيزات الضرورية من طرق وماء وكهرباء،ثم يأتي بعد ذلك متدخلون آخرين،لإحداث المنشآت التي تتطلبها الصناعة.هذا التعدد في التدخل يرجع إلى عدة فاعلين،فمن حيث الموافقة على هذه المناطق تكون الجهة المختصة هي لجنة حكومية يرأسها رئيس الحكومة،وعضوية كل من وزير الداخلية باعتباره الوصي على الجماعة الترابية ووزير المالية والسكنى ومدير مكتب التنمية الصناعية، ومدير صندوق الإيداع والتدبير، والوكالة العقارية، وتقوم هذه اللجنة بتحديد ثمن البيع وبالتالي دراسة المشاريع المزمع إحداثها داخل هذه المناطق، وثم حجم هذه الاستثمارات المراد توظيفها.

* دور الجماعات في تنمية مجال الصناعة التقليدية:

يتجلى دور الجماعات المحلية هنا من خلال إبرام اتفاقيات الدعم والتعاون مع الجمعيات العاملة في حقل الصناعات التقليدية سواء منها تلك المتعلقة بالرجال (كالبناء، النجارة، صباغة المباني،الزليج،الزجاج،الترصيص،الدباغة،الخرازة، المصنوعات الجلدية، الخزف،

1 - سعيد جفري، الجماعات الترابية بالمغرب، مرجع سابق، ص 180.

النقش على الجبص،النقش على العود،الفخار،صناعة الأجور،منتوجات النباتات المتجددة كالحصير والقنب والصابة...) أو المتعلقة بالنساء (كالطرز ، الحلاقة، الحلويات...)[1].

* الجماعات وتشجيع المجال التجاري المحلي:

أعطيت للجماعات بموجب القانون التنظيمي رقم 113/14 في هذا المجال، حيث لم يعد هناك مجال للجماعة للتملص من واجباتها،بل أصبح يتحتم عليها الإشراف على الأسواق التجارية كأسواق الجملة والحبوب والسمك والمواشي والمجازر باعتبارها مرافق جماعية اقتصادية ومصدر مورد مالية لميزانيتها،ولا ينحصر تدخل الجماعات في الإشراف فقط بل وإحداث الأسواق سواء تعلق الأمر بالأسواق الممتازة بالنسبة للمدينة،وهو ما من شأنه أن يدر مداخيل هامة للجماعة من خلال كراء المحلات التجارية أو الاحتلال المؤقت للملك العمومي والخاص والزيادة الديمغرافية وقلة الاستثمارات أدت لانتشار البطالة،وبالتالي تفاقم ظاهرة الباعة المتجولين مما أدى إلى فوضى التجارة الصغيرة،مما حتم التدخل لإحداث أسواق مختلفة لامتصاص العديد من العاطلين[2].

* أي دور للجماعات في تشجيع السياحة المحلية:

يتوفر المغرب على مؤهلات سياحية مهمة،ومن أجل استغلال هذه الأخيرة وتوظيفها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تم تأسيس وزارة خاصة بالسياحة إضافة إلى التشجيع الذي يلقاه الاستثمار الخاص في هذا القطاع بحيث لم يعد من الممكن معه تهميش دور الجماعات في هذا المجال،خاصة وأن أي مشروع سياحي أقيم بأي مكان لابد أن يوجد داخل الحيز الترابي لجماعة من الجماعات،وهو ما يجعلها معنية بكيفية أو بأخرى بالقطاع السياحي،وعلى كل مشروع يعنى إنجازه من طرف الدولة أو أي جماعة أو مؤسسة عمومية أخرى بتراب الجماعة،بالإضافة إلى إعطاء صلاحية اتخاذ أي قرار أو تدبير يتعلق بتنمية

1- محمد بوجيدة، تداخل اختصاصات الدولة والجماعات المحلية بين القانون والممارسة العملية،منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية،سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية ،عدد 78،ط 1،2008،ص509.

2- القانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ،الجريدة الرسمية 6380،بتاريخ 6شوال 23 يوليوز 2015، المادة 87،ص32.

الجماعة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا،وهذه دعوة صريحة للجماعات للعمل على إحداث المشاريع التنموية بترابها.[1]

وبالتالي فالجماعة معنية بتقديم الدعم اللازم لإنجاز المشاريع السياحية في حدود الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لديها،كتوفير الأرض وتفويتها للوكالات السياحية لإقامة مشاريع سياحية أو تنجزها هي نفسها مادام القانون لايمنعها،ويجب ألا يتم اقتصار واختزال التنمية المحلية في بعدها الاقتصادي فقط بل لابد من النظر إليها نظرة تكاملية وشمولية تتضمن ماهو اقتصادي واجتماعي وثقافي.[2]

ب- دور الجماعات في تحقيق التنمية الاجتماعية:

* الجماعات وتعزيز المجال الصحي:

تعتبر الصحة العامة مكونا من مكونات النظام العام،بحيث لايمكن أن يتحقق ويستقر هذا النظام داخل أي مجتمع أو دولة دون إعطاء العناية اللازمة لصحة المجتمع،ومحاربة كل الأوبئة والأمراض، حيث أصبح إشباع الحقوق الاجتماعية كالحق في الصحة والحق في التعليم يعتبر من طرف البنك الدولي عنصرا من عناصر التنمية البشرية.

كما أن المشرع المغربي منح لرؤساء الجماعات صلاحية ممارسة مهام الشرطة الإدارية الجماعية التي كانت من قبل من اختصاص رجال السلطة،حيث أصبحت للجماعة دور في إنجاز وتجهيز المستوصفات والمراكز الاستشفائية،حيث يتجلى الدور المهم للجماعات وخاصة لرؤساء المجالس، بمقتضى المادة 100 من القانون التنظيمي رقم 14/ 113من خلال دور الرؤساء في ميدان الشرطة الإدارية في حفظ الصحة لاسيما في مجال الوقاية الصحية.[3]

* السكن:

نص الدستور المغربي في الفصل 32على الاستفادة بالتساوي من الحق في السكن كما أكد على ضرورة إشراك متدخلين وفاعلين آخرين كالجماعات الترابية والمجتمع المدني،ذلك أن

1- القانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ،الجريدة الرسمية 6380،بتاريخ 6شوال 23 يوليوز 2015، المادة 87،ص32.

2 - ايت يعيش عبد العزيز، إشكالية الجماعات المحلية والتنمية، مرجع سابق، ص22.

3 - القانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ،الجريدة الرسمية 6380،بتاريخ 6شوال 23 يوليوز 2015، المادة 100،ص 34.

هذين الأخيرين أصبحا معنيين باتخاد كل القرارات والتدابير التي تضمن كامل نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[1]

* في مجال التشغيل:

يمكن للجماعات الترابية على العموم والمجالس الحكومية على الخصوص أن تتدخل في الميادين التي تهم تعزيز تأطير الجماعات، تهيئ المحلات للمستثمرين كإجراء أولي لخلق مقاولات، برامج الإنعاش الوطني.وبالتالي يمكن للجماعات الترابية أن تتدخل في مجال التشغيل كما يلي:

- تشجيع المستثمرين الشباب،حيث يمكن للجماعات المساهمة في خلق فرص الشغل عن طريق تهيئ محلات المستثمرين الشباب[2] ،خاصة بالمناطق ذات الأنشطة الاقتصادية كإجراء أولي لخلق مقاولات وذلك بتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة.
- خلق فرص الشغل في القطاع الخاص[3].

* في مجال الخدمات:

تقوم الجماعات الترابية بمنح الشواهد والوثائق الإدارية المختلفة التي يطلبها المواطنون،منح الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية، تصحيح الإمضاءات ومطابقة النسخ لأصولها،مراقبة مرفق النقل الحضري من خلال[4]:

- تنظيم ومراقبة المحطات الطرقية ومحطات وقوف حافلات المسافرين وحافلات النقل العمومي وسيارات وعربات نقل البضائع.
- تنظيم السير والجولان والتشوير الطرقي.
- المساهمة في تمويل العجز الذي تعاني منه وكالات التنقل الحضري لضمان توازنها المالي من أجل تحسين خدماتها.

1- ايت يعيش عبد العزيز، إشكالية الجماعات المحلية والتنمية، مرجع سابق، ص 24-25.
2- كما أن مؤسسات الوساطة في التشغيل "الوكالات الوطنية لإنعاش وتشغيل الكفاءات وتشغيل الكفاءات (Annapec) تلعب دورا هاما في تشغيل الشباب حاملي الشواهد الجامعية ودبلومات مؤسسات التكوين المهني.
3- ايت يعيش عبد العزيز :إشكالية الجماعات المحلية والتنمية، مرجع سابق، ص29-30.
4- محمد بوجيدة، تداخل اختصاصات الدولة والجماعات المحلية بين القانون والممارسة العملية،مرجع سابق،ص 506-507.

- السهر على توفير أحسن وبأسعار منخفضة في مجال النقل المدرسي والجامعي.
- تنظيم مرافق نقل اللحوم والأسماك والخضر.
- تنظيم مرافق الجنائز ودفن الجثث.
- تنظيم مرافق نقل المرضى والجرحى.
- مشاركة الجماعات الترابية المعنية في الخلية الجهوية المكلفة بتتبع قطاع النقل الحضري على مستوى الجهة.
- مشاركة الجماعات الترابية المعنية في الخلية الإقليمية المكلفة بتتبع قطاع النقل الحضري على مستوى العمالات والأقاليم.

* في ميدان التجهيزات والأعمال الاجتماعية والثقافية:

يقرر المجلس الجماعي أو يساهم في إنجاز وصيانة وتدبير التجهيزات الاجتماعية والثقافية والرياضية، ولاسيما في المراكز الاجتماعية للإيواء، ودور الشباب والمراكز النسوية ودور العمل الخيري ومأوى العجزة وقاعات الأفراح والمنتزهات ومراكز الترفيه،المركبات الثقافية والمكتبات الجماعية والمتاحف والمسارح والمعاهد الفنية والموسيقية وحضانة وروض الأطفال،المركبات الرياضية والميادين والملاعب الرياضية والقاعات المغطاة والمعاهد الرياضية والمسابح وملاعب لسباق الدراجات والخيل.

يقوم بكل أعمال المساعدة والدعم والتضامن وكل عمل ذي طابع إنساني أوإحساني ولهذه الغاية يبرم شراكة مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات ذات طابع اجتماعي وإنساني.

يساهم في إنجاز برامج المساعدة والدعم والإدماج الاجتماعي للأشخاص المعاقين وكل الفئات التي توجد في وضع صعب، يساهم في الحفاظ على خصوصيات التراث الثقافي المحلي وإنعاشها[1].

- الدولة والفاعل الترابي المحلي ودعم التنمية الترابية.

- الاختصاصات المشتركة بين الدولة والجماعات وضمان التنمية التربية:

1- محمد بوجيدة، تداخل اختصاصات الدولة والجماعات المحلية بين القانون والممارسة العملية،مرجع سابق،ص57.

الاختصاصات المشتركة فهي متكررة في القوانين التنظيمية المنظمة للجماعات الترابية،وتسمح للجماعات بممارسة اختصاصات بشراكة مع الدولة أوتقديم اقتراح أو ملتمس بخصوص كل قضية أو مشروع ينجز على ترابها،من قبل الدولة أو المؤسسات العمومية أو من قبل المنظمات غير الحكومية أو جمعيات المجتمع المدني.أضف إلى ذلك صعوبة الاكتفاء بتقديم الآراء والاقتراحات أو الملتمسات بخصوص مختلف القضايا لعدم الفصل بدقة بين اختصاصاتها واختصاصات غيرها،وبتعبير آخر لاتعرف متى تقرر ومتى تقترح أو تبدي الرأي،علما أنه بإمكان المجلس الاقتراح فقط.

ولابأس كذلك من ذكر تلك الاختصاصات،ذلك أن المجلس يقترح على الدولة والأشخاص المعنوية الأخرى الخاضعة للقانون العام الأعمال الواجب القيام بها بإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة،إذا كانت هذه الأعمال الواجب القيام بها بإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة،إذا كانت هذه الأعمال الواجب القيام بها بإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة،إذا كانت هذه الأعمال تتجاوز نطاق اختصاصاتها أو تفوق الوسائل المتوفرة لديها،كما يطلع المجلس مسبقا على كل مشروع تقرر إنجازه من طرف الدولة أو جماعة أو هيئة عمومية أخرى بتراب الجماعة،إذا كان من شأن تحقيقه أن يرتب تحملات على كاهل الجماعة أو يمس بالبيئة كما يبدي رأيه أيضا حول سياسات وتصاميم إعداد التراب والتعمير في حدود تراب الجماعة[1].

- الاختصاصات المخولة من الدولة إلى الجماعات:

الاختصاصات المخولة أو القابلة للنقل من الدولة إلى الجماعات الترابية ليست مجرد إعلان عن نية المشرع،تحويل بعض اختصاصاته لفائدة الجماعات،بل إن بعضها في النصوص المنظمة لها،ولم تخل بدورها من الغموض والإبهام بسبب استعمال صيغ فضفاضة بشأنها،بل إن بعضها تمارسه الجماعات منذ فترة قديمة كإنجاز التشجير وصيانة المنتزهات،أضف إلى ذلك أن المنتزهات وردت أيضا من الاختصاصات الذاتية المنصوص عليها في المادة 90 من القانون التنظيمي الجديد 113-14 للجماعات.[2]

1- القانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ،الجريدة الرسمية 6380،بتاريخ 6شوال 23 يوليوز 2015، المادة 93، ص32.

2- محمد بوجيدة، تداخل اختصاصات الدولة والجماعات المحلية بين القانون والممارسة العملية،مرجع سابق، ص62.

وتتجلى هذه الاختصاصات التي نصت عليها المادة 87 من القانون التنظيمي الجديد 14-113 للجماعات وهي:[1]

- إحداث وصيانة المدارس ومؤسسات التعليم الأساسي والمستوصفات والمراكز الصحية ومراكز العلاج.
- إنجاز برامج التشجير وصيانة المنتزهات الطبيعية.
- إحداث وصيانة المنشآت والتجهيزات المائية الصغيرة والمتوسطة.
- حماية وترميم المآثر التاريخية والتراث الثقافي والحفاظ على المواقع الطبيعية.
- إنجاز وصيانة مراكز التأهيل والتكوين المهني.
- تكوين الموظفين والمنتخبين الجماعيين.
- البنيات التحتية والتجهيزات ذات الفائدة الجماعية.

وللإشارة يكون كل نقل للاختصاصات مقترنا وجوبا بتحويل الموارد اللازمة لممارسة هذه الاختصاصات.

يتضح لنا من خلال عرضنا لمجالات تدخل الجماعات الترابية والتي أصبحت أداة حقيقية لابد منها لتحقيق التنمية المحلية،مع ضرورة إعادة توزيع وتنويع الأهداف والوسائل الكفيلة بصياغة تنمية مستدامة قادرة على الدفع بعجلة النمو والرخاء الاقتصادي لجميع المواطنين،وذلك لتفادي القصور الكبير والعجز الواضح في إشباع الحاجيات العامة[2].

المحور الثاني: المجتمع المدني والتنمية البشرية

1- مفهوم المجتمع المدني:

يرجع الفضل بشكل مباشر في انتشار اصطلاح المجتمع المدني إلى الكتاب المشهور عن هذا المفهوم وعنوانه "مقال في تاريخ المجتمع المدني" الذي ظهر سنة 1767 للفيلسوف الاسكتلندي التنويري آدم فيرجسون Adam Ferguson (1723-1817) في هذا الكتاب

1- القانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ،الجريدة الرسمية 6380،بتاريخ 6شوال 23 يوليوز 2015، المادة 93،ص30 .

2- سعيد جفري، الجماعات الترابية بالمغرب، مرجع سابق، ص181.

نظرية تشرح مراحل تطور الإنسانية من الناحية الاجتماعية الثقافية،حيث قال بوجود ثلاث مراحل للتطور الثقافي الاجتماعي،على النحو التالي[1]:

- المرحلة الأولى: هي المرحلة الوحشية التي كان يتصرف فيها الإنسان وفق منطق الغريزة الحيوانية.

- المرحلة الثانية:هي المرحلة البربرية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة حيث ظهر المجتمع التجاري القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الثروة.

- المرحلة الثالثة:هي مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت فيه الروابط الاجتماعية الراقية، وتحكمه الأخلاق، ويسود فيه نظم سياسية حرة وغير مستبدة، ويسيطر على النزعات البربرية والفردية والأنانية، ولذا تمثل هذه المرحلة الحضارة في جانبها المتمدين.

وكما هو مقرر لدى الدارسين لعلم المصطلحات، لا يمكن لأي مفهوم مصطلح أن يدرس خارج إطار السياق التاريخي الذي تكون ونشأ فيه، وعليه فالمعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تؤثر بالغ الأثر في تحديد مفهوم المجتمع المدني[2]، لذلك نجد الباحث محمد الغيلاني يقول بأن البحث في جذور المجتمع المدني يكاد يكون مستحيلا بالنظر إلى الطبيعة المعقدة والمتداخلة للتحولات والانتقالات التي رافقت أعمال وجهود ترجمة النصوص التأسيسية للفكر الفلسفي والسياسي والاجتماعي. ويضيف قائلا: تاريخ المجتمع المدني، يعد أطول وأقدم التواريخ كلها. ذلك أن تحول المفهوم من لغة إلى أخرى، وما واكب ذلك من انتقال لمضامين مجمل السياقات، السوسيو سياسية،والملآى
بالتنوع والتعدد حد التناقض والتنافر، عبر تاريخ طويل ومعقد، يضعنا، بالنظر إلى كل هذه الحيثيات أمام مفهوم تاريخي شديد الحساسية، إزاء التعريفات الإجرائية، والتي ربما تقلل من أهميته النظرية والمعرفية[3]، ورغم هذه المحاذير الابستمولوجية التي أبداها الباحث

1- محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني عند هيجل، دار قباء للطباعة والنشروالتوزيع،القاهرة،مصر،ط2010،1 ،ص19.
2- رشيد جرموني،"المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، مجلة فكر ونقد، عدد 97، أبريل 2008، ص 22.
3- محمد الغيلاني،"محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية"، دفاتر وجهة نظر، العدد 6، 2005، ص 22.

محمد الغيلاني فإن الإمساك بهذا المفهوم يقتضي من الناحية العلمية والمنهجية، تحديدا واضحا يرفع كل لبس عنه ويساعد على الاقتراب منه أكثر فما هي دلالة المجتمع المدني؟

يقدم مجموعة من المفكرين الباحثين تعريفا للمجتمع المدني تختلف وتتباين من خلال وجهة نظر كل مفكر على حدة فمثلا shills نجده يعرف المجتمع المدني بكونه مجموعة مؤسسات اجتماعية متميزة ومستقلة عن دوائر الانتماء بما فيها: العائلة والطبقة والجهة والدولة[1].

أما كارل ماركس فيرى أن المجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان، ذائدا عن مصالحه الشخصية وعن عالمه الخاص، متحول إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية بجلاء، ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطيا يتحول فيه الإنسان إلى عضو ضمن جماعة مسيرة يقف في حقيقة الأمر غريبا بينها[2].

في حين يرى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي أن المجتمع المدني هو: مجموعة من البنى الفوقية، مثل النقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والآداب والكنيسة[3].

كما ينظر هيجل لمفهوم المجتمع المدني على أساس ثلاثيته الجدلية التي شيد عليها فلسفته من جهة،وعلى ضوء الوضع الجديد في أوربا – وبالخصوص حاجة ألمانيا إلى دولة قوية تخرجها من تخلفها- من جهة أخرى.

وهكذا ميز هيجل،انطلاقا من الثلاثية الجدلية(الإثبات،النفي،نفي النفي) بين ثلاثة مؤسسات في الحياة الاجتماعية :الأسرة، والمجتمع المدني، والدولة.[4]

الأسرة هي المؤسسة الأساسية وهي تقوم على ثلاثة أركان أو لحظات:

- الزواج الذي ينظم غريزة التناسل – دخل الأسرة أو ملكيتها- تربية الأطفال.

وفي لحظة تفكك الأسرة يبرز المجتمع المدني كنفي لها ذلك أن الهدف من تربية الأطفال وتعليمهم هو أن نجعل منهم رجالا مستقلين قادرين على القيام بشؤونهم بأنفسهم،إن انتقالهم من وضعية الأبناء إلى وضعية الرجل المستقل رب الأسرة يجعل من كل واحد منهم غاية

1- رشيد جرموني،"المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، مرجع سابق، ص25.
2- نفس المرجع السابق ، ص25.
3- محمد الغيلاني،"محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية"،مرجع سابق، ص: 25.
4- محمد عابد الجابري،المجتمع المدني إضاءات وشهادات، مجلة مواقف،العدد39،ط1،ماي،2005 ، ص16.

في ذاته بمعنى أن كل واحد منهم يتخذ الآخرين وسيلة لتحقيق غايته،فكل واحد لكل واحد، ولا أحد منهم يستطيع الاستغناء عن الآخرين،هكذا ينشأ اعتماد متبادل بينهم، وهذا الاعتماد المتبادل بين الأشخاص المستقلين هو جوهر المجتمع المدني في نظر هيغل.

وكما أن الأسرة ثلاث لحظات فالمجتمع المدني لحظات ثلاث كذلك[1] :

لحظة الحاجات ونظامها، لحظة العدل وتحقيقه، لحظة الشرطة والنقابة.

تتمثل اللحظة الأولى في أن المكون الأساسي للمجتمع المدني هو الفرد،وفي أن المكون الأساسي للمجتمع المدني هو الفرد،وفي أن الغاية هي المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة الذاتية لكل فرد تحددها حاجاته،وهي حاجات تتكاثر وتتوالد،فإضافة إلى الحاجات الاجتماعية الطبيعية من مأكل ومسكن،وملبس والتي يحتاج توافرها إلى اعتماد متبادل،هناك حاجات يخلقها الأفراد كالتعليم والاستشفاء والسياحة والتوسع في المصنوعات إلخ،وكلها تزيد من الحاجة إلى الاعتماد المتبادل بين الأفراد وتقتضي تقسيم العمل وتؤدي إلى ظهور ثلاث طبقات في المجتمع هي:طبقة المزارعين ومسكنهم الريف، وطبقة التجار والصناع ومسكنهم المدن، وطبقة الموظفين القائمين على شؤون الإدارة والنظام في المجتمع.

أما اللحظة الثانية لحظة العدل، فتتمثل في كون الاعتماد بين الناس في المجتمع المدني واسع ومعقد ومتنام، وهو لذلك يحتاج إلى تنظيم إلى قوانين تداع بين الناس ليعرفوها.

ومن هنا اللحظة الثالثة فالقوانين ومهمتها حماية الحقوق، تحتاج إلى من يسهر على تطبيقها (الدولة)، ومن هنا الشرطة والإدارة على العموم[2].

وفي ثلاثية هيجل الجدلية، إذن،تمثل الأسرة لحظة الأطروحة،ويمثل المجتمع المدني مرحلة النقيض لتأتي الدولة كلحظة ثالثة،لحظة التركيب،فالتقدم في هذا المجال يمر من الأسرة إلى المجتمع المدني إلى الدولة،وهي القمة قمة التقدم في التطور الاجتماعي،الأسرة تمثل لحظة الكلي لأن الأسرة كيان روحي واحد مهما تعدد أفرادها،أما المجتمع المدني فهو يمثل لحظة الفردي لأن الفرد والفردية هما الحقيقة الأولى فيه أما الدولة فهي تمثل مرحلة المشخص،المرحلة التي تتحقق فيها الحرية الموضوعية الحرية التي لاشقاق فيها ولانزاع.

1 - محمد عابد الجابري، المجتمع المدني إضاءات وشهادات، مرجع سابق، ص17.
2- نفس المرجع السابق، ص20.

ويرى هيجل أن المجتمع المدني يتموقع في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة، إن تكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل، حتى يتمكن من البقاء وعلاوة على ذلك فإن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث، فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود بكل ما يحمله هذا التحديد من معنى[1].

إن المجتمع المدني، كمجتمع بورجوازي، هو في نظرية هيجل ذلك القطاع من المجتمع العام الذي تدور همومه ومشاغله حول السوق، وهذه نقطة من الأهمية بمكان حيث أن السوق هو المجال الذي يطغى فيه التعاقد الحر وتنمو بفضله الملكية الخاصة، والعلاقة بين الملكية الخاصة والسوق هي علاقة جدلية طبعا من حيث أن السوق تتوسع بتوسع الملكية الخاصة وفي نفس الوقت تنمو الملكية الخاصة مع دينامية السوق[2]. أما Dominique Colas فيعتبر المجتمع المدني عبارة عن حياة اجتماعية منظمة انطلاقا من منطق خاص بها وبخاصة الحياة الجمعوية التي تضمن دينامية اقتصادية وثقافية وسياسية[3].

كما يعرفه عبد الغفار شكر بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[4].

والمجتمع المدني هو نقيض المجتمع الديني التيوقراطي التي تزعم فيه السلطة السياسية أنها تستمد شرعيتها من السماء، وبالتالي لا يحق للبشر محاسبتها وهذا ما نعنيه بالمجتمع الديني، وليس المجتمع المتدين ذلك أننا نجد مجتمعات مدنية، ولكن سكانها متدينون[5]. وكذلك فالمجتمع المدني هو نقيض المجتمع الشمولي الاستبدادي ونقيض

1- علي الكنز، " المجتمع المدني في البلدان المغاربية، بعض التساؤلات" ضمن الكتاب الجماعي وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي،" (إشراف عبد الله حمودي)، مجموعة أعمال ندوة معهد الدراسات عبر =الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطي بجامعة برنستون بالولايات المتحدة ، أبريل 1996 منشورات دار توبقال والدار البيضاء، 1998، ص21.

2- عبد الله حمودي، المجتمع المدني في المغرب العربي، تجارب، نظريات وأوهام"، ضمن الكتاب الجماعي وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي،" (إشراف عبد الله حمودي)، مجموعة أعمال ندوة معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطي بجامعة برنستون بالولايات المتحدة ، أبريل 1996 منشورات دار توبقال والدار البيضاء، 1998، ص 223.

3- عبد القادر العلمي، في الثقافة السياسية الجديدة، منشورات الزمن، العدد 47، 2005، ص 167.

4- عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطية، دار الفكر المعاصر بيروت،2003، ص37.

5- الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، منشورات الزمن، العدد 49، 2006، ص 36.

المجتمع القبلي أو الطائفي[1]،فهو مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلا في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال، واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات[2].

أما محمد عابد الجابري فيرى أن المجتمع المدني هو النتيجة العملية للتحول الديمقراطي، التحول الذي يتم بفعل تطور داخلي للمجتمع، ولكن أيضا بفعل النضال من أجل تحقيقه عبر مطالب معينة كمطالب حقوق الإنسان والمواطن[3].

ويفهم عادة على أنه شبكة المؤسسات التي تقع خارج نطاق سلطة الدولة، وقد يفهم من هذا أن المجتمع المدني هو كل ما يقع خارج كل ما هو رسمي أو خارج كل ما هو يمت لسلطة الدولة بصلة[4].حيث ظهر كتنظير مضاد، وكتبشير مستقبلي بالمرحلة الاجتماعية القادمة[5].

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني يتداخل مع معنى المجتمع الأهلي، واسع الانتشار في الكتابة السياسية العربية في المشرق، إلى درجة يكاد الواحد منهما يؤدي في الاستعمال الوظيفة الدلالية التي للآخر! والواقع أن مساحة من التقاطع بينهما موجودة على الرغم من التمايز الماهوي بينهما. إذ يشار إلى مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي على السواء بحسبانها المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي يجنح ما إلى تأليفها، وغالبا ما تكون لذلك التأليف وظيفة دفاعية يؤمن بها المجتمع القدر الضروري من استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو للسلطة المركزية، في هذا تشترك القبيلة والعشيرة والطائفة والمذهب والعائلة والإقليم... وهي بنى المجتمع الأهلي ومؤسسة مع النقابة والرابطة الحقوقية للمستهلك، والمنتدى الثقافي... وهي بنى ومؤسسات المجتمع

1- الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 36.
2- هويدا عدلي،"دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسة للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي: حالة للمنظمات غير الحكومية"، ضمن الكتاب الجماعي: دولة الرفاهية الاجتماعي (إشراف السيد أحمد النجار وآخرون)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2006، ص 498.
3- محمد عابد الجابري، المجتمع المدني: بين المعنى والمفهوم" سلسلة مواقف، العدد 39 ماي 2005، ص14.
4- أحمد زايد،"المجتمع المدني" المجال والفاعلية"، مجلة سطور، العدد 2، فبراير 1998، ص 24.
5- تركي الحمد، "ما هو المجتمع المدني"، جريدة الشرق، العدد 7306، الأحد 1998/12/29.

المدني كلما كان التضامن الجمعي تلك العلاقة والرابطة القاعدية المؤسسية التي ينهض عليها الاجتماع الأهلي ضد الانتظام المؤسسي للدولة والسلطة المركزية.." [1].

على أن ذلك ليس أكثر من توافق عابر بين نمطين من الاجتماع (المدني) يختلفان في مضمون الرابطة التي يتحقق فيها معا ذلك الاجتماع، نعم، يمكن للقبيلة، وللعشيرة، وللطائفة أن تؤدي بكفاءة كبيرة وظيفة امتصاص مشاكل الفرد المنتسب إليها، وتأمين الحماية الضرورية له من السلطة واحتكارها العنف الشرعي والعرقي وقد أقامت تجارب بعض البلاد العربية الدليل الكافي على أن بنى المجتمع الأهلي تستطيع ملء الفراغ الناجم عن غياب الدولة أو تراجع القدرة لديها بفعل فاعل على أداء وظائفها الطبيعية، ومع ذلك، فإن قوام تلك البنى والمؤسسات نعني العشيرة والطائفة والمذهب وما في معناها وسلالتها قوام سلطوي تتجمع فيه منتهى مظاهر الاستئثار والتفرد بالسلطة، ويكتسي رداء القمع المنظم. فمراتبية السلطة وهرمية العنف في تلك البنى ترسم لذلك التضامن حدودا عصية على التعديل والاختراق، بعد أن تكون قد قررت شكله ومضمونه كتضامن عصبوي قائم على علاقة النسب الدموي، أو الولاء الرمزي للفرد (أو الجماعة الروحية) فضلا عن أنه تضامن ينطوي على تضاد مادي صارخ في شروط المعاش، وتدبير الثروة والسلطة: حيث التأليف المستحيل بين اليسر والعسر، بين البذخ والفاقة بين الوجاهة والوضاعة، السلطة والخضوع، التملك والحرمان...وهي عناصر تكوين التضامن الأهلي العصبوي! [2].

في مقابل ذلك، يصنع التضامن المدني الحديث قواما مختلفا في الطبيعة للاجتماع الإنساني، فهو إذ يبقي على عصبيته الضرورية ضد الانتظام والاشتغال المؤسسي القهري للدولة، يؤسسه على قاعدة تنظيمية مختلفة، ويمنح السلطة فيه مضمونا على درجة من الحداثة عميقة، هنا لا تكون السلطة (سلطة المؤسسة)، فردية أو مزاجية ولا تقوم بالدين أو برابطة الدم أو بعصبية الإقليم، وإنما تكون سلطة عمومية معروضة للتداول، تمتنع على الاحتكار والاستئثار تحت أي ظرف من الظروف، في نفس الوقت الذي ينتظم فيه التضامن المدني على مبدأ المصلحة، ويخضع لعلاقات القوة التي تقرر وجهة تبنيه التنظيمي. وبكلمة، فيما يتجه التضامن الأهلي الموروث إلى إعادة إنتاج العلاقة السلطوية فيه، يتجه

1- عبد الإله بلقزيز، في الدمقراطية والمجتمع المدني، إفريقيا الشرق، بيروت، 2003، ص 20.
2- نفس المرجع السابق، ص21.

التضامن المدني الحديث إلى إرساء نفسه على قوام من العلاقة الديمقراطية. في هذا فقط نستطيع أن نتمثل الاختلاف المفهومي بين المدني والمجتمع الأهلي[1].

نخلص في النهاية إذن إلى أن المجتمع المدني لا يشتغل إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تثبيتها وتكريسها في جميع المجالات والأصعدة والمستويات، كما أن المجتمع المدني من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ثم إن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة[2].

2- دور المجتمع المدني في مجال التنمية البشرية

تعاظم الاهتمام نظرية وممارسة بالمجتمع المدني، كما تناسلت مستويات الحاجة إلى توظيفه داخل حقل الخطابات الأكاديمية السياسية والإعلامية والاستعانة به كبديل عن الدولة أو عن تنظيمات ومؤسسات أخرى إنها حاجة مزدوجة نظرية وعملية تزايدت في العقدين الأخيرين، في نهاية القرن العشرين، والعقد الراهن من بداية القرن الواحد والعشرين [3]. فهو يساهم بدور فعال في تحقيق التنمية البشرية لاعتبارات عديدة:[4].

أولا: تجذر ثقافة العمل الجماعي التطوعي القائم على التكافل والتضامن والتشارك في تاريخنا العربي المشترك، فرغم اتجاهه نحو الاندثار في المدن العربية، إلا أن هذا الإرث الثقافي ما يزال يحظى بالممارسة المنتظمة في الأرياف والقرى وفي بعض المناسبات والمواسم (الحرث والحصاد والأعراس، الحج...) (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، وفي ملتقيات شيوخ وأعيان القبائل والعشائر. وفي دروس وخطب فقهاء الدين

1- عبد الإله بلقزيز، في الدمقراطية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص 22.
2- عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، مرجع سابق، ص40-41.
3- محمد شكري سلام، "المجتمع المدني بين الواقع والإيديولوجيا"، عالم الفكر، العدد الرابع المجلد 36، أبريل – يونيو 2008، ص 25.
4- الغالي أحرشاو، "المجتمع المدني العربي ورهانات التنمية المستدامة"، مجلة علوم التربية، العدد 36، فبراير 2008، ص 26- 27 - 28.

وأئمة المساجد ثم في ممارسات وخدمات نقابات الأشراف والطرق الصوفية ومساهمات التنظيمات المهنية والحرفية والتجارية.

ثانيا: التحديات العالمية الكبرى التي أصبحت تفرض نفسها على الساحة العربية، وفي مقدمتها ثقافة العولمة بمتغيراتها وتداعياتها السلبية والإيجابية، برهاناتها وإكراهاتها الحاضرة والمستقبلية، ومجتمع الإعلام والمعرفة بمقومات التكنولوجية ومستلزماته التنموية، ثم ثقافة التطرف والإرهاب بمعتقداتها الأصولية وسلوكياتها التدميرية.

ثالثا: احتضان المنتظم الدولي، من خلال عدد من الوثائق والتقارير التي أصدرها منذ 1972 إلى الآن، ودوره في خدمة التنمية المستديمة، وبالتالي مطالبة كافة دوله الأعضاء بدعم هذا الدور وتفعيله على أرض الواقع من خلال إشراك الجمعيات المدنية في تصميم الأنشطة والبرامج وتنفيذها ونشر نتائجها وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بتحسين جودة الحياة وحماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان وبناء مجتمع العدل والمساواة والرفاه الاجتماعي، ونقصد بالخصوص الوثائق والتقارير التالية:

- بروز حركة التربية البيئية بعد مؤتمر ستوكهولم حول البيئة (1972).
- وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عام 2000 والتي تراهن على تحقيق ثمانية أهداف للتنمية في حدود سنة 2015.
- عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (1995-2004)
- التقرير العربي حول التنمية المستدامة، القاهرة (2001)
- عشرية الأمم المتحدة للنهوض بثقافة السلم واللاعنف تجاه أطفال العالم (2001-2010).
- إعلان عقد محو الأمية في حدود 2012.
- عقد التعليم من أجل التربية المستدامة (2005 -2014).

رابعا: التحديات الداخلية التي تكشف عن مظاهر إخفاق وفشل السياسات العربية ومن بينها المغرب في مجال تكوين العنصر البشري وتنمية قدراته ومهاراته على السلوك المدني تجاه نفسه وتجاه الآخر والطبيعة والبيئة، وهي مظاهر تعبر عنها وقائع كثيرة أهمها:

- استفحال الأمية والجهل

- اتساع رقعة الفقر
- تزايد معدل البطالة
- محدودية نسبة الالتحاق بالتعليم الأولي
- تواضع ومحدودية هامش الحريات والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية والحكامة الرشيدة.

فهذه الاعتبارات تؤكد على الطابع الاستعجالي والضروري لإشراك جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية وذلك من خلال قيامه بعدة أنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية وايكولوجية وسياسية وعلمية لإخراج المجتمع من أزماته الخانقة ومشاكله المادية والمالية والبشرية والمعنوية المحبطة عن طريق رسم خطط إصلاحية وتغييرية جادة حاضرا ومستقبلا لتحقيق التنمية البشرية وتطوير القدرات البشرية الذاتية لخدمة الآخر عن طريق الدفاع عن حقوقه المدنية والسياسية والحفاظ على البيئة والقضاء على ظاهرة التلوث والانحباس الحراري ومحاربة الأمراض المتفشية كالسيدا وانفلونزا الطيور، والوقوف في وجه الإرهاب وتوعية الناس بأخطار التطرف وضرورة تبني خطاب التسامح والتعايش والأخوة، في العمل على الحد من كل أنواع الأميات المتفشية داخل الوسط الاجتماعي، وتوفير رعاية صحية جيدة ومناسبة وبناء المؤسسات التربوية لتربية المرأة وتعليمها، وتشييد مراكز لحماية الطفولة ورعاية الشباب، والسهر على خلق جمعيات اجتماعية تتكفل بمساعدة الفقراء والمعوزين، وتكوين أندية رياضية وثقافية وأدبية وفنية لتنشيط الفضاء الثقافي داخل الوسط الاجتماعي، وتوعية المواطنين عبر الصحف والأحزاب السياسية المستقلة، والتنسيق مع الحكومة لإنجاز المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى إمكانيات مالية ضخمة وموارد هامة لتأهيل الوسط المجتمعي ليتبوأ مكانته اللائقة.

وعليه فالمجتمع المدني أساس التنمية البشرية، ولا يمكن تصور أية تنمية حقيقية وشاملة بدون مشاركة المجتمع المدني الذي يساهم بكل طاقاته التطوعية في تشغيل الإنسان، من أجل خدمة الإنسان نفسه ماديا وعقليا ووجدانيا وحركيا.

لقد أصبح معولا حاليا على جمعيات المجتمع المدني حاضرا ومستقبلا من أجل المساهمة في قيادة المسيرة التنموية، وذلك جنبا إلى جنب مع جهود الدولة وباقي القطاعات

الخاصة الأخرى، خصوصا وأن جمعيات المجتمع المدني تحولت إلى قوة اجتماعية فاعلة ومنظمة تسهم في تفعيل التنمية الشاملة والمستديمة وفي العمل على تحقيق التنمية البشرية، هذه القوة التي يؤكدها حضورها الكمي الذي أصبح يقارب الأربعين ألف جمعية يغطي جل التراب الوطني، كما أنه يؤطر أكثر من مليون منخرط ويلامس أكثر من ثلث ساكنة البلاد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1].غير أن هذه الأهمية المتزايدة لجمعيات المجتمع المدني قد تعززت بفعل التصور الجديد للسياسات الحكومية التنموية، والتي أصبحت تستدعي حضور المجتمع المدني عموما والنسيج الجمعوي خصوصا كي يساهما باقتراحاتهما ومشاركتهما ومتابعتهما في العملية التنموية التي تتجسد في بعض البرامج والمبادرات التنموية الوطنية وخاصة بالمجتمع القروي وقد تتجلى على رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبارها النموذج الأكثر وضوحا في الوقت الحالي لاعتماد جمعيات المجتمع المدني كشريك وفاعل تنموي جديد من أجل تنزيل وتبيئة برامجها وآلياتها ومقاربتها، وعلى رأس هذه الأخيرة كآلية حكاماتية[2].

نخلص إذن إلى أن الجمعيات غير الحكومية تعبير عن مجتمع حي، ومتحرك وكلما تنامت الجمعيات كلما تبين أن المجتمع ينمو، وهي أيضا تعبير عن حاجيات المجتمع وأهم تحدياته "الديمقراطية، الفقر، حقوق الإنسان.." [3].

إن الجمعيات تشكل مقياسا للدمقرطة والتنمية البشرية في مجتمع معين، فكلما توفر المجتمع على مؤسسات مدنية قادرة على التحرك والمبادرة، كلما دل ذلك على مستوى التنمية البشرية وعلى قدرة البشر على الفعل، وأكثر من ذلك فإن هذه الجمعيات تعبير عن الرأسمال الاجتماعي والإنساني الذي يعتبر عند الكثير من الباحثين والمفكرين اخطر من الرأسمال المادي.

إن الجمعيات فضاء لتكوين وتأسيس المواطنة فهي قوى ضاغطة تشكل محورا أساسيا من محاور التأثير في القرار، وفي استصداره وصنعه وتصريفه.

---

1 - زهير لخيار، "المجتمع المدني والحكامة"، مجلة مسالك، العدد 8، 2008، ص 21.

2 - نفس المرجع السابق، ص 21.

3- مصطفى محسن،"العمل الجمعوي والتنمية البشرية"، مجلة الشعلة للتربية والثقافة، عدد مزدوج 9-10، ماي 2005، ص 41.

إن زمن العولمة وتزايد انحسار دور الدولة أدى إلى بروز فاعلين جدد، وعلى رأسهم الفاعل الجمعوي، بالإضافة إلى الفاعل الاقتصادي، وأصبح لهؤلاء دور المساهمة في تدبير التمايزات والاختلافات والمصالح، والملاحظ أن العمل الجمعوي في المغرب انتعش وارتفعت وثيرته في ظل الانتقال الديمقراطي، وأصبحت للمؤسسات غير الحكومية مهام جديدة مرتبطة بالتنمية والتحديث، وهو أمر يدفع في إطار منطق العصر المبني على الثقافة التشاركية، إلى تثمين دور هذه الجمعيات"[1].

المحور الثالث: الاقتصاد الاجتماعي والتنمية البشرية

1- مفهوم الاقتصاد الاجتماعي

يختلف تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من بلد لآخر،إلا أن المنتظم الدولي لا يختلف حول مجموعة القيم التي تؤطر مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وبناء عليه، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التعريف التالي:"يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين،بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي،يكون الانخراط فيه حرا.كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية، بالدرجة الأولى،على ماهو اجتماعي،من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية،وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء"[2].

في إسبانيا، يحدد القانون رقم 5/2011،الصادر في 29 مارس 2011،في مادته الثانية، الاقتصاد الاجتماعي باعتباره "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية وأنشطة أرباب العمل التي تقوم بها بصورة جيدة مؤسساتها في القطاع الخاص،متبعة إما المنفعة الجماعية لأعضائها

1- مصطفى محسن،"العمل الجمعوي والتنمية البشرية"، مجلة الشعلة للتربية والثقافة،مرجع سابق،ص 42.
2- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:الاقتصاد الاجتماعي رافعة لنمو مدمج إحالة ذاتية رقم 2015/19 إعداد اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية،ص 40.www.cese.ma

أو المنفعة العامة الاقتصادية أو الاجتماعية أو هما معا" وذلك وفق المبادئ الأربعة الموجهة التالية [1]:

* إعطاء الأولوية إلى الأشخاص وإلى الغاية الاجتماعية على حساب رأس المال.

* توزيع النتيجة بحسب العمل المنجز،أو عند الاقتضاء إلى الغاية الاجتماعية موضوع المقاولة.

* النهوض بالتضامن الداخلي ومع المجتمع.

* الاستقلالية إزاء السلطات العمومية.

أما بلجيكا والوني،التي تتوفر على أول تشريع في أوربا حول الاقتصاد الاجتماعي فإنها تعتبر هذا الاقتصاد "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع أو الخدمات،والتي تقوم بها أساسا شركات تعاونية أو ذات أهداف اجتماعية،كما تقوم بها تعاضديات أو مؤسسات تتجسد أخلاقياتها في المبادئ التالية[2]:

* الغاية الاجتماعية من الخدمة لصالح الجماعة أو لصالح أعضائها، عوض غاية تحقيق الربح.

* الاستقلالية في التدبير.

* سيرورة القرار الديمقراطي.

* إعطاء الأولوية إلى الأشخاص والى العمل عوض إعطائها إلى رأس المال في عملية توزيع الأرباح.

وقد تمكنت بلجيكا بهذا العمل في مجال الاقتصاد الاجتماعي،من توسيع أداء نموذج التنمية السوسيواقتصادية ليشمل مجموع منطقة والوني،كما نجحت في استهداف المصلحة الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة".[3]

وحسب "اللجنة الوطنية لاتحاد الأنشطة التعاضدية،والتعاونية والجمعوية الأوربية" التي قامت بنشر مقال بعنوان ميثاق الاقتصاد الاجتماعي « charte de l'économie

1- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاقتصاد الاجتماعي رافعة لنمو مدمج، ص 40.www.cese.ma
2- نفس المرجع السابق، ص 40.
3- نفسه، ص 41.

social » الاقتصاد الاجتماعي حسبه هو مجموع التنظيمات التي تطبق النموذج الديمقراطي في التسيير والذي يتميز بالمساواة في الحقوق والواجبات.[1]

وفي فرنسا يؤكد القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي اعتمدته مؤخرا اللجنة المتساوية الأعضاء داخل الجمعية الوطنية، الاعتراف بهذه الصيغة المقاولاتية المولدة لفرص الشغل والنمو، والتي تستجيب للحاجيات الاجتماعية وينص هذا القانون على أن: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو صيغة من صيغ المقاولة والتنمية الاقتصادية التي تناسب جميع مجالات النشاط البشري الذي ينخرط فيه الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون الخاص، والذين تتوفر فيهم الشروط العامة التالية:

- أن يكون الهدف المنشود مختلفا عن مجرد تقاسم الأرباح.

- نشدان حكامة ديمقراطية، تحددها وتنظمها القوانين، تسعى إلى الإخبار والمشاركة تعبيرها لايرتبط فقط بالمساهمة في رأس مالها أو في مقدار المساهمة المالية للشركاء والعمال والمتدخلين في إنجازات الشركة.

- تدبير وفقا للمبادئ التالية:

- الأرباح تكون مخصصة، في معظمها، لهدف المحافظة على نشاط المقاولة أو تطويره.

- الاحتياطات الضرورية، وغير القابلة للقسمة، لا يمكن أن يتم توزيعها، دون أن تأذن القوانين الأساسية للجمع العام بأن يضيف إلى رأس المال مبالغ مقتطعة من الاحتياطيات التي تشكلت بموجب هذا القانون، وبالتالي بأن يرفع من قيمة الحصص الاجتماعية، أو يلجأ إلى عمليات توزيع الحصص المجانية، ولايمكن أن تغطي الإضافة المالية الأولى، على الأكثر، سوى نصف الاحتياطات المتوفرة في نهاية الفترة السابقة على انعقاد الجمع العام الاستثنائي بشأن الإضافة. ولايمكن للإضافات اللاحقة أن تشمل، على الأكثر، سوى نصف الزيادة في الاحتياطات المسجلة منذ الإضافة السابقة، وفي حالة تصفية الشركة أو حلها عند الاقتضاء، فإن مجموع فائض التصفية يحول إلى مقاولة أخرى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في معنى هذه المادة. أو وفقا للشروط التي تتضمنها

1 - José Luis Monzon campos et Rafael Chaves Avilo: L'economie social dans l'union européenne comité economique et social européenne www.europe.eu/resource/docs.

الأحكام التشريعية والتنظيمية الخاصة المنظمة لفئة الشخص المعنوي الخاضع لقانون الخاص موضوع التصفية أو الحل[1].

يحدد النص بالملموس مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: يجب أن يكون في خدمة التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة، ويخصص الأرباح لهذا الغرض بدلا من توزيعها على المساهمين، كما يجب أن يشتمل على حكامة تعمل على اتخاد قرار جماعي وديمقراطي.

وفضلا عن ذلك يضم حقل هذا الاقتصاد بنيات جد متباينة، حيث أن الجمعيات التقليدية والتعاضديات والتعاونيات، تتعايش جنبا إلى جنب مع "المقاولين الاجتماعيين" الجدد، والمقاولات التجارية، والتي جعلت من المنفعة الاجتماعية هدفا لها وتطبق على نفسها معايير من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وينبغي الاعتراف بأنه على الرغم من كل الكتابات الموجودة، فإن هذا المفهوم يجمع بين مكونات متعددة، وذلك بحسب السياقات والوضعيات، وما فتئ يشكل موضوعا للكثير من المناقشات والأبحاث على الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد يمكن أن نضيف تعريف الأمم المتحدة للبحث المؤسسي للتنمية الاجتماعية « UNRISD » للاقتصاد الاجتماعي حيث يعرف هذا الاقتصاد بأنه يضم طائفة من المنظمات أو المنشآت التي تمارس أشكالا من الإنتاج والتبادل بغرض إشباع الحاجات الإنسانية وبناء القدرة على مقاومة الضغط،والتعافي السريع من النكسات والأزمات و توسيع القدرات الإنسانية،وذلك من خلال علاقات تقوم على التعاون والتجمع والتضامن والإدارة والرقابة الديمقراطية.[2] ويقدم ماكميرتري McMurtry الباحث المتعمق في موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،تعريفا أضيق بعض الشيء يذهب فيه إلى أن هذا الاقتصاد يشمل مجموعة من النشاط الاقتصادي التي لاتسيطر عليها الدولة بشكل مباشر

1- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاقتصاد الاجتماعي رافعة لنمو مدمج، مرجع سابق، ص 41 .www.cese.ma

2- إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط1، أبريل 2014، ص 203.

ولا تخضع لمنطق السوق في تعظيم الربح،والتي تجعل لطيب عيش المجتمعات المحلية والأفراد المهمشين الأولوية على التوجهات السياسية الحزبية وعلى الكسب الفردي.[1]

1-1 مبادئ الاقتصاد الاجتماعي

- حرية الانخراط: لا يتعين أن يجبر أي شخص على أن ينخرط أو أن يبقى منخرطا في بنية من بنيات الاقتصاد الاجتماعي، لا شك أن هذا المبدأ يوجد في قلب الحياة الجمعوية، في الحقل التعاوني تترتب عنه عاقبة هامة: المقاولات التعاونية هي بالضرورة شركات ذات رأسمال متغير، إذ يتعين أن يكون بمقدور الأجراء والذين هم في نفس الوقت شركاء، بيع حصصهم للتعاونية إذا ما أرادوا المغادرة. [2]

- التضامن: إن المشاركين في الاقتصاد الاجتماعي يختارون التعاون والتضامن فيما بينهم لمواجهة ما يطرح عليهم من مشاكل وصعوبات يتعذر عليهم مواجهتها كأفراد.

- الاستقلال الذاتي والتحرر: تعتبر مكونات الاقتصاد الاجتماعي مؤسسات مستقلة مبنية على المساعدة المتبادلة ومسيرة من طرف أعضائها، ويجب أن تعتمد الاتفاقيات المبرمة مع مؤسسات أخرى ومع الحكومات وكذا البحث عن مصادر تمويل خارجية، على شروط تحافظ على السلطة الديمقراطية للأعضاء وتؤمن استقلالية مؤسساتهم. [3]

- السلطة الديمقراطية الممارسة من طرف الأعضاء: تعتبر مكونات الاقتصاد الاجتماعي مؤسسات ديمقراطية مسيرة من طرف أعضائها الذين يشاركون بشكل فعال في وضع السياسات واتخاذ القرارات.

- الاعتماد على الذات: إن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي لا تقوم بعمل إحساني، بل تقوم بعمل اقتصادي، اجتماعي وتربوي بمشاركة المعنيين بالأمر.

- المسؤولية: كل عضو يجب أن يعتبر نفسه مسؤولا سواء اتجاه الأعضاء، أو اتجاه المستفيدين من خدمات هذه المؤسسة أو اتجاه المحيط والمجتمع بصفة عامة.

1- إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مرجع سابق، ص 204.
2- حكيمة خالص، من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات، دار توبقال، المغرب، ط1، 2004، ص21.
3- نفس المرجع السابق، ص21.

- المشاركة: الأعضاء ينخرطون في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي بطواعية وبمحض إرادتهم ويجب أن يشاركوا فعليا في تسيير مؤسساتهم حسب المؤهلات والإمكانيات الخاصة بكل عضو.

- الالتزام اتجاه المجتمع: بقدرما تسهر مكونات الاقتصاد الاجتماعي على تلبية حاجيات وطموحات أعضائها، تساهم هذه المؤسسات في التنمية المستدامة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يصادق عليها الأعضاء.[1]

2-1 مكونات الاقتصاد الاجتماعي

يمكن حصر مكونات الاقتصاد الاجتماعي في التعاونيات، الجمعيات، التعاضديات.

- التعاونيات:

هي عبارة عن تنظيمات تتألف من مجموعة من الأشخاص على أن ينضم بعضهم لبعض من أجل العمل سوية في سبيل تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية وفقا للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها عالميا.

وحسب تعريف الاتحاد الدولي للتعاونيات، التعاونية هي جمعية مستقلة تتكون من أشخاص متطوعين لتحقيق حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة بشفافية وديمقراطية[2].

ولقد ورث المغرب بعد حصوله على الاستقلال تعاونيات مثقلة بالمشاكل بلغ عددها 57 تعاونية في قطاع الفلاحة والصناعة التقليدية والاستهلاك،وورث قوانين تعاونية كانت تطبعها النظرة الإقطاعية وتشوبها العديد من الثغرات والتناقضات[3] ،كما ورث عددا من الجمعيات كانت تنخرط في أنشطة ترتكز على الجانب الثقافي والاجتماعي فقط[4]وعملا بتوصية خبير مكتب العمل الدولي "موريس كولونيا" الذي اقترح في التقرير الذي أعده

1- حكيمة خالص، من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات، مرجع سابق ، ص21-22.

2- Ahmed Ait Haddout et Mohammed jaoud ,L'economie social au maroc approche méthodologique et acteurs,livre (collectif):le developpement locale et l'economie solidaire à l'épreuve de la mondialisation sous la direction du professeur driss khrouz foundation de roi Abdul Aziz al Saoud pour les etudes islamiques,Casablanca.2003,p27.

3-Ahmed Ghazali, Alfred Christian dibold, les coopratives au maroc, depot legal 325/1993 Impremerie el maarif, aljadida, rabat maroc, p89.

4- yahya yahyaoui et hachmi bentahar,revue marocaine d'audit et développement,juin 2004 n°:18,p14.

للحكومة المغربية سنة 1957إحداث جهاز حكومي يتولى تنسيق جهود مختلف المتدخلين في القطاع التعاوني ،وسن سياسة شاملة لتنمية الحركة التعاونية المغربية،وسد الخصاص الكبير المسجل في مجال التعميم والتكوين،أحدثت الحكومة المغربية آنذاك مكتب لتنمية التعاون : بمقتضى ظهير 1-62-146 صادر في 18 سبتمبر 1962وعهد إليه سن سياسة عامة لتنمية التعاونيات، ولقد أوكل له المشرع بمقتضى الفصل 2 من هذا الظهير للاختصاصات التالية:

- جمع ودراسة طلبات الترخيص للتعاونيات.
- مد يد العون للتعاونيات في ميادين التدبير والمساعدة التقنية ومساعدتها في مجال التمويل عند الاقتضاء.
- جمع وتوزيع المستندات والمعلومات المتعلقة بالتعاون.
- المساهمة في تكوين أطر التعاونيات.
- دراسة واقتراح جميع الإصلاحات التشريعية والتنظيمية وجميع التدابير ذات الصبغة الخاصة التي تهم إحداث وتنمية التعاونيات.[1]

وعلى هذا الأساس تدرج مكتب تنمية التعاون في تنفيذ مهامه الرامية إلى تطوير العمل التعاوني في المغرب وتعميمه وتكوين أطره وهكذا عمل على تكثيف حضوره في الميدان لتحديد حاجيات التعاونيات ومرافقتها من أجل إعادة هيكلتها،ونهج أسلوب الشراكة مع التعاونيات ومرافقتها من أجل إعادة هيكلتها،ونهج أسلوب الشراكة مع التعاونيات لتنمية نفسها مع إشراكها،إلى جانب بعض الجهات المعنية كالغرفة المهنية والجمعيات التنموية،وعقد اجتماعات تنسيقية على الصعيد المركزي والجهوي وتكوين موظفي بعض الوزارات المعنية بالعمل التعاوني،كوزارة الفلاحة ووزارة الصناعة التقليدية إلا أن هذا المسعى بالرغم من تحقيق بعض مراميه إلا أنه ووجه بقلة وضآلة الإمكانيات المرصودة لإنجاز تلك المهام وتلك الأنشطة بالإضافة إلى تعدد الوزارات والوزراء الوصيين عن المكتب،وتداخل مهام المكتب مع بعض مسؤولي الوزارات المشرفة تقنيا على التعاونيات وحتى يتسنى لمكتب تنمية التعاون تجاوز هذه الإكراهات ومحدودية إمكانياته مقارنة مع

1 - حكيمة خالص، من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات، مرجع سابق، ص61.

المهام المنوطة به في غياب أي دعم فعلي للمكتب من طرف الحكومات المتعاقبة،اعتمد مديرو مكتب تنمية التعاون – أكثر من عشرون مديرا- ثلاث أنماط من التدبير:

نمط التدبير الإداري المغلق.

نمط التدبير الإداري الموسع.

نمط التدبير التنموي.[1]

- الجمعيات:

حسب الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر بتاريخ 3 جمادى الأولى 1378 موافق 15 نونبر 1958 يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات.

الجمعية هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم.[2]

ويمكن تعريفها كذلك "تجمع مؤسس على الانخراط الإرادي ومساهمة الأعضاء بمعارفهم وأنشطتهم من أجل الجماعة لأهداف أخرى غير اقتسام الربح،وهي عند ألبير ميستر Albert Meister :تنظيما معينا للسلوكات داخل الجماعة وتقنينا معينا للحقوق والواجبات.[3]

وبدوره Jean –Louis Laville يعتبر أن الجمعية التي تقابل قانونيا بنية شكلية ومستقلة، أي معلنة رسميا وغير خاضعة لمراقبة كيان خارجي، متميزة عن الدولة والجماعات الترابية، مبدئيا غير تجارية ولاتوزع أرباحا على أعضائها ومسيريها وتتضمن عنصر المشاركة الإرادية، يمكن تناولها سوسيولوجيا كفضاء يؤمن الانتقال من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام عبر لقاء بين – شخصي. [4]

أما Barthélemy في تعريفها للجمعية فهي تميزها عن باقي المؤسسات إذ تعتبرها ذلك التجمع الذي انطلاقا من دائرة الخاص يتدخل في المجال العمومي، إنها تقوم على أشخاص

1- حكيمة خالص، من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات، مرجع سابق، ص63.

2- قانون الجمعيات سلسلة نصوص ووثائق، منشورات المجلة المغربية والتنمية عدد 173، 2007، ص62.

3- Albert Meister ,vers une sociologie des associations, Édition Ouvriers, Paris, France,P 15.

4- Jean Louis Laville « l'association une liberté propre à la démocratie »in sociologie de l'association P 65-66.

ذاتيين لكنها تتميز في نفس الوقت عن السوق والدائرة الحميمية والأسرة،وعن دائرة العمومي بالمعنى الضيق للكلمة.[1]

وقد حضيت الجمعيات بمكانة خاصة في الخطب الملكية ففي خطاب جلالة الملك في الرسالة السامية الموجهة إلى منتدى فعاليات اليومين الدراسيين حول التدبير الجمعوي اللذين نظمتهما مؤسسة محمد السادس للتضامن في 14 و15 فبراير 2002،يقول جلالة الملك:"...تشكل هذه الجمعيات نموذجا يجسد سياسة الانفتاح التي تنهجها لتمكين كل مواطن تحذوه روح المبادرة والتطوع،من أن يشارك مشاركة تامة،وعلى مختلف الأصعدة، في الحياة الجماعية العامة في تناسق وتكامل مع المهام التي تضطلع بها السلطات العمومية، والهيئات المنتخبة وفعاليات القطاع الخاص،وبذلك تساهم هذه الجمعيات بدعمها ومساعدتها للفئات المحرومة وللسكان الذين يواجهون في وضعية صعبة في تعزيز صرح الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة"[2]

فالعمل الجمعوي يستهدف النهوض بكل مظاهر الحياة الاجتماعية، معتمدا أساسا على روح التطوع، وبما يحتمه الوعي القوي بواجب المواطنة من تكافل وتعاون وتضامن،فإن بلوغ هذه الأهداف النبيلة لن يتحقق إلا بحسن تدبير الجمعيات نفسها ولأدائها قبل أن تتوخى ذلك لتدبير الشؤون الاجتماعية.[3]

وتفيد الإحصائيات الرسمية أن عدد الجمعيات ناهز إلى حدود 2010 حوالي 50000 جمعية وبصرف النظر عن الجمعيات التي لاتوجد إلا في الوثائق أو تلك التي أحدثت من أجل الاستفادة من المنح لاغير،فإن مجال اشتغال الجمعيات يتميز رسميا بالغزارة وتنوع الاهتمامات (العمل الخيري،الرياضة،البيئة،التنمية،الثقافة،النظافة،السكن،التمويل،العمل الحقوقي،البحث العلمي...) وتعدد الفئات الموجهة إليه (النساء، الأطفال، الشباب، المعاقون، المسنون، العاطلون، الطلبة، الموظفون، الأجراء، الحرفيون)

1 - Barthélmy Martine,les associations,et la democratie:la singularité francoise in quest ce que la société?Paris,odile Jacob,2000,p 417.

2- قانون الجمعيات سلسلة نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص25.

3- نفس المرجع السابق،ص 28.

واختلاف جغرافيات اختصاصه (محلية، إقليمية، جهوية، وطنية، دولية، قارية، عالمية).[1]
ويلاحظ أن الجمعيات، خلال السنوات الأخيرة قد برهنت على دينامية هائلة فيما يتعلق بالتعبئة التشاركية لمختلف الشرائح الاجتماعية،وفي ولوج مجالات جد متنوعة،وقد كرس دستور 2011 هذه المشاركة في التنمية الوطنية،وبذلك أصبحت الجمعيات شريكا أساسيا للسلطات العمومية على الصعيدين المحلي والوطني،في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،وفي أعمالها المتعلقة بالحد من الهشاشة ومحاربة الأمية والنقص الحاصل على مستوى الخدمات الصحية والسكن والبنيات التحتية المحلية،والتجهيزات الأساسية.كما أن هذا النسيج الجمعوي يستفيد من مصدرين أساسيين من مصادر التمويل:من ميزانية الدولة التي تحصل عليها في صورة تجهيزات ومنح على سبيل المثال ومن المساعدات الدولية وينضاف كل من انخراطات الأعضاء والتبرعات ومنح القطاع الخاص وقد تمكنت الجمعيات حسب المندوبية السامية للتخطيط ،من تعبئة 8.8 مليار درهم سنة 2007.[2]
ويلاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الجمعيات تضم حوالي 15 مليون منخرط،ثلثهم من النساء وتعبئ ثلاث فئات من حيث الموارد البشرية يتوزعون مابين متطوعين ومستخدمين وأشخاص موضوعين رهن إشارة الجمعيات وتهدف هذه الأخيرة في المقام الأول إلى تقديم المساعدة للنساء لاسيما في المناطق القروية،وللشباب والأطفال والمسنين والأشخاص في وضعية الإعاقة وجميع فئات المواطنين الذين يوجدون في أوضاع هشة والمحرومين من وسائل الحصول على الخدمات الأساسية.

- التعاضديات:

تعتبر المؤسسات التعاضدية ثالث صنف من أصناف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التي رأت النور في القرن التاسع عشر في فرنسا في سياق ظهور حركة فكرية وسياسية تدعو إلى تنظيم المجتمع لنفسه بشكل إرادي وتدبيره لقضاياه الاجتماعية اعتمادا على الذات وقطعا مع أشكال العون والتصدق السائدة،وتأسيسا عليه،يعتبر إحداث هذه المؤسسات تنزيلا للمبادئ التعاضدية الحاملة للمثل الفلسفية والإنسانية التي دافع عنها المفكرون من أمثال

1- محمد كريم، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب،التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع ،مطابع إفريقيا الشرق،الدار البيضاء، ط1، 2011،ص 155.
2- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج،المملكة المغربية،إحالة ذاتية رقم 2015/19 ص 9، www.cese.ma .

"سان سيمون" Saint Simon و"برودان" Proudhon و"فوريي" Fourier بهدف الحد من آثار هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي من جهة،وابتكار أشكال جديدة للتضامن والتكافل تتجاوز أشكال التضامن التقليدي،القائم على علاقات الدم والقرابة،أو الدوافع الدينية من جهة ثانية.[1]

انصب مجال اهتمام هذه المؤسسات في بداية التجربة أساسا على الجانب الصحي للمنخرطين وأفراد أسرهم،قبل أن يتطور ليشمل القطاعات الاقتصادية والإنتاجية من فلاحة وصناعة وخدمات،من خلال عمليات التأمين والتمويل.

وقد ارتبط ظهور المؤسسات التعاضدية في المغرب بنظام الحماية الفرنسية وتحديدا في سياق توفير تغطية صحية للمعمرين مماثلة لما كان معمول به في "المتربول"وقتئد من جهة،وإحداث تعاضديات للتأمين تمكن المؤمنين من الاستفادة من هذه الخدمة،ولكن بتكلفة تقل بكثير عن تعريفات شركات التأمين ذات الطابع التجاري من جهة أخرى.

وبعد استرجاع المغرب لسيادته تبنت،سلطاته الفكرة التعاضدية من خلال تشجيع إحداث تعاضديات جديدة لعل أشهرها في القطاع العام والشبه العام "التعاضدية العامة للتربية الوطنية" التي تم إحداثها سنة 1963 و"تعاضدية القوات المسلحة" التي تم إحداثها سنة 1976،و"تعاضدية مكتب استغلال الموانئ"التي تم إحداثها سنة 1995.[2]

وعلى المستوى القانوني يعتبر ظهير رقم 187-57-1 الصادر بتاريخ 24 جمادى الثانية 1383 الموافق 11 نونبر 1969 المحدد للوضعية القانونية للتعاضديات،ولمجالات أنشطتها وأهدافها،كما يشرح هذا الظهير دور المؤسسة التعاضدية وكيفية اشتغالها.

ويتكون النسيج التعاضدي المغربي من حوالي خمسين مؤسسة تتوزع مابين تعاضديات الصحة وتعاضديات التأمين ومؤسسات التكافل،أما التعاضديات فهي تشكل مبادرات حديثة العهد:

* تشكل تعاضديات التغطية الصحية 50% من مؤسسات النسيج التعاوني،حيث يبلغ عددها 25 مؤسسة موزعة على القطاع العمومي ،والقطاع الشبه العمومي والقطاع الخاص والقطاع الليبرالي، وقد ضمت خلال سنة 2012،حوالي 1.5 مليون منخرط، و 4.5

1- محمد كريم، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، مرجع سابق، ص 185.
2- نفس المرجع السابق،ص 187.

مليون مستفيد من خدماتها، فرغم توفير ولوج مجاني أو بكلفة للخدمات العلاجية ورغم اكتساب الخبرة في مجال تغطية مخاطر المرض بفضل شبكة موسعة من الأعمال الاجتماعية فإن هذه التعاضديات التي تعمل في مجال الصحة تعاني انتقادات من حيث ضعف نوعية الخدمات بالنسبة للمستفيدين،وغياب الحكامة،والنقص الحاصل على صعيد آليات المراقبة الداخلية والخارجية وغياب الدعم المؤسساتي للمجلس الأعلى للتعاضد.[1]

* تقوم تعاضديات التأمين بتغطية المخاطر المرتبطة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، فالتعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين تهتم بتغطية المخاطر ذات الصلة بالأنشطة الفلاحية،أما التعاضدية المركزية المغربية للتأمينات،المتفرعة عن التعاضدية الفلاحية كتعاضدية التأمينات لأرباب النقل المتحدين تختص فقط بالنقل العمومي للمسافرين وتشغل مختلف هذه التعاضديات مايربو على 500 شخص.

* أما شركات التكافل فتهم مؤسسات الائتمان، وتهدف إلى ضمان تسديد القروض 8840 صانعا تقليديا و8979 مستغل لسيارات النقل (سيارات الأجرة الصغيرة) و675 تاجرا و517 تاجرا وشابا مقاولا.

* وأخيرا فقد انطلقت التعاضديات الجماعية في بعض الجماعات من أجل تعويض العجز الذي تعرفه المنظومة الصحية في المناطق القروية وسد النقص التأمين من طرف التعاضديات التقليدية للصحة لفائدة ساكنة هذا الوسط.[2]

2- دور الاقتصاد الاجتماعي في مجال التنمية البشرية

شكلت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، إحدى المؤشرات التي دفعت المنتظم الدولي إلى التفكير في بدائل اقتصادية، ونماذج جديدة لتجاوز الإشكالات الاقتصادية التي أضحت تطرحها التوجهات الرأسمالية التي تصفها بعض التقارير بأنها "متوحشة" باعتبار سعيها نحو تحقيق الربح بجميع وشتى الوسائل، حيث ظهر مفهوم "المسؤولية الاجتماعية

1- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج، مرجع سابق، ص8.
2- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص9.

للمقاولات"، وطرحت قضية "المقاولة وحقوق الإنسان" ضمن جداول أعمال الهيئات الدولية المعنية بقضايا حقوق الإنسان.[1]

ولما كان النهوض بفرص الشغل، واستحداثها يشكل أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي، وأمام بروز أنماط جديدة للتشغيل، وعلاقات عمل تتجاوز الإطار الكلاسيكي لعلاقات العمل،حيث اتجهت منظمة العمل الدولية نحو اعتماد معايير جديدة للعمل،كان أبرزها توصية العمل الدولية رقم 204 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم،لاشك أن مساهمة بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خلق وإحداث فرص الشغل بالمفهوم الكلاسيكي لعلاقات العمل القائمة على بذل النشاط المهني مقابل أجر،تظل محدودة بشهادة التقارير الوطنية والإقليمية،والدولية،لكن أثرها يبدو جليا في تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين منها،مما يحقق أبرز أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030،المتمثل في الهدف المعنون ب"تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.[2]

يمثل الاقتصاد الاجتماعي إحدى الاستراتيجيات، التي تسهم لامحالة في دعم المسار التنموي ومكافحة الفقر بالعالم القروي عامة وبماله من قدرة على شحذ الهمم وتجميع الجهود ودعم الطاقات وتعبئة الموارد في بناء مشاريع تشاركية متوسطة وصغرى من شأنها استثمار الموارد المحلية المتاحة لخلق فرص التشغيل الذاتي،وتوفير مصدر للدخل وتثمين الموروث الثقافي،والأكيد أن هذا الجهد الجماعي القاعدي رغم أهميته الحيوية سوف لن يغني عن دور فاعل للسلطات العمومية التي من مهامها خلق البنيات والتجهيزات الضرورية وتوفير الخدمات الأساسية لإسناد ودعم مكونات الاقتصاد الاجتماعي وضمان ديمومته ووظيفته الإنسانية.[3]

إن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يعتبر فرصة حقيقية للشباب القروي من أجل ضمان مستقبل كريم تعتبر فيه مسؤولية الجمعيات والتعاونيات التي تشكل النواة الأولى للاقتصاد

1- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب،من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية،منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد ايدناور، البرلمان، المملكة المغربية www.chambre de conseiller.ma/docs/،ص 13.

2- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب،من أجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية،مرجع سابق، ص 13.

3- حسن الكتمور،قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن والتنمية،ضمن الكتاب الجماعي بعنوان الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي،منشورات الجماعة القروية لإغزران،مرجع سابق ،ص8.

الاجتماعي حاسمة بما أن غالبيتها (أكثر الثلثين) تنتشر في العالم القروي وهي كذلك فرصة جد مهمة من أجل مواكبة المجتمع المحلي من أجل الاستفادة من الحركية الاقتصادية التي تهدف إلى دعم المنتوجات المحلية والفلاحية والسياحة التضامنية وجعل هذه الفئة شريكا في النقاشات حول السياسة العمومية من أجل تطوير ميدان الاقتصاد الاجتماعي التضامني وخلق ترابط بين النقاش الوطني وانتظارات الشباب في محيطهم الترابي والمساهمة في تحديد السياسات العمومية لفائدة شباب العالم القروي.[1]

وبشكل عام فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره رافعة لتنمية روح التعاون، يمكن أن يتيح فرصا سوسيو- اقتصادية تسمح بتقوية تماسك النسيج الاجتماعي وتحقيق التنمية القروية غير الفلاحية من خلال خلق أنشطة مدرة للدخل،وإدماج فئات هامة من المواطنين،ولاسيما النساء والشباب عن طريق تشجيع التشغيل الذاتي.وبالتالي فإن الهدف المنشود هو تحسين الظروف المعيشية للمنخرطين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمساهمة في تنشيط اقتصاد المجالات القروية،غير أن هؤلاء الفاعلين يحتاجون إلى اكتساب كفايات معارف لكي يتمكنوا من المساهمة الفعالة في تنمية مجالاتهم.

كما أن تعزيز القدرات الفردية للساكنة القروية (النساء والرجال والشباب والأطفال) جانب من الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في برامج التنمية القروية لأن تحسين الإنتاجية وتنويع أنشطة الاقتصاد القروي يمر بالضرورة عبر التأهيل والتكوين المهني والمستمر للساكنة المعنية في المهن الواعدة التي تتيحها الفلاحة والاقتصاد القروي غير الفلاحي.

كما أن تعزيز القدرات الجماعية للساكنة القروية يعد جانبا هاما يتعين على السلطات العمومية تقديم مزيد من الدعم له،وذلك من أجل إعادة الثقة إلى العلاقات الاجتماعية،وتعزيز أمن الساكنة وممتلكاتها،وإنقاذ الساكنة القروية من الفقر وهذا يتطلب من جهة تأهيل منظومة للتكوين والتأطير لفائدة الفاعلين والمنظمات المتدخلة في مجال التنمية القروية من أجل تحفيزها على تملك المخاطر التي تتعرض لها واكتساب تقنيات إنتاجية جديدة ومهارات تتصل بتدبير وتسويق منتجاتها،ومن جهة أخرى إشراك الجامعيين

1- حسن الكتمور، قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن والتنمية، مرجع سابق، ص3.

والباحثين مع مختلف الفاعلين من المجتمع المدني في عمليات التحسيس وتعزيز القدرات والتتبع والتقييم وإصدار تقارير منتظمة من طرف باقي الفاعلين.

المحور الرابع: الرأسمال الاجتماعي والتنمية البشرية

1- تعريف الرأسمال الاجتماعي

عرف مفهوم الرأسمال الاجتماعي في الوقت الحاضر نجاحا حقيقيا في العلوم الاجتماعية[1]. يعرف معجم علم الاجتماع، الرأسمال الاجتماعي بكونه يرتكز على الموارد التي يمتلكها أعضاء شبكة من الأشخاص وهو ليس في ملكية الشخص نفسه، إنها موارد قابلة للتعبئة وللاستخدام من طرف الشخص من أجل الوصول إلى هدف أو أهداف تسمح له بتحسين وضعيته، ورفاهيته، إنه مفهوم تمت صياغته في مماثلة مع الرأسمال البشري، غير أنه ليس مجرد امتداد بسيط له، فإذا كان الأخير (الرأسمال البشري) مرتبط بمميزات فردية (مثل المستوى الدراسي)، فإن الثاني (الرأسمال الاجتماعي) يندرج ضمن شبكة العلاقات الاجتماعية للأفراد، والتي يملك كل فاعل ضمنها استثمارات علائقية مختلفة، إن اختيار الاستثمار بالقليل أو بالكثير في هذه العلاقة أو في الأخرى هو فكرة مسبقة عقلانية، وكما يوضحه كولمان (1990) فإن مردوديته رهينة بدرجة الثقة السائدة داخل المجموعة المعنية فالرأسمال الاجتماعي هو دالة لبنية الشبكة[2].

ويعتبر جيمس كولمان James coleman من المنظرين الأوائل لمفهوم الرأسمال الاجتماعي والرأسمال الاجتماعي بالنسبة له وبكل بساطة هو قدرة الناس على التعاون والتنسيق الجماعي فيما بينهم، سواء في جماعات أو تنظيمات، وذلك من أجل تحقيق وإنجاز مشاريع ذات النفع العام والمصلحة العامة، ويعتبر J.Coleman أن الرأسمال الاجتماعي شأنه في ذلك شأن باقي الأشكال الأخرى للرأسمال، منتجا، وهو منتج بحسب J.Coleman لأنه يمكن من الحصول على أهداف وتحقيق إنجازات يكون من الصعب ومن المستحيل أحيانا تحقيقها في حالة غياب أو عدم وجود رصيد ملائم من الرأسمال الاجتماعي ويعطي J.Coleman مثالا مفيدا من أجل التدليل على فائدة وإنتاجية الرأسمال الاجتماعي من خلال

1- Michel Lallement,"capital social et théorie sociologique", Gris, université de Rouen, 6 février 2003. p 5.

2-Raymond Boudon, Philippe Besnard, Mohamed Cherkaoui, Bernard, Pierre lécuyer, Dictionnaire de sociologie, Ed. du club France loisirs, Paris, Janvier 2001. p 21.

افتراض وجود مجموعتين من الناس، المجموعة الأولى حيث أعضاؤها يتقون في بعضهم البعض، وفي الآخرين، مما سيجعل هذه المجموعة قادرة على التعاون وبالتالي قادرة على إنجاز أكثر من المجموعة الثانية التي تفتقد وجود هذه المزايا، ولا تتوفر على رصيد ملائم من الرأسمال الاجتماعي ومثال ذلك تجمع قروي حيث الناس يمكنهم أن يستعيروا ويعيروا أدواتهم الفلاحية للعمل لبعضهم البعض، مما يجعل هذا التجمع القروي الأول أكثر تضامنا وأكثر إنتاجية وأكثر نجاحا من تجمع قروي ثاني حيث الناس لا يتقون في بعضهم البعض، ويمارسون أنانية متطرفة لا تمكنهم من التعاون وتبادل الأدوات والمنافع فيما بينهم[1].

وبحسب هذا التعريف فإن الرأسمال الاجتماعي يكمن في كل أشكال العلاقات الاجتماعية ضمن البنية الاجتماعية، باعتبار هذه الأشكال من العلاقات قد تم إنتاجها والتوافق عليها، اجتماعيا من أجل تسهيل أفعال وتحركات الفاعلين في النسق أو البنية الاجتماعية وهكذا فإن J.Coleman يرى أن الرأسمال الاجتماعي يمكن أن يتمظهر من خلال ثلاثة مظاهر أساسية هي: [2].

- الالتزامات والانتظارات: داخل البنية من خلال بناء وترسيخ التبادلية ذلك أن كل فاعل يملك ديونا له مستحقة على الآخرين وفي نفس الوقت أيضا، كل فاعل عليه حقوق وواجبات مستحقة للآخرين.

- شبكات تبادل المعلومات: إن الفاعلين ضمن البنية الاجتماعية يقومون ببناء شبكات لتبادل المعلومات مما يجعل الحصول على هذه المعلومات أسهل وأقل تكلفة، وأكثر تداولا ضمن البنية الاجتماعية.

- المعايير والجزاءات المرتبطة بها: من أجل كبح الممارسات والأفعال المنحرفة والمخلة بالنظام السائد ضمن البنية الاجتماعية وهكذا يمكننا أن نستنتج إن الرأسمال الاجتماعي حسب J.Coleman له ثلاثة مميزات محددة[3].

أولا: إنه نتاج للعلاقات داخل البنية الاجتماعية.

1-Fatema Mernissi, ONG rurales du Haut.- Atlas, Les Aït –Débrouille Ed. Marsam, 2003, p 45.

2 - Sophie Ponthieux, « que faire du capital social ? », in : GRIS université de Rouen 6 Février 2003, p 244.

3 - Ibid, p 244.

ثانيا: إنه مفيد ومسهل لأفعال الأفراد المكونين للبنية الاجتماعية.

ثالثا: إن هذا الرأسمال الاجتماعي ليس ملكا للأفراد والفاعلين الاجتماعيين الذين يستخدمونه مما يجعل منه أي الرأسمال الاجتماعي منفعة عامة.

ويمكن القول بأن مقاربة J.Coleman للرأسمال الاجتماعي تندرج ضمن مشروع واسع وكبير من أجل تحقيق المصالحة المعرفية بين علم الاجتماع، والاقتصاد، هذا المشروع الذي تبنته مدرسة شيكاغو[1].

أما بوتنام Putnam، فمقاربته لمفهوم الرأسمال الاجتماعي لا تختلف إلا قليلا عن مقاربة J.Coleman ذلك أن Putnam ينسب أصل المفهوم لـJ.Coleman لذلك فهو يقترح تحديدا وتعريفا وظيفيا لهذا المفهوم، وهو تحديد وتعريف يماثل هذا المفهوم مع الأشكال الاقتصادية الأخرى للرأسمال. وحسب Putnam فإن الرأسمال الاجتماعي يحيل على ثلاث وحدات مميزة: الشبكات والمعايير، والثقة، ونتائجها المفترضة، من التنسيق، والتعاون، والمنفعة المتبادلة الناتجة عن كل هذه المزايا والأشياء، وقد تمت مناقشة هذا التعريف من طرف مجموعة من الباحثين الذين ركزوا بالخصوص على الأشكال السلبية للرأسمال الاجتماعي (المافيا، الإجرام، والعصابات... وغيرها) والاختلافات المفاهيمية بين الشبكات والمعايير، هو مشكل التعريف الوظيفي الذي يخلط بين الشيء ونتائجه وهذا ما سيحاول Putnam تلافيه من خلال تعريفه الذي وضعه في سنة 2000، محاولا عدم التلميح إلى النتائج الإيجابية (المنفعة المتبادلة) وهكذا أشار Putnam إلى أن رأسمال الاجتماعي يشير أو يحيل على الارتباطات بين الأفراد والروابط الاجتماعية، ومعايير صياغته وبناءه لرأسماله الاجتماعي فإنه يضمنه إلى التزامات متبادلة وقواعد السلوك التبادلي بشتى أشكاله، ذلك أن الارتباطات هي الجزء الهام من حياة الفرد[2].

1 - Sophie Ponthieux: « que faire du capital social ? », OP.Cit, p 244.
2 - Ibid, p 245.

ولقد كان بوتنام Putnam حدد سنة 1993 الرأسمال الاجتماعي باعتباره خاصية أساسية للمجتمعات وليس الأفراد ويرى Putnam أن الرأسمال الاجتماعي يتكون من العناصر الآتية: [1].

- شبكات الخطوط التي تشكل معا المجتمع المدني" المؤسسات، والتسهيلات والعلاقات" في القطاعات التطويرية، وقطاعات الدولة، والقطاعات الشخصية وكثافة عمل الشبكات بين هذه القطاعات الثلاث.

- إحساس الأفراد بالانتماء للمجتمع المدني، مع الإحساس بالتماسك والمساواة مع أعضاء المجتمع الآخرين.

- معايير التعاون والتبادل والثقة التي تحكم وظائف الشبكات- التسهيلات والعلاقات المرتبطة بالمشكلة للمجتمع المدني، وكذلك المشاركة المدنية التي تتضمن المشاركة في عملية المحافظة على استخدام شبكة العلاقات التطوعية والخاصة بالدولة، والاجتماعية.

ويرى بوتنام أن مستوى الرأسمال الاجتماعي يعد سببا في تفسير النمو أو التدهور الاقتصادي وحسب Putnam فإن الرأسمال الاجتماعي يستمر كجزء من التنظيم الاجتماعي الذي يشمل الثقة والمعايير وشبكات العمل على المدى الطويل ويعيد إنتاج وتطوير نفسه وفق شروط مناسبة ومحفزة، وهكذا يعتبر Putnam أن الرأسمال الاجتماعي هو "مجموع مميزات التنظيم الاجتماعي، من شبكات ومعايير وثقة اجتماعية تسهل التنسيق والتعاون من أجل منفعة متبادلة"[2].

ودائما حسب Putnam فإن الشبكات الاجتماعية تنمي الثقة الاجتماعية وتبني المعايير الصلبة لتوجيه وقيادة السلوكات والتصرفات من قبيل معايير التبادلية.

ويعتبر الباحثين أن أفكار Putnam بشأن الرأسمال الاجتماعي وخاصة في جانب ربط العلاقة بين فعالية وقوة مؤسسات المجتمع المدني، ووجود ممارسات ديمقراطية ومستقرة ومستدامة إن هذه الأفكار قد تأثرت كثيرا بدراسات De Tocqueville حول الديمقراطية في أمريكا، كما أن Putnam كان من بين الباحثين الأوائل الذين قاموا بدراسة امبريقية

1- عثمان هندي، رأس المال الاجتماعي، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر2006، ص 41.

2 - Sophie Ponthieux , « que faire du capital social ? », OP.Cit, P245.

حول الرأسمال الاجتماعي سواء تلك التي قام بها في إيطاليا أو تلك المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية معتمدا على مجموعة من الدلائل والمؤشرات لقياس مستوى الرأسمال الاجتماعي منها، المشاركة السياسية الاهتمام بالشأن العام، والمشاركة في الرياضيات، والروابط الثقافية[1].

أما فرانسيس فوكوياماFukuyama فقد قدم مقاربة بسيطة بخصوص الرأسمال الاجتماعي مفادها قدرة أمة من الأمم على تطوير مؤسساتها، من أجل القوة والإنجازية وهذه المقدرة على التطوير بالنسبة لأي أمة من الأمم تجد لها جذورا وأصولا في القيم الملازمة للثقافة القومية أو المحلية لهذه الأمة أو لهذه الجماعة، ولذلك Fukuyama يقول بأنه "من بين الدروس التي يمكن استخراجها من دراسة الحياة الاقتصادية، هي أن الازدهار الاقتصادي لأمة من الأمم وتنافسيتها هي مشروطة بميزة ثقافية واحدة ووحيدة ووجودية: إنها ميزة أو درجة الثقة الاجتماعية السائدة بين أفراد وجماعات هذه الأمة[2].

وانطلاقا من هذه القاعدة قسم Fukuyama العالم إلى معسكرين: معسكر الأمم التي تتوفر على درجة عالية من الثقة الاجتماعية، ومعسكر الأمم التي تسود فيها درجات متدنية من الثقة الاجتماعية، وفي هذه الدول تتميز بنسيج صناعي يتكون من مقاولات صغرى منعزلة وضئيلة الإنجازية، وعلى العكس من ذلك فإن الدول التي تسود بها درجة عالية من الثقة الاجتماعية، حيث أن الناس وانطلاقا من ثقافتهم المحلية أو الصحية القومية متعودون على إقامة علاقات تعاون وتبادل خارج الدائرة العائلية، مما يؤدي إلى وجود ديناميكية في المجتمع المدني وبالتالي ديناميكية في المؤسسات الاجتماعية الوسيطة وانطلاقا من هذا الأساس، فإن قياس الرأسمال الاجتماعي لن يكون سوى قياس درجة الثقة الاجتماعية السائدة في المجتمع على حسب ما ذهب إليه Fukuyama، وبذلك اعتبر هذا الباحث هو أكثر من قدم مؤشر مباشر وواضح من أجل قياس الرأسمال الاجتماعي، غير أن المشكل الأساسي في مؤشر الثقة الاجتماعية هو أن أساسه وجذوره ثقافية، الشيء الذي يجعلنا دائما

1- عثمان هندي، رأس المال الاجتماعي، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة، مرجع سابق، ص 42.
2 - Sophie Ponthieux, « que faire du capital social ? », op, cit, p 246.

بصدد تفسير ثقافي للاختلافات والفروق الاقتصادية فيما بين المجتمعات[1]. ففرانسيس فوكوياما يؤكد على أن الرأسمال الاجتماعي كان وراء المعجزة اليابانية[2].

ويعرف بيير بورديو الرأسمال الاجتماعي باعتباره مجموع الموارد الفعلية، والمحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة قوية من العلاقات المنظمة الدائمة والممأسسة، وعلاقات المعرفة المتبادلة، والتقدير بين الأفراد يعطي العضوية في جماعة، الفرد حق التمتع بما للجماعة من مكانة ومنزلة وشبكة المكاسب الفردية والجماعية[3].فهو يمثل عنده مجموع الاتصالات والعلاقات والمعارف والصداقات والالتزامات،باعتبارها ديونا رمزية، تعطي للفاعل حظوة اجتماعية،وقدرة على الفعل ورد الفعل مهمة جدا تبعا لنوعية وكمية ارتباطاته،وعلاقاته مع الأفراد الآخرين،وذلك أن الجماعات،وإن كانت تفوض لكل أعضائها رأسمالها الاجتماعي،إلا أن حجم الرأسمال المفوض،يوزع بينهم بطريقة غير متكافئة،وبتعبير أكثر دقة،فالرأسمال الاجتماعي ليس سوى مجموع الموارد الحالية أو الكامنة التي يحصل عليها المرء نتيجة استثماره لشبكة علاقات دائمة من المعارف المتبادلة القديمة أو الجديدة والممأسسة إلى حد ما[4].

و يرى Olivier Godechot, Nicolas Mariot أن في علم الاجتماع، يعتبر الرأسمال الاجتماعي عموما، كإنفاق للوقت، للمجهودات، للمال، ولممتلكات أخرى في الأنشطة العلائقية، غير أنه ليس في حد ذاته استهلاك نهائي أو شكل من أشكال الترفيه، بل إنه كذلك استثمار يساهم في الإنتاج، وقد يكون مصدر الربح نقديا أو شكلا من الأشكال الأخرى[5].

وبشكل عام فالرأسمال الاجتماعي هو المجموع الكمي والكيفي أو النوعي للمؤسسات والجمعيات والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية في مجتمع من المجتمعات بالقياس لعدد السكان ورأس المال الاجتماعي غير رأس المال النقدي،وغير رأس المال المادي الذي

1 - Sophie Ponthieux, « que faire du capital social ? », op, cit, p246.
2 - Fatema Mernissi, ONG rurales du Haut.- Atlas, Les Aït –Débrouille op.cit, p 47.
3 - Sophie Ponthieu, « que faire du capital social? », op.cit, p247.
4- فوزي بوخريص، مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي،مجلة إضافات في علم الاجتماع، العددان 23-24 صيف وخريف 2013،ص 146.
5-Olivier Godechot,Nicolas mariot,"les deux formes du capital social", Revue Française de sociologie, Avril- Juin 2004. p 243.

يشمل الموارد الطبيعية والمرافق والطرق والعقارات والآلات وما شابه ذلك،كما أنه غير رأس المال البشري الذي يمثل مجموع الأفراد المتعلمين وذوي الصحة أي الذين يمثلون موارد بشرية حقيقية،ويعد رأس المال الاجتماعي أحد المعايير الذي ينبغي أن تقاس بها قوة المجتمعات، وهو ليس علامة فقط على مدى قوة أو ضعف المجتمع المدني،بل علامة كذلك على التقدم أو التخلف السياسي الاجتماعي.[1]

2- دور الرأسمال الاجتماعي في مجال التنمية البشرية

منذ أكتوبر 1996 أطلق البنك الدولي مشروع" مبادرة الرأسمال الاجتماعي" والذي كان هدفه هو تحديد وقياس الرأسمال الاجتماعي من أجل تقييم آثاره على الاقتصاد والتنمية في المجتمعات[2]. وتبرز الأهمية المتزايدة، التي يوليها الاقتصاديون لهذا المفهوم ومكانيزماته، في قدرته على استدماج واستدخال الأدوار والنظريات الاقتصادية الجديدة للنمو والازدهار ضمن أدوار المؤسسات الاجتماعية الأصيلة، ولهذا يذهب الباحثين إلى أن هذا المفهوم (الرأسمال الاجتماعي) يتوفر على قوة تفسيرية كبرى لما يجري في مجموعة من الميادين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الهامة والحيوية ذلك أنه قادر على تفسير سيرورة النمو والاستثمار والشعور الاجتماعي بالرضاء، والتنمية الاقتصادية كما أن الرأسمال الاجتماعي ومردوديته الهامة يمكن أن تنعكس إيجابا على الصحة الاجتماعية العامة، وعلى مستوى الإجرام، ودرجة المشاركة الاجتماعية والسياسية، والإنجازات المؤسساتية داخل المجتمع، وبالتالي ولمالا التفسير المنطقي لما تعيشه بعض الجماعات من سعادة ورفاه وسلاسة في أساليب العيش والتعاون والتبادل، وهذه في الحقيقة كلها مفاهيم وميادين تحيلنا في الواقع على شعارات وسياسات وتحديات التنمية البشرية المستديمة، التي أصبحت عنوانا للسياسات الرسمية للمؤسسات الدولية المانحة، كما أن هذه التحديات أصبحت هدفا وغاية، للمتخصصين والباحثين والفاعلين المحليين في مجال محاولة خلق دينامية تنموية مستديمة داخل المجتمعات الإنسانية انطلاقا مما تتوفر عليه من ثروات ورساميل محلية وعلى رأس هذه الرساميل نجد الرأسمال الاجتماعي، "لأن التنمية البشرية

1- محمد عثمان الخشت،المجتمع المدني عند هيجل، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2002، ص263-264.

2 - Sophie Ponthieux, « que faire du capital social ? », op.cit, p241.

لها بعد اجتماعي هام فهي من جهة تنمية للفعل، وتنمية للتفاعل مع الآخر من جهة أخرى، أي أن التنمية الجوهرية والأساسية هي تنمية الرأسمال البشري، والرأسمال الاجتماعي في نفس الوقت"[1].

وتكمن أهمية الرأسمال الاجتماعي من ناحية علاقته الوطيدة بالمسألة التنموية، في أن دراسة الرأسمال الاجتماعي لمجتمع معين تمكننا من معرفة مدى فاعلية شبكات العلاقات الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع، ومعايير التبادلية بين الأفراد والجماعات التي يمكن أن تسهل الإنتاج، وتبادل المنافع وتوزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية على مختلف شرائح المجتمع، كما أن دراسة الرأسمال الاجتماعي، تمكننا من التعرف على مدى التماسك الاجتماعي والتسلسل الوظيفي والهرمي ودرجة أو مستوى الثقة الموجودة داخل مجموعة معينة أو داخل مجتمع محلي أو داخل المجتمع الوطني أو القومي، ودرجة المشاركة في العلاقات الرسمية بين الآخرين، والانتماء لشبكات العلاقات الاجتماعية والمشاركة في بناء وإعادة بناء هذه الشبكات.

وتمثل كافة العناصر السابقة رأسمال الاجتماعي، والذي ينعكس مباشرة على التنمية في المجتمع، والعوامل المكونة له والمؤثرة فيه تشمل: التنمية، الصحة، البيئة تكنولوجية المعلومات، التنمية القروية والحضرية، تمكين المرأة[2].

إن الرأسمال الاجتماعي كمؤثر حيوي، وفعال وذو آثار إيجابية متعددة لتكوين رأسمال البشري والمالي له العديد من المنافع[3].

فالرأسمال الاجتماعي باعتباره مورد: حيث تمثل التفاعلات الاجتماعية وشبكات العمل التي تتراكم وتتطور عبر تاريخ الفرد والمجتمع موردا ذا قيمة، تترجم في صورة رأسمال عندما يحدث تحول مبني على هذه الموارد، وهكذا تعتبر قضايا الملكية والموقع هامة، لتحديد من سوف يستفيد من إعادة إنتاجه وتحويله.

الرأسمال الاجتماعي باعتباره موجه ناحية الهدف: فبالنسبة لبورديو هو قوة فرد تمارس على الآخرين، وبالنسبة لكولمان يتمثل الهدف في تزايد رأسمال البشري الفردي،

1 - عثمان هندي، رأس المال الاجتماعي، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة، مرجع سابق، ص 24.
2 - نفس المرجع السابق، ص 26.
3 - نفس المرجع، ص 32-33.

وبالتالي يتزايد الرخاء الاقتصادي الاجتماعي وبالنسبة لـ بوتنام يتمثل الهدف في إقامة المؤسسات الديمقراطية.

الرأسمال الاجتماعي باعتباره ضبط اجتماعي: حيث يؤكد الأمريكيان كولمان وبوتنام على الدور الذي يلعبه رأسمال الاجتماعي في إقامة المعايير والقواعد وفي حث الأفراد على أن يصغوا إليها ويرى بوتنام أن رأسمال الاجتماعي كمورد لا بد من الحفاظ عليه، وإثرائه حتى يواصل النظام سريانه بسهولة.

يلعب الرأسمال الاجتماعي دورا فعالا في تحقيق تنمية بشرية قروية، وتبرز فعاليته وأهميته في قدرة الأشخاص القرويين على التنظيم من أجل تحقيق التنمية، إن الرأسمال الاجتماعي يساعد المجموعات على القيام بالمهام التنموية الأساسية التالية على نحو يتميز بالكفاءة والفعالية:

- التخطيط والتقييم واتخاذ القرار
- حشد الموارد وإدارتها
- الاتصال ببعضهم البعض وتنسيق الجهود
- التوصل إلى حل للخلافات[1].

ويؤكد البنك الدولي في موقعه على الانترنيت حول التنمية القروية والرأسمال الاجتماعي إلى أن الرأسمال الاجتماعي يعد عاملا مؤثرا وفعالا لأنه يؤثر في قدرة سكان الريف على التنظيم من أجل تحقيق التنمية فهو يساعد المجموعات على الترابط والتجمع لطرح قضاياهم وهمومهم المشتركة والتي عادة ما تكون كل من الدولة والقطاع الخاص طرفا فيها[2].

وفي دراسة للباحثة فاطمة المرنيسي بعنوان "ONG rurales du Haut-Allas" حول مفهوم الرأسمال الاجتماعي في جانبه الإمبريقي بالمغرب، نجدها تتحدث بتفصيل عن أقدم مؤسسة من مؤسسات الرأسمال الاجتماعي المغربي وهي مؤسسة "اجماعة" بقبائل الأطلس الكبير، وخاصة قبائل ايت ايكتل ، حيث قامت فاطمة المرنيسي برصد قدرة هذه القبائل على التعبئة وعلى وجود إطار تنظيمي عريق وأصيل لأشكال التضامن، مما يمكن

1 - رأس المال الاجتماعي، http.//www.palfx.com/vb/Show thread.php?t.
2- نفس المرجع السابق.

اعتباره ثروة أو رأسمال بالمعنى الاقتصادي للكلمة ذلك أن هذه المؤسسة الاجتماعية العريقة" اجماعة" كانت تنظم الأعمال الزراعية التعاونية أو التضامنية "التويزة" وتنصيب القائم على المسجد "الفقيه" والسهر على تنظيم ما يسمى بـ "النوبة" ومحاربة الجراد، وتنظيم عمليات السقي والتنظيف الدوري للأحواض وتنظيم عملية الاستقبال للضيوف الوافدين على الجماعة، كما أن هذه المؤسسة كمعلم أساسي من معالم الرأسمال الاجتماعي المغربي هو أن هذه "اجماعة" "كانت مبنية على أسس تمثلية وديمقراطية محلية لا يمكن إلا أن تجعلها أهم مورد وأهم إطار تنظيمي اجتماعي عرفه المجتمع المغربي عبر التاريخ الاجتماعي التراكمي، إلى درجة أنه يمكن تشبيه التضامن القبلي المغربي بذلك التضامن الذي أسس للقوة الاقتصادية لليابانيين غير أن هذا لا يعني أننا نزعم أن القبائل المغربية بصدد إنشاء شركات كبرى من قبيل "Mitsubishi" أو "Toyota" ولكن الأهم في هذه المؤسسات التقليدية هي أنها شكلت إطارا ملائما ومناسبا تاريخيا من أجل تلبية الاحتياجات للمجتمع المغربي المحلي[1].

إن هذه الفعالية الاجتماعية بالأطلس الكبير هو ما جعل منظمة "أغاخان" (Agakhan) تصنف هذا النموذج التنموي لهذه المنطقة ضمن النماذج التسعة الأفضل في العالم[2]. وبصفة عامة يمكننا القول والإقرار أن المغرب قد ورث ثروة لا تقدر بثمن إنه رأسمال اجتماعي ينظم الحياة الاجتماعية ويؤطر أشكال التضامن التقليدي التي يجب تثمينها واستثمارها وتطويرها من أجل تحقيق تنمية بشرية قروية مستديمة.

1 - Fatema Mernissi, ONG rurales du Haut.- Atlas, Les Aït –Débrouille, op.cit., p1-17.
2- Ibid, p 4.

خلاصة:

لقد أبرزنا في هذا الفصل أهمية الفاعلين العموميين (الجماعات المحلية) وغير العموميين (جمعيات المجتمع المدني ،مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وخاصة التعاونيات والرأسمال الاجتماعي) لما له من قدرة على دفع سكان المجتمع القروي على التأطير التنظيم من أجل تحقيق التنمية فهو يساعد المجموعات على الترابط والتجمع لطرح قضاياهم وهمومهم المشتركة في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية بالمجتمع القروي وذلك من خلال القيام بوضع خطط واستراتيجيات تنموية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية وتطوير القدرات البشرية الذاتية لإخراج المجتمع من أزماته الاجتماعية الخانقة ومشاكله المادية والبشرية.

فلا يمكن تصور أي تنمية حقيقية وشاملة بدون مشاركة هؤلاء الفاعلين الذين يساهمون في تشغيل الإنسان من أجل خدمة الإنسان.

خلاصة الإطار النظري:

لقد تطرقنا في الفصل الأول من هذه الدراسة، للمفاهيم التي تنبني عليها دراستنا وتشكل الإطار النظري والمرجعي لها، فقد إلتزمنا منذ البداية ونظرنا من خلالها إلى موضوع دراستنا الإطار باعتبارها إبرة البوصلة التي تعين الاتجاه الذي ينبغي اتباعه والاسترشاد به في مسيرة البحث. كما قمنا بعرض أهم النظريات السوسيولوجية في ميدان سوسيولوجيا الفقر والتنمية حيث عرضنا في إطار سوسيولوجيا الفقر لنظريات كل من جورج زيمل وسيرج بوغام وكارل ماركس للفقر،فإذا كان كل من جورج زيمل وسيرج بوغام يريا بأن الساكنة الفقيرة، هي تلك المحتاجة للخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجتمع فإن المقاربة الماركسية ترى بأن الفقر هو الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها وتعانيها الطبقة البروليتارية وهي نتيجة حتمية للاستغلال الذي تمارسه البورجوازية لنفوذها السياسي وبالنسبة لسوسيولوجيا التنمية فقد عرضنا لأهم الاتجاهات النظرية الحديثة في فهمها لظاهرتي التنمية والتخلف، تؤكد أولا أن التنمية تعني ضمن ماتعنيه التقدم نحو أهداف معينة محددة بوضوح، أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة،ثانيا أن الدول المتخلفة سوف تتقدم أو تتجه نحو نموذج الدول المتقدمة، ثانيا أن الدول المتخلفة سوف تتقدم أو تتجه نحو نموذج الدول المتقدمة عندما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية، ثالثا إن هناك عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية يمكن تحديدها وحصرها ومن شأن ذلك معاونة دول العالم الثالث على تحقيق حشد شامل لموارها القومية، رابعا وأخيرا ضرورة التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة (داخل المجتمع) من أجل تدعيم سياسة التنمية وتحديد الأساس الإيديولوجي الذي يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المتخلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق بمهام أو واجبات التنمية، كما قمنا في إطار هذا الفصل بعرض المخططات التنموية التي سلكها المغرب منذ الاستقلال وقد تميزت هذه المخططات ببعض التقلبات بفعل التحولات والمتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الوطني وبالخصوص على قدرته التمويلية الذاتية فبعد المجهود الاستثماري الهام الذي أنجز إلى حدود منتصف السبعينات واجه المغرب صعوبات للسير على وثيرة الاستثمار المنجز سابقا، وتضخم حجم المديونية ولم يتمكن من تعبئة الموارد الداخلية لتمويل مشاريع وبرامج التنمية الشيء الذي

قاده منذ أواخر السبعينات وخصوصا ابتداءا من السنوات الأولى لعقد الثمانينات إلى اعتماد برنامج التقويم الهيكلي، وبمقتضى هذا الأخير سن المغرب سياسات مالية تقليصية كان لها الآثار الايجابي النسبي على مستوى الحد من العجز المالي الداخلي،لكن كانت لها آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية للسكان في مجالات الدخل والصحة والتعليم والشغل والحاجات الأساسية كالماء الصالح للشرب والكهرباء والسكن،وأبرزت مختلف التحليلات والدراسات المنجزة عند بداية التسعينات،أنه رغم المجهود الاستثماري المنجز وبعض المبادرات ذات البعد التنموي والاجتماعي المندمج،فإن محدودية السياسات التنموية التي طبقت تجلت في عنصرين اثنين من جهة عدم تمكن المغرب من إحداث تراكم كاف في خلق موارد تمويل العمل التنموي، ومن جهة أخرى إفراز تأخر وتفاوت على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من آفات البطالة.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد خصصناه للتعريف بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامجها وآليات تفعيلها ومتابعتها،فهي سياسة عمومية جديدة تهدف إلى تعاطي جديد مع الملف الاجتماعي بالمغرب،يعتمد آليات حديثة تتجاوز بكثير الطروحات التقليدية القديمة المعمول بها، المعتمدة على "سياسة الإنزال للبرامج والتصورات من المستوى الفوقي، الأمر الذي طبع هذه البرامج بالمحدودية وضعف التوجه والتأثير في الواقع.فهي ثورة ثانية بعد ثورة الملك والشعب فهي ورش كبير يهدف لتقوية الفعل التنموي للدولة والجماعات المحلية، وجمعيات المجتمع المدني،كما أن السياسة الاجتماعية التي حددتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تقوم على توسيع دائرة الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة وإتاحة أكبر قدر من فرص الاختيار أمام كل المغاربة.إلا أنه بالرغم من مجهودات الدولة في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية بالمجتمع القروي وذلك من خلال إطلاقها للعديد من المشاريع الموازية لمشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كمخطط المغرب الأخضر وبرنامج المساعدات المالية " تيسير" للأسر المشروط بالتمدرس وبرنامج مليون محفظة وبرنامج الصحة (المخطط الوطني للصحة في العالم القروي والاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016) وبرنامج المساعدة الطبية RAMED والبرامج الخاصة بالتزويد بالماء الصالح للشرب وكهربة العالم القروي (الأول والثاني) علاوة على البرامج التي تم إطلاقها

خلال السنوات الأخيرة في مجال البنيات التحتية الرقمية،فإنها لم تفلح كثيرا في فك العزلة في المجتمع القروي ومن تم الرقي بمؤشرات التنمية البشرية القروية وهذا ما تؤكده سنويا تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي لازالت تضع المغرب في رتب متدنية للتنمية البشرية.

وأخيرا الفصل الثالث والأخير ضمن هذا الإطار فقد خصصناه للحديث عن أهمية الفاعلين العموميين (الجماعات المحلية) وغير العموميين كجمعيات المجتمع المدني، ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، الرأسمال الاجتماعي لما لهذا الأخير من قدرة على دفع السكان المجتمع القروي على التأطير والتنظيم من أجل تحقيق التنمية فهو يساعد المجموعات البشرية على الترابط،والتجمع لطرح قضاياهم وهمومهم المشتركة في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية وتطوير القدرات البشرية الذاتية لإخراج المجتمع من أزماته الاجتماعية الخانقة ومشاكله المادية والبشرية فلا يمكن تصور أي تنمية حقيقية وشاملة بدون مشاركة هؤلاء الفاعلين الذين يساهمون في تشغيل الإنسان من أجل خدمة الإنسان.

الإطار الميداني

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

ومكافحة الفقر بجماعة أولاد الطيب بفاس

تمهيد:

تقدم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نفسها كمشروع اجتماعي تنموي، يهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، للفئات الفقيرة المعوزة والمحدودة الدخل. انطلقت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية رسميا بعد خطاب الملك محمد السادس في 18 ماي 2005 وارتكزت على ثلاث محاور أساسية: وهي التصدي للعجز الاجتماعي بالأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية الأشد خصاصا، تشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمتيحة لفرص الشغل، العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة.

غطت برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والأنشطة المدرة للدخل والتي تنعكس بجلاء في إنجاز مشاريع تنموية بشرية، تهم بالأساس بناء وتجهيز قاعات الولادة ودور الأمومة، وكذا اقتناء المعدات الطبية للحد من وفيات الأمهات عند الولادة وتشجيع الولادة في ظروف صحية فضلا عن بناء وتجهيز مراكز لتصفية الدم، واقتناء سيارات إسعاف على مختلف جهات الوطن.أما في مجال التعليم فقد تم بناء وتجهيز دور الطالب والطالبة، ودور الحضانة ومؤسسات التعليم ماقبل الأولي، والمطاعم، وتأهيل البنيات التعليمية، بالإضافة إلى اقتناء وتوزيع وسائل النقل المدرسي والأدوات المدرسية، وعلى مستوى البنيات التحتية أولت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اهتماما خاصا للمشاريع المرتبطة بهذا القطاع وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية من قبيل تطهير السائل والتزود بالكهرباء، والولوج للماء الصالح للشرب وتشييد المسالك الطرقية، مما ساهم في فك العزلة عن فئات واسعة من الساكنة المستهدفة خاصة بالوسط القروي.

وفي التنشيط السوسيوثقافي والرياضي: أطلقت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مجموعة من المشاريع والأنشطة المتعلقة بالتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي وذلك من خلال بناء وتجهيز مراكز متعددة الوظائف ودور الشباب والمكتبات والمراكز الثقافية والفضاءات الجمعوية وبناء وتأهيل المركبات الرياضية وملاعب القرب، فضلا عن تكوين الشباب في مجال المهن الرياضية.

وبالنسبة للأنشطة المدرة للدخل ومن أجل مكافحة الفقر أعطت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أهمية كبرى للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص في وضعية هشاشة أو بدون عمل، إذ تقدم دعما ماليا وتقنيا لحاملي المشاريع كما تمنحهم فضاءات لبيع منتوجاتهم في معارض محلية ووطنية. وتعتبر الجماعة الترابية أولاد الطيب من بين الجماعات الترابية التي استفادت من مختلف مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمراحلها الثلاث المرحلة الأولى (2005-2010) المرحلة الثانية (2011-2018) المرحلة الثالثة (2019-2023) في مختلف المجالات التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والرياضية وعلى مستوى كذلك الأنشطة المدرة للدخل، اضافة إلى البنيات التحتية. كمشروع دار الطالبة، مشروع دار الشباب، مشروع دار الولادة، مشروع مركز أولاد الطيب لتكوين وتأهيل المرأة القروية، مشروع تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج بالمجال الفلاحي، المساهمة في تجهيز شركة SMART DECOR للنجارة، مشروع إحداث وتجهيز ثقب مائي بدوار الحشالفة، حافلات النقل المدرسي من الدواوير البعيدة إلى المدارس بمركز الجماعة أولاد الطيب، إضافة إلى المشاريع المنجزة في إطار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والممتدة من 2019 إلى 2023 والمتعلقة ببناء ثمانية وحدات لدعم التعليم الأولي بالوسط القروي. حيث خصصنا الفصل الرابع من هذه الدراسة للحديث عن مجالات الدراسة الميدانية من حيث المكان والزمان والمجال البشري هذا الأخير تم تقسيمه إلى فئتين فئة المتدخلين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفئة المستفيدين منها كما تحدثنا وفي إطار نفس الفصل عن أسس اختيار العينة باعتبارها الخطوة المنهجية الضرورية التي يعتمدها البحث السوسيولوجي نظرا لعدم استطاعة الباحث بمفرده الإلمام بكل عناصر المجتمع موضوع الدراسة ويتوقف عليها صحة نتائج البحث الميداني، كما تطرقنا في هذا الفصل للمناهج السوسيولوجية التي اعتمدنها إضافة الى تقنيات تكميم وتحليل المعطيات كما ذكرنا في نهاية هذا الفصل بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب بفاس.

خصصنا الفصل الخامس من هذه الدراسة للتذكير بالمقاربة المعتمدة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية القروية التي اعتمدتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع تحليل المقابلات

النصف موجهة التي تم إجراؤها مع مختلف المتدخلين في المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سواء باعتبارهم حاملي المشاريع، أو الجمعيات المسيرة لها، أوموظفين لهم علاقة مباشرة بمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المقابلات النصف موجهة المنجزة وصل إلى 20 مقابلة نصف موجهة، و فيما يخص الفصل السادس من هذه الدراسة فقد خصص للتطرق لمدى خضوع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لعمليات المتابعة والتقييم باعتبارها نظاما يمكن من ضبط مدى تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة وقياس أثر المشاريع المنجزة على المستفيدين بهدف تحسين الأداء والوصول لنتائج ملموسة.

وأخيرا الفصل السابع من هذه الدراسة فقد تطرقنا فيه للتمثلات الاجتماعية للمستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقييمهم الاجتماعي لها وذلك من خلال تفريغ الاستمارة التي وزعت على المستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجتمع القروي على شكل أرقام، و جداول إحصائية، مع تحليلها وتفسيرها.وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على تقنية الاستمارة للتعرف على تمثلات وآراء واتجاهات المبحوثين تجاه مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الفصل الرابع:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية الحلقة الأكثر أهمية ضمن أي عمل سوسيولوجي،إنها بمثابة أجرأة وتتويج للإطار النظري الذي يعتبر الوعاء الفكري الذي تتبلور داخله الخطة النظرية التي رسمناها للبحث، وإذا كان الجزء الأول الذي أفردنا فيه الحديث عن بعض النظريات السوسيولوجية التي تناولت بالشرح والتفصيل مفهومي الفقر والتنمية في فصل أول عنون ب: من سوسيولوجيا الفقر إلى التنمية البشرية بالمغرب (من 1956 إلى 2004)، ثم تطرقنا في فصل ثان إلى التنمية والمجتمع القروي في عهد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وأخيرا في فصل ثالث تطرقنا لمختلف الفاعلين في التنمية البشرية بالمجتمع القروي المغربي فإن الجزء الثاني من هذا البحث سيعمل على أجرأة المفاهيم النظرية والاشتغال عليها في الواقع، محاولين في ذلك اتباع خطوات إجرائية الغاية من ورائها معالجة الإشكال الذي سبق صياغته في بداية هذا العمل يتمحور هذا الإشكال حول مدى قدرة المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية وتلك المرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الاستجابة لحاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة المستفيدة منها؟ وما أثرها على درجات الفقر والتنمية البشرية بالجماعة المدروسة؟ تفرع هذا الإشكال المركزي إلى التساؤلات التالية:

- هل تم إشراك الساكنة المستهدفة في تحديد حاجياتها ومتطلباتها أثناء اقتراح وتنفيذ وإنجاز المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لحاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة المستفيدة منها؟ وما أثرها على درجات الفقر والتنمية البشرية بالجماعة المدروسة؟

تفرع هذا الإشكال المركزي إلى التساؤلات التالية:

- هل تم إشراك الساكنة المستهدفة في تحديد حاجياتها ومتطلباتها أثناء اقتراح وتنفيذ وإنجاز المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل؟

- هل تخضع المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للمتابعة والتقييم من طرف كافة المتدخلين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟
- هل ارتقت تلك المشاريع إلى مستوى تطلعات وانتظارات وحاجيات الساكنة المستهدفة؟ أم أنها على العكس من ذلك؟

ولدخول غمار هذا البحث الميداني فقد تزودنا بمجموعة من الفرضيات التي ستقودنا وتوجهنا حتى لانتيه وسط معلومات أو معطيات قد تنحرف بنا عما نصبو إليه وقد حددنا هذه الفرضيات فيما يلي:

ترى الفرضية العامة التي تقودنا في هذا البحث إلى أنه قد تستجيب إلى حد ما المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمتعلقة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لحاجيات ومتطلبات المستفيدين منها.

وقد جزأنا هذه الفرضية إلى فرضيات جزئية معبر عنها كالتالي:

- تم إشراك الساكنة المستهدفة إلى حد ما في تحديد حاجياتها ومتطلباتها أثناء اقتراح وتنفيذ وإنجاز المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمتعلقة بالأنشطة المدرة للدخل.
- تعرف المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نقصا على مستوى المتبعة والتقييم من طرف كافة المتدخلين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- التمثلات الاجتماعية للمستفيدين من المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية والمتعلقة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تبقى ايجابية نسبيا.

هذه إذن هي الفرضيات التي سنعمل على التحقق منها في بحثنا الميداني والتي نرى أنها تجيب عن الإشكال المطروح فإلى حد ستصمد هذه الفرضيات أمام التحقق التجريبي أو البحث الميداني؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تستلزم منا الانغماس في موضوع الدراسة ومحاولة سبر أغواره مزودين في ذلك بمختلف التقنيات المنهجية التي نرى أنها ستساعدنا في ذلك والتي سنرتكز في الأساس على العناصر التالية:

- المقابلة النصف موجهة.

- المجموعة البؤرية.

- الاستمارة أو الاستبيان.

في نهاية هذا التقديم لا يسعنا إلا أن نتمنى التوفيق في هذا العمل وأن نتمكن من تسليط بعض الضوء على الإشكال لما له من راهنية وأهمية على الصعيد الوطني.

المحور الأول: مجالات الدراسة الميدانية

1- المجال المكاني للدراسة الميدانية:

لقد اتخذنا كمجال للبحث الجماعة الترابية أولاد الطيب وهي تابعة إداريا لجهة فاس مكناس، حيث تقع بالجهة الجنوبية لمدينة فاس، وتعتبر بوابتها الجنوبية بوابة مهمة نظرا لوجود مطار فاس سايس الدولي فوق ترابها.[1]

شرقا جماعة عين البيضا، غربا الجماعة الترابية عين الشقف، شمالا الجماعة الترابية سيدي اخيار، جنوبا الجماعة الحضرية فاس.

مساحة الجماعة:[2]

تصل مساحة الجماعة (سبعة آلاف) هكتار موزعة كما يلي: ملك خاص 3000 هكتار جموع 3900 هكتار أملاك مخزنية 100هكتار.

السكان والكثافة:[3]

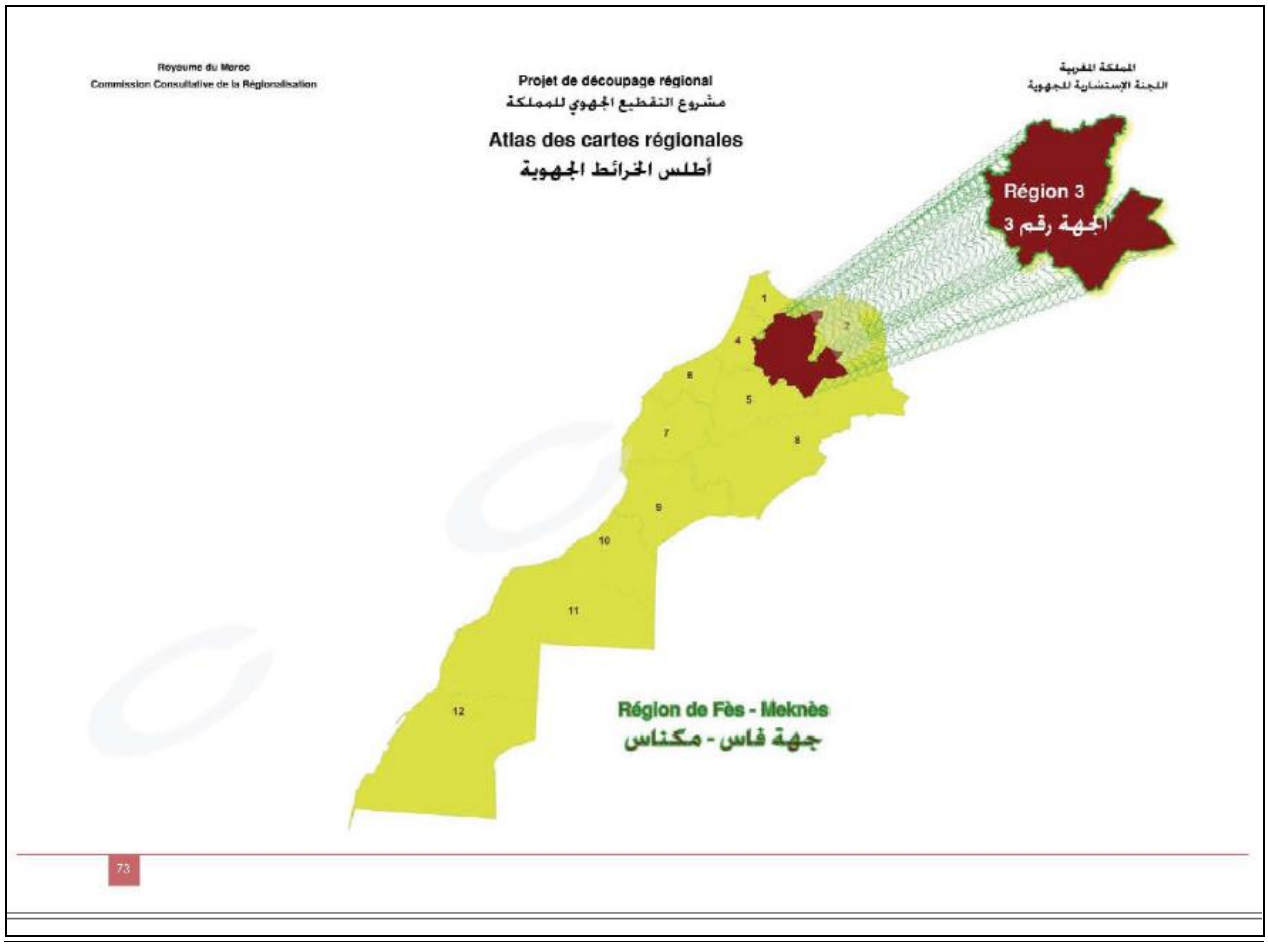
يبلغ عدد سكان الجماعة حسب إحصاء 2014 حوالي 24594 نسمة.

عدد الدواوير بالجماعة[4]

يبلغ عدد الدواوير بالجماعة 28 دوارا معظمها يضم مساكن مجتمعة و09 من هذه الدواوير تشكل نواة مركز شبه حضري هو مركز أولاد الطيب.

1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب صادرة عن جماعة أولاد الطيب، 2020،ص1.
2- نفس المرجع السابق، ص1.
3- نفسه، ص1.
4- نفسه، ص2.

الخريطة رقم 1: جهة فاس - مكناس [1]



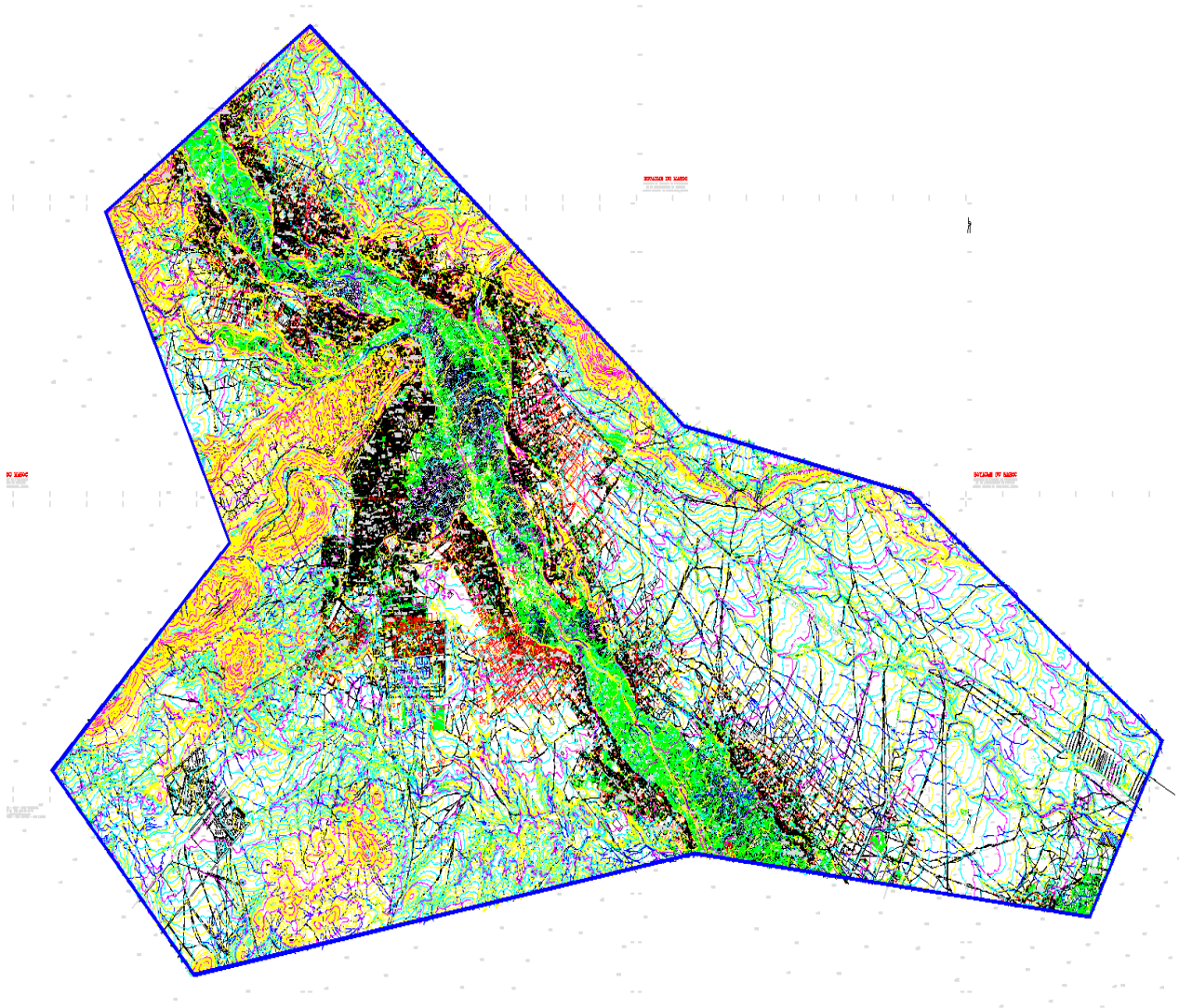
1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب، سنة 2020، ص 5.

الخريطة رقم 2: جهة فاس - مكناس [1]



1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب، سنة 2020، ص 6.

الخريطة رقم 3: الموقع الطبوغرافي لجماعة أولاد الطيب [1]



1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب، سنة 2020، ص7.

الخريطة رقم 4: الحدود الجغرافية لجماعة أولاد الطيب [1]

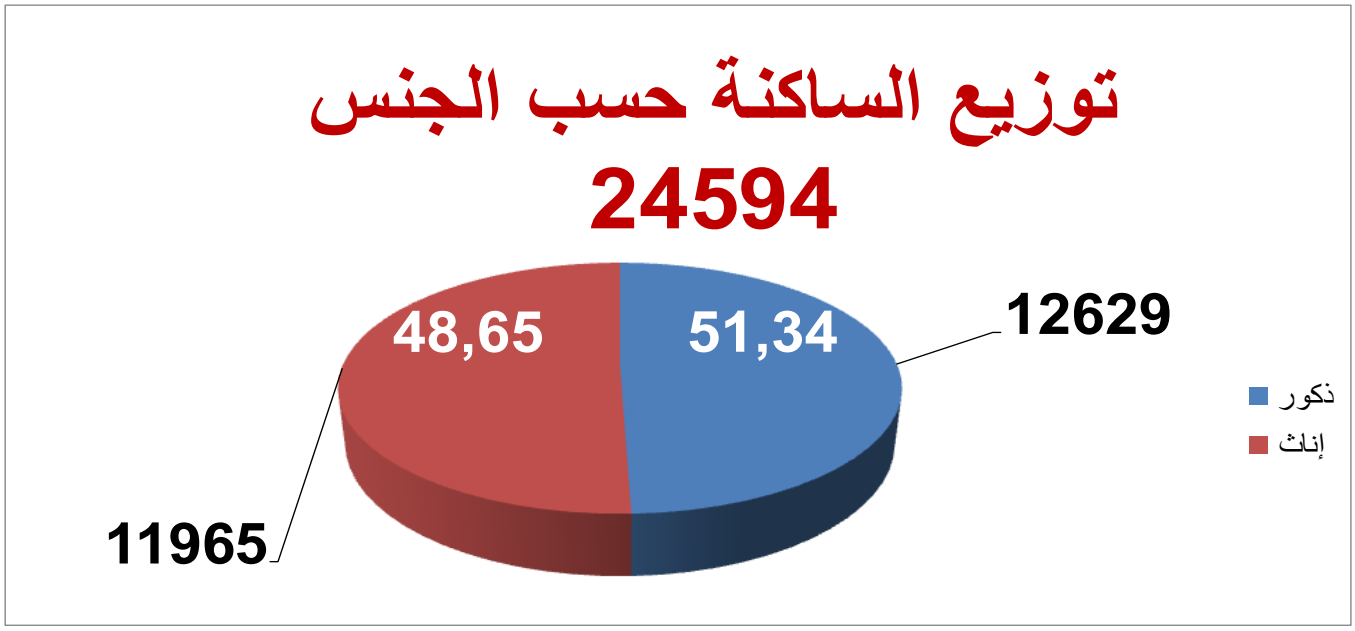


1- www.commune rurale ouled tayeb.ma

الجدول رقم 1: عدد السكان بجماعة أولاد الطيب حسب إحصاء 2014 [1]

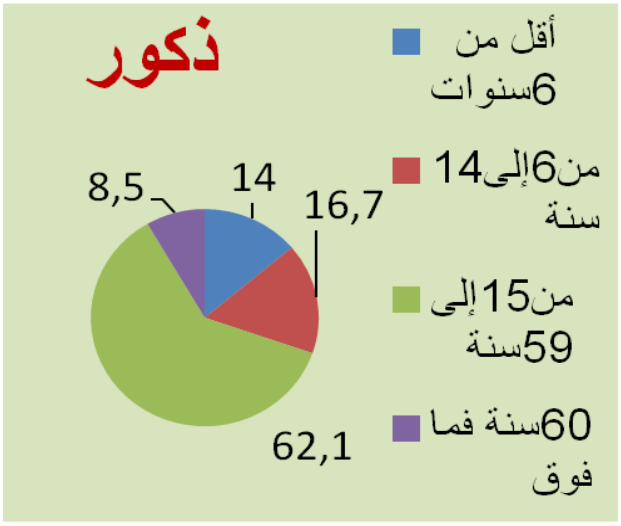
عمالة فاس	2004	2014
	عدد السكان بالجماعة	عدد السكان بالجماعة
جماعة أولاد الطيب	19200 نسمة	24594 نسمة

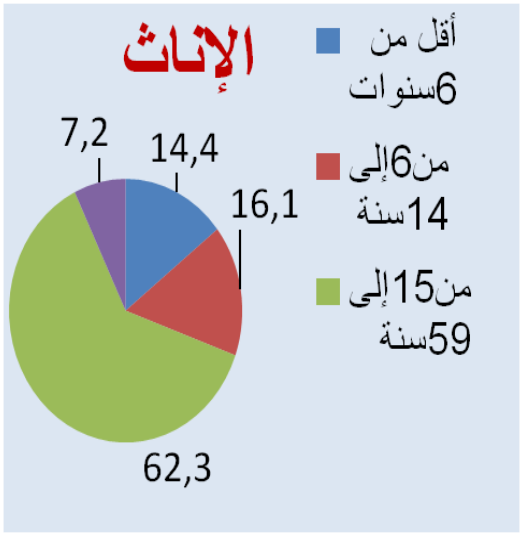
الدائرة رقم 1: توزيع ساكنة الجماعة حسب الجنس [2]

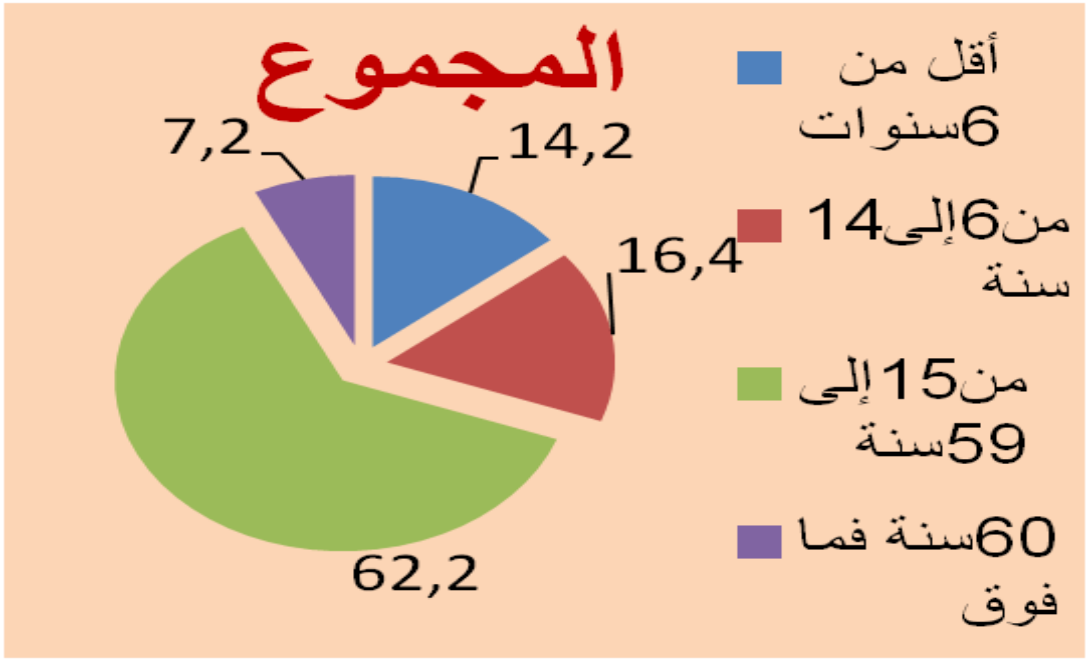


1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب، مرجع سابق، ص 9.
2- نفس المرجع، ص 9.

الدائرة رقم 2: توزيع ساكنة الجماعة حسب السن [1]







*** قراءة في الدائرتين: رقم 1 و2:**

من خلال اطلاعنا على الشكلين رقم 1و2 يتضح لنا جليا بأن نسبة الساكنة التي يتجاوز سنها الستون سنة فما فوق هي النسبة الغالبة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ارتفاع نسبة الشيخوخة بالجماعة، ثم تليها فئة من 15 إلى 59 سنة ثم تليها فئة من 6 إلى 14 سنة وفي الأخير تأتي فئة أقل من 6 سنوات.

1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب، جماعة أولاد الطيب، ص9.

I/ المميزات الجغرافية والديمغرافية للجماعة الترابية أولاد الطيب[1] :

*أهم الخصائص الجغرافية:

نوعية المناخ: كجزء من سهل سايس، فإن تراب الجماعة القروية لأولاد الطيب يسود فيه مناخ متوسطي معتدل حار وجاف صيفا وبارد شتاءا، متوسط التساقطات السنوية حوالي 400 مم سنويا.

نوعية التربة: يغلب عليه الحمري بنسبة تقارب 70% التيرس حوالي 20% الرملي حوالي 10%.

جوفية التضاريس: يغلب عليها الانبساط نظرا لكونها جزء من سهل سايس ويتراوح علو الجماعة عن سطح البحر ما بين 460 متر و690 متر.

II/ تحليل الوضعية الاجتماعية للجماعة[2] :

*الكهرباء:

معظم الدواوير التابعة لنفوذ قيادة أولاد الطيب تتوفر على شبكة الربط بالتيار الكهربائي باستثناء الدواوير التالية:

- تعاونية السعادة في طور الانجاز.
- تعاونية الحمومية.
- دوار البورصي.
- تعاونية العمل.

أي أن نسبة الربط بشبكة التيار الكهربائي بالجماعة 94%.

* الماء الصالح للشرب:

معظم ساكنة أولاد الطيب مزودون بالربط الفردي لقنوات الماء الصالح للشرب.

* التطهير:

- مركز أولاد الطيب:

1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب، جماعة أولاد الطيب، ص 2.
2- نفس المرجع، ص 3.

ويدخل في هذا الإطار كل من الدواوير التالية[1]:

أولاد بوعبيد الساقية- أولاد الطيب السفلى – أولاد الطيب العليا- أولاد حمو- أولاد الهواري- أولاد لخضر- أولاد بوعبيد الكواز.

بخصوص هذه الدواوير، فإن عملية التطهير جارية الأشغال بها وأن نسبة الأشغال الجارية 40%.

أما فيما يخص باقي الدواوير، فإن عملية التطهير منعدمة ويتم الاعتماد على نقط الحقن الخاص بالواد الحار.

* المسالك الطرقية:

كل المسالك الطرقية الكائنة بمركز أولاد الطيب، هي مسالك غير معبدة باستثناء المسلك الطرقي الرابط بين طريق ايموزار ودوار أولاد الطيب العليا مرورا بكل من دوار أولاد لخضر ودوار أولاد بوعبيد الكواز هو في طور الإنجاز ويبلغ طولها حوالي 1.5 كلم.

أما فيما يخص الدواوير الخارجة عن مركز أولاد الطيب، فنجد بعض الدواوير غير مرتبطين بأي مسلك طرقي وأخرى مرتبطة بمسلك غير معبد.

الخدمات الاجتماعية الأساسية:

- التعليم:

تتوفر قيادة أولاد الطيب على ثلاث مجموعات مدرسية وهي كالتالي:

- مجموعة مدارس أولاد الطيب.
- مجموعة مدارس أولاد بوعبيد.
- مجموعة مدارس الحشالفة.

وللإشارة، فإن هذه المجموعات المدرسية تتفرع من كل واحدة منها مجموعة من الفرعيات المدرسية بمختلف الدواوير بالجماعة الشيء الذي يجعل نسبة التمدرس بالجماعة في تزايد مستمر كما أن قرب الفرعيات بمختلف الدواوير يجعل الآباء يسارعون إلى تسجيل أبنائهم رغم صغر سنهم.

1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب، جماعة أولاد الطيب، ص 2.

كما يبقى أن الأطفال المنقطعين عن الدراسة أو الذين لم يساعفهم الحظ في متابعة دراستهم، يكونون عرضة للتسكع أو للاشتغال في بعض الورشات الصناعية، ومن بين الأسباب وراء هذه الظاهرة ما يلي:

- انقطاع مجموعة من التلاميذ عن الدراسة وخاصة في صفوف الفتيات لبعد الإعدادية عن مقر سكناهم (إعدادية الحسن بنشقرون فاس).
- عدم قدرة التلاميذ على مسايرة الدراسة بالإعدادية لضعف مستوى تكوينهم في المرحلة الابتدائية.

الصحة:

تستفيد ساكنة أولاد الطيب من مركز صحي فريد كائن بمركز الجماعة وأن السكان المستفيدين منه هم الكائنين بالجوار منه، ويعني ذلك مركز أولاد الطيب. أما باقي الدواوير الأخرى ونظرا لبعد المسافة وكذا انعدام المواصلات، فإنها تستغني عن خدماته باستثناء تحركات الطاقم الطبي في إطار دوريات للتلقيح ومع ذلك، تبقى خدمات المركز الصحي لأولاد الطيب اتجاه الدواوير النائية منعدمة.

المرافق الاجتماعية:

إن ساكنة أولاد الطيب تفتقر إلى المرافق الاجتماعية وذلك لما لها من مزايا سواء من حيث التكوين أو الترفيه.

مؤسسات ثقافية: تجهيز المكتبة الجماعية.

إن ساكنة أولاد الطيب تعتمد في دخلها اليومي على الفلاحة بالدرجة الأولى، ونظرا لتوالي سنوات الجفاف وانعدام الأمطار، فإن المحصول الزراعي تقلص سنة بعد أخرى. الشيء الذي جعل سكان أولاد الطيب وخاصة بالمركز يلجئون إلى بيع قطعهم الفلاحية لغير ذوي الحقوق بالجماعة.

III)- تحديد استراتيجية التنمية البشرية[1] :

* الإمكانات والموارد المحلية:

1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب، جماعة أولاد الطيب، ص 3.

الإمكانيات والموارد المحلية بجماعة أولاد الطيب يتم استغلالها بشكل جزئي نظرا لمحدودية الموارد المحلية للجماعة، ويعود هذا بالأساس إلى عدم تمكين الجماعة من مركز محدد يمكنها من الرفع من الموارد الذاتية للجماعة مع العلم أن جماعة أولاد الطيب تتوفر منذ 1997 على تصميم لتهيئة المركز. هذا وأن وثيرة التعمير حاليا في ارتفاع تدريجي مع عدم استخلاص الجماعة للرسوم المفروضة على رخص البناء. هذا فيما يخص مركز الجماعة.

أما بخصوص الدواوير الخارجة عن المركز ونظرا للنشاط الفلاحي الذي يميز المنطقة، فإن استغلال معقلن للموارد المائية سيمكن من إنعاش الفلاحة المسقية وبالتالي سيعمل على الرفع من الدخل الفردي للساكنة.

* ميزانية الجماعة:

إن ميزانية جماعة أولاد الطيب تتسم بضعف المداخيل الذاتية، حيث أنها تسجل في بعض السنوات عجزا بين المداخيل والمصاريف (ميزانية سنة 1999-2000) ومنذ عشر سنوات تقريبا وجماعة أولاد الطيب تعتمد فقط على ميزانية التسيير وتخصص أغلبيتها لتغطية مصاريف الموظفين بنسبة 90% من المصاريف العامة.

هذا بالإضافة إلى أن الفوائض المالية الهزيلة التي تحققها الجماعة في بعض السنوات المالية (مثل 2002-2004) لا تسمح لها ببرمجتها في المشاريع التنموية بالجماعة، وبالتالي فإن جل المشاريع التي أنجزت فوق تراب الجماعة القروية لأولاد الطيب من ماء صالح للشرب أو كهربة للدواوير أو فتح بعض المسالك والطرق هي من إنجاز وتمويل مجلس الجهة أو العمالة أو مؤسسات تابعة للدولة[1].

* محاور التدخل ذات الأولوية:

القطاع الاقتصادي:

* إحداث سوق أسبوعي بالمنطقة.

* خلق منطقة صناعية للأنشطة الغير الملوثة.

قطاع التعليم:

1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب، جماعة أولاد الطيب، ص3.

* إحداث إعدادية بمركز الجماعة.

* إحداث نواة إعدادية بمركزية الحشالفة.

قطاع الصحة:

* تجهيز مستشفى الولادة بالآليات والطاقم الطبي.

* إحداث مستوصف صحي بكل من دوار الهمال والحشالفة.

التعمير:

* المصادقة على مشروع تحديد المركز.

* فتح الطرق المنصوص عليها في تصميم تهيئة أولاد الطيب.

الفلاحة:

* إحداث أثقاب مائية لتشجيع الفلاحة المسقية.

* خلق شباك القرض الفلاحي بتراب الجماعة.

البنية التحتية:

* فتح المسالك الطرقية وتعبيدها لفك العزلة عن الدواوير النائية أي ما يناهز 40 كلم.

لقد تطرقنا في هذه المنوغرافية الخاصة بجماعة أولاد الطيب لحدودها الجغرافية ومساحتها وعدد الدواوير الكائنة بها إضافة إلى إبراز مؤهلاتها الجغرافية والديموغرافية ومؤهلاته الاقتصادية والاجتماعية[1].

2- المجال الزمني للدراسة الميدانية:

إذا كانت السوسيولوجيا قبل كل شيء هي تجربة شخصية للباحث مع المجتمع المدروس فإن هذه التجربة لا تأتي بين عشية وضحاها، بل تعتبر امتدادا للدراسات والأبحاث السوسيولوجية من حيث زمن إجرائها، ففي البدايات الأولى للتراث السوسيولوجي الأكاديمي يقيم الباحث إقامة كاملة في مجتمع البحث، ويكون علاقات صداقة مع أعضاء المجتمع المدروس، لذلك حاولت أخذ بعض الوقت مع المجتمع المدروس قبل الشروع في عملية جمع المعلومات وإجراء الاستمارات والمقابلات والملاحظات والمجموعات البؤرية من أجل صياغة إشكالية مناسبة للدراسة النظرية والميدانية وما يرافقها من أسئلة مستخلصة

1- منوغرافية جماعة أولاد الطيب، جماعة أولاد الطيب، ص 4.

ميدانيا للكشف عن كيفية اشتغال المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.

لقد بدأت الدراسة الميدانية لهذه الأطروحة من شهر دجنبر 2021 وامتدت إلى شهر نوفمبر 2022 مع المتدخلين والمستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة على صعيد جماعة أولاد الطيب، حيث بلغ عدد المبحوثين 320 فردا،20 متدخل في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و300 فرد مستفيد من المشاريع موزعين كالتالي:

* عضو واحد من التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بوزارة الداخلية بالرباط.
* عضو واحد من اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بعمالة فاس.
* عضوين من مصلحة تقييم وتتبع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بعمالة فاس.
* عضوين من اللجنة المحلية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.
* عضوين من الجمعية المسيرة لدار الطالبة والمستفيدين منها.
* عضوين من الجمعية المسيرة لدار الشباب والمستفيدين منها.
* عضوين من الجمعية المسيرة لمركز أولاد الطيب لتكوين وتأهيل المرأة القروية والمستفيدات منها.
* مسؤولة عن دار الولادة والمستفيدات منها.
* مسؤول عن مشروع ورشة النجارة لحامله شركة أشخاصSmart Decor، والمستفيدين منه.
* مسؤول عن مدرسة التكوين بالتدرج في المجال الفلاحي والمستفيدين منها.
* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد موسى والمستفيدين منه.
* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار الصهريج والمستفيدين منه.
* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد موسى والمستفيدين منه.
* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد بوعبيد الغواز والمستفيدين منه.
* مسؤول عن مستوصف أولاد الطيب والمستفيدين منه.

* المستفيدون من حافلات للنقل المدرسي.

الجدول الزمني لإنجاز الأطروحة:

السنوات / الأنشطة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
جمع البيبليوغرافيا					
الجانب النظري					
الجانب الميداني					
تحليل وعرض النتائج					

3- المجال البشري:

يعتبر تحديد المجال البشري من الإجراءات الأولية في البحث الميداني السوسيولوجي كما يعد مصدرا مهما جدا في جمع المعطيات الميدانية المرتبطة بمجال البحث لهذا تتطلب الضرورة السوسيولوجية من الباحث توخي الحذر في اختيار الأشخاص موضوع البحث ومصدر المعلومات ويمكن تقسيم المجال البشري لهذه الدراسة إلى فئتين رئيسيتين:

الفئة الأولى: وهم مسيري المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب، كدار الطالبة، دار الشباب، مركز أولاد الطيب لتكوين و تأهيل المرأة القروية، دار الولادة، مشروع ورشة النجارة لحامله شركة أشخاص Smart Decor، وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد موسى، وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار الصهريج، وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد بوعبيد الغواز، وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار رضى، وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد لخضر، مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار الراشيدية، مستوصف أولاد الطيب.

الفئة الثانية: وهم المستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب بفاس، كدار الطالبة، دار الشباب، مركز أولاد الطيب لتكوين و تأهيل المرأة القروية، دار الولادة، مشروع ورشة النجارة لحامله شركة أشخاصSmart Decor، وحدة

لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد موسى، وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار الصهريج، وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد موسى، وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد بوعبيد الغواز، وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار رضى، وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد لخضر، مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار الراشيدية، مستوصف أولاد الطيب، حافلات النقل المدرسي.

المحور الثاني: أسس اختيار العينة والأدوات المنهجية المستخدمة في تحليل المعطيات

1- أسس اختيار العينة

تشكل العينة خطوة من الخطوات المنهجية الضرورية التي يعتمدها البحث السوسيولوجي نظرا لعدم استطاعة الباحث بمفرده الإلمام بكل عناصر المجتمع موضوع الدراسة، ويتوقف عليها صحة نتائج البحث الميداني مما يستلزم الحيطة والحذر في دقة اختيار شكل وحجم العينة ودرجة تمثيلها النسبية للعناصر قيد الدراسة.

إن إشكالية الدراسة وفرضياتها والإكراهات المرتبطة بإنجازها تشكل عناصر محددة لعينة البحث، فاختيارها يتأسس على ضرورة التوفر على معطيات ومعلومات كفيلة بالإجابة عن الإشكالية، من هنا كان تجميع العديد من المعطيات حول المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قبل الشروع في إنجاز البحث عاملا مساعدا ومؤهلا لعملية انتقاء عينة البحث لقد استغرق تجميع الوثائق والمعلومات زمنا مهما، تم خلاله زيارة المقرات والتعرف على المتدخلين والمستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والساكنة بجماعة أولاد الطيب، فتم الاشتغال على تسعة مشاريع منجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وقد ارتأينا أن نختار **عينة غير عشوائية قصدية** مكونة من 320 مبحوثا تستجيب لمعايير محددة من أجل الإجابة عن الإشكالية العامة للدراسة والبحث أو التحقيق الميداني ويمكن تقسيم هذه العينة والتي نرى من وجهة نظرنا أنها قادرة على أن تفي بالغرض ألا وهو دراسة أثر ووقع المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الساكنة المستفيدة منها إلى:

تضم هذه العينة ثلاثمائة وعشرون (320) مبحوثا موزعين على الشكل التالي:

* عضو واحد من التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بوزارة

الداخلية بالرباط.

* عضو واحد من اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بعمالة فاس.

* عضوين من مصلحة تقييم وتتبع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بعمالة فاس.

* عضوين من اللجنة المحلية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.

* عضوين من الجمعية المسيرة لدار الطالبة والمستفيدين منها.

* عضوين من الجمعية المسيرة لدار الشباب والمستفيدين منها.

* عضوين من الجمعية المسيرة لمركز أولاد الطيب لتكوين وتأهيل المرأة القروية والمستفيدات منها.

* مسؤولة عن دار الولادة والمستفيدات منها.

* مسؤول عن مشروع ورشة النجارة لحامله شركة أشخاصSmart Decor، والمستفيدين منه.

* مسؤول عن مدرسة التكوين بالتدرج في المجال الفلاحي والمستفيدين منها.

* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد موسى والمستفيدين منه.

* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار الصهريج والمستفيدين منه.

* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد موسى والمستفيدين منه.

* مسؤول عن وحدة لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد بوعبيد الغواز والمستفيدين منه.

* مسؤول عن مستوصف أولاد الطيب والمستفيدين منه.

* المستفيدون من حافلات للنقل المدرسي.

2- المناهج والأدوات المستخدمة في تحليل المعطيات

يكتسي المنهج قيمة كبرى في العلوم الاجتماعية بوجه عام والسوسيولوجيا بوجه خاص، ولايجب أن نعتبره مجرد تقنيات وآليات قابلة للتطبيق، بل إنه أعقد من ذلك بكثير لأنه يرتبط بتصور الباحث ورؤيته التي تستند على موقف نظري علمي وفلسفي [1].

1- Madelline Grawitz, method des sciences socials, dalloz, paris,11eme edition,2001,p351.

فالمنهج هو الذي يملي على الباحث كيفية تصور وتنظيم عملية البحث وإن بشكل غير دقيق، ولذلك "فكل المناهج لاتحمل بنفس الكيفية على نفس خطوات البحث"[1]. فقد تطبق نفس التقنيات والأدوات في تخصصات علمية مختلفة، ولكن مع ذلك تختلف المناهج وتتعدد لأن هذه التقنيات والمحطات المنهجية تتخذ أشكالا مختلفة وتراكيب متمايزة...بحسب وجهة النظر التي ينتمي إليها المنهج.[2]

وعموما، ومهما تابعنا الحديث عن المنهج، أو مهما اطلع الباحث على ما يقال عنه في الكتب، وعلى التجارب البحثية المختلفة، فلا يعني هذا تملكه والتمكن منه فالمنهج ليس مسألة نظرية فحسب وإنما هو معرفة تعرف وتتطور مع ما يعرف كما يقول غاستون باشلار[3]. فالتعلم النظري لتقنيات السباحة لايجعل من الإنسان سباحا، ولذلك لا يصح أولا يكون من السليم " أن ندرس المنهج بمعزل عن الأبحاث التي يستخدم في سياقها، إذ ما نحصل في هذه الحالة لن يتعدى كونه دراسة ميتة تعجز عن تلقيح الذهن الذي ينكب عليها"[4]. كما يقول بيير بورديو إننا نعتبر بأن عملية البحث هي الممارسة الكفيلة بتنمية الجوانب المنهجية والتقنية عند الباحث، دون أن يعفيه هذا من أن تكون لديه وبالضرورة رؤية أو موقف نظري علمي يقوده نحو غاية معينة.

ولأنه لايوجد منهج سوسيولوجي واحد موحد كما يبين ذلك رايمون بودون، فإن ما نعنيه بالمنهج السوسيولوجي بشكل عام هو دراسة الاجتماعي ومحاولة فهمه وتفسيره بما هو اجتماعي أكانت الأرضية اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها من المتغيرات المادية أو الرمزية، استنادا إلى موقف علمي أو فلسفي معين.أي لانعتمد على التفسيرات اللاهوتية أو الأسطورية أو الخرافية إلا حينما ندرجها فمن تمثلات أو مواقف ثقافية أو اتجاهات ايديولوجية، فالباحث السوسيولوجي يحاول الكشف عن حقيقة الخلفية الاجتماعية لكل الممارسات البشرية، مادامت السوسيولوجيا هي في النهاية كما يقول بورديو محاولة تقديم حقيقة العالم الاجتماعي.

1-Madelline Grawitz, method des sciences socials, op cite, 351.

2 - عبد الله إبراهيم، علم الاجتماع (السوسيولوجيا)، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص 116.

3- بيير بورديو، وجون كلود باسرون، وجون كلود شامبوردون، حرفة عالم الاجتماع، ترجمة نظير جاهل، دار الحقيقة بيروت، ط1 ، 1991، ص13.

4 - نفس المرجع السابق، ص5.

لإنجاز أي بحث لابد من الاحتكاك بالميدان الاجتماعي الذي من شأنه أن يمد الباحث بالمعلومات التي من خلالها يستطيع الاطلاع أكثر على الواقع العيني، للظاهرة المدروسة من أجل ايجاد الأجوبة على إشكاليته وفروضه، وهذا ما لايمكن أن يتم إلا باختيار الأداة الأكثر قابلية للتطبيق والتي تتلاءم والأهداف المسطر إنجازها من طرف الباحث لهذا فإن هدف أي بحث ميداني هو محاولة جمع المعطيات التي من خلالها يمكن مساءلة الواقع،انطلاقا من الأجهزة المفاهيمية والنظرية ذات الصلة الشيء الذي يفرض على الباحث نوعا من الانحياز المنهجي والنظري، أي أن تنعكس قناعاته العلمية على مختلف الخطوات المنجزة في البحث والتقصي في الموضوع المدروس، مما ينعكس على الأدوات المعتمدة في جمع المعطيات وتحليلها بما ينسجم مع الأهداف المسطرة قبلا.

أ- التقنيات المنهجية لجمع المعلومات:

لقد اعتمدنا كتقنيات منهجية لبحثنا هذا: **المقابلة نصف الموجهة والاستمارة والمجموعة البؤرية**.

أ-1- المقابلات النصف موجهة:

من الضروري على كل باحث أن يكون المنهجي لنفسه بنفسه، فاكتساب المهارة والوصول إلى درجة النضج العلمي ينموان حسب وثيرة نمو الممارسة لدى الباحث نظريا وميدانيا، مما يثبت أن معرفة التقنيات القاعدية (تقنيات الملاحظة وتقنيات تحليل المعلومات) والإطلاع عليها لا يكفيان بالضرورة لاكتساب المنهجية الملائمة لتنفيذها حتى يتحقق له النجاح في المهمة الميدانية، بل إن الأمر أكثر تعقيدا مما يمكن تصوره منذ أول وهلة، ولذلك يلزمنا التأكيد على أن الإلمام بالأدوات المنهجية الملائمة لتنفيذها حتى يتحقق له النجاح في المهمة الميدانية، بل إن الأمر أكثر تعقيدا مما يمكن تصوره، ولذلك يلزمنا التأكيد على أن الإلمام بالأدوات المنهجية نظريا يظل ناقصا إذا لم تصاحبه ممارسة ميدانية مكثفة ومتنوعة تتصف باليقظة المعرفية أثناء التطبيق[1]. ولعل هذه اليقظة المعرفية تتطلب مؤهلات معينة لدى الباحث في التواصل والحوار، في الإنصات والقدرة على التوجيه، في

1- عبد السلام فراعي، التربية والتنمية في مغرب ما بعد الاستقلال، حالة التعليم الجامعي 1956-1992، مساهمة في سوسيولوحيا التربية، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، سنة 1995 جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، ص 23.

سرعة البديهة والتفاعل المرن مع مختلف اللحظات، في الانتباه إلى تفاصيل الحركة واللغة...مؤهلات لا تصقلها كثافة الممارسة وحدها بل ممارسة التقييم والوقوف العلمي والجزئي عند حيثيات التطبيق العملي لأدوات البحث أيضا وهو ما يسمح بالمراكمة النوعية للمعرفة السوسيولوجية، هذا دون ان ننسى ما قاله ألبير بريمو من أن "المقابلة هي فن أكثر بكثير منها تقنية"[1].

لعل ما سهل اعتماد تقنية المقابلة هنا هو وجود خبرة سابقة من خلال عدة أبحاث ميدانية ضمنها، تجربة بحث ميداني بقصبة النوار المدينة العتيقة لفاس تحت إشراف الأستاذ عبد الرحمان المالكي.

وقد اعتمدت على أسلوب المقابلة نصف الموجهة حيث يعرف الباحث كل المواضيع التي يتوجب الحصول من خلالها على إجابات المستجوب ولكن يترك تركيب هذه المواضيع والطريقة التي يدخلها بواسطتها لحكمه، وتكون تعليمات الانطلاق وحدها محددة[2]. إن تقنية المقابلة باعتبارها "محادثة هادفة"[3]، تبقى تقنية صعبة لأنها تضع الباحث في علاقة مباشرة مع المبحوث، علاقة لا يمكنها إلا أن تكون إنسانية واجتماعية وليس فقط علاقة رسمية، لكل طرف دور محدد ونهائي بل تنطوي المقابلة على علاقة تبادلية تواصلية، تفرض ديناميتها كل مرة إبداعا متميزا وإجراء المقابلة لا يمكنه أن يكون ناجحا بأي شكل إذا ما غابت المرونة لصالح الانضباط الصارم للدليل، وهذا الأخير كما يدل اسمه ليس إلا مساعدا يمكن من جعل تحصيل المعطيات منهجيا، وليس قانونا يمكنه أن يوحد مختلف المقابلات على قاعدة الترجمة الحرفية منهجيا لحيثيات المقابلة الأولى كل مقابلة هي وضعية خاصة تخترقها العديد من العوامل.

وقد استعملنا في دراستنا هذه المقابلة نصف موجهة لاستكشاف مجال البحث والتعرف على الفاعلين الأساسيين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سواء على مستوى التنسيقية الوطنية للتنمية البشرية بوزارة الداخلية بالرباط وعلى مستوى اللجنة

1 -Albert Brimo, Les méthodes des sciences sociales, Ed Mont echcrestien,1971,p 217.
2- Rodolphe Ghiglione, Benjamin Matalon, les Enquêtes sociologiques, théories et pratique, Ed Armand colin, Paris, 1977, p 58.
3 - Ibid, p 59.

الإقليمية بعمالة فاس، وعلى مستوى اللجنة المحلية بجماعة أولاد الطيب إضافة إلى مسيري المشاريع، سواء جمعيات أو شركاء.

جاء نص المقابلة نصف الموجهة مكونا من أسئلة توجيهية مصنفة في محاور كالتالي:

- محور المعطيات العامة عن المشروع.
- محور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين المقاربة التشاركية والاختيارات الأساسية ذات الأولوية الملحة.
- محور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين آليات المتابعة والتقييم.

أ-2- الإستمارات:

للاستمارة فائدة كبيرة عندما تكون متضمنة لأسئلة دقيقة وواضحة بالنسبة للمستجوبين الذين يفترض فيهم أن يكونوا متعلمين وقادرين على استيعاب مضمون الأسئلة وقابلين للإدلاء بالمعلومات المطلوبة منهم بكل تلقائية وموضوعية.

فهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المرتبة بشكل منطقي وسيكولوجي بهدف جمع بيانات يحتاجها الباحث في دراسة ظاهرة ما [1]. وهي من أهم التقنيات المنهجية المعتمدة لتكميم جزء مهم من المعطيات الميدانية واختبار صحة الفرضيات المصاغة كان إنجازها مقيدا بشرط الدقة في صياغة الأسئلة المناسبة وفي استخلاص الأجوبة لأن تعدد الوساطات والاعتماد على عناصر أخرى في تعبئتها يقللان من خصوبة نتائجها.لهذا حرصنا على تعبئة الاستمارات الخاصة ببعض المبحوثين تعبئة شخصية ليتحقق تفاعل اجتماعي مع مجتمع قروي خاصة وأن نسبة من المبحوثين أميين يستحيل بالنسبة إليهم تعبئة الاستمارة.

وقد جاء نص الاستمارة متمحورا على محورين أساسيين وهما :

- محور يتعلق بتمثلات المبحوثين حول التنمية البشرية والفقر.
- محور يتعلق بدور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر بجماعة أولاد الطيب.

1- عبد الكريم غريب، منهج وتقنيات البحث العلمي، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1،1997، البيضاء، ص 94.

أ-3- المجموعة البؤرية:

وهي من التقنيات المهمة التي استعملت في البحوث النوعية وتم من خلالها الحصول على معلومات لا يمكن الوصول إليها بالطرق والوسائل التقليدية لما تمتاز به من قدرة على جمع وجهات نظر متعددة ومنظورات مختلفة للموضوع نفسه والوصول الى النظرة الداخلية لفهم الأفراد المشترك للحياة اليومية والطرق التي يتأثر بها الأفراد بعضهم البعض في أجواء التفاعل داخل الجماعة.

ومن شروط المجموعة البؤرية وجود مجموعة من الأفراد يتراوح عددهم من 5 إلى 10 ويتم اختيارهم وتجميعهم لمناقشة موضوع ما والتعليق عليه اعتمادا على تبادل الخبرات الشخصية وطرح الآراء والتعبير عن المشاعر والاتجاهات في مدة تتراوح من ساعة إلى ساعتين.

وتعرف المجموعات البؤرية بأنها مجموعة من الأفراد يجمعها الباحثون لمناقشة والتعليق على موضوع معين وهو موضوع البحث، وتعرف أيضا بأنها جلسات مناقشة منظمة في مجموعة بؤرية يتم توجيه المناقشة فيها بعدد من الأسئلة المحددة التي تركز على موضوعات عديدة الغاية منها الحصول على فهم أعمق لوجهات نظر المشاركين وخبرتهم ومشاعرهم ومفاهيمهم وإدراكهم ومعتقداتهم ومواقفهم إزاء المواضيع قيد المناقشة.

ب- تقنيات تحليل المعطيات

لا تشكل المقابلة والاستمارة هدفا في حد ذاتها، فقبل الوصول إلى نتائج البحث، لابد من القيام بعملية أساسية وهي تحليل المضمون بالنسبة للمقابلات وتكميم وتفريغ المعطيات الإحصائية بالنسبة للاستمارة. وهي عملية في غاية من الصعوبة لا لأنها تتطلب عمليات ذهنية متطورة تقوم على الاستقراء والتصنيف والتحليل وإعادة الترتيب في تناسق مع البحث ودونما إخلال بمنطقها، بل لأن عملية التأويل والتفسير تنطلق من بنية ذهنية متشكلة خارج إطار البحث ومن تم تدخل الذات من الباب الواسع إلى معقل المعرفة السوسيولوجية.

ب-1- تحليل المضمون:

تعتبر منهجية تحليل المضمون أكثر التقنيات استعمالا في تحليل المقابلات، وبالرغم من تعدد التعاريف التي تعطى لهذه التقنية فبالإمكان القول بأن هذه التقنية هي اليوم أقرب إلى ما انتهت إليه لورانس بردان L.Bardin في كتابها "تحليل المضمون" حيث تقول :"في الوقت الحالي نعني على العموم بتعبير تحليل المضمون:مجموعة من تقنيات تحليل التواصل،تسعى من خلال مجموعة من الطرائق النسقية والموضوعية وصف محتوى الرسائل (messages) بغاية الوصول إلى (مؤشرات كمية أو غير كمية) تسمح بالاستنباط المنطقي لمعارف تتعلق بظروف إنتاج /تلقي متغيرات مستنتجة من هذه الرسائل"[1] وفي إطار تحليلها لهذا التعريف تركز "لورانس بردان" على أهمية الاستنباط المنطقي،وترى تبعا لذلك أن عمل "محلل المضمون" شبيه إلى حد كبير بعمل عالم الآثار(الأركيولوجي) الذي يشتغل على آثار/ des traces يمكن أن يجدها أو يعمل على اكتشافها،إن هذه الآثار هي إما تعبير عن حالات أو معطيات أو ظواهر[2].

إن محلل المضمون لا يقف فقط عند لغة الخطاب أو الرسالة ولهذا يركز كل من بول هنري وميسكوفيتشي في مقال لهما عن مشاكل تحليل المضمون على "شروط إنتاج" الخطاب أو الرسالة، ليس هناك أي تحليل للمضمون يهدف إلى دراسة اللغة أو اللسان، ولكن مثل هذا التحليل يهدف أساسا إلى التحديد الجزئي أو الكلي لما نسميه شروط إنتاج النصوص التي تشكل موضوعه إن ما نسعى لتوضيحه وإبرازه هو شروط الإنتاج هذه وليس النصوص في حد ذاتها[3].

وانطلاقا من التمييز الذي وضعه دوسوسير (F.de saussure) بين اللغة والكلام (langue et parole) والذي به أسس اللسانيات يمكننا القول بأن موضوع اللسانيات هو اللغة أي المظهر الجماعي والاصطلاحي التوافقي للسان بينما موضوع تحليل المضمون هو الكلام أي المظهر الفردي والعملي (الاستعمالي) للسان.

1- عبد الرحمان المالكي، سوسيولوجيا التحضر في المغرب، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، تحت إشراف عبد الجليل حليم، السنة الجامعية 2004-2005، ص304.

2- نفس المرجع، ص 305.

3- نفسه، ص 305.

إن اللسانيات تشتغل على لغة نظرية (البنيات الصورية للغة)، بينما يشتغل تحليل المضمون على الكلام أي على الممارسة المنجزة من طرف مرسلين معروفين للغة، ومحاولة معرفة ماوراء الكلام أي المعنى الذي يعطيه المرسل للخطاب، وأنسقة التمثلات التي يقصد هذا الخطاب الترويج لها.ومن ثم أصبح علماء الاجتماع يهتمون اليوم بالوضع الذي ينبغي إعطاؤه لكلام الناس[1].

إن تبني تقنية تحليل المضمون كان بسبب الحوافز التي تقدمها للباحث والمتمثل في كون تحليل المضمون،الأنسب بالنسبة لمجال بحث ما أو لغاية ماهو تقنية ينبغي ابتكارها كل مرة، وهذا ما دفع بالباحثين إلى الحديث عن "تحليل المضمون"،بسبب تعدد القناعات النظرية والمنهجية التي ينطلق منها كل باحث لهذا اعتمدنا في هذا البحث على التحليل الموضوعاتي للمقابلات من خلال استخراج الأفكار التي تتمحور حولها كل مقابلة،ومحاولة صياغتها في إطار نص متكامل يعبر بصورة تامة إلى حد ما عن التصور الذي يعطيه الأفراد للمواضيع التي قمنا بصياغتها في دليل المقابلة وهذا ما يجعلنا أمام عمليتين منهجيتين تكملان الخطوة السابقة الذكر – التحليل الموضوعاتي- وهما **الترميز والتفييئ**.

*** ترميز المقابلات:**

إن الترميز هو السيرورة التي من خلالها تتحول وتتجمع المعطيات الخام منهجيا في وحدات تسمح ببلوغ الوصف الدقيق للخصائص الفعلية للمحتوى ومن هذا المنطلق عمدت في ترميز المقابلات التي أنجزتها إلى الربط بين هذه العملية والفرضيات التي قمت بصياغتها، وهذا عن طريق رصد مختلف المؤشرات التي بنيت عليها كل فرضية إلى جانب العمل على توسيع هذه المؤشرات في حالة ما توصلنا إلى جديد منها،من خلال قرائتنا الأولية للمقابلات، حيث قمت بربط كل رمز بمؤشر هذا بغض النظر عن الموقع الذي ورد فيه ضمن سياق كلام المبحوث.

*** بناء فئات التحليل:**

بانتهائنا من عملية ترميز المقابلات المنجزة بعد عملية إعادة الصياغة للحصول على نص ذو معنى،انتقلنا إلى البحث عن الفئات التي من الواجب أن تبنى عليها عملية التحليل،عمدنا

1 - عبد الرحمان المالكي، سوسيولوجيا التحضر في المغرب، مرجع سابق، ص 305.

في صياغتنا لمحاور الإشكالية ومن الفرضيات وأداة التحقق- المقابلة النصف موجهة- إلى الربط بين شتى المتغيرات بالتزامن مع رصد كل المؤشرات ذات الصلة والتي قمنا بصياغتها على شكل مواضيع أو فئات فرعية اتخذت أشكال أسئلة رئيسية وفرعية في دليل المقابلة،ولهذا قمنا بصياغة محورين أساسيين يمثل كل محور موضوعا من المواضيع التي سينصب عليها تحليل كلام المبحوث وهي:

- مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين المقاربة التشاركية والاختيارات الأساسية ذات الأولوية الملحة.

- مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين آليات المتابعة والتقييم ورهانات مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية.

إن هذه المواضيع الرئيسية تنقسم بدورها إلى عدة مواضيع فرعية بإمكانها أن تسهل عملية تحليل المعطيات الميدانية والتي شكلت البنية الأساسية لدليل المقابلة وهي:

- ✓ فكرة إنجاز المشروع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (س14).
- ✓علاقة المشروع بقيم ومبادئ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (س15وس16).
- ✓تعريف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (س17).
- ✓المعايير المعتمدة في اختيار المشروع (س18).
- ✓مراحل إنجاز المشروع (س20)
- ✓اعتماد المقاربة التشاركية في المشروع (س21).
- ✓استحضار حاجيات ومتطلبات الساكنة أثناء اقتراح وتنفيذ المشروع (س22).
- ✓اشراك المستفيدين في إنجاز المشروع (س24).
- ✓المتابعة والتقييم على مستوى المرافق والبنيات التحتية للمشاريع(س37).
- ✓المتابعة والتقييم على مستوى التجهيزات والمعدات التقنية للمشاريع (س38).
- ✓المتابعة والتقييم على مستوى الموارد البشرية للمشاريع (س39).
- ✓المتابعة والتقييم على مستوى التمويلات المادية للمشاريع (س40).

ب-2- التحليل الاحصائي:

إن الهدف من وراء التحليل الكمي هو الحصول على معطيات مكممة حول الظواهر التي نريد دراستها وهي عبارة عن أرقام حتى نتمكن من إدخالها في جداول إحصائية، للتعرف على طبيعة العلاقة بين هذه الظواهر، وعلى هذا الأساس يأتي التحليل الإحصائي كخطوة ثابتة في أي تحقيق كمي، ومن هذا المنظور يرتكز التحليل الإحصائي على معطيات سبق تكميمها بواسطة عد أوقياس الأمر الذي يستدعي معطيات ملاحظة ومحددة بدقة وتنتمي الى وسط منسجم حتى يمكن المقارنة فيما بينها.

إن استعمال الإحصائيات في مجال العلوم الاجتماعية يهدف إلى إجراء عمليتين:

* العملية الأولى: وصف المعطيات الملاحظة مع إنشاء العلاقة الرياضية مابين المتغيرات.

* العملية الثانية: إقامة العلاقة مابين المتغيرات، وتقوم هذه العملية على أساليب استخدام النسب المئوية ومعامل الارتباط والتحليل العواملي.

المحور الثالث: بيانات حول المبحوثين والمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب بفاس

1- معلومات عامة عن المبحوثين:

شغلت هذه المعلومات مجموعة من المعطيات كالجنس والسن والمستوى الدراسي والأصل الجغرافي والوضع العائلي، حيث اقتصرنا في هذا الوصف على المستفيدين لكون أن المتدخلين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحفظوا عن الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالسن والحالة العائلية والمستوى التعليمي أثناء إجرائنا للمقابلات النصف موجهة معهم، لهذا اقتصرنا على المستفيدين من المشاريع فقط فجاءت نتائج هذا المحور كالتالي:

توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الجنس والسن والمستوى التعليمي والحالة العائلية والأصل الجغرافي والمستوى المهني:

* الجدول رقم (2): التوزيع الجنسي لأفراد العينة

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
إنـــاث	200	%67
ذكــور	100	%33
المجموع	300	%100

المصدر: بحث ميداني خلال سنة 2021.

يتبين انطلاقا من الجدول رقم (2) أن أفراد العينة غالبيتهم من الإناث أي بنسبة67% وبتكرار وصل إلى 200 تكرار في المقابل نجد 33% من الذكور وبتكرار وصل إلى 100 تكرار وهذا التفاوت جاء بمبرر أن الإناث هن الأكثر رغبة للاستفادة من مشاريع محاربة الفقر بالعالم القروي هذا من جهة ومن جهة أخرى فأغلب مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي تستهدف الإناث أكثر من الذكور (دار الطالبة، مركز أولاد الطيب لتكوين و تأهيل المرأة القروية، دار الولادة، دار الشباب التي تشكل الإناث فيها أكثر نسبة من المستفيدين).

* الجدول رقم (3): توزيع المستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب الفئات العمرية.

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 18 سنة	30	%10
من 18 إلى 28 سنة	150	%50
من 29 إلى 39 سنة	70	%23
من 40 إلى 49 سنة	30	%10
من 50 إلى 59 سنة	10	%3.5
من 60 سنة فما فوق	10	%3.5
المجموع	300	%100

المصدر: بحث ميداني خلال سنة 2021.

يتبين انطلاقا من الجدول رقم (3) أن الفئة العمرية المتراوح سنها مابين 18 سنة و28 سنة هي الفئة الأكثر تمثيلية في هذه العينة بنسبة 50% وبتكرار وصل إلى 150 تكرار تليها الفئة العمرية المتراوح سنها مابين 29 سنة و39 سنة بنسبة 23% وبتكرار وصل إلى 70 تكرار وهذا إن دل على شيء إنما يدل على رغبة جامحة لهذه الفئات العمرية في الاستفادة من مختلف الخدمات الاجتماعية التي توفرها مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في حين تأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية المتراوح سنها مابين 40 سنة و 49 سنة بنسبة مئوية وصلت إلى 10% وبتكرار وصل إلى 30 تكرار و الفئة العمرية المتراوح سنها مابين 50 سنة و59 سنة بنسبة 10 % وبتكرار وصل إلى 30 تكرار وفي الأخير تأتي الفئة العمرية المتراوح سنها بين 60 سنة فما فوق بنسبة وصلت إلى3.5% وبتكرار وصل إلى 10 تكرارات.

* الجدول رقم (4): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	50	%17
كتاب	40	%13
ابتدائي	80	%27
إعدادي	100	%33
ثانوي	30	%10
المجموع	300	%100

المصدر: بحث ميداني خلال سنة 2021.

يتبين من خلال الجدول رقم (4) أن المستوى التعليمي الإعدادي يمثل النسبة الأعلى حيث وصلت إلى 33% وبتكرار وصل الى 100 تكرار فيما وصل المستوى الابتدائي إلى نسبة 27% وبتكرار وصل 80 تكرار، ثم تليه فئة الكتاب بنسبة 13% وبتكرار وصل 40 تكرار أما الثانوي فقد حظي بالنسبة الأقل 10% وبتكرار وصل إلى 30 تكرار أما المستوى الجامعي والعالي فلم يسجل به أي مستفيد وهذا ما يدل على أن الأمية والهدر المدرسي لازالت متفشية في المجتمع القروي المغربي خاصة في صفوف النساء.

*الجدول رقم (5): توزيع العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج(ة)	120	%40
مطلق	10	%03
عازب	170	57%
أرمل	00	%00
المجموع	300	%100

المصدر: بحث ميداني خلال سنة 2021.

يتبين من خلال الجدول رقم (5) أن نسبة المستفيدين العزاب من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تمثل النسبة الأعلى حيث وصلت إلى 57 % و بتكرار وصل إلى 170 تكرار فيما سجلت نسبة المتزوجين 40 % وبتكرار وصل الى 120 تكرار أما نسبة المطلقين فقد وصلت إلى 03% وبنسبة وصلت 10 تكرار أما الأرامل، فلم يسجل بها أي مستفيد وهذا مايدل على أن نسبة المستفيدين العزاب هم الأكثر استفادة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب وهذا إن دل على شيء إنما يدل علة أن العزاب الأكثر تفرغا للاستفادة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

*الجدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب المهن المزاولة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
فلاح	40	%13.33
عامل	20	%6.66
تلميذ	50	%16.66
ربة بيت	100	%33.33
بدون	90	%30
المجموع	300	%100

المصدر: بحث ميداني خلال سنة 2021.

بالنسبة للجدول الخاص بمهن المبحوثين يتبين أن غالبيتهم من فئة ربات البيوت بنسبة وصلت إلى 33.33% وبتكرار وصل إلى نسبة 100 تكرار وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المرأة القروية لازالت تكرس الوضع التقليدي للمرأة القروية المتمركز حول القيام بالأشغال المنزلية ثم تأتي فئة بدون في المرتبة الثانية بنسبة 30% وبتكرار وصل إلى 90 تكرار الشيء الذي يؤكد على أن الفئة التي تلج مراكز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي من الفئات الهشة والضعيفة اجتماعيا، ثم تليهم في المرتبة الثالثة فئة التلاميذ بنسبة 16.66% وبتكرار وصل إلى 50 تكرار، ثم تليهم في المرتبة الرابعة فئة الفلاحين بنسبة وصلت 13.33% وبتكرار وصل إلى 40 تكرار، ثم تليهم في المرتبة الخامسة والأخيرة فئة عامل بنسبة وصلت إلى 6.66% وبتكرار وصل إلى 20 تكرار.

*الجدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي	التكرار	النسبة المئوية
قروي	300	%100
حضري	0	%0
المجموع	300	%100

المصدر: بحث ميداني خلال سنة 2021.

بالنسبة للجدول الخاص بالأصل الجغرافي للمبحوثين يتبين أن معظم المبحوثين ينحدرون من أصول قروية بنسبة وصلت إلى 100% وبتكرار وصل إلى 300 وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الطابع القروي لجماعة أولاد الطيب.

من خلال وصف العينة يمكن أن نصل إلى مجموعة من الخلاصات الأساسية أولها أن غالبية أفراد العينة من الإناث بنسبة بلغت 67% في مقابل 33% من الذكور وأن الفئة العمرية المتراوح سنها مابين 18 و28 سنة هي الفئة الأكثر تمثيلية في العينة بنسبة بلغت 50%، كما جاءت فئة ربات البيوت في المرتبة الأولى بنسبة تمثل 33.33% وتليها فئة بدون مهنة بنسبة 30% وبتكرار وصل إلى 90 تكرار وهذا ماجعل من مشاريع محاربة الفقر بالعالم القروي تستهدف الفئات الهشة والفقيرة.

وإذا كان الهدف الأساسي من التنمية البشرية وخاصة في المجتمع القروي هو سعادة الإنسان وتحرير قدراتهم وتمكينهم من المشاركة والاندماج في التنمية فإنها لن تتحقق إلا بالإنسان.

وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية البشرية وانطلاقا من أن التنمية ترتكز في منطلقاتها على توفير الحاجيات الأساسية للناس ينبغي في هذا الإطار عدم التمييز بين النساء و الرجال، وأن يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءا أساسيا في عملية التنمية ذاتها، نظرا لتأثيرها المباشر في الطرف الآخر، كذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاما أن يسهمن في العملية التنموية

على قدم المساواة مع الرجل، بل صار تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة والاندماج في التنمية الشاملة وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن وليس المرأة في حاجة فقط للخدمات التي تقدمها المشاريع الصحية والتعليمية والسوسيو مهنية.

وتمكننا النتائج المحصل عليها من خلال جداول وصف العينة من الخروج بالخلاصات الأساسية التالية:

- المستفيدين الأكثر حماسا للاستفادة من مشاريع محاربة الفقر بالمجتمع القروي يتوفرون على مستوى دراسي محدود.
- النساء أكثر حافزية للاستفادة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجتمع القروي.
- المستفيدين يصبحن أقل تحفيزا للاستفادة من مشاريع محاربة الفقر في المجتمع القروي وخصوصا بعد الأربعين سنة.
- الفئة العمرية الأكثر من أربعين سنة في حاجة حقيقة للاستفادة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

2- معطيات حول المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب (موضوع دراستنا السوسيولوجية الميدانية).

**** المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب والتي تشكل مجال البحث: انظر الملحق (رقم1).***

حظيت الجماعة الترابية أولاد الطيب بنسبة مهمة من المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث صنفت هذه الجماعة القروية، ضمن أفقر الجماعات القروية على الصعيدين الوطني والجهوي، ضمن خريطة الفقر المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط، حيث بلغ مؤشر الفقر بالجماعة القروية أولاد الطيب 17.76% اضافة إلى مؤشر الهشاشة الذي بلغ 24.33% وهو ما عجل باستفادتها من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخاصة برنامج محاربة الفقر في العالم القروي 2005-2010 والبرنامج الثاني 2011-2018، كمشروع دار الطالبة، مشروع دار الشباب، مشروع دار الولادة، مشروع

مركز أولاد الطيب لتكوين وتأهيل المرأة القروية، مشروع تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي، مشروع شركة smart decor، مشروع إحداث وتجهيز ثقب مائي بدوار الحشالفة، ثمانية حافلات للنقل المدرسي من الدواوير البعيدة إلى المدارس بمركز الجماعة.

إضافة إلى المشاريع المنجزة في إطارالمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والممتدة من (2019-2023) والمتعلقة ببناء ثمانية وحدات لدعم التعليم الأولي بالوسط القروي.

أولا: مشروع دار الطالبة [1]

يهدف هذا المشروع إلى مكافحة الهدر المدرسي وتشجيع تمدرس الفتاة القروية، يبلغ عدد المستفيدين من المشروع 50 فتاة سنويا، تصل التكلفة الإجمالية للمشروع 1.400.000 درهم تصل مساهمة المبادرة فيه 500.000 درهم أما باقي الشركاء وهم مجلس العمالة تصل مساهمته إلى 900.000 درهم كما ساهمت دائرة الأملاك المخزنية بفاس ببقعة مساحتها 2554 متر مربع وفي نفس السياق فقد ساهمت كل من المنسقية الجهوية للتعاون الوطني، الجمعية المحمدية للبر والإحسان أولاد الطيب، والجمعية القروية أولاد الطيب، بالتأطير والمساهمة في تدبير المشروع.

انطلقت الأشغال في المشروع يوم 2005/10/01 ثم انتهت يوم 2007/03/01، وتم افتتاح المشروع يوم 2007/05/02.

ثانيا: مشروع دار الشباب [2]

يهدف هذا المشروع إلى التنشيط الاجتماعي والثقافي لفائدة الشباب وكذا تشجيع العمل الجمعوي بالجماعة القروية أولاد الطيب.

تصل التكلفة الإجمالية للمشروع إلى 1.121.000 درهم، تصل مساهمة المبادرة إلى 1.121.000 درهم، أما باقي الشركاء فهم دائرة الأملاك المخزنية بفاس حيث ساهمت ببقعة مساحتها 2576 متر مربع، في حين ساهمت كل من نيابة وزارة الشباب والرياضة والجماعة القروية أولاد الطيب بالتدبير والصيانة، كما انطلقت الأشغال بهذا المشروع في

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، ماي، 2010.
2- نفس المرجع السابق.

2005/11/01 أما نهاية الأشغال في هذا المشروع فقد كان في 2007/02/08، وتم افتتاح المشروع يوم 2007/05/02.

ثالثا: مشروع مركز تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي[1]

يهدف هذا المشروع إلى التكوين المؤهل في الفلاحة لفائدة أبناء الفلاحين بالجماعة القروية أولاد الطيب والجماعات القروية المجاورة لهن بهدف إدماجهم في سوق الشغل.

تصل التكلفة الإجمالية للمشروع إلى 930.000 درهم حيث بلغت مساهمة المبادرة 400.000 درهم في حين وصلت مساهمة باقي الشركاء كمجلس العمالة 530.000 درهم همت بالأساس الدراسات والبناء والتجهيز، في حين ساهمت كل من المديرية الإقليمية للفلاحة بفاس والجماعة القروية أولاد الطيب بالتدبير والتأطير التقني وتم انطلاق الأشغال بهذا المشروع في تاريخ 2005/11/01، أما تاريخ نهاية الأشغال هو 2007/03/01، كما تم افتتاحه يوم 2007/09/01، وقد بلغ عدد المستفيدين المباشرين في المشروع 4640 مستفيد.

رابعا: مشروع دار الولادة[2]

يهدف هذا المشروع إلى الحد من التعقيدات المتعلقة بالولادة وبالتالي خفض نسبة الوفيات في صفوف النساء والرضع بالجماعة القروية أولاد الطيب.

تصل التكلفة الإجمالية للمشروع ب 508.000 درهم حيث بلغت مساهمة المبادرة فيه 400.000 درهم في حين وصلت مساهمة باقي الشركاء وهم المندوبية الإقليمية للصحة بفاس التي ساهمت ببقعة مساحتها 800 متر مربع والربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء، وكذا توفير سيارة إسعاف، طاقم طبي، ثم الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، التي ساهمت بمصاريف الربط بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء، والتخفيف في القيمة المضافة على التطهير 108.000 درهم، وأخيرا الجماعة أولاد الطيب التي قامت بتعيين سائق وحارس.

وقد تم البدء بتجهيز المستوصف يوم 2005/12/01 وتم يوم 2006/01/01 إعطاء انطلاقة الأنشطة بالمركز الصحي، كما وصل عدد المستفيدين 19200 مستفيد.

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، ماي،2010.
2- نفس المرجع السابق.

خامسا: المشروع السوسيو تربوي لتكوين وتأهيل المرأة القروية[1]

يعد هذا المشروع إحدى لبنات المركب السوسيو- تربوي المنجز في إطار برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي برسم البرنامج الاستعجالي 2005 بالجماعة القروية أولاد الطيب.

يهدف هذا المشروع الذي أنجز بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن إلى الإدماج السوسيواقتصادي للمرأة القروية، التي تعاني من عدة مظاهر الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق الاستماع والمصاحبة الاجتماعية والتكوين المؤهل في مجالات الشغل.

يشتمل هذا المشروع على ورشات للتكوين – قاعة للعرض – قاعة متعددة التخصصات – روض الأطفال- مقصف.

تتكون التركيبة المالية للمشروع من 2 مليون للدرهم من مؤسسة محمد الخامس للتضامن و1.5 مليون درهم من صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

أما الشركاء في المشروع فهم: مؤسسة محمد الخامس للتضامن – جمعية سايس للتنمية والتضامن- التعاون الوطني- مجلس الجماعة القروية أولاد الطيب.

أنشطة المركز وهي: - التكوين المؤهل والانصات والتوجيه.

* التكوين المؤهل: - الفصالة والخياطة.

- الحلاقة والتجميل.

- الإعلاميات.

* الإنصات والتوجيه: - محاربة الأمية.

- روض الأطفال والتعليم الأولي.

سادسا: مشروع مدر للدخل شركة SMART DECOR[2]

وهو عبارة عن مشروع مدر للدخل قام بإنجازه أحد أبناء المنطقة، مجال نشاط هذا المشروع هو النجارة، أنجز هذا المشروع سنة 2013، تصل التكلفة الإجمالية للمشروع 325 714 درهم.

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية،مرجع سابق.
2- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، ماي، 2010.

سابعا: إمداد الجماعة بثلاث حافلات للنقل المدرسي :[1]

تم إمداد الجماعة بثلاث حافلات لنقل التلاميذ من الدواوير البعيدة كالحشالفة، أولاد بوعبيد الفنيدق، دحو، أولاد موسى، الهمال، السعادة، إلى مختلف المدارس المتواجدة بمركز أولاد الطيب.

ثامنا: بناء ثمانية وحدات لدعم التعليم الأولي بالوسط القروي:[2]

تتعلق هاته الوحدات بالبرنامج الرابع من المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023 والمعنون ب: الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، تحديدا المحور الثاني منه والمتعلق بدعم التعليم الأولي بالوسط القروي.

تتوزع وحدات التعليم الأولي بالوسط القروي على الدواوير التالية:

السنة	العمالة	الجماعة	الدوار	المشروع
2020	**فاس**	**أولاد الطيب**	**أولاد موسى**	**بناء وحدة لدعم التعليم الأولي**
2020	**فاس**	**أولاد الطيب**	**صهريج**	**بناء وحدة لدعم التعليم الأولي**
2020	**فاس**	**أولاد الطيب**	**أولاد بوعبيد غواز**	**بناء وحدة لدعم التعليم الأولي**
2020	**فاس**	**أولاد الطيب**	**جريفات**	**بناء وحدة لدعم التعليم الأولي**
2020	**فاس**	**أولاد الطيب**	**روضة**	**بناء وحدة لدعم التعليم الأولي**
2020	**فاس**	**أولاد الطيب**	**أولاد لخضر**	**بناء وحدة لدعم التعليم الأولي**
2020	**فاس**	**أولاد الطيب**	**الراشيدية**	**بناء وحدة لدعم التعليم الأولي**
2020	**فاس**	**أولاد الطيب**	**الفنيدق**	**بناء وحدة لدعم التعليم الأولي**

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، ماي، 2010.
2- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المرحلة الثالثة 2019-2023.

تاسعا: تجهيز مستوصف الجماعة بمعدات طبية من أجل الحفاظ على صحة الأم وطفلها:[1]

تتعلق هذه التجهيزات الطبية بالبرنامج الرابع من المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023 والمعنون ب: الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، تحديدا المحور الأول منه والمتعلق بتنمية الطفولة المبكرة.

السنة	العمالة	الجماعة	الدوار	المشروع
2020	فاس	أولاد الطيب	مركز أولاد الطيب	اقتناء التجهيزات الطبية لصالح مستوصف الجماعة من أجل الحفاظ على صحة الأم وطفلها

خلاصة:

إن اعتماد منهج واحد في مجال العلوم الإنسانية يمكن أن يترك بعض الثغرات أو الفراغات لأن العلوم الإنسانية يمكن أن يترك بعض الثغرات أو الفراغات لأن العلوم الإنسانية غير العلوم الحقة، إنها موضوع منزلق ومنفلث، لهذا فإن تعدد المناهج وتنوعها، يمكن أن يساهم في تضييق عوامل الذاتية، ويتيح إمكانات متعددة لرؤية الموضوع، منها: المزاوجة بين المنهجين الكمي والكيفي واعتماد عدة تقنيات لجمع المعطيات كالملاحظة، والوثائق والمقابلة والاستمارة. فإذا كان المنهج الكمي يمنحنا تصورا كميا رياضيا عن الظاهرة موضوع الدراسة فالمنهج الكيفي يسمح لنا بالتعمق في خبايا الظاهرة ومواقف الفاعلين فيها. ومما لاشك فيه، أن السوسيولوجيا فرع من فروع العلوم الإنسانية،صحيح أنها لم ترق إلى المستوى الذي خطط له الأب الروحي للفيزياء الاجتماعية "أوغست كونت" الذي أراد لها أن تكون أهم العلوم على الإطلاق، إلا أننا لايمكن أن ننكر الدور الفعال الذي لعبته في تفسير وتأويل الظواهر الإنسانية لكن مع ضرورة الاعتراف بأن السوسيولوجيا، لن تستطيع مضاهاة العلوم الحقة من ناحية الموضوعية والحياد، "إن علم الفيزياء، (الذي كان العلم النموذجي بالنسبة لعلماء القرن التاسع عشر)، كان يتوفر في أواخر هذا القرن على

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المرحلة الثالثة 2019-2023، عمالة فاس، 2021.

مجموعة من المقاييس سمحت له بعزل موضوعه وتعريفه، ودراسته دراسة عقلانية، ونجاح هذا العلم دفع العلوم الأخرى إلى محاولة تشكيل مواضيعها بنفس الطريقة، سواء تعلق الأمر بالعلوم الطبيعية أو بالعلوم الاجتماعية والإنسانية"[1]. إلا أن هذه المحاولة أرهقت العلوم الإنسانية عموما وعلم الاجتماع على الخصوص، وقد عبر مالينوفسكي عن هذه الأمر في كتابه "النظرية العلمية للثقافة" وذلك عندما قال: "لاريب أننا في الأزمنة الراهنة لحضارتنا، قد ارتقينا إلى مستويات عالية في العلوم الميكانيكية ولكننا لا نشعر بالثقة ولا بالاحترام أمام نتائج العلوم الإنسانية، بل لا نعتقد حتى في صلاحية النظريات الاجتماعية. ولابد في الوقت الحاضر من إقامة توازن بين الهيمنة المفرطة لعلوم الطبيعة وتطبيقاتها من جهة، ومن الإجهاد الذي يعاني منه العلم الاجتماعي، وعجز الميكانيكا الاجتماعية من جهة أخرى، إن على علم الاجتماع أن يتزود هو أيضا بالذكاء الذي عرف كيف يستولي على أسرار الميكانيكا، سوف تتدخل دائما في العلوم الإنسانية عوامل أخلاقية وفنية وعاطفية غير أن ماهية المبادئ الأخلاقية تستلزم إقامتها على أساس متين وهذا لايمكن إلا إذا كان المبدأ النظري أقرب إلى الواقع، بحيث يصير ضروريا للعاطفة والشعور[2].

لقد تطرقنا في هذا الفصل لمجالات الدراسة الميدانية على المستوى المكاني والزمني والبشري. حيث اتخذنا كمجال مكاني لدراستنا الميدانية الجماعة الترابية أولاد الطيب حيث تقع بالجهة الجنوبية لمدينة فاس وتعتبر بوابتها الجنوبية ويصل عدد سكانها حسب آخر إحصاء وطني للسكان السكنى 2014 إلى 24594 نسمة.

تم تقسيم المجال البشري لهذه الدراسة السوسيولوجية إلى فئتين رئيسيتين وهم فئة المتدخلين وفئة المستفيدين من المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب كدار الطالبة، دار الشباب، مركز أولاد الطيب لتكوين وتأهيل المرأة القروية، دار الولادة، مشروع ورشة النجارة لحامله شركة أشخاص smart decor، وحدات لدعم التعليم الأولي بدوار أولاد موسى، دوار الصهريج، دوار أولاد بوعبيد الغواز، دوار رضى،

1- Bronislov Malinowski, une théorie scientifique de la culture et autre essais, traduit par pierre clinquort, ed maspero, paris,1968, p 13-14.

2 - عبد الرحمان المالكي، بناء الموضوع في علم الاجتماع، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، العدد 3، 1988، ص119.

دوار أولاد بوعبيد الغواز، دوار الرشيدية، مستوصف أولاد الطيب، ومستوصف أولاد الطيب. كما تطرقنا لأسس اختيار العينة باعتبارها الخطوة المنهجية الضرورية التي يعتمدها البحث السوسيولوجي نظرا لعدم استطاعة الباحث بمفرده الإلمام بكل عناصر المجتمع موضوع دراسته، ويتوقف عليها صحة نتائج البحث الميداني مما يستلزم الحيطة والحذر في دقة اختيار شكل وحجم العينة ودرجة تمثيلها للعناصر قيد الدراسة اضافة إلى محاولة التوفيق بين المنهجين الكمي والكيفي في دراستنا الميدانية وذلك باعتمادنا على تقنية المقابلة النصف موجهة والمجموعة البؤرية والاستمارة، تضمنت المقابلة النصف موجهة ثلاث محاور أساسية وهي:

* محور المعطيات العامة عن المشروع.

* محور مشاريع التنمية البشرية المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب بين المقاربة التشاركية والاختيارات الأساسية ذات الأولوية الملحة.

* محور مشاريع التنمية البشرية المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين آليات المتابعة والتقييم.

أما المجموعة البؤرية فقد قمنا بإجرائها مع ثلاث مجموعات مكونة من خمسة مبحوثين من أجل تجميع آرائهم حول مشاريع التنمية البشرية المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب ومدى فاعليتها في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية.

أما الاستمارة فقد اشتملت على محورين أساسين:

المحور الأول يتعلق بالتمثلات الاجتماعية والمعنى الاجتماعي للمبحوثين حول التنمية البشرية والفقر.

المحور الثاني يتعلق بدور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.

ولقد تطرقنا في نهاية الفصل إلى مختلف تقنيات تحليل المعطيات المعتمدة في هذه الدراسة كتحليل المضمون والتحليل الإحصائي.

الفصل الخامس:

مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب بفاس بين المقاربة التشاركية والاختيارات الأساسية ذات الأولوية الملحة

تمهيد:

من خلال تجربة الميدان لابد من التذكير بالمقاربة المعتمدة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية القروية التي اعتمدتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع تحليل المقابلات النصف موجهة التي تم إجراؤها مع مختلف المتدخلين في المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سواء باعتبارهم حاملي المشاريع،أو الجمعيات المسيرة لها، أو موظفين لهم علاقة مباشرة بمشاريع المبادرة بجماعة أولاد الطيب أو بموظفي قسم العمل الاجتماعي سواء داخل مصلحة التواصل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومصلحة التقييم والتتبع ومصلحة التكوين وتقوية القدرات،إضافة عضو داخل التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وعضو آخرداخل المندوبية السامية للتخطيط اضافة إلى عضو داخل المرصد الوطني للتنمية البشرية،وتجدر الإشارة إلى أن عدد المقابلات النصف موجهة المنجزة وصل إلى 20 مقابلة نصف موجهة.

وسنتطرق في هذا الفصل للعمليات والبرامج والوسائل المؤسساتية المتبعة لمكافحة الفقر بالمجتمع القروي.

المحور الأول: المقاربة التشاركية الخصائص، الآليات، والأهداف

1- المقاربة التشاركية:

يمكن تعريف المشاركة على أنها منظومة تواصل بين مختلف الفاعلين تساعد حاملي التغيير والفئات المجتمعية الأخرى على إيجاد نقطة التقاء لبلورة رؤيا مشتركة للتغيير سواء من حيث تصور مضمونه، برمجته، تفعيله ثم تقييم نتائجه.

المشاركة: هذا المصطلح الجديد، القديم الذي راجت له تفسيرات واسعة ومختلفة وإن أجمع الفرقاء على كونها أحد أهم ركائز نجاح أي فعل يتوخى التغيير سواء تعلق الأمر بتغيير المفاهيم، المواقف أو التصرفات أو بتغيير وضعية (اقتصادية، اجتماعية، ويعود الاختلاف في تعريف المشاركة إلى نقطتين أساسيتين:

* مستوى أو مرحلة الإشراك.

* تمثيلية المشرك.

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى تتحدد مستويات أو مراحل الإشراك في خمسة وهي:

- مشاركة قاصرة على فئة معينة (ممثلين منتخبين).

- مشاركة يطلب فيها من الفئات المستهدفة المصادقة لإضفاء الشرعية على مشروعات حددتها وصاغتها هيئة معينة ولكن المستهدفين لا يشاركون لا في التخطيط ولا في الإدارة.

- مشاركة تستشار فيها الفئات المستهدفة من البداية وتتيح لها أيضا فرصة المشاركة بصورة فعلية في التخطيط والإدارة.

- مشاركة تجد فيها مختلف الفئات المستهدفة مكانها في جمع آليات التخطيط التنسيق والتقييم التي يتم وضعها على مختلف المستويات بما في ذلك أعلى مستوى لرسم السياسات.

- مشاركة تتيح لكل الفئات أن تتحكم من الناحية في القرارات وعلى جميع المستويات.

وفيما يخص تمثيلية المشترك فإن التساؤلات المطروحة مرتبطة في جوهرها بمستويات ولوج المجموعات المختلفة إلى قنوات التعبير وإبداء الرأي خصوصا لما يتعلق الأمر

بالمجموعات المقصرة (النساء، الأطفال، المعاقين، الفقراء) ومن هنا تظهر جليا أهمية إدماج مقاربة النوع إبان التشخيصات الأولية[1].

تفيد المقاربة التشاركية وضع مجموعة من الوسائل والمبادئ رهن إشارة مجموعة بشرية ما لتتخذ قرارا ما أو تحلل وضعية معينة ليتمكن كل واحد من التعبير عن رأيه وينخرط في النقاش، لتصبح النتيجة أو القرارات المتخذة صورة فعلية لما أنتجته المجموعة، وبذلك قد أصبحت المقاربة التشاركية إحدى أهم ركائز العمل الفعال في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج عمل الجماعات الترابية، لضمان مشاركة المجتمع المدني بكل مكوناته في تدبير الشأن المحلي إن هذه لفرصة أراد من خلالها المشرع المغربي إشراك الجميع في كل مراحل المشاريع التنموية قصد المساهمة الفعلية في إعداد البرامج التنموية وفقا لحاجيات الساكنة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الرياضي، الثقافي وغيره من المستويات الأخرى.

وفي هذا الإطار فإن الجمعيات باعتبارها اتفاقا لتحقيق تعاون مستمر بين مجموعة بشرية من خلا ل استخدام معلوماتهم أو نشاطهم من أجل تحقيق النفع العام أو لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم، قد أصبحت أحد الأركان المحورية ضمن جهود حركة المجتمع المدني المكون أيضا من المنظمات والمؤسسات غير الربحية وغير الحكومية وأضحت قوة إقتراحية فعالة ومنظمة تساهم من جهة في تفعيل التنمية الشاملة والمستدامة، ومن جهة أخرى في العمل على تحقيق التنمية البشرية.

2- أهداف المقاربة التشاركية:

برزت المقاربة التشاركية كبديل قوي عندا استنفدت المقاربات التقليدية (السياسوية، الإدارية، والتقنوية) طاقاتها وأبانت عن محدوديتها في حل المشكلات التنموية وتظهر ***<u>أهمية المقاربة التشاركية بالمقارنة مع المقاربات الكلاسيكية من خلال:</u>***

1- مقال بعنوان: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منهجية عمل تشاركية وتصاعدية، ومقاربة جديدة ترتكز على الحكامة، التتبع، والتقييم مجلة المالية، العدد الخامس، شتنبر 2006، ص4-5.

التعيين	المقاربة الكلاسيكية	المقاربة التشاركية
التنظيم	متمركز ثابت، ومنغلق	لامركزي، ديناميكي ومنفتح
الإجراءات	ثابتة، متصلبة وغامضة	مرنة، واضحة، وسهلة التكييف
منظومة أخذ القرارات	عمودية من أسفل إلى أعلى	صاعدة من أسفل إلى أعلى
التواصل	إخبار، أوامر	حوار
العنصر البشري	منفذ	فاعل، خلاق
جمع المعلومات	الاستثمارات، الإنسان مجرد مصدر للمعلومات	عبر اللقاء المباشر، الحوار والملاحظة
التخطيط	الرؤساء والاختصاصيين	الفئات المستهدفة
الحلول	توجيهية، عامة وثابتة	خاصة، متفاوضة، ملائمة
الأخطاء المنهجية	غير معترف بها	مصدر تعلم وتحسين المردودية
المنهجية	تابثة	استنباطية، قابلة للتأقلم
الفئات المستهدفة	أحد عوائق التنمية (الجهل، الركود، عدم الرغبة في التغيير)	فاعل في تصور الحلول وتفعيل التغيير

لذا فالمقاربة التشاركية تمكن من:

- إشراك المستفيدين في تحديد وتشخيص مشاكلهم الحقيقية.
- مساهمة كل الأطراف الفاعلة في صياغة وإنجاز وتقييم المشاريع.
- استثمار المعرف التقليدية.
- جعل المشاريع أكثر مطابقة وملائمة مع الواقع.

3- خصائص المقاربة التشاركية:

من أهم خصائصها كونها[1]:

- تعطي الأولوية للبعد البشري في التنمية وذلك إنطلاقا من كون الإنسان فاعل في التنمية يعطيه الحق في الإشتراك في السلطة واتخاد القرار.

- تحرص على استجماع الظروف الملائمة لخلق تفاعل ايجابي بين البيئة والإنسان في إطار تدبير محكم للموارد.

- لا تشجع الفعل الأحادي، وهذا لايعني إغفال المجهود الفردي والذي تعيره المقاربة عناية كبرى لأن الطاقة الشخصية خلاقة بطبيعتها ويجب أن تصب كرافد داخل المجهود الجماعي.

- اختيارية ترتكز على معيار الاقتناع، يمكن الولوج إليها ويمكن الانسحاب منها.

- تكوينية مبنية على المبادرة والانطلاق من المعرف والقدرات الذاتية متجاوزة بذلك التكوين المبني على التلقين إلى تفتيح آفاق التفكير والقرار والانجاز الذاتي.

- مستقبلية تأخد بخاصيات الحاضر لاستشراف المستقبل فرغم استحضارها للمعرفة التقليدية فهي ليست ماضوية.

- تساؤلية: منفتحة تعتمد المشورة والحوار.

- ديمقراطية ومواطنة: تؤمن بتبادل المنافع على أساس تعاقد اجتماعي ينطلق من قواعد متفق عليها.

ورغم النجاحات التي حققتها المشاريع المستوحاة من نتائج عمل تشاركي بالمقارنة مع المشاريع المبرمجة تقليديا (بطريقة عمودية) إلا أن منهجية العمل التشاركي لها أيضا سلبياتها فقد تؤدي إلى:

- خلق انتظارات عند الساكنة قد تصعب الاستجابة لها حاليا.

- إبراز تناقضات بين أولويات الساكنة وحاملي المشاريع (إدارات، جمعيات، منظمات دولية...).

1- Guide sur l'approche participative, publication de l'association maroccain de la solidarité, et de developpement, AMSED,juin 2009, p7-8-9-10.https://www.amsed.ma/wp-content/uploads/2018/11/approche – participative.

- إبراز أخطاء تستلزم التغيير المباشر خصوصا لما يتعلق الأمر بأنشطة قيد الإنجاز.
- جعل الشقاقات والنزاعات الكامنة تطفو للسطح.

هذا علاوة عن ارتفاع كلفتها من حيث الموارد البشرية المؤهلة والجهد الذين تتطلبهما.

4- آليات المشاركة:

ترتبط آليات المشاركة في مجملها بأربعة عناصر أساسية:

أ- طريقة تنظيم وعمل حامل التغيير.

ب- علاقته مع الشركاء المستفيدين.

ج- العمل مع هؤلاء الشركاء.

د- العمل لأجل إشراك الشركاء.

أ- طريقة تنظيم وعمل حامل التغيير:

إن نقطة الإنطلاق الأولى لأي حامل تغيير معين يرغب في تفعيل مبدأ المشاركة هي الإقناع بجدواها سواء تعلق الأمر بروح الديمقراطية أو بنجاعة المشروع الذي يحمله لذا فإن تنظيمه وطريقة عمله يجب أن يؤهلانه لذلك وهذه بعض أوجه التنظيم المؤهل:

- تنظيم العمل في إطار مجموعات.
- ايلاء الأهمية إلى أدوار التنسيق أكثر من أدوار القيادة.
- عقد شراكات.

ب- علاقة حامل التغيير مع الشركاء المستفيدين:

تلعب علاقة حامل التغيير مع الشركاء المستفيدين دورا حيويا في استجماع ظروف مشاركة فعالة وتنبني هذه العلاقة على أسس مرتبطة بتحديد هوية هؤلاء الشركاء من جهة وتحديد مجالات العمل والتعاون معها والأهداف المتوخاة منه من جهة أخرى وذلك عبر المعرفة الدقيقة للمجموعات المكونة لفئة الشركاء المستفيدين لأن هؤلاء لا يمثلون حتما فئة واحدة متجانسة وتقتضي هذه المعرفة تحديد الهوية وتحديد مواصفات كل مجموعة (اجتماعية، اقتصادية...). اعتماد لغة ومبادئ مشاركة ويكتسي التوافق على المفاهيم أهمية خاصة في هذا المجال، تحديد واضح للأهداف والانتظارات، تحديد واضح للمسؤوليات والأدوار، التوافق على ما سيتم تقييمه.

ج- العمل مع الشركاء المستفيدين:

تقتضي ميكانزمات المشاركة أيضا وضع منهجية عمل وتعامل مع الشركاء تمكن من:

- إرشادهم وإقناعهم بضرورة التغيير ففي كثير من الأحيان تعيش الفئات المقصية أو المهمشة وضعيتها بعفوية تامة ولا تتصور لها بديل بل تعتبرها قاعدة اجتماعية لا مفر منها لحد إعطائها قوة القانون أحيانا.
- تحديد ووضع آليات لبلوغ هذه الفئات والتواصل معها.
- تحديد العوائق التي تعيشها وحاجيتها والحلول الممكنة.
- العمل من أجل تهيئ الشركاء المستفيدين.

يمر تأهيل المستفيدين للعب دور الشريك الفاعل أساسا عبر تقوية قدراتهم على التواصل والمفاوضة ب:

- توفير معلومات دقيقة عن هؤلاء الشركاء وعن وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأوجه التشابه والاختلاف بين فئاتهم المكونة.
- تحسين ولوج كل المجموعات إلى هذه المعلومات.
- العمل على توفير التكوين المرتبط بروح التغيير المرتقب.
- تثمين الأشكال التقليدية والقدرات التنظيمية والتفاوضية للشركاء، تكوين أطر قادرة على أخذ أدوار ومسؤوليات ومعارف كل المجموعات بعين الاعتبار بلورة تصور التغيير.

يمر تنظيم الدورة التشاركية بثلاث مراحل أساسية: ماقبل التشخيص التشاركي أو المرحلة الإعدادية، مرحلة التشخيص، ومرحلة المصادقة.

يتم خلال مرحلة التشخيص ماقبل التشاركي أو المرحلة الإعدادية استجماع المعلومات الضرورية عن الشركاء المستفيدين (الخاصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية...) وعن الوسط الذين يعيشون فيه أوينتجون فيه (التجهيزات الأساسية، الطبيعية، الموارد...). كما يتم خلالها وضع وتحديد الآليات الأولية للعمل مع الساكنة المحلية أو باقي الفرقاء فيما يخص:

* تحديد أهداف التشخيص التشاركي وذلك بالإجابة عن الأسئلة التالية:

- من نحن؟
- ماذا نريد؟
- مع من سنعمل؟
- لأجل من؟
- ماذا يمكننا عمله؟

* وضع خطة عمل (ولو تقريبية ومؤقتة) لإجراء التشخيص وذلك بتحديد
  - نقطة الانطلاق
  - نقطة الوصول
  - تحديد أنواع الأدوات التي ستستعمل في التشخيص.
  - توزيع الأدوار والمهام داخل المجموعة المشرفة عن التشخيص.
  - تحديد الوسائل والموارد المادية والبشرية اللازمة لإنجاز التشخيص.

أما مرحلة التشخيص فيتم في إطارها إنجاز التشخيص وفقا لخطة العمل المتفق عليها وتجب مراعاة مشاركة كل الفئات المجتمعية في عملية التشخيص (نساء، رجال، شباب عاطلين، ذوو الحاجيات الخاصة...) خصوصا الفئات المقصرة والتي كثيرا ماتواجه صعوبات للولوج إلى قنوات التعبير. فالتشخيص التشاركي هو منظومة بحث ميداني تتوخى تحديد وتحليل المشاكل التي تعانيها فئة مجتمعية معينة وكذا الحلول والبدائل التنموية التي ترتأيها في أفق إنتاج مشروع أو برنامج أو نشاط تنموي[1].

لذا فهو يتم عبر مقاربات محفزة، سهلة التكييف، ديناميكية ومبدعة، تعتمد مبادئ الشمولية والاستدامة، الإنصاف والمساواة ركيزتها الأساسية إن الإنسان هو جوهر الفعل التنموي لذا فمشاركة الساكنة المحلية في صنع القرار مسألة حيوية في فلسفة هذه المقاربات ويتم إنجاز التشخيص التشاركي عبر مراحل أهمها: تحديد وتوضيح أهداف الساكنة والمتدخلين الخارجيين، دراسة المشاكل والمعيقات وكذا الإمكانات والمؤهلات والموارد المتاحة أو التي يسهل استقطابها، تحديد الحلول الممكنة، تحديد ميكانزمات تفعيل كل حل على حدة، ترتيب

1- بوحمى ربيعة، المقاربة التشاركية في الفعل التنموي: بعض المبادئ والتوجهات، ضمن الموقع الالكتروني: http://volontaria tacj.overblog.com

هذه الميكانزمات من الأسهل إلى الأصعب، تحديد حجم المعلومات والمعرفة اللازمة لتفعيل الحلول، استجماع المعلومات اللازمة، تحليل المعلومات واختيار البدائل.

المحور الثاني: الأجهزة المسيرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمؤشرات المعتمدة في اختيار الجماعات القروية المستهدفة

من خلال معطيات المندوبية السامية للتخطيط، أظهرت خريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة[1] 2014، أن عدد المواطنين الذين يعانون من وطأة الفقر بلغ 2.8 مليون نسمة، 400 ألف منهم، بالوسط الحضري و2.4 مليون بالوسط القروي حيث يرتفع معدل انتشار الفقر إلى 17.7 في المائة.

كما أكدت الخريطة المنجزة بأن الفقر لايزال، ظاهرة قروية بامتياز، إذ يشمل 2 في المائة في الوسط الحضري و 9 في المائة في الوسط القروي،هذه الأسباب جعلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتوخى السياسات الاجتماعية التي لها وقع مباشر على المواطنين وذلك لتفادي سقوط الفئات الاجتماعية المعوزة بالوسط الحضري في وضعية الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي،وتمكين هذه الفئات من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وكذا تطوير ميكانزمات وآليات التأطير والمواكبة الاجتماعية للساكنة.

1- معايير اختيار الجماعات القروية

في إطار المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005-2010) وتحديدا البرنامج الاستعجالي 2005 تم اعتماد معيار معدل الفقر30% حيث تم على أساسه تحديد 360 جماعة قروية ليرتفع فيما بعد عدد الجماعات القروية المستهدفة الى 403 جماعة قروية معنية بعد تخفيض معيار معدل الفقر إلى 22% مثلما هو مبين في خريطة الفقر المتعلقة بالجماعات القروية التي وضعتها المندوبية السامية للتخطيط وكذلك التقرير المتعلق بالفقر،التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية في المغرب[2] في دجنبر 2005 وهو تقرير يمكن من تحديد مواقع الفقر داخل الجماعات المحلية،وذلك بهدف تحسين مؤشر التنمية البشرية وتقليص نسب الفقر سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو المناطق الجغرافية.

1- النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة2014، المشهد الترابي والدينامية، المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية،www.hcp.gov.ma.

2-Pauvreté,Development Humain, Development social au Maroc,Royaume du Maroc Haut – commissariat au plan,decembre 2005.

يتمثل معدل الفقر في أربع نقط أساسية:

- الخصاص على مستوى الولوج للتجهيزات الاجتماعية والصحية والتربوية.
- الخصاص على مستوى التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي.
- الخصاص على مستوى الأنشطة المدرة للدخل.
- التنمية المحلية بشكل عام.

تتوزع الجماعات القروية المنتقاة حسب العمالات والأقاليم على الشكل الآتي:

الجدول رقم (8) : توزيع عدد الجماعات القروية المنتقاة حسب العمالات والأقاليم

العمالات والأقاليم	العدد	العمالات والأقاليم	العدد
الصويرة	46	وجدة أنكاد	02
تارودانت	42	كلميم	02
الراشيدية	26	صفرو	02
زاكورة	19	طانطان	02
قلعة السراغنة	19	تطوان	02
شيشاوة	18	مراكش	01
خنيفرة	13	طنجة	01
أزيلال	12	بني ملال	01
قنيطرة	11	بن سليمان	01
تيزنيت	11	بركان	01
ورزازات	11	إفران	01
مكناس	10	خريبكة	01
سيدي قاسم	10	العيون	01
فكيك	09	سطات	01
الناظور	09	فاس	03
الحوز	08	الجديدة	04
جرادة	07	طاطا	03
بولمان	06	الحسيمة	03
الحاجب	06	اشتوكة آيت باها	03
أسفي	05	مولاي يعقوب	03
تاوريرت	04	**المجموع**	**348**
تازة	04		

المصدر: الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، 2005

الجدول رقم (9): الجماعات القروية (45) الأكثر فقرا

العمالة	العدد
فاس	03
الراشيدية	12
أزيلال	07
فكيك	06
خنيفرة	05
مكناس	04
جرادة	04
تاوريرت	03
زاكورة	01
قنيطرة	01
إفران	01
وجدة أنكاد	01

المصدر: الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، 2005

قراءة في الجدولين السابقين:

بقراءة متأنية للجدولين السابقين، يمكن استخلاص مجموعة من العناصر، منها أن البرنامج الرسمي الأولي يهم 41 عمالة وإقليم، ويهم أيضا 348 جماعة قروية، أي أن نسب الاستفادة بالنسبة للعمالات والأقاليم ومجموعة الجماعات القروية ليست عامة، بل تصل إلى 58,57% بالنسبة للأقاليم وبالنسبة للمعدل على مستوى الجماعات القروية فإنه لا يتعدى نسبة 26,81%، وتنزل النسبة إلى 23,24% على مستوى مجموع الجماعات الحضرية والقروية، والخلل في اختلاف النسب العامة الخاصة بالعمالات والأقاليم والجماعات القروية، نجده أيضا يطبع عدد الجماعات القروية المعنية خاصة بالنسبة للعمالات والأقاليم المحصية، وإذا كان عدد العمالات لا يتعدى أربع عمالات من العدد الإجمالي المعني، فإن وضع الأقاليم يختلف في عدد الجماعات القروية المستفيدة، وهكذا فإن عدد الأقاليم التي يتعدى فيها عدد الجماعات 20 جماعة هو ثلاثة، يصل العدد في إقليم الصويرة 46 جماعة، ويبلغ عدد الأقاليم التي تتراوح فيها النسبة بين 10 و20 جماعة عشرة أقاليم. أما باقي الأقاليم، فإن عدد الجماعات المنتقاة يتراوح بين 01 و10 جماعة (28 إقليم)، أي حوالي 70%، بل إن الأقاليم التي لا يتعدى فيها العدد جماعة واحدة يبلغ تسعة بنسبة مائوية تصل إلى 22%.

في إطار المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2011-2018) فقد تم توسيع قاعدة الاستهداف لتشمل 702 جماعة قروية مع تطبيق معدل الفقر ابتداءا من 14%، حيث استهدف برنامج محاربة في المجال القروي 301 جماعة قروية جديدة أساسا على معدل الفقر حيث تم اعتماد سقف 14% كنسبة للفقر في الوسط القروي على المستوى الوطني عوض نسبة 30% خلال المرحلة الأولى، كما تم اعتماد غلاف مالي يبلغ 6 ملايين درهم لكل جماعة قروية جديدة.

وللحفاظ على ماتحقق من تقدم على مستوى الجماعات القروية المستهدفة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المرحلة الأولى، فقد تبين أنه من الضروري توفير دعم تقني ومالي على النحو التالي:

- 4 ملايين درهم لكل جماعة قروية، من بين الجماعات القروية المستهدفة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي يزيد أو يعادل معدل الفقر بها 20% ويبلغ عدد هذه الجماعات 193 جماعة قروية.

- 3 ملايين درهم لكل جماعة من بين الجماعات القروية المستهدفة في المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي يتراوح فيها معدل الفقر بين 14%، ويبلغ عدد هذه الجماعات 150 جماعة مستهدفة.

- 2 مليون درهم لكل جماعة قروية، من بين الجماعات المستهدفة في المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتوفر على نسبة الفقر أقل من 14% ويبلغ عدد هذه الجماعات 58 جماعة قروية، وعليه فإن نسبة الفقر هي التي تحدد عدد الجماعات القروية المستهدفة داخل كل عمالة أو إقليم.

وفي إطار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2019-2023) فقد تم الاعتماد على مقاربة إرادية ومتجددة تهدف إلى تحصين وتعزيز المكتسبات مع إعادة توجيه البرامج سعيا للنهوض بالرأسمال البشري، والعناية بالأجيال الصاعدة، ودعم الفئات الهشة بالإضافة إلى اعتماد جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل وترتكز هذه المرحلة على أربعة برامج أساسية:

- **البرنامج الأول**: برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية، والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، ويهدف هذا البرنامج إلى مواصلة تنفيذ الشق المتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي، مع العمل على دعم الولوج للبنيات والخدمات الأساسية بالمراكز القروية الأقل تجهيزا.

- **البرنـامج الثـاني:** مواكبـة الأشـخاص فـي وضـعية هشاشـة يسـعى هـذا البرنـامج إلـى محاربـة الهشاشـة وتحسـين ظـروف التكفـل لفائـدة إحدى عشرة فئة بدون موارد، من خلال:

- مساعدة خمس فئات ذات أولوية، من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصـة والمرضى والمسنين بدون موارد.

- دعم إعادة الإدماج السوسيواقتصادي لأربع فئات تضم النساء فـي وضـعية هشـة، السـجناء السـابقين بـدون مـوارد، والمتسـولين والمتشـردين، والمـدمنين المعوزين.

- حماية الطفولة والشباب، ويتعلق الأمر بفئتين تهم كل مـن الأطفـال المتخلـى عنهم وأطفال الشوارع والشباب بدون مأوى.

- **البرنامج الثالث:** تحسين الدخل، والإدماج الاقتصادي للشـباب، يهـدف بالأسـاس إلى تعزيز فرص الشـغل لفائـدة الشـباب وإنعـاش الحـس المقـاولاتي إضـافة إلـى اعتماد جيل جديد مـن المشـاريع التـي تسـاهم فـي تثمـين الإمكانـات والمـؤهلات المحلية وذلك عبر تبني مقاربة سلاسل الانتاج.
- الدفع بالتنمية البشـرية للأجيـال الصـاعدة: وذلـك عبـر الاسـتثمار فـي الرأسـمال البشري للفرد طيلة مراحـل نمـوه، باعتمـاد مقاربـة اسـتباقية مـن أجـل التصـدي للمعيقـات الرئيسـية للتنميـة البشـرية، وذلـك بتركيـز تـدخلات المبـادرة علـى محورين جوهريين:

+ محور تنمية الطفولة المبكرة، بالمساهمة في:

- تقوية نظام صحة الأم والطفل.

- المساهمة في محاربة سوء التغذية لدى الأطفال.

- دعم تعميم التعليم الأولي.

+ محـور مواكبـة الطفولـة والشـباب، يهـدف إلـى محاربـة الهـدر والإخفـاق المدرسي لهذه الفئة مع تعزيز انفتاحهم، وذلك من خلال:

- تقوية الدعم المدرسي.

- تحسين المحيط المدرسي وظروف التمدرس (فضاءات الإيواء، المطاعم المدرسية والنقل المدرسي).
- النهوض بالصحة المدرسية.
- المواكبة والتوجيه ودعم الأنشطة الفنية والرياضية الموازية.

2- الأجهزة المسيرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

2-1 على المستوى المركزي هناك لجنتان[1]

أ- اللجنة الاستراتيجية البين وزارية برئاسة رئيس الحكومة، وتتكون من أعضاء الحكومة والمؤسسات والهيئات العمومية المعنية[2].

تتجلى مهامها الأساسية:

- تضع اللجنة الإطار الاستراتيجي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وخصوصا في مجال التعاون الدولي والتواصل المؤسسي والتكوين ودعم الكفاءات.
- تضع الإطار الاستراتيجي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وخصوصا في مجال التعاون الدولي والتواصل المؤسسي والتكوين ودعم الكفاءات.
- تحدد إطار الموازنة المالية.
- تؤمن التواصل الأفقي بين مختلف القطاعات الوزارية، من أجل التوصل إلى بلوغ الأهداف والرفع إلى أقصى حد من تآزر تلك القطاعات في مساهمتها في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ب- لجنة القيادة: يترأسها وزير الداخلية، وتتألف من القطاعات المكلفة بالمالية والتنمية الاجتماعية، والتنمية القروية والصحة، والتربية، والسكنى، والتجهيز، والنقل، والمكتب الوطني للماء والكهرباء وهي مكلفة بتتبع وتقييم الشامل للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تتجلى مهامها الأساسية في:

- التتبع العام لتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقييمها العام.
- المصادقة على الاقتراحات المتعلقة بتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

1- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تحليل وتوصيات، إعداد اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن، ص52، www.cese.ma.

2- مقال بعنوان: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منهجية عمل تشاركية وتصاعدية، ومقاربة جديدة ترتكز على الحكامة، التتبع، والتقييم، مجلة المالية، العدد الخامس، شتنبر 2006، ص5.

- إعداد تقارير وبيانات حصيلة تعرض على اللجنة الاستراتيجية من أجل الإخبار.

2-2 على المستوى الترابي هناك ثلاث لجان:

أ- اللجنة الجهوية للتنمية البشرية: يرأسها والي الجهة، وتضم عمال الأقاليم والولايات، ورئيس المجلس الجهوي، ورؤساء المجالس الإقليمية والولائية،ومصالح الدولة اللاممركزة، والمؤسسات العمومية المعنية أكثر من غيرها، وممثلي النسيج الجمعوي الجهوي، وقطاع القروض الصغرى، والجامعة والقطاع الخاص[1].

ويتجلى دورها الأساسي في:

- تحقيق الانسجام الشامل بين المبادرات الإقليمية للتنمية البشرية.

- بلورة مخطط جهوي للتنمية البشرية يدمج آفاق تنمية الجهة ويحقق الالتقائية بين برامج الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وأعمال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- الدعم الجهوي وقيادة برنامج الهشاشة.

- مراكمة التجارب والاستفادة منها وتبادلها.

ب- اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية: برئاسة العامل وهي هيئة تملك سلطة القرار، وتركيبتها الإجرائية محدودة ومتوازنة، تجمع المنتخبين والإدارة والمنتخبين والإدارة والمجتمع المدني[2].

مهامها:

<u>على المستوى المحلي:</u>

- المصادقة على المبادرات المحلية للتنمية البشرية في برامج محاربة الفقر في الوسط القروي والإقصاء في الوسط الحضري.

- بلورة اتفاقات تمويل للمبادرات المحلية للتنمية البشرية مع مختلف الشركاء المحليين المعنيين.

- مسؤولة عن بلورة مخطط الهشاشة الإقليمي (أو الولائي).

- الإفراج عن الأرصدة المقابلة للمبادرات المحلية للتنمية البشرية التي تتم المصادقة عليها، وذلك حسب تقدم المشاريع.

1- مقال بعنوان، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منهجية عمل تشاركية وتصاعدية، مجلة المالية، مرجع سابق، ص5.

2- نفس المرجع السابق، ص5.

- الإشراف على تفعيل البرامج وعمليات التتبع والمراقبة والتعقد، وكلها أمور تسند بطريقة تعاقدية لمسؤولي المصالح اللاممركزة والمؤسسات العمومية المعنية والجماعات المحلية والجمعيات وما إليها.

<u>على المستوى المركزي:</u>

- الدعم الإقليمي للمبادرات المحلية للتنمية البشرية.

- التعاقد السنوي مع المستوى المركزي فيما يخص الموارد اللازمة للدعم الإقليمي للمبادرات المحلية للتنمية البشرية.

- تمكين المستوى المركزي من مؤشرات تتبع الإنجازات وتطورات التنمية البشرية. بالموازاة مع ذلك يتعين على المجلس الإقليمي أن يوم بمراجعة برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، في منظور يتوخى الالتقائية بين البرامج القطاعية.

ج- اللجنة المحلية للتنمية البشرية:يترأسها المجلس الجماعي وتضم هذه اللجنة ممثلي المنتخبين والجماعات،وممثلين عن النسيج الجمعوي،وممثلين عن المصالح التقنية اللاممركزة،مع حد أقصى قدره 15 شخصا،يجري انتخابهم بالطريقة التالية: يعين رئيس الجماعة القروية أو ممثلة بموجب مرسوم،أما المنتخبون (5 مقاعد حدا أقصى،بما في ذلك مقعد الرئيس) فيتم تعيينهم بتشاور مع المجلس الجماعي،وأما ممثلو المجتمع والجمعيات ومنظمات المنتجين وممثلوا الفاعلين الاقتصاديين (خمسة مقاعد)،فيتم تعيينهم إثر مشاورة موسعة،مع الحرص على أن تكون كل المجموعات الاجتماعية ممثلة،ومنها على الخصوص النساء والشباب،وأما ممثلوا المصالح الخارجية للدولة (5 مقاعد حدا أقصى)،فيتم تعيينهم من قبل الإدارات التي ينتسبون إليها،ويعينهم رئيس الجماعة بتشاور مع السلطة المحلية.

مهامها:

- بلورة المبادرة المحلية للتنمية البشرية من قبل اللجنة المركزية، مع إمكان الحصول على دعم ومساعدة تقنية خارجية.

- التفعيل الاجرائي للبرامج والأعمال التي يقع عليها الاختيار على المستوى المحلي.

- تأمين عملية تتبع البرامج التي يتم اختيارها محليا وتفعيلها ميدانيا.

3-2 هيئة التنسيق[1]

أ- التنسيقية الوطنية للتنمية البشرية:

إن التنسيقية الوطنية لوزارة الداخلية لوزارة الداخلية هي المسؤولة عن تنسيق ونتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهي إدارة ذات مهمة تعمل تحت رئاسة العامل المنسق الوطني، وتتألف من أشخاص موارد.

مهامها:

- تقديم دعم تقني للجان الجهوية والإقليمية والمحلية وغيرها من الكيانات التي تشارك في تنفيذ برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وخصوصا ما يتعلق بتطبيق مقتضيات الدلائل المسطرية.

- تأمين تفعيل استراتيجيات التكوين ودعم القدرات والتواصل، في إطار مواكبة الفعاليات المحلية.

- الإشراف على تنفيذ تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- تأمين واجهة تفاعلية لمختلف الشركاء، وكذا التأطير التقني والمالي اللازم.

- إعداد التقارير وتقارير الحصيلة الموجهة إلى لجنة القيادة.

4-2 بنيات الدعم[2]

أ- قسم العمل الاجتماعي:

يعمل قسم العمل الاجتماعي تحت إشراف وزارة الداخلية، ويتعلق الأمر بوحدة لإدارة الإقليم / الولاية، تخضع لسلطة العامل، تم إحداثها في 2005، وهي مكلفة بمايلي:

- أمانة اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية واللجنة الجهوية للتنمية البشرية.

- التحقق من مطابقة المبادرات المحلية للتنمية البشرية مع الدلائل الإجرائية، وذلك قبل عرضها على اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية من أجل المصادقة.

- تأمين عملية تتبع المبادرات المحلية للتنمية البشرية.

1-conseil economique,social et environmental, royaume du maroc,initiative national pour le developpement humain:analyse et recommandations,p53,www.cese.ma.
2-Ibid,p54.

- تجميع التشخيصات التشاركية والمبادرات المحلية للتنمية البشرية في إطار برنامج تتبع برنامج محاربة الهشاشة.

- تأمين المساعدة التقنية والتكوين لفائدة فرق التنشيط في الأحياء والجماعات.

- إعداد الاتفاقيات.

طبقا للرسالة الوزارية رقم 10753 بتاريخ 14 يوليوز 2008،أصبحت أقسام العمل الاجتماعي تتوفر على مستوى الولايات عواصم الجهات،على أربع مصالح:

* مصلحة التنسيق.

* مصلحة التواصل.

* مصلحة التكوين وتقوية القدرات.

* مصلحة التتبع والتقييم.

كما تتوفر هذه الأقسام على مستوى العمالات الدوائر والأقاليم،على ثلاث مصالح:

* مصلحة التواصل.

* مصلحة التكوين ودعم القدرات.

* مصلحة التتبع والتقييم.

ب- فريق التنشيط في الحي وفي الجماعة:

يتعلق الأمر بالوحدة الإجرائية التنفيذية للمبادرات المحلية للتنمية البشرية على مستوى الأحياء والجماعات وهي مسؤولة عن إعداد المبادرات المحلية للتنمية البشرية وعن أمانة اللجنة المحلية للتنمية البشرية، ويتم تعيينها بقرار من الوالي أو العامل، بناء على اقتراح من رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية. وتتألف تلك الفرق من أربعة أشخاص موارد لكل حي حضري أو جماعة قروية مستهدفة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،يتم اختيارهم على أساس المعايير التالية:

الحس الاجتماعي والاهتمام الملحوظ بمجال التنمية المحلية والقدرة على الإنصات والتواصل والجاهزية لتخصيص الوقت كله للمهمة،واحترام مقاربة النوع في اختيار أعضاء الفرق وقرب أعضاء الفرق من الساكنة المستهدفة.

على مستوى عمالة فاس فقد حظيت بنسبة مهمة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فقد حظيت بنسبة مهمة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمراحلها الثلاث المرحلة الأولى (2005-2010)، المرحلة الثانية (2011-2018)، المرحلة الثالثة (2019-2023).

خلال الخماسية الأولى (2005-2010) من عمر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى عمالة فاس تم استثمار ماياهز 550.9 مليون درهما ساهم صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منها ب 229.52 مليون درهم والمبلغ المتبقي من طرف الشركاء بتعبئة بحوالي 46 في المائة من القيمة الإجمالية للاستثمار وذلك لتمويل 599 مشروعا مبرمجا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مما يوضح بجلاء الأثر الكبير للرافعة والتعبئة القوية والانخراط الفاعل للمتدخلين المحليين في هذا الورش الملكي وهذه المشاريع التي أنجز منها 508 مشروعا بنسبة 95 في المائة استفاد منها ما يقارب 600.000 شخصا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.وبالنسبة لتوزيع المشاريع حسب برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فقد أنجزت سبع مشاريع ضمن برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي بمبلغ 5.35 ملين درهم و 336 مشروعا مندرجا في إطار برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري 274.41 مليون درهم و 75 مشروعا في إطار برنامج محاربة الهشاشة الاجتماعية ب 149.4 مليون درهم[1].

أما بالنسبة للبرنامج الأفقي فقد بلغت المشاريع الممولة في هذا الإطار 182 مشروعا بقيمة 121.74 ملين درهم وفيما يتعلق برنامج محاربة الفقر فقد تم إنجاز كافة المشاريع المبرمجة لفائدة ساكنة تقدر ب 19200 وهمت مجالات متعددة خاصة تحسين الولوج للخدمات الصحية،التنشيط الاجتماعي والثقافي وتحفيز الأنشطة المدرة للدخل وبخصوص برنامج محاربة الهشاشة الاجتماعية فإن المشاريع المبرمجة انصبت حول إحداث وتجهيز مراكز الاستقبال والتوجيه والإدماج،إنشاء وتأهيل مراكز التكوين ودعم الجمعيات المدبرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية وتقوية القدرات.

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، المملكة المغربية، 2021 .

وفي إطار البرنامج الأفقي خصص الغلاف المرصود لهذا البرنامج والبالغ 48.63 مليون درهما لإنجاز 130 مشروعا من بين 182 مشروعا مبرمجا في ميادين دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية والتكوين المؤهل وتنظيم قوافل طبية.

أما في إطار المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005-2018) مضافا إليها المشاريع المنجزة في إطار المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،حسب الإحصائيات المتوفرة بعمالة فاس فقد استفاد 725 ألف و 955 شخصا من 1431 مشروع مدرج في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم الفترة (2005-2018) على مستوى عمالة فاس، وكلفت هذه المشاريع التي استهدفت أحياء حضرية وجماعات قروية،غلافا ماليا ناهز مليار و 250 مليون و890 ألف درهما،ساهم فيه صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمقدار 783 مليون و763 ألف درهم ليصل مفعول الرافعة لهذه المشاريع لنسبة 38 % .

وبلغ عدد البنيات الجديدة في هذه الفترة 154، موزعة على دور ومراكز الشباب (15 بنية) ونوادي نسوية (5) ودور الحي ومراكز اجتماعية للقرب (18) وملاعب رياضية للقرب (29) وقاعات رياضية مغطاة (11) ومسابح (5) ومركبات سوسيورياضية للقرب (3) ومراكز التكوين في الصناعة التقليدية (8) وأسواق وقيساريات تجارية (7) ومراكز تكوين (4) ومراكز ثقافية ومكتبات (7) ومراكز حضانة وتعليم أولي (24) ومراكز الرعاية الاجتماعية (16) ومراكز صحية (2).

وأفادت عمالة فاس بأن البنيات المؤهلة بها بلغ مجموعه 139 بنية تتمثل في دور مراكز الشباب (6) ونوادي نسوية (2) وملاعب رياضية للقرب (14) وقاعات مغطاة (1) ومراكز حضانة وتعليم أولي (7) ومؤسسات تعليمية (99) وتأهيل مراكز الرعاية الاجتماعية(10).

وشكل مجموع المشاريع ال 1431 المبرمجة من 2005 الى 2017 أولوية للسكان وهي الأنشطة المدرة للدخل وعددها 150 مشروعا ساهم فيها صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بغلاف 83 مليون و869 ألف درهم والبنيات والخدمات الأساسية ب161مشروعا (142 مليون و640 ألف درهم مساهمة للصندوق)،وتأهيل المؤسسات التعليمية 24 مشروع

بمبلغ 19 مليون و100 ألف درهم،وتحسين الولوج الى المراكز الصحية (35 مشروع بمبلغ 550 مليون و440 ألف درهم)،والتنشيط الاجتماعي والرياضي (649 مشروع بمبلغ 266 مليون و640 ألف درهم).

كما تتمثل هذه المشاريع في إحداث وتأهيل الملاعب الرياضية (151 مشروع بمبلغ 48 مليون و560 ألف درهم)،وتقوية كفاءات الفاعلين المحليين (26 مشروع بمبلغ 14 مليون و28 ألف درهم)،والتكوين المؤهل (63 مشروع بمبلغ 28 مليون و770ألف درهم).وبناء وتأهيل وتجهيز مراكز الاستقبال للفئات في وضعية هشة (55 مشروع بمبلغ 86 مليون و550 ألف درهم).ودعم الجمعيات المدبرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية (139 مشروع بمبلغ 26 مليون و630 ألف درهم) وتواصل القرب وتقوية القدرات (254 مشروع بمبلغ 15 مليون درهم و116 ألف درهم)، ومحاربة الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي 4 مشاريع ساهم فيه صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بغلاف مليون و 600 ألف درهم[1].

وأخيرا في إطار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023 فقد تم في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إنجاز ما مجموعه 128 مشروعا سنتي 2019 و2020 على صعيد عمالة فاس بغلاف مالي بلغ 64.98 مليون درهم واستفاد من هذه المشاريع التي كان لها وقع قوي على الساكنة المستهدفة 95 ألف و884 شخصا وفق المعطيات التي أعلن عنها خلال لقاء نظم تخليدا للذكرى 16 للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حول موضوع كوفيد 19 والتربية: الحصيلة والآفاق للحفاظ على المكتسبات.

وتتوزع المشاريع المنجزة بين برامج تقليص العجز في البنيات التحتية والخدمات الأساسية (7 مشاريع بكلفة 7.44 ملايين درهم)، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة (21 مشروعا بقيمة 29.25 مليون درهم) وتحسين المداخيل والإدماج الاقتصادي للشباب، (ل74 مشروعا بقيمة 20.14 مليون درهم) والدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة ب 18 مشروعا كلفت استثمارا قدره 8.15 مليون درهم.

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، المملكة المغربية،2021.

ويهم البرنامج الأخير محور الدعم ماقبل المدرسي في الوسط القروي قصد محاربة الهدر المدرسي وتحسين جودة تكوين الشباب وهكذا تم إنشاء 22 فصلا للتعليم الأولي في الجماعات الترابية القروية، بغلاف مالي بلغ 6.55 مليون درهم، ومكن هذا المبلغ من تمويل بناء وتجهيز وتسيير هذه الوحدات على مدى سنتين، وتستقبل هذه الفصول حاليا 350 تلميذ يؤطرهم 22 مربيا[1].

2-5 وصف العمليات المنجزة بالوسط القروي

يقوم هذا البرنامج على إرادة تشجيع مشاريع التنمية البشرية قصد التأهيل الاجتماعي للجماعات القروية المستهدفة وإلى دعم العمل عن طريق تأطير اجتماعي يمتاز بالفعالية بالمجال القروي حسب رقعة الجماعات القروية، وتهدف العمليات إلى:

- دعم الولوج للتجهيزات الاجتماعية والصحية والتربوية.
- دعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي.
- دعم الأنشطة المدرة للدخل.
- دعم التنمية المحلية.

* دعم الولوج إلى التجهيزات الاجتماعية والصحية التربوية:

إن أبرز مظاهر الخصاص الاجتماعي بالوسط القروي، تتمثل بالأساس في تدني مؤشرات التجهيزات الاجتماعية والتربوية والصحية الأساسية، لذلك تستهدف العمليات المنجزة في إطار برنامج محاربة الفقر توسيع الاستفادة من الماء الصالح للشرب والكهرباء والتجهيزات الأساسية، وفي المجال الصحي فإن العمليات تهم بالأساس الرفع من نسبة الخدمات الصحية الأساسية (برنامج صحة الأم والطفل، ودار الأمومة مثلا).

* دعم التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي:

تقوم عمليات دعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي على غاية مركزية هي تحسين وتقوية العنصر البشري، وتتجسد عمليات الدعم الاجتماعي في إقامة التجهيزات الاجتماعية المساعدة على الرفع من الخدمات الاجتماعية خاصة لفائدة الشباب والمرأة والطفل بواسطة بناء دور الشباب، الخزانات وإنعاش البرامج الموجهة للمرأة والطفل.

1- الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عمالة فاس، مرجع سابق.

أما على المستوى الثقافي فإن عمليات التنشيط ترتكز على دعم التظاهرات الفنية والثقافية كالتشجيع على المطالعة والموسيقى والمسرح مثلا، وعلى المستوى الرياضي، تعتمد برامج التنشيط بصورة أساسية على الدعم والتشجيع على مزاولة الرياضة بدعم التجهيزات الرياضية وتكوين الفرق الرياضية.

أما في المجال التربوي، فإن برامج الدعم تتوجه بالأخص إلى مجالات ترتبط بالدرجة الأولى بمحاربة الأمية، ومحاربة ظاهرة التخلي عن الدراسة عن طريق النقل المدرسي والتكوين مثلا، وفي هذا الإطار فإن ما يجب التذكير به هو الأزمة التي لازالت تعيشها المنظومة التربوية بالمغرب والتي من بين مؤشراتها، الهدر المدرسي، وضعف قيم المواطنة، ومحدودية الفكر النقدي وبطالة حاملي الشهادات وضعف التكوينات الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب، التواصل).

* دعم الأنشطة المدرة للدخل:

اعتبارا لتدني مستوى الدخول بالوسط القروي،فإن برامج الدعم في هذا الجانب تهتم بتشجيع المشاريع وتوفير الوسائل المالية المساعدة على الرفع من دخول الساكنة القروية،وتتمثل البرامج والأنشطة المدرة للخل للدخل في جانب منها في تشجيع المشاريع المحلية،مشاريع تربية النحل،المنتجات المعطرة،والمشاريع المرتبطة بالصناعة التقليدية والسياحة القروية وبعض الخدمات الممكن تشجيعها بالبوادي والقرى وفي الجانب الثاني، دعم التعاونيات المحلية سواء للإنتاج الفلاحي أو تربية الماشية أو للصناعة التقليدية أوغيرها من الوحدات التحويلية،وفي الجانب الثالث يهم برنامج الدعم تشجيع القروض الصغيرة،التي بإمكانها توفير وسائل التمويل الأولية للقيام بالأنشطة المدرة للدخل.

* دعم التنمية المحلية:

إن أهمية هدف برنامج دعم التنمية المحلية، يرتبط بشكل وثيق بدعم أولويات المساعدة على الدفع بشروط التنمية المحلية، وذلك أن مفهوم التنمية والتنمية المحلية لم يعد يقتصر فقط على شروط التنمية الاقتصادية وحدها، بل أن التنمية أصبحت تشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية.

واستحضار مختلف أبعاد التنمية هذه دفع بعض الأدبيات الى الاعتداد بالبعد الذاتي في الدفع بعجلة التنمية، ودفع البعض الآخرمنها الى توظيف مفهوم الحكامة والحكامة الجيدة،وهذه المفاهيم تحيل الى الحاجة المتزايدة الى الأدوار المنتظرة من بغض الفاعلين المحليين في التنمية كالجمعيات وهيآت المجتمع المدني،وهكذا أصبحت الاستراتيجية المتبناة في التنمية تدعو إلى المشاركة الفعلية للمواطنين والجماعات المحلية والهيآت وأصبح الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وتحديد معالم التنمية وإصلاح مواطن التخلف حق مكرس في القوانين الدولية.

وترتكز أهداف برنامج دعم التنمية المحلية في تقوية الحكامة والقدرات المحلية سواء عن طريق الملتقيات الإعلامية والتحسيسية لفائدة الشباب ومختلف الفاعلين المحليين خاصة دعم الجمعيات المحلية الناشطة في مجال التنمية البشرية.

المحور الثالث: إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية

يتم الإعداد للمبادرة المحلية للتنمية البشرية بمجرد إحداث أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وذلك بغية تمكين السكان من وضع مخطط لتنمية جماعتهم القروية تبعا لأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمحاربة الفقر بالوسط القروي.

فالمبادرة المحلية للتنمية البشرية،تشكل برامج المشاريع التي ستنجز وتمول في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هذه البرامج تعتبر مكملة للبرامج القطاعية والجماعية بالإضافة إلى برامج التعاون وتتخذ مشاريع المبادرة شكلين أساسيين:

- الأنشطة الميسرة والتي يمكن انجازها على المدى القصير.
- مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية والتي يمكن انجازها على المدى المتوسط والطويل.

1- الأنشطة الميسرة ذات القابلية للانجاز على المدى القصير

سميت بالأنشطة الميسرة كما يدل على ذلك إسمها لكونها لاتتطلب دراسات تقنية مهمة، فهي تتعلق بالمشاريع الصغرى الملبية للحاجيات المستعجلة والتي تعتبر سهلة الاستيعاب والتنفيذ من قبل الفاعلين المحليين ويعول على هذه الأنشطة الميسرة في أن تسمح بتعزيز

ثقة الساكنة وتحقيق انخراطها في منهجية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر إطلاقها أول دينامية محلية يتم من خلالها السعي إلى تحميل الساكنة مسؤولية تدبير المال العام.

ونظرا لطبيعة الأنشطة الميسرة فإنه لايمكن انجازها إلا أثناء مرحلة انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الأحياء المستهدفة، وقد حدد الغلاف المالي لإنجاز كل مشروع على حدى في مبلغ 30.000 درهم، ويتبع مسطرة في الاختيار في مرحلة إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية، ولايمكن أن يتعدى الغلاف الاجمالي المخصص لهذه الأنشطة 40.000 درهم على مدى 5 سنوات.

2- مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية على المدى المتوسط والبعيد

تدخل مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية في إطار العمليات المتوسطة والبعيدة المدى والتي تتطلب المساعدة التقنية الخارجية من أجل صياغة وإنجاز المشاريع.

2-1 مرحلة الإعداد

يتم خلالها تشكيل اللجان المحلية للتنمية البشرية وفرق التنشيط المحلي بالجماعات القروية ويتم تكوين أعضائهم كما يتم فيها إعداد المنوغرافيات الخاصة بالجماعات القروية.

أ- تشكيل اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق تنشيط الجماعة:

يتعلق الأمر بإعلام وتوعية الفاعلين المحليين والساكنة لإعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية، وكذا بالأهمية التي تلعبها تمثيليتهم داخل اللجنة المحلية للتنمية البشرية في الدفاع عن مشاريعهم اضافة إلى وضع أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى المحلي (الجماعة).

يقوم رئيس مجلس الجماعة بمساعدة قسم العمل الاجتماعي والسلطة المحلية بتنظيم ورش حول إطلاق أهداف وطرق عمل واشتغال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبالأخص ما يتعلق بتكوين واختصاصات وعمل اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق تنشيط الجماعة ويستدعي إلى هذا الورش بكل الوسائل الإعلامية المتاحة:

المجلس الجماعي، الموظفون الجماعيون، ممثلوا المصالح التقنية وكل التنظيمات الجماعية، تنظيمات النوادي النسوية، دور الشباب وكل الخبراء العاملين داخل الجماعة، وفي نهاية

الورش يتم تحديد أعضاء اللجنة المحلية للتنمية التي ترفع لائحتها الى العامل الذي يصدر قرارا بتكوين هذه اللجنة.

تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية باختيار أعضاء فريق تنشيط الجماعة من بين الأشخاص النشيطين والخبراء، على أن تعطي أهمية قصوى لتمثيلية النساء.

ب- تكوين أعضاء اللجنة المحلية للتنمية وفريق تنشيط الجماعة:

يعتبر قسم العمل الاجتماعي مسؤولا عن تحسيس وإخبار أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية وأعضاء فريق تنشيط الجماعة، الذين يضعون المخطط ويرصدون الميزانية التوقعية لإنجاز التشخيص التشاركي وتنظيم ورشات تكوينية في المواضيع التالية:

- دليل المساطر- مسطرة تحديد الأنشطة الميسرة، جذاذات نموذجية – تسيير الاجتماعات والورشات بما فيها التقنيات البسيطة لمعالجة الخلافات ودفع المشاركين إلى التوصل إلى خلاصات مقبولة ومشتركة – التشخيص التشاركي- قيادة المشاريع وتدبير النزاعات- إعداد وتدبير المشاريع – معايير انتقاء المشاريع- التتبع والتقييم ومؤشرات الوقع- التواصل والإخبار الجماعي.

في نهاية هذا التكوين، تنجز اللجنة المحلية للتنمية البشرية وفريق تنشيط الجماعة مخطط عمل وميزانية توقعية لإنجاز التشخيص التشاركي.

ج- إعداد المنوغرافيا:

يتم إعداد المنوغرافيا من خلال تحسيس وإخبار الساكنة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبأهدافها ومشاريعها الآنية والمستقبلية وكذلك بتنظيم لقاءات تشاورية سريعة مع السكان وجمع المعطيات المتعلقة بالجماعة القروية لأجل اعتمادها في إنجاز منوغرافيا معللة وكافية من أجل اختيار الجماعة القروية المعنية من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتنفذ عملية الإخبار من طرف فريق التنشيط المحلي للجماعة تحت إشراف ومراقبة اللجنة المحلية للتنمية البشرية عبر تنظيم حملة إعلامية لفائدة السكان تتمحور حول أهداف وأجهزة ومناهج عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع إعطاء أهمية كبرى لشرح تركيبة اختصاصات الأجهزة المحلية للمبادرة،ويعمل فريق التنشيط المحلي على توضيح مساطر

ومعايير الأنشطة الميسرة ومشاريع المبادرة للتنمية البشرية مع التركيز على خصوصيات الأنشطة المدرة للدخل.

يعد فريق التنشيط المحلي بالجماعة وثيقة ملخصة لمنوغرافيا الجماعة القروية وتضم بالخصوص النقط التالية:

- ساكنة الجماعة: مميزات السكان كالنمو الديمغرافي التوزيع المجالي داخل الجماعة كعدد الدواوير، مواقعها وطرق المواصلات الموجودة، تحديد الساكنة المعوزة.

- الجماعة القروية: تقييم قدرات الجماعة على مستوى نقاط القوة والضعف على مستوى البنيات التحتية، التجهيزات، الموارد البشرية، الموارد المالية (مصادر التمويل وأهم النفقات) وكذلك خصائص ومعوقات التدبير والتسيير وتقييم حاجيات التكوين لدى المنتخبين والمستخدمين في الجماعة.

- البنيات التحتية الأساسية: يتمثل ذلك في معرفة خصائص البنيات الأساسية المرتبطة بكل من الماء، الصرف الصحي، الكهرباء، الخطوط الهاتفية، إضافة كذلك إلى معرفة حالة إعداد وتنفيذ مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاص بالجماعة، بالإضافة إلى التعرف على خصائص الموارد الطبيعية كالغابات والمنتجعات الطبيعية وخصائص النظام العقاري.

- الأنشطة الاقتصادية بالجماعة: ويتعلق الأمر بأهم الأنشطة الاقتصادية الموجودة داخل الجماعة كالفلاحة المتمثلة في تربية الحيوانات، الصناعة التقليدية، السياحة.

- المصالح العمومية المتمثلة داخل الجماعة: وهي مختلف مصالح الدولة الموجودة كالصحة، التعليم، المياه والغابات، الفلاحة.

- المجتمع المدني المحلي: ويتعلق الأمر بالجمعيات ومختلف أشكال التنظيم الموجودة في الجماعة مع تحديد حاجياتها في التكوين والدعم وتقوية قدراتها على الانخراط في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وعلى هذا الأساس يتم إعداد منوغرافيا الجماعة من طرف فريق التنشيط الجماعي داخل الجماعة داخل الآجال من 15 إلى 30 يوما.

2-2 المقاربة التشاركية مع الساكنة المستهدفة:

المقاربة التشاركية هي منظومة بحث ميداني تتوخى تحديد وتحليل المشاكل التي تعانيها فئة مجتمعية معينة وكذا الحلول والبدائل التنموية التي ترتأيها في أفق إنتاج مشروع أوبرنامج أونشاط تنموي.لذلك فهو يتم عبر مقاربات محفزة، سهلة التكيف ديناميكية ومبدعة تعتمد مبادئ الشمولية، الاستدامة، الإنصاف والمساواة ركيزتها الأساسية أن الإنسان هو جوهر الفعل التنموي لذا فمشاركة الساكنة المحلية في صنع القرار مسألة حيوية في فلسفة هذه المقاربات:

ويمر إنجاز التشخيص التشاركي عبر مراحل أهمها:

* تحديد وتوضيح أهداف الساكنة والمتدخلين الخارجيين.
* دراسة المشاكل والمعيقات وكذا الإمكانيات والمؤهلات والموارد المتاحة أو التي يسهل استقطابها.
* تحديد الحلول الممكنة.
* تحديد ميكانزمات تفعيل كل حل على حدى.
* ترتيب هذه الميكانزمات من الأسهل إلى الأصعب.
* تحديد حجم المعلومات والمعرفة اللازمة لتفعيل الحلول.
* استجماع المعلومات اللازمة.
* تحليل المعلومات.
* اختيارالبدائل.

تتولى اللجنة المحلية للتنمية البشرية وعبر فريق التنشيط المحلي بالجماعة مهمة القيام بعملية التشخيص التشاركي لمعرفة الديناميكية الاجتماعية وتحديد كافة الشركاء وكذا المشاكل وتأثيرها على الساكنة إضافة إلى الحاجيات والأهداف والأولويات الخاصة بالفئات المهمشة والساكنة عموما.

إن طريقة التدبير التي جاءت بها المبادرة عبر آليات العمل التي وضعتها ومن ضمنها المقاربة التشاركية، لتشكل مقاربة اجتماعية جديدة تهدف إلى التعرف على المشاكل

الحقيقية للجماعات القروية المستهدفة وعلى هذا الأساس، فإن اللجنة المحلية للتنمية البشرية مكلفة عن طريق فرق تنشيط الجماعات القروية بإنجاز التشخيص التشاركي الذي يعكس الصورة الحقيقية التي تعاني منها ساكنة هذه الجماعات إضافة إلى تعريفه بكافة الشركاء والفاعلين والمتدخلين.

مكنت هذه المقاربة التشاركية كذلك من:

- استقطاب آراء الساكنة حول الحلول الممكنة والتدخلات الواجب القيام بها.
- تجميع المعطيات الأولوية حول المشاريع المستقبلية أو التي هي في طور الانجاز وكذا حول الجمعيات ومختلف الفئات داخل الأحياء.
- معرفة مؤهلات الحي وكذلك الأشخاص المحوريين القادرين على تسهيل عملية إنجاز المشاريع المقترحة.
- إحصاء مختلف المشاكل التي يعيشها السكان وتصنيفها ورصد أهم الحاجيات المعبر عنها من طرفهم (التجهيزات الأساسية، المرافق العامة، الشغل).
- تحديد الإمكانات ونقط القوة المتوفرة بالجماعة القروية وأيضا الأشخاص الذين بإمكانهم تسهيل تنفيذ المشاريع المبرمجة.
- إدماج النساء في سوق الشغل.
- تحسين ظروف التطبيب والعلاج والولوج إلى الخدمات الصحية.
- تحسين معدل التمدرس.
- محاربة الأمية.
- محاربة الهدر المدرسي.
- تحسين مستوى الدخل عن طريق اكتساب مهنة أو حرفة.
- إنشاء فضاء لبيع المنتوجات.
- تكوين المرأة في مجال الصناعة التقليدية.
- التنشيط الثقافي والاجتماعي والرياضي.

والخلاصة أن المقاربة التشاركية قد مكنت من الوصول إلى صياغة للمشاكل الحقيقية والحلول الممكنة والأهداف المسطرة من قبل الساكنة وذلك عبر استراتيجيات التغيير المعتمدة على شكل تدخلات وأنشطة مدرجة ضمن المبادرة المحلية للتنمية البشرية.

وبالرجوع إلى **الفرضية الأولى للدراسة** فقد عبر المستجوبين المتدخلين في المشاريع وباعتبارهم مسيري للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية داخل جماعة أولاد الطيب أو باعتبارهم مكلفين بتتبع ومراقبة وتقييم المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية داخل جماعة أولاد الطيب وداخل قسم العمل الاجتماعي بعمالة فاس والتنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمرصد الوطني للتنمية البشرية، على أن اختيار المشاريع كان بناءا على مقاربة تشاركية مع الساكنة المعنية وهذا ما أكده لنا **المستجوب رقم (1)** حيث قال **" راه دارت مقاربة تشاركية من طرف فريق التنشيط المحلي بالجماعة وتم تحديد المشاريع المقترحة بالاتصال بالساكن المعنية"** فالمقاربة التشاركية باعتبارها مقاربة اجتماعية تمكن من التعريف بالمشاكل والاختلالات الاجتماعية الحقيقية التي تعاني منها الساكنة بالأحياء والجماعات القروية المعنية،كما ترسخ مبدأ الحوار بين الإدارة والساكنة بالجماعات القروية المستهدفة وهو ما يؤكد ما جاء على لسان **المبحوث رقم (2) حيث قال " بأنه تم الاعتماد على المقاربة التشاركية و ذلك بالاتصال بالساكنة المعنية والإنصات لهم وتحليل حاجياتهم والتشاور معهم حول الملحة منها وذات الأولوية ومن تم ترجمتها على شكل مشاريع تستجيب للحاجيات الخاصة والملحة أحيانا للساكنة المعنية". نفس الشيء يؤكده لنا المبحوث رقم (7)و(8) حيث قال المبحوث رقم (7) " تمت المقاربة التشاركية بالإنصات لأصوات كل الفئات الضعيفة والمهمشة كالفقراء والمعوقين والأطفال والشباب العاطل وتمنح لهم للتعبير بكل حرية وصراحة عن آرائهم وتوجهاتهم".في حين يذهب المبحوث رقم (8) "إلى أنه تم الاعتماد على المقاربة التشاركية عبر الإنصات لأصوات الساكنة وتعزيز الثقة في أنفسهم وعلى الفهم والشعور بامتلاك مشاريع التنمية التي ستحدث تغيرات مهمة في المجتمع". نفس الشيئ يؤكده لنا المبحوثان رقم (12) و(13) حيث يذهب المبحوث رقم (12) حسب المقابلة المنجزة معه إلى أنه تم إشراك الساكنة المعنية المستهدفة بمشاريع المبادرة**

الوطنية للتنمية البشرية في تحديد وتشخيص مشاكلهم الحقيقية في حين يقر المبحوث رقم (13) إلى أنه تم إجراء المقاربة التشاركية في إعداد جميع المشاريع التنموية المندرجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب حيث مكنت المقاربة التشاركية من جعل المشاريع التنموية المنجزة في إطار برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي أكثر تطابقا وانسجاما وملائمة مع الواقع الاجتماعي لجماعة أولاد الطيب"

وهاته الطريقة في اختيار المشاريع مكنت حسب ما استنتجناه من المبحوثان رقم (1)و(2) المبحوثان رقم (7) و(8) وكذلك المبحوثان رقم **(12) و(13)** مكنت من خلق دينامية على المستوى الميداني حيث أفرزت عدة سلوكات منها:

- عنصر الحوار.
- عنصر الالتزام الذي هو نتيجة للتواصل والحوار.
- عنصر الاعتماد على المعنيين المباشرين في تحديد الاحتياجات والأهداف.
- عنصر وضوح القرارات.
- تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وما ينبغي الاهتمام به من مشاريع.
- المساعدة على تجاوز العوائق الناتجة عن تعارض مقترحات المانحين وتطلعات الساكنة المحلية المستهدفة.
- الضمان الوحيد لإدماج المواطنين بشكل مباشر في التنمية المستدامة وتبوء الدور المنوط بهم في التخطيط والتدبير.
- تشجيع مشاركة الأفراد في أنشطة المجموعة دون الأخذ بعين الاعتبار السن والجنس والطبقة الاجتماعية أو المستوى التعليمي.
- تنمية الثقة في النفس والشعور بالمسؤولية من أجل اتخاد القرارات.
- جعل المشاريع أكثر مطابقة وملائمة مع الواقع.
- المشاركة المكثفة للساكنة والنسيج الجمعوي في الإعداد للمشاريع.
- تشجيع الاستقلالية وتحمل المسؤولية والتكفل الذاتي من خلال الأنشطة المدرة للدخل.
- الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، كدار الطالبة، دار الشباب، دار الولادة، المركز السوسيو مهني لتنمية المرأة.

- إدماج الشباب في الحياة السوسيو اقتصادية والثقافية والرياضية.
- توفير النقل المدرسي باعتباره أحد الآليات للدعم الاجتماعي التي تساهم في التغلب على المعيقات الاقتصادية والاجتماعية والتي تحول دون تمدرس الأطفال المنحدرين من أسر فقيرة وفي وضعية هشاشة خصوصا في العالم القروي.

لكن إذا كان المبحوثون رقم **(1) و(2) رقم (7)و(8) رقم (12) و(13)** قد أكدا على وجود مقاربة تشاركية أثناء إقتراح وتنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن المبحوثان رقم **(3) و(4)** ذهبا عكس ذلك إلى حد ما **" حيث أكدا لي بأن اللجنة المحلية للتنمية البشرية عبر فريق التنشيط المحلي بالجماعة حاولت اعتماد المقاربة التشاركية، من خلال بعض الزيارات الميدانية تم من خلالها تحديد الأطراف المعنية والحاجيات والأهداف، لكن لم يتم إشراك كافة الساكنة المستهدفة والمعنية بل اقتصر ذلك فقط، على بعض الأشخاص الذين يقال أنهم على دراية تامة بحاجيات المنطقة وبالتالي فهم قادرون على أن ينوبوا عن كافة الساكنة المعنية"**. نفس الشيء نجده عند المبحوثان رقم (14) و(15) **حيث أكدوا على "أن المقاربة التشاركية المعتمدة في اختيار المشاريع التنموية سواء من طرف الجمعيات المحلية أوتجمعات الأشخاص الذين ينتمون إلى الساكنة المحلية الذين لهم دراية كافية بحاجيات الساكنة وكيفية التعبير عنها".**

نستشف من خلال هذه المقابلات **رقم (3) و(4) و(14) و(15)**:

- ضعف المنهجية التشاركية التي تعتمد على الاتصال بالمواطنين والإنصات لهم وتحليل حاجياتهم والتشاور معهم حول الأولويات مع إشراكهم في جميع مراحل الإنجاز باعتبارهم المعنيين أولا بالمشاريع التنموية.
- عدم انخراط المستفيدين في المقاربة التشاركية لإنجاز المشاريع التنموية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.

إذن من خلال المقابلات المجراة نسجل مقاربة تشاركية نسبية وغير تامة لحاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة من طرف فريق التنشيط المحلي بالجماعة، وخاصة من طرف اللجنة المحلية التي ينبغي أن تقوم بعملية المقاربة التشاركية، لمعرفة الديناميكية الاجتماعية وتحديد كافة الشركاء وكذا المشاكل وتأثيرها على الساكنة إضافة إلى

الحاجيات والأهداف والأولويات الخاصة بالفئات المهمشة والساكنة عموما، وعلى هذا الأساس فإن اللجنة المحلية للتنمية البشرية مكلفة عن طريق فرق تنشيط الأحياء والجماعات بإنجازالتشخيص التشاركي، مع الساكنة الذي يعكس الصورة الحقيقية للجماعة ويضع اليد على المشاكل الاجتماعية الحقيقية التي تعاني منها الساكنة بالجماعة إضافة إلى تعريفه بكافة الشركاء والفاعلين والمتدخلين إضافة إلى تحديد نقط القوة والضعف بالجماعة ويسمح بتحديد الأنشطة والمشاريع، التي يرغب فيها السكان وكذا الفاعلون الاقتصاديون المحليون في إنجازها كما يمكن هذا التشخيص، من الحصول على معطيات أساسية (المؤشرات) حول الحالة التي كانت عليها الجماعة، قبل تدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهذا ما يلعب دورا أساسيا في التحيين السنوي، لهذه المعطيات مما يمكن الإدارة والسكان من تتبع تطور هذه المؤشرات.

فإشراك الساكنة هو أساس التنمية، وقد أثبتت التجارب أن أهم أسباب فشل السياسات التنموية التي يتم التخطيط لها من طرف فاعلين خارجيين، عن المجال وإغفال خصوصيات ومؤهلات وحاجيات ومتطلبات الجماعة.

وبصفة عامة يمكن اعتبار الفرد في إطار فلسفة المقاربة التشاركية، عنصرا فاعلا ومتفاعلا ومسؤولا يمكنه اتخاذ القرار بنفسه والتحكم في مصيره واختيار الحلول لمشاكله وبالتالي تنمية نفسه بنفسه.

وبالنسبة للسؤال من أنجز التشخيص التشاركي؟ فإن الأجوبة اختلفت مابين الجمعيات المسيرة والمصالح اللاممركزة للدولة وأعضاء قسم العمل الاجتماعي بعمالة فاس والأعضاء الذين لهم علاقة مباشرة بمشاريع المبادرة الوطنية لتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب في حين أن المصادقة على المشاريع تمت من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، وندرج هنا على سبيل المثال **جواب المستجوب رقم (5) " تم إنجاز التشخيص التشاركي من طرف فريق التنشيط المحلي بالجماعة وذلك بالاتصال بالساكنة والإنصات لهم وتحليل حاجياتهم والتشاور معهم حول الأولويات ومن ترجمتها على شكل مشاريع تنموية" أما المستوجب رقم (6) "فقد أكد أن التشخيص التشاركي هو تشخيص غير تام أنجز من**

طرف اللجنة المحلية بالجماعة وتمت المصادقة على المشاريع من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية".

فقد عبر الأشخاص المستجوبون على إعداد المشاريع تم وفق التشخيص التشاركي، أما المنهجية المتبعة من طرف حاملي المشاريع لا تعدو أن تكون منهجية تشاركية وليست تشخيصا تشاركيا ترتكز هذه المقاربة على اللقاء بالسكان والاستماع إليهم وتحليل حاجياتهم والتشاور حول الملحة منها وذات الأولوية لديهم، وكذا مشاركة السكان في هذا المسلسل بصفتهم فئة مستهدفة من المشروع، إذ يقتصر التشخيص التشاركي على تحليل الحاجات وعلى الاستماع عن قرب لتتم ترجمة ذلك إلى مجموعة من المشاريع التي تستجيب للانتظارات الخاصة للسكان، وليس إلى تشخيص استراتيجي متعدد السنوات يشرك المستفيدين في تصور وإعداد المشروع، وفي هذا الإطار يتحتم القول بأنه رغم أن المنهجية المعتمدة لا تحترم كلية مسلسل التشخيص فإنها على الأقل تحدث لديهم قدرا من الإحساس بالاعتبار.

والخلاصة الأساسية التي يمكن أن نستخلصها هي أنه حتى لو أن الساكنة شاركت في تحديد المشاريع فيبقى حامل المشروع هو الفاعل الأساسي في إعداد وإنجاز المشاريع كما أن حاملي المشاريع يعتبرون نفسهم المسؤولون عن المشاريع من خلال مشاركتهم في اجتماعات اللجان وعن طريق التتبع والدفاع عن الالتزامات المتفق عليها، وإخبار المستفيدين المعنيين.

وفي سؤال للمستجوبين رقم (1) و(2) و(3) باعتبارهم أعضاء بقسم العمل الاجتماعي بعمالة فاس وباعتبارهم كذلك أعضاء في تتبع وتقييم مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذلك عن المعايير المعتمدة كسقف أدنى في اختيار والمصادقة على المشاريع أجابوا ب "هناك معيارين أساسيين في اختيار المشاريع في المراحل الثلاث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وهما معيار الفعالية ومعيار المصداقية".

<u>يتجلى معيار فعالية المشروع من خلال الأدلة التالية:</u>

* يسمح المشروع بالولوج الى الخدمات الأساسية:

- كالولوج للمراكز الصحية والربط بالماء والكهرباء.

* يسمح المشروع بتحقيق حياة كريمة:

- كتحسين ظروف إيواء الأطفال في وضعية صعبة والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة والمسنين.

- اكتساب مهنة والاستفادة من دروس محو الأمية للحد من معدل البطالة والهجرة القروية.

* يسمح المشروع بتحقيق حياة كريمة:

- تحسين ظروف إيواء الأطفال في وضعية صعبة والفتيات ذوات حاجيات خاصة والمسنين.

- تحسين الظروف الصحية خاصة أثناء الحمل والوضع بالنسبة للمرأة القروية.

- اكتساب مهنة والاستفادة من دروس محو الأمية للحد من معدل البطالة والهجرة القروية.

* يسمح المشروع بالاندماج الاجتماعي:

- تمدرس الأطفال والفتيات في العالم القروي وإدماج الأطفال المعاقين من خلال تمدرسهم.

- الحد من نسبة الهدر المدرسي وانتشار الجريمة من خلال تشجيع الأنشطة السوسيو ثقافية والرياضية.

يتجلى معيار مصداقية حامل المشروع فيما يلي:

- مدى خبرة الجمعية في مجال تسيير وتنفيذ المشروع.

- جدية الجمعية وإشعاعها على المستوى الترابي.

- دينامية ومصداقية الجمعية.

أما عن سؤال هل استفدتم من مساعدة تقنية في إنجاز المشروع؟ فقد عبر جميع المستجوبين أنهم استفادوا من مساعدة تقنية، أثناء إنجاز المشاريع من خلال:

- المساعدة التقنية
- الدراسة التقنية
- تقوية الكفاءات

وهذه المساعدة تم إنجازها من طرف المصالح اللاممركزة للدولة:

- ❖ الصحة.
- ❖ المندوبية الإقليمية للفلاحة.
- ❖ المديرية الإقليمية للتجهيز.
- ❖ المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.
- ❖ التعاون الوطني.
- ❖ كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالشباب.

اضافة كذلك:

- ❖ الإقليم أو العمالة.
- ❖ الجماعة الترابية.
- ❖ قسم العمل الاجتماعي.
- ❖ لجان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

والخلاصة الأساسية هي حاجة المستجوبين حاملي المشاريع إلى مواكبة تقنية خارجية ضمانا لاستمرارية المشروع وصيانته اضافة إلى طلبهم الاستفادة من التكوين على المستوى التقني.

أما عن سؤال من هم شركاؤكم؟ وكيف تتم هذه الشراكة؟

يعتمد إنجاز مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية على الشراكة والتي تقوم على عقود يوقع عليها مختلف الشركاء، وتلعب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية دور المحرك الذي يقوم بالدفع على مستوى المشاريع القطاعية الأخرى.

ومن بين شركاء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نجد:

- ❖ مندوبية التعاون الوطني.
- ❖ جمعيات المجتمع المدني.
- ❖ الجماعات المحلية.
- ❖ الصحة.
- ❖ الفلاحة.

- ❖ الصناعة التقليدية.
- ❖ التجهيز.
- ❖ الشباب والرياضة.
- ❖ المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.
- ❖ المجلس الجهوي والمجلس الإقليمي.

وقد اعتبر غالبية المستجوبين أن علاقة الشراكة كانت لابأس بها باستثناء بعض الخلل الذي يقع أحيانا، خصوصا التأخير في تجهيز دار الطالبة و مركز تأهيل المرأة القروية والمساعدة التقنية علـى مستوى الأنشطة المـدرة للدخل، وأيضا على مستوى تأطـير الموظفين.

ومن بين النتائج التي تحققت على مستوى الشراكة هي توحيد الجهود التي ساهمت بشكل كبير فيها، أما بالنسبة لنقط التي تمت ملاحظتها فهي عدم وفاء الشركاء بإلتزاماتهم مما يؤدي إلى التأخير في الإنجاز.

وفي سؤال لحاملي المشاريع حول إمكانية استمرار المشروع؟

فقد أكد المستجوبون على ضرورة توفير مجموعة من الشروط ليستمر المشروع:

- ➢ إلتزام الشركاء بضمان المساهمة المالية للمشروع حيث أكد لي **المبحوث رقم (9) "أن أهم سبب في فشل مشروع مركز تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج في المجـال الفلاحي هو عدم إلتزام وزارة الفلاحة بأداء الدعم المالي والتقني اللوجيستيكي للمشروع ممـا أدى إلى فشله في مجال التكوين المهني الفلاحي".**
- ➢ إنجاز تخطيط سنوي لتلبية الحاجيات.
- ➢ الاستجابة لحاجيات المشاريع على مستوى التجهيز مراكز الإيواء، دور الطالبة، وغيرها من المشاريع.
- ➢ المساعدة الصحية والإدماج العائلي والمدرسي.
- ➢ ضمان الولوج إلى الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والربط بشبكة الأنترنت، وفك العزلة.
- ➢ تنويع المنتوجات والانفتاح على أسواق جديدة.

- تحديد المعايير الكمية لقياس مدى التطور الحاصل.
- ضمان تدبير فاعل عن طريق إحداث لجنة للتتبع الإداري.
- تثمين الخبرات وضمان خدمات القرب.
- تقديم خدمات ذات جودة والرفع من القدرة الإيوائية لمراكز الاستقبال.
- ضمان النقل المدرسي.
- أداء المساهمة المالية بالنسبة للشركاء.
- الانخراط الفعلي للشركاء والمصالح الممركزة للدولة في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- توفير الموارد البشرية المؤهلة.
- تحديد الأهداف العامة والخاصة.
- توفير ميزانية التسيير والصيانة وخاصة التجهيزات.
- التكوين وتقوية الكفاءات.
- تقوية التواصل على الصعيد الوطني.

وفي سؤال للمستجوبين حول مدى أهمية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للشخص المستفيد ولعائلته ولمحيطه؟ أجاب المستجوب رقم 16 باعتباره مسير للمشروع للدخل SMART DECOR **" بفضل هذا المشروع المدر للدخل الذي أستفيد منه اليوم أصرفت النظر عن الهجرة السرية وأعول الآن على العمل بكد لتعويض والداي الذين باعا كل شيء من أجل تمكيني من المال لأهاجر سرا أنا عازم على المكوث بقريتي وتطوير مشروعي". وفي نفس الاتجاه ذهب المستجوبان 17 و18 و19 و20 حينا أقرا بأنه: «يمكن القول بأن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب لها فائدة بالنسبة للساكنة وانعكست بالإيجاب على ظروف عيشهم".**

نخلص إذن من خلال المقاطع المقتطفة من المقابلات بأن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كانت لها فائدة بالنسبة للساكنة المستفيدة وانعكست بالإيجاب على ظروف عيشهم بالرغم من بعض الإكراهات التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة، كعدم وفاء الشركاء بإلتزاماتهم.

وبالرغم من ذلك فإن الأمل والثقة في المستقبل خلق لـدى الكثير من المستفيدين الشعور بالتفاؤل، هذا التفاؤل ناتج عن العوامل التالية:

- تحسين ظروف الإيواء والرفع من مستوى الدخل.
- تعلم حرفة مع اكتساب الخبرة فيها.
- مجانية تنقل التلاميد نحو المدارس من الدواوير البعيدة.
- تدبير جيد للوقت.

أما على مستوى الشعور فيتجلى في:

- استعادة المعنويات، وانتشار روح الارتياح.
- الأمل والانفتاح على آفاق جديدة.
- الاستقرار والأمن والمسؤولية.
- الثقة في النفس.

أما بالنسبة لتأثير مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى الأسري فتتجلى في:

- توفير النقل.
- التمكين من الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات السوسيو ثقافية.
- توفير الأنشطة المدرة للدخل.
- المساهمة في إكتساب حرف عن طريق التكوين مما يساهم في تحقيق الاستقرار الأسري.

وبالنسبة لتأثيرات مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب فتتجلى في:

- دعم الولوج إلى البنيات الأساسية من تعليم وصحة وتكوين مهني.
- الانفتاح من خلال فك العزلة.

وتجدر الإشارة إلى أن المداخيل المالية للأشخاص العاملين في مشروع smart decor باعتباره مشروعا يندرج في إطار الأنشطة المدرة للدخل، بالكاد تكفي لسد حاجياتهم اليومية، كما أنه نشاط يبقى رهين مجموعة من الإكراهات مما يقلص من أثره المنشود.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المعايير والمؤشرات المعتمدة في اختيار الجماعات القروية وذلك من خلال المنهجية المعتمدة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمراحلها الثلاث، المرحلة الأولى (2005-2010)، و المرحلة الثانية (2011- 2018) والمرحلة الثالثة (2019- 2023)، إضافة إلى التعرف على مختلف الأجهزة المتدخلة في تدبير برنامج محاربة الفقر في العالم القروي على المستوى المركزي وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي، كما تعرفنا على تركيبة مختلف لجان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واختصاصاتها.

كما حاولنا التأكد من خلال هذا الفصل، من مدى صحة الفرضية الأولى لهذه الدراسة والتي مفادها أن المشاريع، التي يتم دعمها من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي تتم وفق اختيارات موضوعية ملبية للحاجيات الملحة للساكنة المعنية وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي تصب في هذا الاتجاه، من قبيل هل تم اعتماد التشخيص التشاركي في اختيار هذا المشروع؟ من اضطلع بمهمة هذا التشخيص؟ هل تمت الاستفادة من مساعدة تقنية في إنجاز هذا المشروع؟ من هم شركاؤكم؟ ماهي إمكانية استمرار المشروع؟ يبقى في النهاية إذن المقاربة التشاركية آلية مهمة في إخراج أي مشروع تنموي للوجود إلا أن هذه المرحلة لكي تستوي وتستقيم لا بد لها من عمليات للمتابعة والتقييم وهذا ما سنعمل على التطرق له في الفصل الموالي من هذه الدراسة السوسيولوجية.

الفصل السادس:

مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين آليات المتابعة والتقييم ورهانات مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية

تمهيد:

يمكن تعريف المشروع على أنه مجموعة من الأنشطة التي تم إعدادها وتركيبها لتحقيق أهداف ونتائج محددة بدقة تستهدف فئات ومجموعات محددة ضمن رقعة جغرافية ومساحة زمنية مدققة، ولكل مشروع هدف وغاية، وهما بمثابة نقطة الانطلاق وغاية المشروع هو سلم قياس النجاح أو الفشل أي بمعنى أن المشروع لايكلل بنجاح إلا عندما يحقق غاياته، ويفشل عندما لا تستطيع مجموع الأنشطة المبرمجة الوصول إلى الغايات، فالمشروع هو التزام مخطط له وفقا لتراتبية وارتباط فائقة[1].

ويمر المشروع من أربعة مراحل أساسية:

- مرحلة التشخيص.
- مرحلة التخطيط.
- مرحلة التنفيذ.
- مرحلة التقييم [2].

وفي كل مرحلة توفر مجموعة من المعطيات الضروية لبناء المشروع.

ففي المرحلة الأولى أي مرحلة التشخيص يتم فيها التعرف على الخصاص الذي نريد المساهمة في إيجاد الحلول بواسطة تفعيل المشروع.

وفي المرحلة الثانية أي مرحلة التخطيط التي تعتبر مرحلة أساسية في إعداد المشاريع وفي تنفيذها وفي البحث عن تمويلها ذلك أنها هي المرحلة التي تبين إلى أي حد أن المشروع مضبوط، وبالتالي يمكن إنجازه ومتابعة تنفيذ وتقييم نتائجه وبدون وجود وضوح يمكن من القيام بهذه العمليات فإن المشروع لايعدو أن يكون عبارة عن طموحات عامة قد تنجز أو قد لاتنجز[3].

أما مرحلة التنفيذ فتتطلب هذه إعدادا مسبقا يضمن التنفيذ الجيد والفعال للمشروع، وهذا ما يتطلب،اختيار خلية تنفيذ المشروع، توزيع المهام بين المشرفين على المشروع (أعضاء خلية التتبع)،حسب مبدأ الكفاءة، إعداد وسائل اتصال ملائمة للخصوصيات المحلية، وضع

1- أحمد الدحماني، صياغة وتركيب المشاريع دليل عملي، مسلك الإجازة المهنية الفاعل في التنمية الاجتماعية،جامعة سيدي محمد بن عبد الله،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، السنة الجامعية 2007-2008،ص2.
2- لحسن مادي، محاربة الأمية مدخل لتحقيق التنمية البشرية، منشورات مجلة علوم التربية -6- ط1، 2006، ص71.
3- لحسن مادي، تدبير مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منشورات علوم التربية،ط1، 2006 ،ص 72.

رزنامة أو برمجة لإنجاز الأنشطة والعمليات المحددة في المشروع، تحديد انطلاق المشروع ونهايته.

أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة التقييم، "فالتقييم هو عمل يسعى إلى تقديم تقدير مباشر موضوعي قدر الإمكان حول مشروع انتهى أو يوجد في طور الإنجاز أو برنامج أو مجموعة أنشطة من حيث تصوره وإنجازه ونتائجه"[1]، ويهدف التقييم بشكل عام إلى التعرف على مدى تحقيق الأهداف وكيفية ذلك، تحديد أسباب النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف متابعة الخطة الموضوعة والأساليب المستخدمة لزيادة فعالية التنفيذ.[2]

أما المتابعة فهي مهمة مستمرة تنجز في أي تاريخ تقتضيه الحاجة، تستهدف بشكل أساسي تزويد الإدارة بتقارير كافية عن تقدم العمل تشمل المخرجات المتحققة والتقدم الحاصل لاتجاه تنفيذ الأنشطة والبرامج والأهداف.

وما يميز المتابعة عن التقييم هو أن المتابعة مستمرة ومنتظمة في جميع مراحل المشروع أو دورة البرنامج والتقييم، عادة ما يكون دوري ويحدث على فترات محددة، مثل في منتصف المدة أو نهاية المشروع أو البرنامج.

تعتبر المتابعة والتقييم نظاما يمكن من ضبط مدى تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة وقياس أثر المشاريع المنجزة على الفئات المستفيدة، بهدف تحسين الأداء والوصول إلى نتائج ملموسة.

وخلال هذا الفصل سنقف عند أهم عمليات المتابعة والتقييم ومن يقوم بها ودورها في إطار المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومعرفة كيف تطلب الأنشطة الميسرة وتقترح مشاريع محاربة الفقر بالعالم القروي.

1- Francis Gendreau, l'evolution des politiques et programmes de population, éd John libbery,Euro Text,1994,Paris,France,p10.

2- حسن سليمان، هشام سيد عبد المجيد، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2005، ص 228.

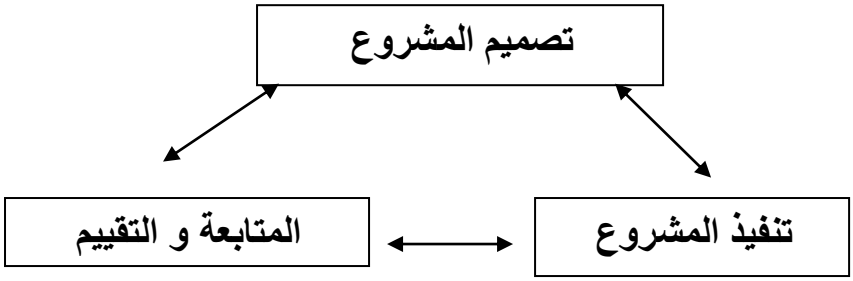
المحور الأول: المتابعة والتقييم

يمثل نظام المتابعة والتقييم معطى هاما في ترسيخ الحكامة الجيدة، إن هذا الاختيار ناتج عن الوعي بأن التقييم هو الأداة الوحيدة والفعالة التي ستمكن من الوقوف على الأثر الواقعي لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما أن هذا الاختيار ينطلق من كون ممارسة التقييم لاتقف فقط عند المساطر القياسية التي تهدف إلى قياس الفوارق بالمعطيات الرقمية فالبعد الإنساني في التنمية يتطلب، فضلا عن التنفيذ الواقعي للمشاريع وتطبيقاتها المالية، تقييم الديناميات النفسية والاجتماعية للمستهدفين من المشاريع.

تعتبر المتابعة و التقييم جزءا لايتجزأ من عملية تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية وتنبع أهميتهما من كونهما تصبان في عملية تصميم وتخطيط المشاريع، وتتيح إمكانية قياس مدى نجاح العمل، تيسر عملية التعلم من الدروس المستفادة، تظهر مدى تحقق أهداف المشروع وتقدم الدليل للجهات المانحة والممولة على احترافية الجهة المنفذة للمشروع مما يزيد فرص الحصول على التمويل في المستقبل.

إن عملية المتابعة والتقييم جزء لايتجزأ من إدارة المشاريع، إذ أنها تأتي لتكمل أعمال لتنفيذ المشروع وتساعد في التأكد من أن المشروع يحقق الأهداف المرجوة منه، وفي نفس الوقت تلعب المتابعة والتقييم دورا في تصميم المشاريع وإعادة النظر في الأنشطة المخططة بناءا على نتائج المتابعة والتقييم حتى يتمكن فريق إدارة المشروع من تحقيق الفائدة المثلى من أنشطة المتابعة والتقييم لابد بداية من معرفة ماذا يعني كل من هذين المفهومين وكيف تختلف المتابعة والتقييم[1].

1- المتابعة والتقييم، إجابات عملية لأسئلة جوهرية، دليل تدريب ودعم المنظمات غير الربحية، منشورات مؤسسة فريدرش إيبرت، بيروت، لبنان.library.fes.de/pdf.files beirut112.70pdf



1- المتابعة:

هي عملية متابعة تنفيذ خطوات المشروع للتأكد من أنه يسير وفق الخطة الموضوعة ورصد أي خلل قد يؤدي إلى توقف أو تأخير المشروع والعمل على تلافيه، تتم عملية المتابعة على مستوى الأنشطة وتنفذ بشكل دوري عبر جمع المعلومات والبيانات التي تساعد في قياس مدى تنفيذ الخطة الموضوعة للمشروع ومدى تقدم المشروع نحو تحقيق أهدافه. تقع مهمة المتابعة على عاتق فريق المشروع وإدارته إذ تدخل ضمن مهامهم اليومية للتأكد من حسن سير المشروع زمن جودة التنفيذ.

تقع مهمة المتابعة على عاتق فريق المشروع وإدارته إذ تدخل ضمن مهامهم اليومية للتأكد من حسن سير المشروع ومن جودة التنفيذ.

تتضمن عملية المتابعة التأكد من أن الخطط الموضوعة يتم تنفيذها ضمن الإطار الزمني المحدد وبالجودة المطلوبة لضمان تحقيق النتائج المرجوة والوصول للأهداف الموضوعة عند تصميم وتخطيط المشروع، كذلك تتضمن التأكد من كفاءة وفعالية التنفيذ ومن حسن استخدام موارد المشروع بشكل يضمن الالتزام بميزانية المشروع وبرنامجه الزمني.

تساعد نتائج عملية المتابعة فريق المشروع على ملاحظة الثغرات في خطة المشروع وعملية التنفيذ بشكل مبكر بحيث يتم تداركها أو تلافيها للتأكد من أن المشروع لا ينحرف عن الخطة الموضوعة سواء من حيث جودة التنفيذ أو من حيث الالتزام بالميزانية والجداول الزمنية.

2- التقييم:

التقييم هو نظام منهجي وموضوعي مستمر للبرنامج سواء كان البرنامج مستمرا أو منتهيا وهو يرتبط بالبرنامج والسياسات ويقيم تصميمها وتنفيذها ونتائجها كما يهدف إلى تحديد مدى الملائمة والكفاءة والفاعلية والاستدامة والتأثير،[1] فهو عملية تهدف إلى التأكد من أن المشروع قد حقق النتائج المرجوة منه وإلى تحديد أثر المشروع سواء المباشر على المستفيدين من المشروع أو غير المباشر على المستفيدين من المشروع وعلى البيئة المحيطة، وذلك على المدى القريب والبعيد. يتم من خلال عملية التقييم استقاء الدروس المستفادة من التجربة بحيث يمكن لاحقا التعلم من الأخطاء وتفاديها وتكرار الخطوات الناجحة والبناء عليها في عملية تخطيط المشاريع اللاحقة خلال عملية التقييم تتم نتائج دراسة المشروع بشكل علمي ممنهج ومقارنتها بالأهداف الموضوعة للمشروع خلال مراحل التخطيط، كذلك يتم تحديد الفجوات بين الأهداف الموضوعة والنتائج الفعلية ودراسة أسبابها ليتم أخذها بعين الاعتبار عند تخطيط مشاريع أخرى.

عملية التقييم هي عملية مرحلية إذ يتم تنفيذها في مراحل محددة من حياة المشروع (بشكل سنوي على سبيل المثال) وبعد نهاية المشروع، وهذا لايعني أبدا أن عملية التقييم لا تبدأ مع بداية المشروع إذ من المهم جدا القيام بدراسة أولية لمعرفة الواقع قبل البدء بالعمل والتمكن من مقارنة التغيرات بعد تنفيذ المشروع لدراسة أثره.

المحور الثاني: تمظهرات وتجليات مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تتخذ مشاريع المبادرة الممولة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية شكلين أساسيين:

1- مشاريع المبادرة على المديين المتوسط والطويل

يحتاج حاملوها إلى المساعدة التقنية الخارجية من أجل صياغتها وإنجازها لأنها غير سهلة الاستيعاب و التنفيذ وتحتاج لدراسات تقنية مهمة إضافة إلى أن تمويلها لايأتي فقط من

1- هيام حايك، المتابعة والتقييم، رؤية مفاهيمية، http://www.nassjacademy.org/

اعتمادات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإنما كذلك بشراكة مع مختلف البرامج القطاعية الوطنية والبرامج الممولة في إطار التعاون أو الممولة من طرف الميزانية الجماعية[1].

2- المشاريع الميسرة على المدى القصير

تتميز المشاريع الميسرة وكما يدل على ذلك اسمها بكونها مشاريع صغرى تلبي الحاجيات المستعجلة للساكنة المعنية كما تعتبر سهلة الاستيعاب والتنفيذ من قبل كافة الحاملين المحليين للمشاريع، ولا تحتاج لدراسات تقنية مهمـة، ويعول على هذه المشاريع الميسرة في أن تسمح بتعزيز ثقة الساكنة وتحقيق انخراطها في منهجية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر إطلاق دينامية محلية يتم من خلالها السعي لتحميل الساكنة مسؤولية تدبير المال العام[2].

يسمح طلب المشاريع الميسرة بتسريع وثيرة التنفيذ الواقعي لعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية موازاة مع المسلسل التشاركي يحدد فريق التنشيط المحلي بالجماعة الحاجيات المستعجلة ويصدر مسطرة طلب المشاريع الميسرة الملبية للحاجيات بشكل فوري ويجب أن تتوفر في هذه المشاريع الشروط التالية:

- الميزانية أقل أو تساوي 30.000 درهم.
- ضعف درجة التقنية.
- مدة الإنجاز لاتتعدى 6 أشهر.
- التكامل مع عمليات التنمية المحلية المبرمجة.
- مشروع لفائدة سكان الجماعة.

ويمكن تلقي هذه الاقتراحات:

- جمعيات الجماعة.
- سكان الجماعة.

وينبغي تهييئ مسطرة طلب المشاريع الميسرة وجدول تنفيذها مسبقا وكذا بلورتها وشرحها للسكان، مع الإعلان عن معايير اختيار المشاريع، ويجب على الجميع أن يكون

1- حماد صابر، السياسات الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مسلك الإجازة المهنية، الفاعل في التنمية الاجتماعية، شعبة القانون العام، السنة الجامعية 2007-2008، ص18.
2- مقابلة مع السيد رئيس قسم العمل الاجتماعي، بعمالة مولاي يعقوب، بتاريخ 2022/01/05

على علم بكافة مراحل تجميع وانتقاء المقترحات، ويتعين الإعلان عن المقترحات بشأن المشاريع في اجتماع عمومي وتوضع رهن إشارة فريق تنشيط الجماعة.

كما ينبغي أن ترفع هذه المقترحات المكتوبة في أجل أربعة أسابيع لفريق تنشيط الحي انطلاقا من يوم نشر مسطرة طلب الأنشطة الميسرة، التي يجب أن تستجيب لمعايير الاختيار والتقييم والمصادقة البسيطة والواضحة والتي سيلي توضيحها في فقرة معايير الاختيار، وتقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية على أساس هذه المعايير بفحص المقترحات المطروحة والمصادقة عليها داخل أسبوعين.

ولا تكون المشاريع الميسرة التي يتم اختيارها موضوع مراقبة تقنية بعدية، وتحال على اللجنة الإقليمية على سبيل الإخبار في أجل أسبوعين لفحص مدى احترامها للغلاف المالي المخصص لها ولمعايير الاختيار، والمصادقة عليها وصرف الأغلفة المالية الضرورية.

وهكذا يتم إطلاق المشاريع الميسرة في أجل 7 أسابيع ابتداء من تاريخ الإعلان عن طلبها مما سيمكن من إنجازها على المستوى الميداني بعد الانتهاء من التشخيص التشاركي مباشرة.

3- طلب مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تتيح هذه المرحلة لساكنة الجماعة والجمعيات والمنظمات الغير الحكومية المتواجدة بالجماعة من اقتراح المشاريع التي يلتزمون بإنجازها ويطلبون مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيها، وتصدر هذه المقترحات عن:

- الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.
- سكان الجماعة.

يضع فريق تنشيط الجماعة رهن إشارة حاملي المشاريع الوثائق الخاصة بالمشاريع النموذجية من أجل تعبئتها مع وصف ملخص للمشروع وطرق إنجازه.

ويشترط في المشاريع المقترحة الاستجابة لأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وللاحتياجات المحددة في إطار التشخيص التشاركي، وأن تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للساكنة بالجماعة وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، كما يشترط فيها أيضا أن تحدد سقفا تحدده اللجنة الإقليمية وأن تحصل على موافقة كتابية من قبل المالكين في حالة

استغلال منشآت أو عقارات وترفع المشاريع المقترحة إلى اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية في أجل ستة أسابيع بعد الإعلان عن طلب المشاريع.

4- تقييم مقترحات مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تسهر اللجنة المحلية للتنمية البشرية في هذه المرحلة على تقييم المشاريع المقترحة بتشاور مع حاملي المشاريع، إن اقتضى الحال، وتتم عملية التقييم وفقا للمعايير التالية:

- احترام المقاربة التشاركية في بلورة المشروع.
- تقديم المشروع لحل ناجع للقضية المراد معالجتها أو التخفيف من حدتها.
- أن يكون المشروع قابلا للاستثمار تقنيا، سهل الإنجاز، يمكن تمويل جميع مراحله وبأقل تكلفة ممكنة، وله نتائج ايجابية فيما يتعلق بمحاربة الفقر والإقصاء.
- مساهمة حاملي المشاريع في تمويل المشروع ماديا أو عينيا، مع ضرورة توفرهم على المؤهلات التقنية والمالية والمحاسبية اللازمة لتنفيذه، وكذا على نظام التدبير المالي والمحاسبي.
- أن يكون المشروع قابلا للاستمرار وذا مصداقية، وأن لاتنتج عليه أضرار بالبيئة أو الساكنة، مع وجوب تحديد الإجراءات الاحترازية في حالة العكس.

انطلاقا من هذه المعايير تتولى اللجنة المحلية للتنمية البشرية دراسة المشاريع المقترحة كل واحد على حدى وتقييمها تبعا لنوعيتها، وترتيبها حسب كل قطاع، وذلك من أجل إعداد مشاريع منسجمة لها وقع قوي على الساكنة بالجماعة المستهدفة.

5- إعداد المبادرة المحلية للتنمية البشرية

في نهاية مرحلة التقييم والتنسيق تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بانتقاء المشاريع التي تم تقييمها ووضع لائحة للمشاريع التي تستجيب للأهداف ذات الأولوية التي اعتمدتها الساكنة بعد التشخيص التشاركي والتي تتكامل فيما بينها وتساهم في تحقيق أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لكن يبقى السؤال المطروح هل يتم في عملية انتقاء المشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اعتماد معيار التوازن والمصادقة؟

1-5 معيار التوازن في المشاريع المراد إنجازها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تحقيقا لمعيار التوازن والتكامل تسهر اللجنة المحلية للتنمية البشرية على توزيع عقلاني للميزانية حسب الأولويات المحددة عند إنجاز التشخيص التشاركي.

تحرر اللجنة المحلية للتنمية البشرية باللغة العربية (أو بالفرنسية عند الاقتضاء) برنامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية الذي يتضمن نتائج تشخيص الأهداف والمحاور الاستراتيجية لتنمية الجماعة ولائحة المشاريع المقترحة من طرف الساكنة ولائحة المشاريع المعتمدة بعد التقييم والانتقاء ويشار كذلك إلى صاحب كل المشروع تم تقييمه.

تقوم اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بفحص المبادرة المحلية للتنمية البشرية على أساس التقييم والانتقاء ويشار كذلك إلى صاحب كل مشروع تم تقييمه.

تقوم اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بفحص المبادرة المحلية للتنمية البشرية على أساس معايير الانتقاء والمصادقة.

2-5 معايير المصادقة على المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

تتجلى أولى معايير المصادقة على المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في كون أنها لا تعوض المشاريع الموجودة أو المرتقبة في إطار البرامج الوطنية والقطاعية والمحلية مع ضمان تكامليتها ودور الرافعة بالمقارنة مع البرامج الأخرى.

ثم ثانيا تحديد المشاريع حسب مسلسل تشاركي وكذا تكامليتها مع المشاريع الموجودة والتي تشكل رافعة ولها وقع كبير.

ثم ثالثا يجب أن تضمن مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية توازنا معقولا بين الأولويات المحددة خلال التشخيص التشاركي.

رابعا الكلفة الإجمالية للمبادرة المحلية للتنمية البشرية المقترحة لدمجها في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا تتجاوز الغلاف المالي المخصص للحي.

خامسا الوسائل المتوفرة يجب أن تكون كافية لتنفيذ وتسيير المبادرة المحلية للتنمية البشرية.

بعد الموافقة تصادق اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية على المبادرة المحلية للتنمية البشرية وتتخذ الإجراءات الضرورية لتعبئة التمويلات المرصودة قصد إنجازها، وتهييئ الاتفاقيات

اللازمة وتخبر اللجنة المحلية للتنمية البشرية لأجل تدشين إعداد الشطر المتعلق بالتنفيذ ميدانيا. وتقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بمساعدة فريق التنشيط المحلي بالجماعة، بعرض، المبادرة المحلية للتنمية البشرية، على الساكنة في اجتماعات، لشرح دواعي الاختيارات والمعايير التي اعتمدت، وكذلك الطريقة التي تمت بها المصادقة، وتقوم كذلك بتحسيسهم ودعوتهم وتعبئتهم للمشاركة في الإنجاز وذلك بواسطة كل طرق التواصل المتاحة، وتخبر اللجنة المحلية الساكنة أيضا بالإمكانيات المعبئة والاتفاقيات الموقعة قصد إنجاز المشاريع. يجب أن تنجز كل المساطر المتعلقة بتقييم المشاريع والإنجاز والمصادقة على المبادرة المحلية للتنمية البشرية في أجل شهرين تبدأ بتاريخ تلقي مقترحات المشاريع، وبالتالي فمرحلة أجرأة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ستستغرق خمسة أشهر، ابتداءا من تاريخ اجتماع إعطاء الانطلاق إلى غاية تاريخ صرف الغلاف المالي المخصص للمبادرة المحلية للتنمية البشرية الخاصة بالجماعة.

المحور الثالث: عملية متابعة وتقييم المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تعتبر عملية المتابعة والتقييم، نظاما يمكن من ضبط مدى تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة، وقياس أثر المشاريع المنجزة على الفئات المستفيدة،بهدف تحسين الأداء والوصول إلى نتائج ملموسة إن هذا النظام الغني بالمعلومات يمكن من الكشف عن النواقص والقيام بالتعديلات اللازمة عن طريق اتخاذ إجراءات عملية صارمة، إن هذا النظام المدعوم بعمليات التقييم التشاركية عبر إسهام الساكنة المعنية، هو آلية وأداة للتتبع والتقييم للوصول إلى المعلومة الدقيقة، وزيادة على ذلك فالتقييم وتشجيع ثقافة الشفافية وتقديم الحسابات عن طريق مختلف اللجن التابعة للشركاء الماليين للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ولدى سنقف عند مختلف المعايير المعتمدة في التقييم من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع مختلف المتدخلين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

1- المعايير والمستويات المعتمدة في متابعة وتقييم مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب:

أبدى مختلف المتدخلين في إطار المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اهتماما كبيرا للأسئلة الخاصة بهل تمت متابعة عملية المتابعة والتقييم؟ وكيف تمت؟ وماهي المستويات التي تمت عليها؟ ومن هي الجهة التي أشرفت عليها؟ حيث حددوا لنا مجموعة من المعايير الكمية والكيفية والمستويات التي تمت على أساسها عملية المتابعة والتقييم واعتبروا بأنها ستعطي رؤية في عملية تدبير واستمرارية المشاريع خصوصا على المدى المتوسط.

1-1 المعايير الكمية والكيفية

لم يخفي الأشخاص المبحوثين حقيقة المشاريع التي هم بصدد الحديث عنها أنها كانت موضوع متابعة وتقييم وذلك حسب محتويات وموقع المشروع، وقد تم إنجاز هذا التقييم من قبل كافة الشركاء ومنهم: قسم العمل الاجتماعي، الجماعة، الجمعية، اللجان التقنية والمصالح اللامركزية للدولة.

وقد أنجز هذا التتبع من خلال زيارات ميدانية منتظمة واجتماعات للنقاش وتبادل الآراء والتشاور التي نتج عنها تقارير شهرية حول ظروف إنجاز المشروع وقد حدد المستجوبون المعايير الكمية فيما يلي:

- ❖ العدد السنوي للمستفيدين.
- ❖ عدد النساء اللائي تم استقبالهن ومعدل الوفيات بين النساء والأطفال بالموازاة مع معدل الولادات.
- ❖ عدد ومعدل دخل المستفيدين.
- ❖ عدد النساء اللائي تم استقبالهن ومعدل الوفيات بين النساء والأطفال بالموازاة مع معدل الولادات.
- ❖ عدد و معدل دخل المستفيدين.
- ❖ عدد الأشخاص الذين يلجون المدرسة والمركز الصحي.
- ❖ عدد وحجم المنتوجات التي تم بيعها.

- ❖ عدد الأطفال المستفيدين من الولوج إلى المدارس والمراكز الصحية.
- ❖ عدد الأطفال المسجلين في المدارس والمدمجين اجتماعيا.
- ❖ معدل الهدر المدرسي.

أما المعايير الكيفية كما حددها المستجوبون على الشكل التالي:

- ❖ تحسين مستوى عيش الأفراد.
- ❖ تحسين جودة الإيواء وتلبية حاجيات المستفيدين/ النزلاء.
- ❖ التكفل الذاتي واستقلالية المستفيدين.
- ❖ توسيع الاستفادة من المشروع إلى الدواوير المجاورة.
- ❖ استمرارية المشروع دون الحاجة إلى دعم خارجي.
- ❖ تغيير السلوك اتجاه تمدرس الفتاة خصوصا في العالم القروي.
- ❖ طلب تبادل التجارب بين الجمعيات.
- ❖ تحسين معدل النجاح المدرسي بالنسبة للفتاة.
- ❖ نجاح المشاريع الخاصة بالأنشطة المدرة للدخل.
- ❖ تفادي التأخير في الوصول إلى المدارس، توزيع الدرجات الهوائية.
- ❖ الإحساس بالكرامة عن طريق تلبية الحاجيات الأساسية للسكان الماء والكهرباء والطرق.

2-1 المرافق والبنيات التحتية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب:

من خلال زياراتنا الميدانية المتعددة للمباني التي تتوفر عليها المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يلاحظ أنها مباني حديثة ومناسبة لا تتوفر على تشققات وتصدعات إلا أن مايعاب على البعض منها قليل الصيانة إضافة إلى أن بعض المعدات الأساسية المتوفرة قديمة وقليلة الصيانة وخاصة مايتعلق بقنوات الماء والكهرباء وهذا ما أكده لنا المبحوث رقم **(7)** والذي يشتغل رئيسا لدار الشباب،رئيس مركز الأصدقاء بلا حدود وهي جمعية مسيرة لدار الشباب حيث قال **"إن بناية دار الشباب بالرغم من حداثة نشأتها سنة 2006 إلا أن بنايتها من الداخل بدأت تتعرض للاهتراء والتصدع بسبب قلة**

الصيانة إضافة إلى غياب أي دعم خارجي وخاصة من طرف الجماعة الترابية لأسباب سياسية" كما أن بعض المشاريع في الجماعة وخاصة دار الطالبة التي أكدت لنا مديرتها المبحوثة رقم **(8)** **"إن الطاقة الاستيعابية للدار غير كافية لاستقبال الأفواج الجديدة للمستفيدات الراغبات في متابعة دراستهن في الثانوية الإعدادية،وهو مايفرض على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكافة المتدخلين في المشاريع توسيع الدار بإعادة بناء أجنحة أخرى لاستيعاب الطلب المتزايد على الدار ولما لا بناء ملحقات أخرى تابعة للدار"** كما أن المبحوث رقم **(9)** وهو ممرض بالمركز الصحي المتواجد بجماعة أولاد الطيب **" أكد لي أن هذا المركز الصحي يعاني من نقص في توفير المعدات الطبية والتقنية والأساسية كما أن العديد من المعدات الأساسية المتوفرة قديمة وقليلة الصيانة أو غير صالحة للتشغيل"** مما يؤدي في مجموعة من الحالات إلى توقف بعض الأنشطة والمرافق الأساسية لتقديم الخدمات العلاجية وهذا مايؤثر سلبا على عرض وجودة الخدمات الطبية المقدمة للمرضى.

نخلص إذن إلى أن معظم بنايات ومرافق مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالرغم من حداثة نشأتها إلا أنها تفتقد للصيانة وتحتاج إلى تأهيل شامل أو جزئي في المباني.

3-1 التجهيزات والمعدات بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

من خلال الزيارات الميدانية لهاته المشاريع وفي سؤالنا المتعلق بطبيعة التجهيزات والمعدات التقنية المتوفرة بالمشاريع فقد أكد لنا معظم المبحوثين، بأنها تفتقد للصيانة وبدأت تتعرض للاهتراء والقدم وخاصة ما يتعلق، بالتجهيزات المكتبية من طاولات ومكتبات وخزانات إضافة إلى أن الحواسيب والطابعات تعرضت للأعطاب ولم تعد قابلة للاشتغال فالبرغم من الزيارات المتكررة لرئيسة قسم العمل الاجتماعي مرفوقة بأعضاء من خلية التتبع وتقييم مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بفاس للتعرف عن حالة الحواسيب والطابعات وكل التجهيزات المكتبية فإنه وعلى الرغم من علمها بضياعها وتلفها فلم تقدم لهم ولحد الآن أي تجهيزات مكتبية وإعلامية جديدة وألزمت الجمعيات المسيرة بالمحافظة على التجهيزات القديمة وعدم إتلافها ومسكها في سجل خاص.

بالمقابل نجد أن المبحوث رقم **(12)** وهي طبيبة مكلفة بدار الولادة والأمومة بدوار أولاد حمو جماعة أولاد الطيب تؤكد على أن **"الدار تتوفر على تجهيزات طبية حديثة من شأنها توفير ظروف علاجية واستشفائية ملائمة لنزيلاتها من النساء وأطفالهن،كما يستفدن بالمجان من كل مايحتجنه طيلة فترة الإيواء من مأكل ومشرب ولوازم طبية أو شبه طبية إلى جانب هدايا أخرى لفائدة الرضيع وعلى رأسها الألبسة،كما أضافت نفس المبحوثة أن دار الأمومة ستشكل إضافة نوعية لفائدة نساء الجماعة حيث سيتفادين كافة العراقيل والصعوبات والمعاناة التي ما فتئت تصادفهن وهن في طريقهن نحو دار الولادة من أجل الولادة سواء المتعلقة بصعوبة المسالك وانعدام وسائل النقل وغيرها".**

نخلص إذن إلى أن حالة التجهيزات والمعدات بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي متباينة فإذا كانت تحتاج للصيانة والتجديد وإعادة التأهيل في بعض المشاريع كدار الشباب، المركز السوسيومهني لتنمية المرأة، دار الطالبة، المستوصف فإن التجهيزات والمعدات بالمشاريع بدار الولادة هي حديثة وفعالة وتحقق الرعاية الصحية والعلاجية لكافة المستفيدات.

4-1 الموارد البشرية بالمشاريع المنجزة في إطار المبارة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب:

تعاني المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب من الخصاص على مستوى الموارد البشرية بشكل عام وفي بعض التخصصات بشكل خاص فالمشاريع الصحية بالجماعة تعاني من نقص على مستوى الأطر الطبية وشبه الطبية،وذلك على مستوى جميع المصالح سواء السريرية أو الطبية وشبه الطبية والتقنية مما قد ينتج عنه تأثير سلبي على الخدمات العلاجية وعلى جودة التكفل بالمرضى واستقبالهم وتوجيههم وتشغيل وتوفير المعدات الطبية واستخدام وتسجيل البيانات الخاصة بالمرضى على التطبيقات المعلوماتية وتدبير الأنشطة المرتبطة بفورة الخدمات العلاجية،ويفسر النقص المسجل في الأطر الطبية وشبه الطبية بشكل خاص بانخفاض مستوى التوظيف في وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بالمقارنة مع ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية وإلى الحاجة إلى تعويض المغادرين (تقاعد واستقالات) بالإضافة إلى

انخفاض جاذبية القطاع العام تجاه الأطباء الشباب في غياب تحفيزات مناسبة بالنظر لحجم الصعوبات التي تعتري ظروف العمل في هذا القطاع ونظرا للنقص الحاصل في عدد الموظفين فإن بعض المهام الإدارية خاصة على مستوى الاستقبال والتوجيه تعهد إلى مستخدمين تابعين للشركات الخاصة العاملة في المستشفيات ومنهم أعوان الحراسة.

وفيما يخص المشاريع السوسيوتربوية والتعليمية (دار الطالبة،المركزالسوسيوتربوي لتنمية المرأة، دار الشباب)،فهي تعاني بدورها من نقص على مستوى الموارد البشرية فالخدمات المقدمة لفائدة المستفيدين القاطنين بالعالم القروي وما تتطلبه هذه الخدمات وما تتطلبه هذه الخدمات لفائدة المستفيدين القاطنين بالعالم القروي وما تتطلبه هذه الخدمات من مجهودات كبيرة سواء من إدارة وأطر عاملة تصطدم بأجور جد ضعيفة لم تصل الحد الأدنى للأجور مستخدمون غير معترف بهم وخارج إطار القانون فعدم التصريح بالأجراء في صندوق الضمان الاجتماعي يجعلهم لا يستفيدون من التقاعد ومن التعويض عن الأمراض والحوادث وقد صرح لي المبحوث رقم **(14)**، وهي عاملة بدار الطالبة حيث أكدت لي **" بأن العاملين بدار الطالبة ومختلف دور الطالبة الأخرى "محكورين" وأضافت أن بقاء العديد من الأشخاص في عملهم هذا ليس حبا في المال أو العمل بل من أجل مستقبل المستفيدات من خدمات هذه الدار".** إن التأخر الحاصل في صرف المنح سواء المتعلقة بالتسيير أو بالدعم أو غير ذلك على وشك إعلان إفلاس هذه المؤسسات، وإغلاق أبوابها أمام العشرات من المئات من التلميذات، الأمر الذي يجعل من صرف المنح في وقتها أمرا ضروريا.

إن الجمعية المسيرة لدار الطالبة بجماعة أولاد الطيب تواجهها صعوبات في تطبيق واحترام الشروط التي حددها القانون 14.05 المتعلق بفتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها حيث حدد هذا الأخير الإطار القانوني للموارد البشرية الواجب توفيرها بحسب عدد وفئة المستفيدين حيث تنص المادة 22[1] من المرسوم التطبيقي لقانون 14.35 على أنه يشترط في مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تؤمن الإيواء والإطعام توفير:

1- مرسوم رقم 2.07.809 صادر في 17 جمادى الثانية 1428 (3يوليوز 2007) بتطبيق القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها بالجريدة الرسمية رقم 5544 الصادر يوم الخميس 19 يوليوز 2007 ضمن الموقع الالكتروني http://adala.justice.gov.ma/prodyction,31/03/2022,10h45min

- حارس عام
- مربي أو مربيين بمعدل مربي واحد لكل خمسة وعشرين مستفيد من خدمات المؤسسات التالية:
  * دار الطالب
  * دار الطالبة
  * دور الأطفال
  * المراكز الاجتماعية الخاصة بمحاربة التشرد والتسول
  * مؤسسات إعادة إدماج الأشخاص الذين يوجدون في وضعية صعبة.
- جليس أو جلساء بمعدل جليس واحد لكل عشرة مستفيدين من خدمات دور الأشخاص المسنين.
- مربية أو مربيات بمعدل مربية واحدة لكل عشرة مستفيدين من خدمات دور كفالة الأطفال المهملين.
- مرشد اجتماعي.
- ممرض.
- طبيب في الطب العام، متعاقد أو متطوع أو موضوع عوض أو بدون عوض رهن إشارة المؤسسة (الدار)، يعمل مائتين وأربعين ساعة في السنة بالنسبة للمؤسسات التي يقل عدد المستفيدين من خدماتها عن مائة مستفيد، ويعمل ثلاثمائة وعشرين ساعة في السنة بالنسبة للمؤسسات التي يتجاوز عدد المستفيدين من خدماتها مائة مستفيد.
- طبيب نفساني: متعاقد أو متطوع أو موضوع عوض أو بدون عوض رهن إشارة المؤسسة يعمل مائتين وأربعين ساعة في السنة بالنسبة للمؤسسات التي يتجاوز عدد المستفيدين من خدماتها مائة مستفيد.
- مسؤول عن المطبخ.
- أعوان المطبخ بمعدل عون مطبخ واحد لكل خمسة وعشرين مستفيد.

- مسؤول عن المخزن.
- العدد الكافي من أعداد الخدمة.

نخلص إذن إلى أن معظم المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب ولاسيما المشاريع الصحية والتعليمية والسوسيوتربوية تعاني من الخصاص على مستوى الموارد البشرية بشكل عام وفي بعض التخصصات بشكل خاص من الأطر الطبية إضافة إلى ضعف الأجور وغياب نظام أساسي يؤثث لضمان الحقوق الاجتماعية للمستخدمين وتطوير وضعهم المهني وكذلك عدم إبرام عقود الشغل مع المستخدمين حيث تقوم الجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بتشغيل المستخدمين الضروريين لتقديم الخدمات للمستفيدين غير أن ذلك يتم في العديد من الحالات دون عقود الشغل ودون توفير تغطية اجتماعية وبأجور زهيدة لا تحترم الحد الأدنى للأجور، إضافة كذلك تجاوز الطاقة الاستيعابية للمؤسسة وعدم احترامها وهو ما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة.

5-1 الموارد المالية بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب:

تقترن جودة الخدمات التي تقدمها مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتوفير شروط الاستقبال والنجاعة في التسيير، ويتبين من خلال تحليل المقابلات التي تم إجراؤها مع المبحوثين أن أهم الإكراهات التي تواجهها هذه المشاريع تبقى مرتبطة بمحدودية الموارد المالية وما يترتب عنها من تأثير على جودة التأطير واستمرارية الخدمات المقدمة للمستفيدين.

تعتمد هذه المشاريع في تمويلها على الإحسان وعلى منح التعاون الوطني ودعم الجماعة الترابية إضافة إلى منح الشركاء من القطاعات الوزارية حسب طبيعة المشروع، فإذا كان المشروع مندرجا في الإطار التعليمي نجده يتلقى منحا من وزارة التربية الوطنية وإذا كان المشروع مندرجا في المجال الصحي فإنه يتلقى منحا من وزارة الصحة وإذا كان المشروع مندرجا في إطار المجال السوسيوتربوي والثقافي يتلقى منحا من وزارة الشباب والثقافة والتواصل كما تتلقى هذه المشاريع منحا من الجماعة الترابية إضافة إلى قدرة ومجهود

الجمعيات المسيرة في استقطاب موارد أخرى، ويمكن تصنيف المصادر التمويلية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كالتالي:

- الإحسان
- الدعم العمومي الذي يتأتى من القطاعات الوزارية حسب طبيعة المنجز.
- الجماعة الترابية
- منح التعاون الوطني
- قدرة الجمعيات على استقطاب موارد أخرى

أما الصعوبات التي تواجهها تمويلات هذه المشاريع فيتجلى في:

- التأخر في صرف منحة التعاون الوطني مما يعيق حسن سير هذه المشاريع نظرا لكونها تعتمد على هذه المنحة بالخصوص لصرف مستحقات المستخدمين.
- عدم التوفر على مصادر دخل ذاتية قارة ومستدامة إذ تعتمد غالبيتها، على الإعانات المقدمة سواء من طرف هيئات عمومية أو من طرف هيئات عمومية أو من طرف المحسنين، في حين تستدعي مهامها توفير مصادر تمويل ذاتية وقارة وتتيح لها إنجاز نفقاتها والحرص على ديمومة الخدمات التي تقدمها.

نخلص إذن إلى أن الوضعية المالية للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتميز بضعف الموارد التي تتشكل أساسا من الإعانات المقدمة من طرف القطاعات الوزارية والتعاون الوطني ومنح الجماعة الترابية، إضافة إلى عدم توفر المؤسسات على ممتلكات تدر عليها مدا خيل قارة إضافة كذلك إلى قلة المحسنين في بعض المناطق أو عدم كفاية عطاءاتهم مقارنة مع الحاجيات بالإضافة كذلك إلى عدم ابتكار أساليب جديدة لجلب موارد مالية.

وفي سؤال للمبحوثين حول مدى قدرة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تستجيب للأهداف التي أنشئت من أجلها فقد عبر معظم المستجوبين عن الحاجة إلى مشاريع تنموية تخص المستويات التالية:

- ❖ إنشاء الطرق، المراكز الصحية، المدارس، اعداديات مزودة بشبكة الانترنت وملاعب للرياضة.

- ❖ تخصيص ميزانية لضمان تسيير وصيانة البنيات والتجهيزات المتوفرة.
- ❖ اقتناء وسائل النقل.
- ❖ توظيف الشباب العاطل الحاصل على شواهد.
- ❖ التكوين وتقوية الكفاءات.
- ❖ التأطير التقني في مجال تربية المواشي.
- ❖ تدبير الأنشطة المدرة للدخل: من بداية فكرة المشروع إلى مرحلة تسويق المنتوج، مرورا بمرحلة المحاسبة وإنجاز عملية التواصل حول المنتوج.
- ❖ دعم التعاونيات بالجماعة.
- ❖ توسيع وتجهيز البنيات التحتية الأساسية:
- ❖ كالملاعب الرياضية.
- ❖ دور الطالب.
- ❖ دور الشباب.
- ❖ مراكز الإيواء.
- ❖ النوادي النسوية.
- ❖ محلات لعرض المنتوجات.
- ❖ ولضمان استمرارية المشاريع يجب:
- ❖ تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة.
- ❖ إنجاز مشاريع مندمجة تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- ❖ الدعم الفعلي للمستفيدين قصد تحقيق التكفل الذاتي.

وفي سؤال كذلك للمستجوبين حول الدروس المستخلصة، فقد مكن هذا السؤال من الحصول على أجوبة عفوية وناتجة في نفس الوقت عن تفكير عميق، حيث تم الوقوف على سلوكات وممارسات جديدة لدى الأشخاص صنفناها كالتالي:

- الانخراط والتضامن الاجتماعي.
- الاعتقاد.
- الانخراط.

- العمل الجماعي.
- التعاون.
- الاجتماع.
- التعاون.
- التبادل.
- الخلق.
- الابداع.
- النجاح.

- فعالية المنهجية التشاركية: التي مكنت من تقوية سلوك الإنصات عند المسؤولين ومن جهة أخرى ضمان نجاح المشاريع.
- علاقة الثقة مع السلطة العمومية: التي تعززت بفضل الإنصات والحوار وممارسة عملية القرب المستمر عن طريق احترام الالتزامات.
- الانسجام من أجل عمل جماعي: التي مكنت أولا وقبل كل شيء من تحديد الأهداف والتحديات المستقبلية، التي قد في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

خلاصة:

حاولنا خلال هذا الفصل التعرف على أهمية المتابعة والتقييم ودورهما في إنجاح مشاريع محاربة الفقر بالعالم القروي وذلك من خلال الأسئلة التي طرحت على المبحوثين مسيري المشاريع من قبل هل خضعت هذه المشاريع للمتابعة والتقييم؟ وكيف تمت هذه العملية؟ ومن قام بها؟ وماهي المستويات التي تمت على أساسها المتابعة والتقييم؟ تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن كل المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب موضوع هذه الدراسة خضعت لعملية المتابعة والتقييم من قبل كافة المتدخلين في المشاريع: كقسم العمل الاجتماعي بعمالة فاس، الجماعة الترابية، المصالح اللامركزية للدولة، وقد أنجزت عملية المتابعة والتقييم انطلاقا من مجموعة من الزيارات الميدانية للمشاريع واجتماعات النقاش وتبادل الآراء والأفكار، التي ينتج عنها تقارير

شهرية حول المشاريع، وتبقى عملية المتابعة والتقييم والتي تم إجراؤها ضعيفة على مستوى مخرجاتها اتجاه المشاريع فالبرغم من تسجيل مجموعة من النواقص في المشاريع إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد زيارات ميدانية عادية وليس هدفها الوقوف على ما حققته المشاريع من نتائج على مستوى محاربة الفقر بالجماعة والصعوبات التي تواجهها وهذه من النقط السلبية التي تحول دون استدامة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الفصل السابع:

التمثلات الاجتماعية للساكنة المستهدفة المستفيدة للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل من الدراسة السوسيولوجية الميدانية لتمثلات المستفيدين للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقييمهم الاجتماعي للمشاريع المستهدفين بها، وذلك من خلال تفريغ الاستمارة التي وزعت على المستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجتمع القروي على شكل أرقام وجداول إحصائية مع تحليلها وتفسيرها،وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على تقنية الاستمارة للتعرف على تمثلات وآراء واتجاهات المبحوثين وهي أداة هامة من أدوات البحث التي كثيرا ما تستخدم لجمع المعطيات وهي أكثر التقنيات استعمالا في دراسة الموضوعات المتعلقة بالتمثل والميول والآراء...لكن قبل كل هذا لابد من تحديد مفهوم التمثل الاجتماعي وكذا أهم المقاربات التي تناولت التمثلات الاجتماعية كمقاربة دوركايم، مقاربة علم النفس الاجتماعي،مقاربة جون بياجي ثم مقاربة علم النفس المعرفي للتمثلات، فما هي التمثلات الاجتماعية حسب هذه المقاربات؟ وكيف جاءت تمثلات المبحوثين للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ولمشاريعها في المجتمع القروي؟

المحور الأول: سوسيولوجيا التمثل

تعد التمثلات من المفاهيم الأكثر تعقيدا من حيث التحديد الإجرائي لمدلولها ومكوناتها وهذا راجع لتداخل الاختصاصات في الاشتغال على المفهوم وفي مقاربته كل من زاويته الخاصة، وعلى العموم يمكن القول بأن مفهوم التمثلات ارتبط بشكل مباشر بالمجال السوسيولوجي التقليدي، وحديثا بالسوسيولوجية الأوربية، خصوصا الفرنسية واحتل مكانة متميزة في الأنظمة الفلسفية، استعمل في الأدبيات الماركسية واشتهر بالخصوص مع دوركايم غير أن هناك اختصاصين رئيسيين تبلور من خلالهما مفهوم التمثلات الاجتماعية كحقل للاستقصاء: السوسيولوجيا مع "دوركايم" وعلم النفس الاجتماعي من خلال دراسات موسكوفيتشي وجودلي وأبريك وغيرهم.

وإذا كانت التمثلات تعتبر شكلا من أشكال المعرفة فإنها تعد كذلك نظاما من التفسيرات التي تساهم في بناء حقيقة مشتركة بالنسبة لوحدة اجتماعية (أفراد اجتماعيين، مؤسسات اجتماعية). فالتمثلات تحيط بمرحلة التفكير التصوري فهي بهذا المعنى وحدة الصور والمفاهيم والتفسيرات المعطاة للمواضيع والأشياء المعيشة، فهي ليست فقط حسب وجهة نظر سيرج موسكوفيتشي انعكاسا مباشرا للموضوع المدرك والمعاش أو شكلا من التفكير الملموس بل هي كل هذه الأشياء، إنها طريقة في التفكير الممارس والموجه نحو التواصل الفهم والتحكم في المحيط الاجتماعي المادي، وتعبر كذلك عن العلاقات التي يقيمها الأفراد والجماعات فيما بينهما مع المجتمع الكبير، وأيضا مع باقي المجتمعات الأخرى في إطار التبادلات والاحتكاكات الثقافية والقيمية من خلال عملية التأثير والتأثر الجاري بهما العمل، ومن هذا المنظور تتجلى أهمية التمثلات في كونها تفتح لنا آفاقا جديدة لمعرفة الحقيقة الاجتماعية وتعطينا تفسيرات واضحة حول تصورات الأفراد والجماعات حيال الظواهر والأحداث المعاشة من طرفهم انطلاقا بطبيعة الحال من عمق التفاعلات الموجودة بينهم وبين الوسط السوسيوثقافي الذي ينتمون إليه.

عموما يعد مفهوم التمثلات الاجتماعية من المفاهيم التي أثارت اهتمام الباحثين من تخصصات معرفية مختلفة في العلوم الإنسانية، نظرا لعمقها النظري وأهميتها التحليلية في فهم العديد من الظواهر الاجتماعية والأفعال والممارسات الفردية والجماعية ولذلك أضحى

مفهوم التمثلات الاجتماعية من الأدوات التحليلية التي تفرض نفسها بإلحاح على الباحث الاجتماعي أثناء تناوله لموضوعه خاصة المواضيع التي يتداخل فيها الذاتي بالموضوعي، حيث لايمكن فهمها بالتركيز فقط على أبعادها الماكروسوسيولوجية المرتبطة بالبنيات الابستمولوجية في علاقتها بنمط المعرفة الاجتماعية من جهة وبالممارسات الاجتماعية البيفردية من جهة ثانية.

1- مفهوم التمثل

يعود لفظ التمثل في اللغة اللاتينية إلى الكلمة (representare) وتعني استحضار شيء غائب ذهنيا وفي اللغة العربية يرجع إلى:مثل، يمثل، مثولا، ومثل التماثيل أي صورها ومثل الشيء بالشيء،أي شبه به وكذلك من تمثل يتمثل تمثلا، تمثل الشيء له بمعنى تصور له، وتمثل بالشيء ضرب مثلا، وتمثل به تشبه به فالتمثيل والتمثل متقاربان وهما يشتركان في أمرين: حضور صورة الشيء في الذهن والآخر قيام الشيء مقام الشيء.[1] ويقابله في اللغة الفرنسية مصطلح représentation ويقصد به استحضار الشيء أو مثوله أما العين أو في الذهن أو اللغة،إما بواسطة الرسم أو النحث أو التخيل أي أن سيرورة التمثل في الذهن تستدعي لزوما حضور متمثل، وعند ابن المنظور، في لسان العرب،التمثل من مثل الشيئ أي تصوره حتى كأنه ينظر إليه وأمثلته أي تصوره،ومثلت له تمثيلا إذا صورت له مثالا بكتابة أوغيرها وتمثيل الشيء بالشيء يعني تشبيه به[2].

ويعرف المعجم الفرنسي لاروس «Larousse »مصطلح التمثل بكونه إرجاع شيء ما محسوسا عبر شكل ما أو رمز أو علامة والتمثل هو صورة أو شكل أو رمز أوعلامة تمثل ظاهرة ما أو فكر ما،كما يعني حضور الشيء ومثوله أمام العين أو الخيال بواسطة الرسم أو النحث أو اللغة أثناء الكلام[3].

بينما يعرف قاموس le petit robert فعل مثل représenter، بتعريفات نذكر منها الإحضار والعرض والمثول أمام العين وتقديم موضوع أو مفهوم غائب عن الذهن بإثارة صورته والمثول أما العين، وتقديم موضوع أو مفهوم غائب عن الذهن بإثارة صورته كي

1- تأليف مجموعة من اللغويين العرب، المعجم العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، بدون طبعة، ص 117.

2- محمد ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص 436.

3- www.larouse.fr/dictionnaires/francais/representation.

تظهر بواسطة موضوع آخر يشبهه أو يماثله، ويعرف التمثل بأنه استرجاع الموضوع المدرك (سواء كان مفهوما أو موضوعا غائبا) بواسطة صورة أوعلامة[1].

ونجد عند لالاند في موسوعته الفلسفية أن التمثل représentation وتمثل représenter يعنيان بالمعنى الحقوقي جعل شيء ما أوشخص ما ماثلا،أي حاضرا بحيث يكون حضوره واجبا ومرتقبا وهذا ما تدل عليه « Re » التي تبدأ بها كلمة تمثل، ويعني في المعنى العادي قام مقام، وبذلك فهو تكرار ناقص لحضور قديم واقعي ويشير إلى الصور التي تعني لنا حضور شخص أو شيء غائب من هنا يعني مفهوم التمثل داخليا استحضار شخص أو شيء من خلال تخيله،هكذا فإن الانتقال إلى المعنى الفلسفي متسما بنوع من العنف والتعسف فربما كان ينبغي أن يقال se – représentation وهو محال،مما استوجب التخلي عن هذه الكلمة كما يشير مفهوم التمثل إلى ما يكون ماثلا في الذهن وما يتمثله المرء وما يشكل المحتوى العيني لفعل فكري[2].

في حين يرى جميل صليبا أن التمثيل هو التصوير والتشبيه والفرق بينه وبين التشبيه هو أن كل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلا،والتمثل في علم النفس هو فعل ذهني تحصل به المعرفة،كالإدراك الحسي والتخيل و الحكم من جهة ما باعثة على حصول صورة الشيء، وفي النفس، وتسمى هذه الظواهر بالظواهر العقلية، وهي ظواهر مقابلة للظواهر الانفعالية والفاعلة وفي كل تمثيل ممثل وممثل، فالممثل هو الذات المدركة والممثل هو الشيء هو الشيء المدرك والمثال هو الجامع بينهما ومن شروط المثال أن يكون مطابقا للشيء ويرمز إليه وينوب عنه والتمثل عند "هاملن" هو القدرة على إدراج الشيء الحسي المشخص في إحدى مقولات العقل (...) ويطلق التمثيلي أيضا على الصورة التي ترجع إلى الذهن عند غياب الشيء الذي تمثله.

نقول التخييلي التمثيلي وهو مقابل التخييل المبدع، ونظرية الإدراك التمثيلي Perception Représentative تقابل نظرية الإدراك المباشر ونظرية الأفكار التمثيلية

1- Alain Rey et Autres,Le Robert Micro,Dicorobert,Monterel,Canada,2eme ed,1994.p 1108.

2- أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل،المجلد الأول،منشورات عويدات، بيروت،لبنان،2001، ص1208.

« Théorie des Idées Représentatives » عند الديكارتيين هي القول بأن الذهن لا يدرك الأشياء بل يدرك تمثلاتها[1].

وعموما يحيل مفهوم التمثل على نوع من التصورات الاجتماعية التي تتكون من خلال تجارب الفرد في الحياة وعبر نماذج التفكير التي يستقبلها خلال التربية والتنشئة الاجتماعية وعن طريق التفاعلات الحاصلة في علاقاته الاجتماعية، والتي تشكل لديه نظام تصور للقيم والممارسات وتتحكم في استجاباته وردود أفعاله إزاء موضوعات وقضايا محددة، وجسر بين ماهو فردي وماهو اجتماعي، تتيح للأفراد والجماعات سبل الاتصال والتواصل ضمن بيئة دينامية للمعرفة.

2- التمثلات الاجتماعية عند إميل دوركايم وبيير بورديو

منذ تأسيس علم الاجتماع كتخصص ومشروع علمي في نهاية القرن التاسع عشر، ظهر مفهوم التمثلات الاجتماعية سنة 1898 في مقال في مجلة de métaphysique et de morale حيث ميز دوركايم ثلاث وقائع:

- السيرورات الفيزيقية الكميائية للدماغ Processus physico – chimique de cerveau.

- التمثلات الفردية Représentation Individuelle

- التمثلات الجماعية Représentation Collectives

ويعرف دوركايم هذه الأخيرة بمجموع المعتقدات والقيم المشتركة بين جميع أفراد المجتمع حيث لم يكن معاصريه يتحدثون سوى عن تمثلات فردية أما دوركايم فقد أشار إلى الطب وأشار إلى الطبيعة وإلى الخاصية الاجتماعية لهذه التمثلات معارضا بذلك المقاربات السيكولوجية والطبيعية Approches psychologisante ou naturalisante موفرا ومقترحا بذلك نموذجا جديدا لتحليل وقائع العالم الفيزيقي والعالم الاجتماعي، فالتمثلات الاجتماعية تحيل إلى تأثير المجتمع على الأفراد حيث يرجع الفضل إلى دوركايم في التفكير في التمثلات كحقيقة اجتماعية، وفي الأخذ بعين الاعتبار هذا الجزء من الواقع لتحليل وتفسير الوقائع الاجتماعية، وقد ظلت مقولة التمثلات لمدة طويلة (والتي تتضمن كل أنواع

1- جميل صليبا، المعجم الفلسفي ،الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت،لبنان،1982، ص 341- 342.

البناءات التمثيلية الجماعية:الحس المشترك،الايدولوجيا،الدين،الأسطورة...) مجمدة ولم تشكل مفهوما إجرائيا للبحث السوسيولوجي[1].

وميز إميل دوركايم بين التمثلات الفردية والجماعية، مؤكدا أن التمثلات الاجتماعية هي نتيجة التفاعلات وللعلاقات التي توجد بين الأفراد والجماعات الثانوية التي تتوسط بين الفرد والمجتمع ككل، ويمكن أن يقول بأن التمثلات الاجتماعية هي خارجة عن التمثلات الفردية ومستقلة عنها،لأنها لاتنتج عن أفراد معزولين عن بعضهم البعض بل مشاركتهم الجماعية...ومن دون شك أن بلورة التمثلات الاجتماعية،هي نتيجة الجماعة رغم أن كل فرد يسهم بقسط في هذه التمثلات، لكن الشعور الفردي لايصبح شعورا إلا إذا كان تداخلا بين مساهمات كل الأفراد والتي تتطلب بالطبع المشاركة الجماعية.

ويعرف دوركايم هذه الأخيرة بمجموع المعتقدات والقيم المشتركة بين جميع أفراد المجتمع والتي تختلف عن مجموع وتجميع تمثلان هؤلاء الأفراد حيث لم يكن معاصريه يتحدثون سوى عن تمثلات فردية، أما دوركايم فقد أشار إلى الطب وأشار إلى الطبيعة وإلى الخاصية الاجتماعية لهذه التمثلات معارضا بذلك المقاربات السيكولوجية والطبيعية موفرا ومقترحا بذلك نموذجا جديدا لتحليل وقائع العالم الفيزيقي والعالم الاجتماعي، فالتمثلات الاجتماعية تحيل إلى تأثير المجتمع على الأفراد حيث يرجع الفضل إلى دوركايم في التفكير في التمثلات كحقيقة اجتماعية وفي الأخذ بعين الاعتبار هذا من الواقع لتحليل وتفسير الوقائع الاجتماعية، وقد ظلت مقولة التمثلات لمدة طويلة (والتي تتضمن كل أنواع البناءات التمثلية الجماعية: الحس المشترك، الايديولوجيا، الدين، العلم، الأسطورة...) مجمدة ولم تشكل مفهوما إجرائيا للبحث السوسيولوجي.

أما بيير بورديو فيرى بأن كل التمثلات الاجتماعية التي تكونت لدى الأفراد عن وضعهم هي الكيفية التي يمثلون بها ذلك الواقع الذي يتولد عن منظومة الإدارة والتقدير هذه الوضعية التي تحددها مكانة الفرد في النظم الاجتماعية، وتتولد كذلك عن التمثلات التي تكون لدى الآخرين عن هذه الوضعية لذلك فالاختلافات الموجودة في الواقع العيني توجد أيضا في أذهان الفاعلين،وتتحول تلك الاختلافات إلى فوائد يجنيها الأفراد والفاعلين بسب

1- يمينة ميري، سوسيولوجية الصحة والمرض، الفصل السادس 2019- 2020، شعبة علم الاجتماع،جامعة القاضي عياض،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،مراكش،ص 13.

عدم تكافؤ الفرص في امتلاك رؤوس الأموال المادية منها والرمزية أي امتيازات معترف بها في التمثلات التي تكون لدى الفاعلين وتكتسب تلك الامتيازات مشروعيتها من خلال الاعتراف بها يقول بورديو في هذا الصدد إن التمثل الذي يكون لدى الأفراد عن وضعهم في الفضاء الاجتماعي يتولد عن منظومة من رسوم الإدراك والتقدير التي تتولد بدورها عن وضعية معينة تحددها المكانة في توزيع الخيرات والرأسمال الرمزي، والتي تدخل في اعتبارها التمثلات التي تكون لدى الآخرين عن هذه الوضعية[1].

وانطلاقا من تصور كل من اميل دروكايم وبيير بورديو لمفهوم التمثل نجد أنهما يشتركان في نقطة أساسية وهي:تأكيدهما على الطابع الاجتماعي للتمثلات الفردية ودورهما في توجيه الحياة اليومية والممارسات الفردية.

3- التمثلات الاجتماعية عند سيرج موسكوفيتشي ودينيس جودلي وجون بياجي

إن التمثلات ليست فقط جمعية تتكون عبر الأجيال وغير قابلة للتغير بل وأيضا اجتماعية قابلة للمراجعة والتجديد وإعادة البناء من طرف المجموعات التي تكون المجتمع لتنتج بذلك معارف الحس المشترك،يتكون الحس المشترك كما بين سيرج موسكوفيتشي من نسق من القيم والمفاهيم والسلوكات وردود الفعل المناسبة وهي أيضا وسائط بين الشخص والوضعية المتواجدة فيها. فالتمثلات الاجتماعية تتغير وتختلف في معناها ومحتواها بحسب اللغة والسياق الثقافي والايديولوجي وبحسب اهتمامات وعلاقات التواصل والتخاطب بين أفراد المجموعة، مثلا إذا أبدى الفرد أو المجموعة رأيا يتعلق بموضوع ما (مادي أواجتماعي، فكرة، شيء أو شخص)،فإن هذا الرأي هو بطريقة ما جزء من تكوينه،لأنه يحدد ماهية هذا الموضوع[2]. وبما أن التحليل النفسي هو محل جدل فكري في الصحافة الفرنسية،ولأن للصحافة قراء متعددين ومختلفين نشأت تمثلات اجتماعية ووجهات نظر مختلفة لدى الفرنسيين إزاء هذا الموضوع تتوافق مع ثقافة وايديولوجية كل فئة اجتماعية ونوعية المعلومات التي تستقيها من الصحافة.

اعتمد موسكوفيتشي على تحليل خطابات الصحافة المكتوبة والمسموعة بشأن هذا الموضوع وعلى سبر آراء مجموعة من كبيرة من الفرنسيين رجالا ونساءا سياسيين

1- بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر والتوزيع، ط1، 1986، ص73.
2- Serge Moscovici , la psychanalyse, Paris, Puf,2eme ed, p7.

ومتدينين كاتوليك وغيرهم وذلك بالتعرف أولا على نوعية المعلومات التي تنشرها الصحافة بخصوص التحليل النفسي[1].

وبالنسبة ل Denise Jodelet فالتمثلات الاجتماعية هي شكل من المعرفة يتم بناؤه وتقاسمه اجتماعيا، لها غاية عملية تساهم في بناء الحقيقة الاجتماعية[2].

أما جون بياجيه فيعرف التمثل بأنه إثارة واستحضار أشياء ومواضيع غائبة ذهنيا، أواستكمال المعرفة الإدراكية للأشياء الحاضرة بالرجوع الى أشياء غائبة[3].

المحور الثاني: التمثلات الاجتماعية للمبحوثين حول مفهوم التنمية البشرية ودور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب

1- التمثلات الاجتماعية للمبحوثين حول مفهوم التنمية البشرية

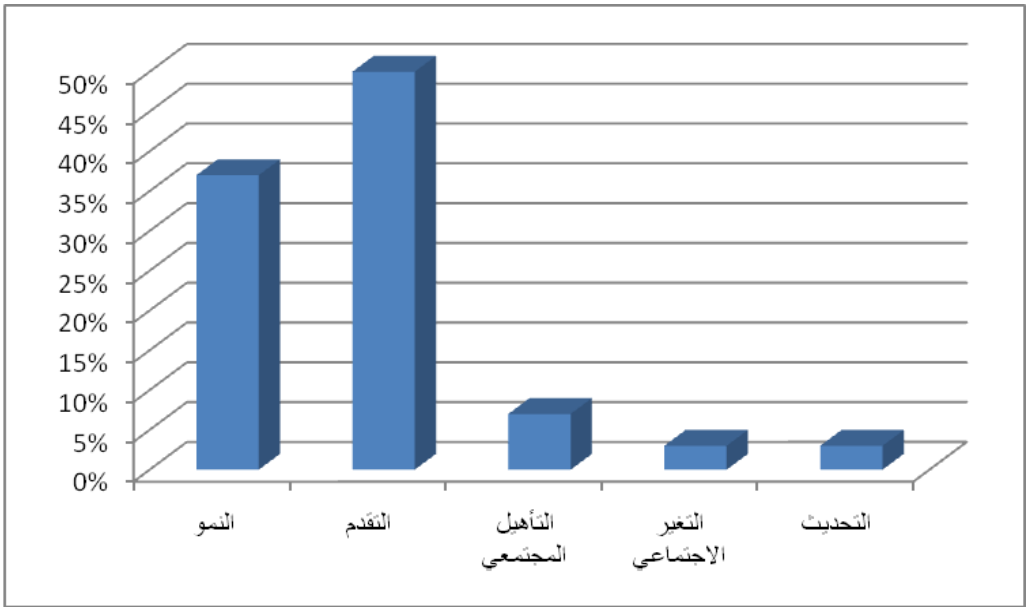
سنتطرق من خلال هذا المحور للتمثلات الاجتماعية للمستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمفهوم التنمية البشرية وكذا لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بجماعة أولاد الطيب ودورها في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية.

1- Serge Moscovici , la psychanalyse, op cite,p7.

2- يمينة ميري، سوسيولوجية الصحة والمرض، مرجع سابق، ص17.

3- Piaget Jaune,la Representation de l’espace chez l’enfant, Puf, Paris, 1947, p23.

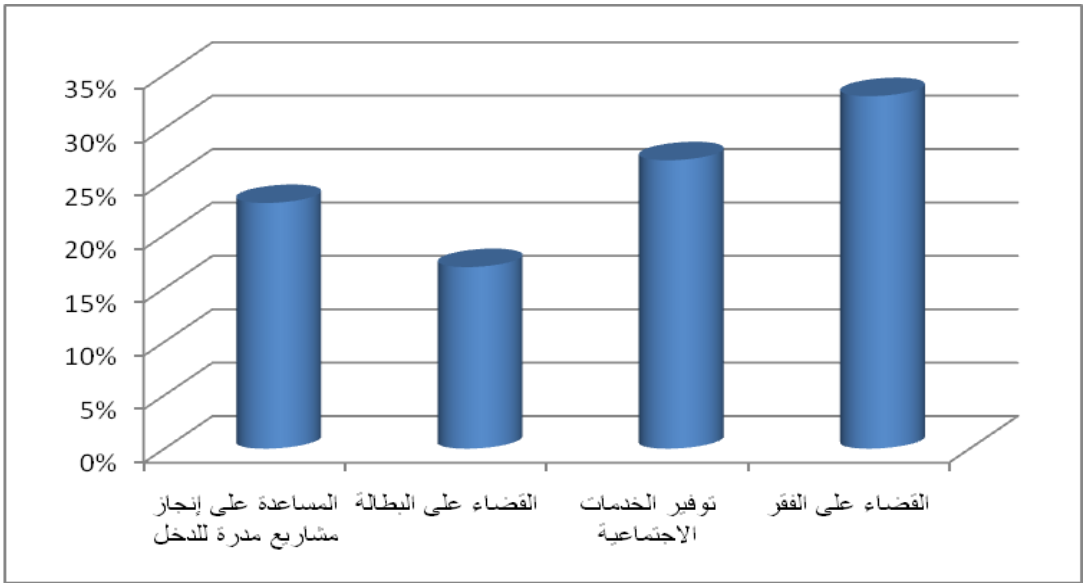
المبيان رقم (01): التمثلات الاجتماعية للمبحوثين حول مفهوم التنمية البشرية



المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

من خلال المبيان أعلاه نستشف من أجوبة المبحوثين حول سؤال تمثلهم لمفهوم التنمية البشرية على صعيد جماعة أولاد الطيب، أن غالبية الأجوبة اتجهت إلى جعل مفهوم التنمية البشرية يرتكز أكثر على معنى التقدم بنسبة 50% وعلى معنى النمو بنسبة 37% أما باقي المعاني فتتوزع على الشكل التالي التأهيل المجتمعي بنسبة 07%، والتغير الاجتماعي والتحديث بنسبة 3% وهو ما يحيلنا إلى اعتبار أن الهدف الأساسي للتنمية البشرية هو تلبية الحاجات الاجتماعية للساكنة الفقيرة والمهمشة من صحة وتعليم ومسكن وفرص عمل وكل ما من شأنه أن يساهم في الرفع من المستوى السوسيو اقتصادي والاجتماعي للساكنة المستهدفة، فالتنمية ترتبط بجودة حياة البشر ورفاهيتهم وتدفعهم للمشاركة في بناء مجتمع إنساني يتحقق فيه مبدأ تكافؤ الفرص فهي اعتراف ضمني بالإنسان إذ تعتبره ثروة حقيقية يلزم استثمارها بشكل معقلن لإخراجه من بؤر التخلف والفقر والإقصاء الاجتماعي.

المبيان رقم (02): توزيع المبحوثين من الساكنة المستهدفة حول ماهية مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بجماعة أولاد الطيب

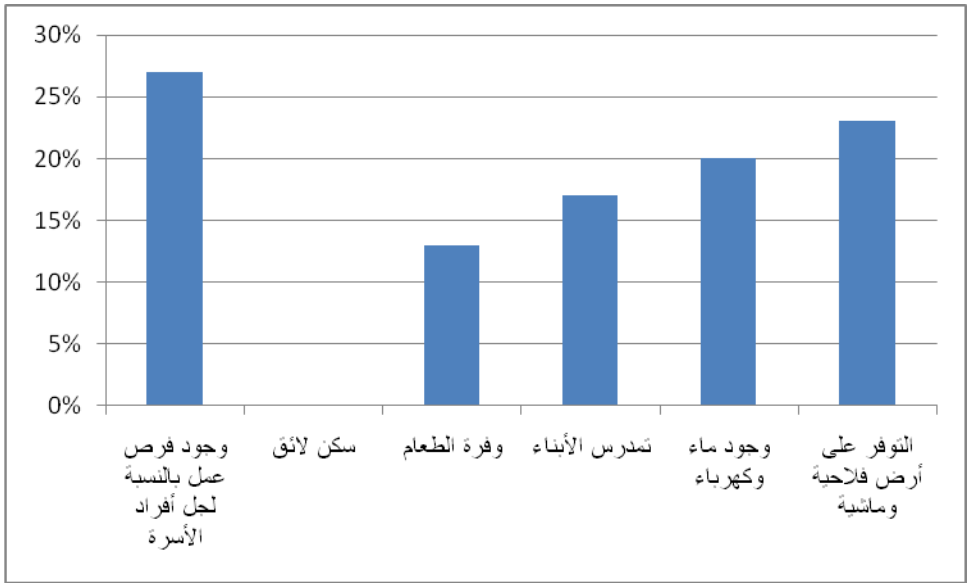


المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

يلاحظ انطلاقا من الأرقام الواردة في المبيان أعلاه أن هناك اختلاف بين المعاني المعطاة لعملية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف المبحوثين فقد تركز انتباههم أكثر على اختيار القضاء على الفقر بتكرار وصل إلى 100 وبنسبة 33%، ويليه في المرتبة الثانية اختيار توفير الخدمات الاجتماعية للساكنة المستهدفة بتكرار 80 وبنسبة وصلت إلى27%، ثم المساعدة على إنجاز مشاريع مدرة للدخل بتكرار وصل إلى 70 وبنسبة بلغت 23% ثم أخيرا القضاء على البطالة بتكرار 70 بنسبة وصلت إلى 17%. وهكذا يمكن حصر أجوبة المبحوثين حول عملية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في القضاء على الفقر بالدرجة الأولى وتوفير الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وتشغيل، فهي في نظرهم تهدف إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وذلك من خلال إنجاز مشاريع دعم البنيات التحتية الأساسية وأنشطة التكوين وتقوية القدرات والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي إلى النهوض بالأنشطة المدرة للدخل وزرع الثقة والأمل وروح التعاون والتكافل والكرامة

ومحاربة اليأس والأمية والجهل والتسول والذل والمهانة اضافة إلى كل الظواهر الاجتماعية السلبية كالكسل والخمول والدعارة والتهريب والجريمة بجميع أنواعها ووجهها.

المبيان رقم (03): توزيع المبحوثين من الساكنة المستهدفة حول ماهية عدم وجود الفقر بجماعة أولاد الطيب



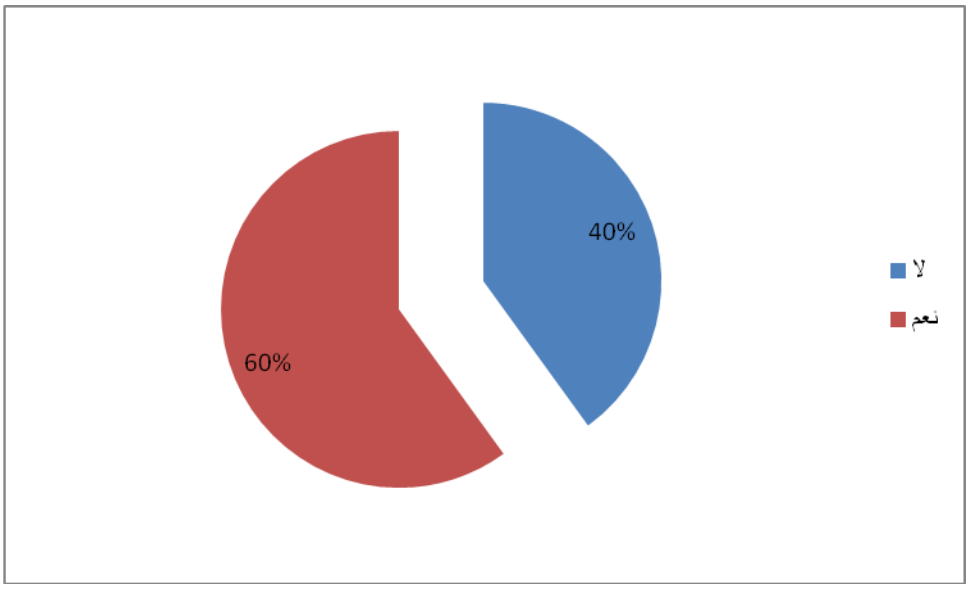
المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

يلاحظ انطلاقا من الأرقام الواردة في المبيان أعلاه أن هناك فارق بين تكرارات المعاني المعطاة لسؤال ماذا يعني لديك عدم وجود الفقر؟ من طرف المبحوثين وقد تركز انتباههم أكثر على وجود فرص عمل بالنسبة لجل أفراد الأسرة وبتكرار وصل إلى 80 وبنسبة وصلت إلى 27% ثم تليها في المرتبة الثانية التوفر على أرض فلاحية وماشية بنسبة وصلت إلى 23 % وبتكرار وصل إلى 60 ثم تليه في المرتبة الثالثة وجود ماء وكهرباء بنسبة وصلت إلى 20%، ثم في المرتبة الرابعة تمدرس الأبناء بتكرار وصل إلى 50 وبنسبة وصلت إلى 17%، ثم وفرة الطعام بنسبة 13% وفي الأخير السكن اللائق والذي لم يلفت انتباه أي مستجوب من العينة المدروسة.

وهكذا يمكن حصر أجوبة المبحوثين في كون أن عدم وجود الفقر يعني وجود فرص عمل بالنسبة لجل أفراد الأسرة، فالفقر هو حالة العجز التي لايستطيع فيها خاصة الأطفال

والمسنون والمعاقون والذين هم بدون مأوى والعاطلين عن ممارسة حقوقهم الأساسية، وفي هذا السياق نص الفصل 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أنه لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية لهن ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة وله الحق في تأمين معيشة في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

الدائرة رقم (3): توزيع المبحوثين حول الرأي عن
وجود تنمية بشرية قروية بالمغرب

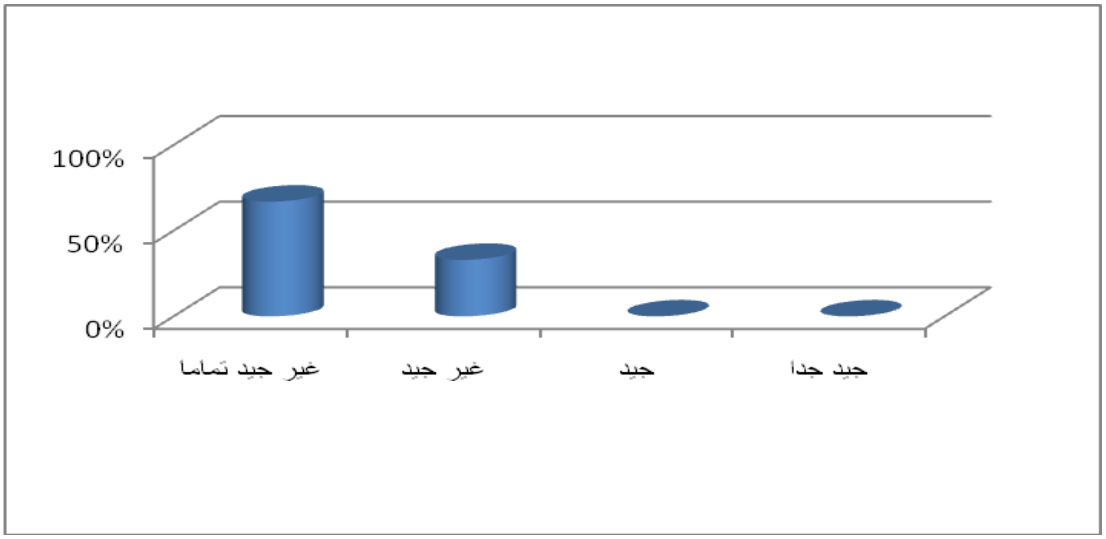


المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

يلاحظ انطلاقا من الجدول أعلاه أن هناك فارق بين تكرارات الرأي المعطاة حول مدى وجود أو انعدام تنمية بشرية قروية بالمغرب، وقد تركز انتباه المبحوثين أكثر على وجود تنمية بشرية قروية بالمغرب بتكرار وصل إلى 180 ونسبة مئوية 60% بالمقابل جاء اختيار انعدام التنمية البشرية القروية بالمغرب في المرتبة الثانية بتكرار وصل إلى 120 وبنسبة مئوية وصلت إلى40%. وهكذا حصرت أغلبية أجوبة المبحوثين في وجود تنمية بشرية قروية بالمغرب وذلك بحكم استفادتهم من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كدار الطالبة،المركز السوسيو تربوي لتنمية المرأة، دار الشباب، مستوصف جماعة أولاد الطيب، دار الولادة، مركز تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي، مؤسسات التعليم الأولي، مشروع مدر للدخل شركة SMART DECOR، حافلات النقل الدراسي، حيث يمكننا القول حسب نتائج هذا الجدول الذي بين أيدينا بأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي خطة جديدة، تهدف إلى تحقيق تنمية بشرية حقيقة للحد من ظاهرة الفقر

والتهميش والتخلف ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم الجماعات القروية والحضرية التي تعاني قلة الموارد والإمكانات فهي جواب واجتهاد لإيجاد حل ناجع لمعضلة الفقر التي يعانيها المجتمع القروي المغربي بحدة فهي رؤية اجتماعية شمولية مندمجة تستهدف إرساء مجتمع عادل ديمقراطي يحارب الفقر والعزلة والإقصاء والتهميش ويزرع الثقة والأمل وروح التعاون والتكافل والكرامة ، ويحارب اليأس والأمية والجهل، والتسول، والذل، والمهانة، إضافة إلى كل الظواهر الاجتماعية السلبية كالكسل والخمول ،والدعارة، والتهريب، والجريمة، بجميع أنواعها ووجوهها، فالمشروع المجتمعي الذي تدعو إليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يرتكز على مجموعة من المقومات الأساسية تتمثل في الديمقراطية السياسية، والفاعلية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي والعمل والاجتهاد، إضافة إلى تمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته إلا أنه وبالرغم من التقدم الحاصل على المستوى الاجتماعي فإن أثر برامج ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية القروية، يظل دون مستوى تطلعات الساكنة يتجلى ذلك على وجه الخصوص في استمرار تسجيل ضعف البنيات التحتية وانتشار المناطق المعزولة، وضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية وضعف البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، في سياق يشهد تزايدا لظاهرة الهجرة القروية والتحول الديمغرافي وارتفاع نسبة الأمية في صفوف الساكنة واستمرار الفقر والهشاشة.

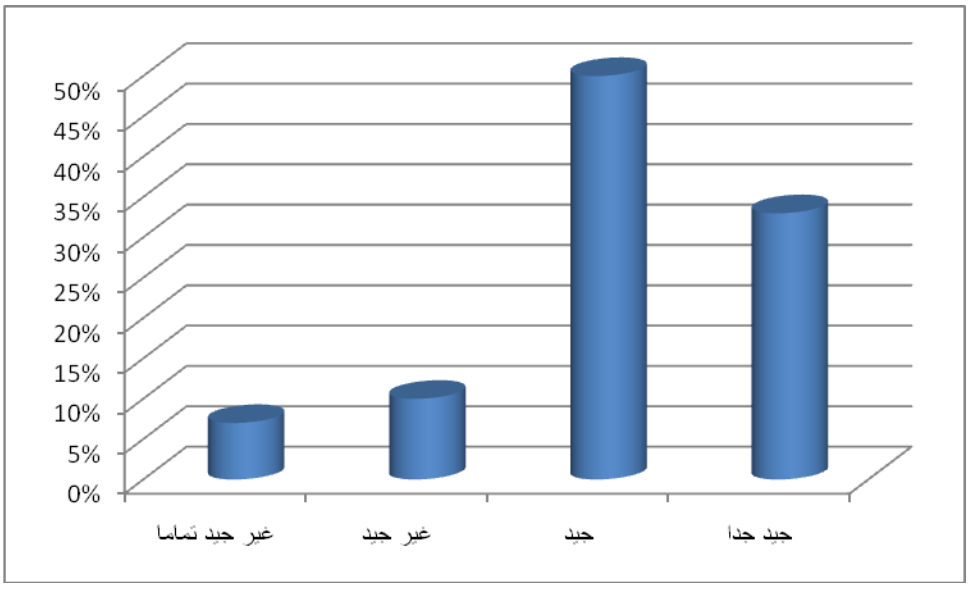
المبيان رقم (04): وضع المجتمع القروي المغربي قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية



المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

من خلال نتائج هذا المبيان الذي بين أيدينا يتبين أن هناك إدراك لدى المبحوثين لوضع المجتمع القروي المغربي بشكل عام وجماعة أولاد الطيب بشكل خاص قبل انطلاق مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث عبر67% من المبحوثين أن الوضع التنموي قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يبقى غير جيد تماما في حين عبر33% من المبحوثين أن الوضع التنموي بالمغرب يبقى غير جيد، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المشاريع التنموية التي أنجزت على صعيد جماعة أولاد الطيب في إطار البرنامج الاستعجالي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كان لها صدى طيب في صفوف ساكنة جماعة أولاد الطيب.

المبيان رقم (05): وضع المجتمع القروي المغربي بعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية



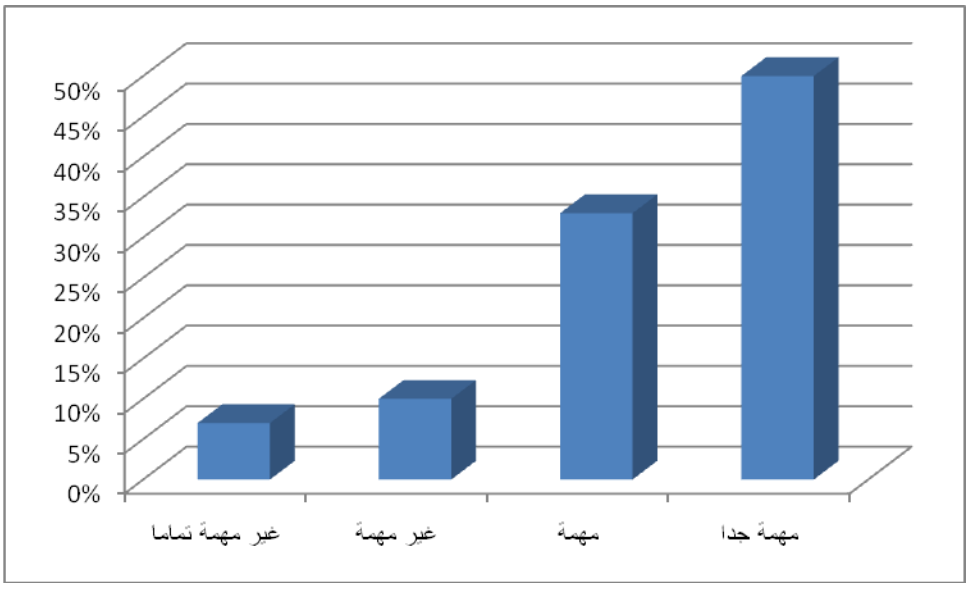
المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

من خلال نتائج المبيان التي بين أيدينا يتبين أن هناك إدراك لدى المبحوثين لوضعية المجتمع القروي المغربي بشكل عام وجماعة أولاد الطيب بفاس بشكل خاص في مرحلة ما بعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث عبر 150 مبحوثا أن الوضع التنموي بالمغرب هو وضع جيد بتكرار وصل إلى 150 وبنسبة 50% كما عبر أيضا33% منهم على أن وضعه جيد جدا،في المقابل عبر 10% منهم أن الوضع لازال غير جيد، وأخيرا عبر07% منهم على أن الوضع غير جيد تماما.

إن النتائج المحصل عليها من خلال المبيانين الأخيرين بخصوص الوضع التنموي بالمغرب قبل وبعد انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تدخل في إطار التقدير الذاتي الذي يساهم الوضع الاجتماعي بشكل كبير في تطويره فتمثل الشخص لوضعه الاجتماعي يحدد نوع الثقة التي يربطها مع محيطه الاجتماعي هذه النتيجة تم تأكيدها من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية خصوصا فيما يتعلق بالولوج إلى المراكز الاجتماعية (كدار الطالبة، دار الولادة، المستوصف، مؤسسات التعليم الأولي) والاستفادة من خدماتها والاهتمام الذي يوليه ملك البلاد للساكنة الفقيرة والمحتاجة من خلال الزيارات التي يقوم بها والتي تفرض توفير الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ودخل للفئات الفقيرة والمعوزة وترسيخ الثقة

في المستقبل وتحقيق كرامة المواطنين، في تطابق تام مع مفهوم التنمية البشرية باعتبارها توجه إنساني التنمية الشاملة المتكاملة فهي أكثر المفاهيم التنموية اتساعا من باقي المفاهيم الأخرى كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لأنها ترتبط بجودة حياة البشر ورفاهيتهم وتدفعهم للمشاركة في بناء مجتمع إنساني يتحقق فيه مبدأ تكافؤ الفرص فهي اعتراف ضمني بالإنسان إذ تعتبره ثروة حقيقة يلزم استثمارها بشكل معقلن لإخراجه من بؤر التخلف والفقر والإقصاء الاجتماعي فالتنمية البشرية عملية توسيع الخيارات ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي، وحيث إن الإنسان هو محور تركيز الأنشطة المنجزة في اتجاه تحقيق التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الأنشطة لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين النشاط البشري لفائدة الجميع. تصبح التنمية الإنسانية وفق هذا التحديد، مفهوما بسيطا، لكونه ينطوي على دلالات بعيدة الأثر، ففي المقام الأول، تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات، وتتاح لهم الفرص لاستخدامها، ولا تسعى التنمية الإنسانية إلى زيادة القدرات والفرص فقط ولكنها تسعى أيضا إلى ضمان توازنها المناسب من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما فهي تنمية للساكنة بالساكنة ومن أجلها ويرى أن الفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والأمن الوقائي تنمي قدرة الفرد على العيش بحرية.

المبيان رقم (06): نظرة المبحوثين لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجتمع القروي

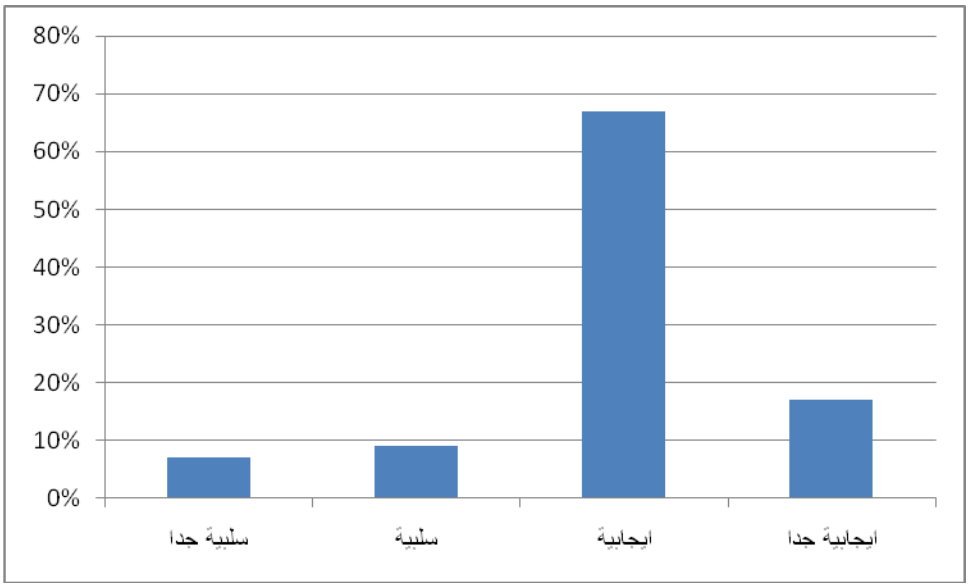


المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

يلاحظ انطلاقا من المبيان أعلاه أن هناك فارق كبير بين تكرارات تقييمات المبحوثين لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فقد تركز انتباههم على اعتبار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مبادرة مهمة جدا بتكرار وصل إلى 150 وبنسبة مئوية وصلت إلى 50% في حين جاء في المرتبة الثانية اعتبارها مهمة بتكرار وصل إلى 100 وبنسبة 33% في حين جاء اعتبارها في مرتبة ثالثة غير مهمة بتكرار وصل إلى 20 وبنسبة مئوية 10% وأخيرا تم اعتبارها غير مهمة تماما بنسبة وصلت إلى 07%.

نخلص إذن ومن خلال أجوبة المبحوثين عن هذا السؤال إلى أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي مشروع تنموي يهدف إلى القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي وتوفير الخدمات الاجتماعية للأفراد مما يدل على أن هناك علاقة بين متغير المستوى الاجتماعي الضعيف للمستفيدين وبين متغير طبيعة تمثله لهذه المبادرة، فهي رافعة أساسية لفائدة الفئات الهشة، وحافز للإمكانيات الموجودة في المدن والقرى، عبر المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للساكنة المستهدفة عبر إنجاز عمليات وأنشطة رامية إلى محاربة الفقر وفك العزلة القروية، كإنشاء المرافق الصحية والتعليمية والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل وكذا تحسين الولوج إلى الكهربة والمسالك والطرق والماء الشروب والتطهير السائل.

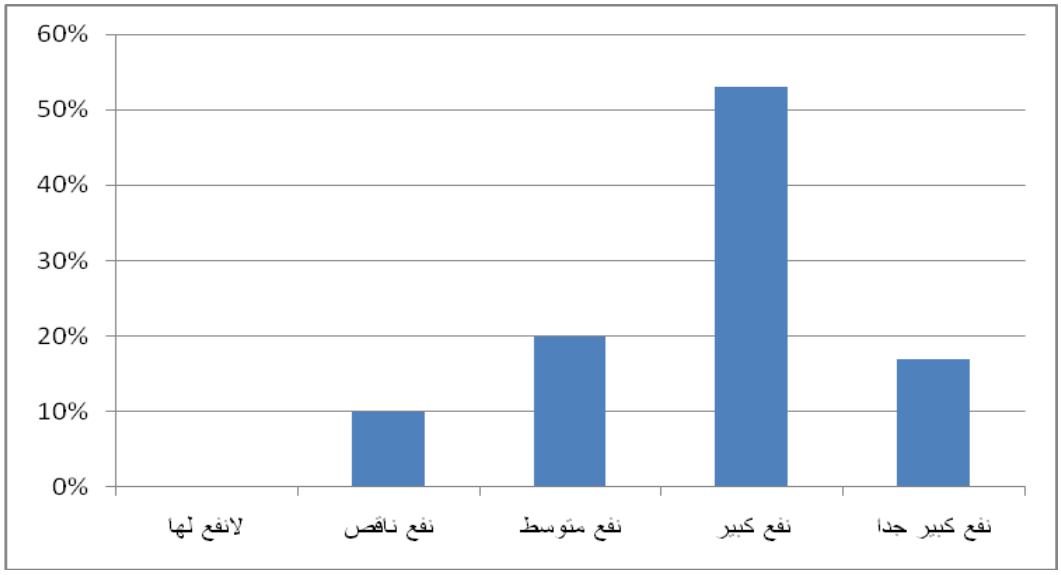
المبيان رقم (07): تقييم المبحوثين لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية



المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

يبين هذا المبيان تقييم المستجوبين للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث عبر67% بتكرار200 من أصل 300 مبحوث على أنها ايجابية، وايجابية جدا بنسبة 17% وبتكرار 50، وسلبية بنسبة 09% وبتكرار 30 وسلبية جدا بنسبة 07% وبتكرار 20، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هناك ثقة في الخدمات التي تقدمها المشاريع التنموية بالجماعة على اعتبار أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مشروع اجتماعي تنموي وورش مفتوح وليس عملية مرحلية أو برنامج ظرفي يأتي استجابة لحاجة ملحة اجتماعيا بل على العكس من ذلك إنها ورش مفتوح ممتد في الزمان والمكان هذه الثقة جاءت كذلك من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كدعم الأنشطة المدرة للدخل التمدرس والصحة والتطهير السائل،الماء والكهرباء،حماية البيئة دعم الأشخاص في وضعية صعبة (النساء،الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة...).

المبيان رقم (08): الرأي حول نفع أو عدم نفع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للمجتمع القروي



المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

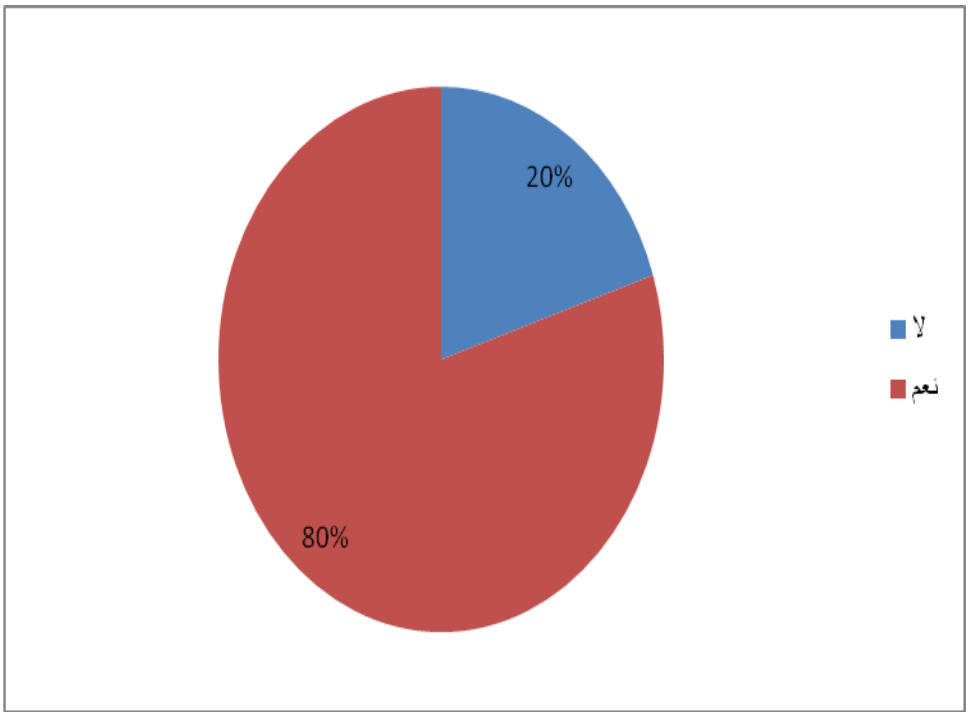
يقدم لنا هذا المبيان آراء المبحوثين حول مدى نفع أو عدم نفع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للجماعة القروية أولاد الطيب حيث عبر 53% من المبحوثين بتكرار وصل إلى 160 من أصل 300 فرد مبحوث على أنها ذات نفع كبير،وذات نفع متوسط بنسبة 20% وبتكرار وصل إلى 60،كما أنها ذات نفع كبير جدا بنسبة 17%،ثم ذات نفع ناقص بنسبة 10%، هذه النتيجة جاءت انطلاقا من إدراك المستفيدين للأهداف التي وضعتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تتجلى أساسا في توفير الخدمات الاجتماعية كالتمدرس والصحة والتربية غير النظامية والمسرح والورشات التكوينية،تعليم الطبخ والحلويات والفصالة والخياطة والإعلاميات...إلخ.

وحتى تكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ذات فعالية ومردودية ينبغي على أفراد المجتمع المشاركة في البدل والعطاء والإنتاج، لأن نجاحها مشروط بإيمان الأفراد بها وتفاعلهم مع جهودها مع خلق استثمارات كبيرة قادرة على توفير فرص الشغل للأجيال الحالية والمستقبلية.

2- دور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب

تضمن هذا المطلب مجموعة من الأسئلة المغلقة ونصف المغلقة والمفتوحة التي حاولنا من خلالها التعرف على دور مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فـي مكـافحة الفقر و تحقيق التنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب بفاس والتي جاءت على الشكل التالي:هل لديك علم بالمشاريع التي خصصتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمحـاربة الفقر بجماعـة أولاد الطيب بفاس؟ فـي نظرك هل جماعتكم بحاجة إلى مثل هذه المشاريع لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية؟ هل حققت مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة؟ هل ارتقت تلك المشاريع لمستوى انتظارات وتطلعات الساكنة المستهدفة بالجماعة؟ ماهو تقييمكم لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالجماعة؟ ماهي في نظركم المشاريع التي كانت الساكنة بحاجة إليها من غير المنجزة حاليا؟ في نظركم هل استطاعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تحارب بهذه المشاريع الفقر بجماعة أولاد الطيب؟ ماهي نظرتكم المستقبلية لمحاربة الفقر بالمجتمع القروي؟

الدائرة رقم (4): مدى علم المبحوثين بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى جماعة أولاد الطيب



المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

يلاحظ انطلاقا من الأرقام الواردة أعلاه أن هناك فارق كبير بين تكرارات الأجوبة المعطاة لمدى علم أو عدم علم المبحوثين بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب بفاس، حيث أكد لي معظم المبحوثين على علمهم المطلق بالمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سواء في المجال الصحي،التعليمي،السوسيوتربوي والثقافي، والسوسيومهني، وعلى مستوى الأنشطة المدرة للدخل، كدار الولادة، مستوصف، دار الشباب، مركز تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي، مشروع مركز أولاد الطيب بنسبة 80% ، بالمقابل أكد لي 20% عن عدم علمهم بمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بجماعة أولاد الطيب.

الجدول رقم (10): حول حاجة ساكنة الجماعة إلى مثل هذه المشاريع لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية

في نظرك هل جماعتكم بحاجة إلى مثل هذه المشاريع لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية؟	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	220	%73
لا	80	%27
المجموع	300	%100

المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

يلاحظ انطلاقا من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن هناك فارق كبير بين تكرارات الإجابة بنعم أولا حول حاجة الجماعة الترابية أولاد الطيب إلى المشاريع التعليمية والصحية والسوسيو مهنية والتربوية المنجزة بالجماعة، فقد عبر معظم المبحوثين عن حاجة الجماعة إلى مثل هذه المشاريع بنسبة وصلت إلى 73% وبتكرار وصل إلى 220 في حين عبر فقط 27% من المبحوثين عن عدم حاجتهم لهذه المشاريع كما أن المبحوثين الذين أكدوا لي على حاجة الجماعة لمثل هذه المشاريع أكدوا لي في نفس الوقت على ضرورة توسيع الاستفادة من المشاريع للدواوير المجاورة مع تحسين جودة الإيواء وتلبية حاجيات المستفيدين.فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تقدم نفسها كخطة جديدة تهدف إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وذلك من خلال إنجاز مشاريع دعم البنيات التحتية الأساسية وأنشطة التكوين وتقوية القدرات والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي إضافة إلى النهوض بالأنشطة المدرة للدخل ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم الجماعات القروية والحضرية التي تعاني قلة الموارد والإمكانيات فهي مبادرة ترمي بالأساس إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وذلك من خلال إنجاز مشاريع دعم البنيات التحتية وأنشطة التكوين وتقوية القدرات والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي، اضافة إلى النهوض بالأنشطة المدرة للدخل.

الجدول رقم (11): مدى تحقيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لحاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة

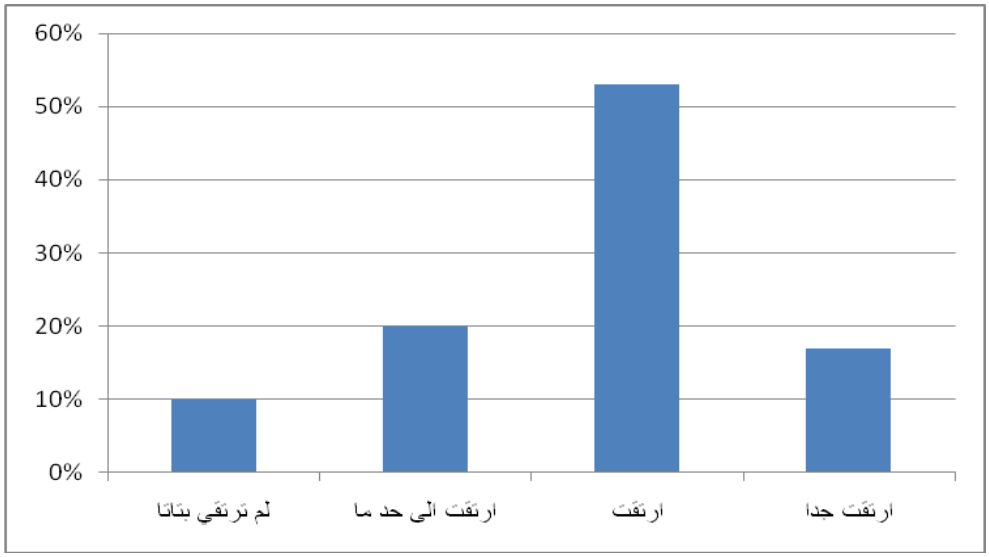
هل حققت مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة؟	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	160	%53
لا	140	%47
المجموع	300	%100

المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

يلاحظ انطلاقا من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن هناك تقارب كبير بين تكرارات أجوبة المبحوثين "بنعم" أو "لا" حول مدى تحقيق مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لحاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة بجماعة أولاد الطيب حيث أن معظم المبحوثين أكدوا لي على ضرورة توسيع البنيات التحتية للمشاريع التعليمية والصحية والسوسيوتربوية، والسوسيومهنية، كدار الطالبة، دار الشباب، دار الولادة، المركز الصحي، والمركزالسوسيومهني لتنمية المرأة القروية، بناء ملاعب رياضية.

بالإضافة كذلك بناء مشاريع تنموية للدواوير الأخرى وعدم اقتصارها على مركز الجماعة، كما قالت لي إحدى المبحوثات تحديدا المبحوثات رقم 80-81-82-83-84 (حنا كانجيو من دوار الحشالفة إلى المركز الصحي بالجماعة وهو مايكلفني ماديا ومعنويا) – توفير الموارد البشرية المؤهلة وبتخصصات مختلفة حيث أكدت لي إحدى المبحوثات رقم 104-105-106-107-108 (أن المؤطرين لي عندنا في المركز السوسيومهني لتنمية المرأة قلالين بزاف والتخصصات بزاف خاصة في المجال الفندقي والسياحي،كذلك منين كتغيب شي مؤطرة مكنلقاو ماندیرو) – تدبير الأنشطة المدرة للدخل ومواكبتها على مستوى الإعداد والتسويق والتكوين والانفتاح على الأسواق (مكنلقاوش فين نبيعو المنتوجات لي صنعناها) المبحوثان رقم 240-241.

المبيان رقم (09): مدى ارتقاء مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى مستوى انتظارات وتطلعات الساكنة المستهدفة بالجماعة



المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة 50% ارتأت على أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد ارتقت إلى مستوى انتظارات وتطلعات الساكنة المستهدفة المستفيدة بالجماعة بتكرار وصل إلى 150، بينما نسبة 33% ترى أن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد ارتقت إلى حد ما بتكرار وصل إلى 100، ثم تلي في المرتبة الثالثة نسبة 10% أكدت أنها ارتقت جدا وبتكرار وصل إلى 30 ثم في المرتبة الأخيرة تأتي نسبة 07% التي أكدت لي بأن المبادرة لم ترتقي بتاتا لمستوى انتظارات وتطلعات الساكنة المستهدفة المستفيدة بالجماعة، هذه النتيجة جاءت انطلاقا من إدراك المستفيدين للأهداف التي وضعتها مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي تتجلى أساسا في استقبال المستفيدين ومواكبتهم في دينامية الحياة الاجتماعية والاقتصادية،وكذا الخدمات التي يستفيدون منها كالتعليم والصحة، والتربية غير النظامية والمسرح والورشات التكوينية والتكوين المهني في الفصالة والخياطة والطبخ والإعلاميات.

السؤال (63) من استمارة البحث ماهي في نظرك المشاريع التي كانت الساكنة بحاجة إليها من غير المشاريع المنجزة حاليا؟ في هذا المستوى طرح السؤال في الاستمارة والمجموعة البؤرية على الشكل الآتي:في نظرك ماهي المشاريع التي كانت الساكنة بحاجة إليها من

غير المشاريع المنجزة حاليا؟ وقد ترك السؤال مفتوحا لكل التأويلات والمعاني والتصورات التي قد يتوفر عليها المستفيدين إزاء موضوع السؤال، وكما هو معلوم فإن مثل هاته الأسئلة تطرح عدة صعوبات ميتودولوجية ومنهجية تتعلق بصعوبة التفريغ وضرورة لجمع جميع الأجوبة وإعطاء خلاصة.

وبعد التفريغ تم التوصل إلى خلاصة مفادها أن معظم الأجوبة مالت إلى الرغبة في إنجاز مشاريع تنموية تهدف إلى تحسين ظروف عيش الساكنة وخاصة الأطفال،الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،المسنين،المعوزين،المهمشين، والمتخلى عنهم – مساعدة الفقراء والشباب من خلال تمكينهم من اكتساب حرفة أو مهنة – الرفع من مستوى الدخل لدى الفئات المعوزة ومحاربة الفقر،الولوج لخدمات الماء الصالح للشرب والكهرباء والطرق – تكوين النساء في الحرف التقليدية،الرفع من نسبة التمدرس في صفوف الأطفال خصوصا بالنسبة للفتاة القروية – إنجاز المشاريع الفلاحية – تسليم محلات تجارية – ملاعب رياضية.

الجدول رقم (12): هل استطاعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهذه المشاريع أن تحارب الفقر بجماعة أولاد الطيب

في نظرك هل استطاعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهذه المشاريع أن تحارب الفقر بجماعة أولاد الطيب؟	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	140	%47
لا	160	%53
المجموع	300	%100

المصدر: بحث ميداني أنجز سنة 2021

نلاحظ انطلاقا من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن هناك تقارب بين تكرارات الإجابة بنعم أولا عن سؤالي للمبحوثين حول مدى استطاعت مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمحاربة الفقر بجماعة أولاد الطيب وهذا إن دل على شيئ إنما يدل في رغبة الساكنة بالجماعة في مشاريع تنموية أخرى حيث أكد لنا العديد من المبحوثين بالقول "بغينا مشاريع أخرى صحية، تعليمية، وفين يلعبو وليدتنا الرياضة عوض يترافقوا مع الدراري الخايبين" كما أكد لي بعض المبحوثين بالقول "لم تستطع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التصدي للفقر بالجماعة حيث هناك فئة قليلة ومحدودة هي التي تستفيد من المشاريع وبالتالي لايمكن القول بأن المبادرة قد حاربت الفقر بالجماعة".

نخلص إذن من خلال تفريغ هذا السؤال إلى رغبة الساكنة بالجماعة إلى مشاريع تنموية أخرى ومتنوعة تهدف بالأساس إلى تحسين ظروف عيش الساكنة: المرأة، الشباب، الأطفال، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،المسنين،المعوزين،المهمشين والمتخلى عنهم،ثم مساعدة الفقراء والعاطلين من اكتساب حرف ومهن تخرجهم من الفقر والعطالة،الرفع من مستوى الدخل لدى الفئات المعوزة،توسيع الولوج لخدمات الماء الصالح للشرب والكهرباء والطرق،الرفع من نسبة التمدرس في جميع المستويات الابتدائي،الإعدادي،وبناء ثانويات بالجماعة.

السؤال (67) النظرة المستقبلية للمبحوثين لمحاربة الفقر بالمجتمع القروي؟

في هذا المستوى طرح السؤال في الاستمارة والمجموعة البؤرية على الشكل التالي: ماهي نظرتك المستقبلية لمحاربة الفقر بالمجتمع القروي؟ وقد ترك السؤال مفتوحا لكل التأويلات والمعاني والتصورات التي قد يتوفر عليها المستفيد إزاء موضوع السؤال، وكما هو معلوم فإن مثل هذه الأسئلة تطرح عدة صعوبات ميتودولوجية ومنهجية تتعلق بصعوبة التفريغ، وضرورة لجمع جميع الأجوبة وإعطاء خلاصة.

وبعد التفريغ تم التوصل إلى أن الكثير من المستجوبين يعتبرون أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فرصة سانحة لتحسين مستوى عيش الساكنة، كما يعترفون بأن المنهجية المتبعة في التدبير منهجية جديدة وقائمة على المشاركة والإنصات والانخراط وتحمل المسؤولية وعلى مساعدة الأشخاص في وضعية صعبة عبر نظام قيم مشترك مع المطابقة مابين الأهداف والعمليات المنجزة ورغم أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لازالت في مرحلتها الثالثة، فقد سجلت نتائج على مستوى الأفراد وعائلاتهم ومحيطهم، تظهر هذه النتائج من خلال أجوبة الأشخاص: مشاركة الساكنة، انخراط جميع الفاعلين، وضع ثقافة جديدة في تدبير المشاريع، على أن هذه النتائج قد تواجهها عراقيل بسبب نقص في بعض الآليات والتي تتمثل في عنصرين أساسيين:

- ✓ تعزيز عملية الإنصات للساكنة وكذا عمليات واصل القرب أو التواصل المؤسساتي.
- ✓ تقوية مقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب محورين:

1. محور استراتيجي:

يتمثل في احترام فلسفة ومبادئ ومناهج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

2. محور عملي:

تقوية كفاءات جميع الفاعلين في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فعدم المعرفة بهذه العناصر وبالتغييرات السوسيو- سياسية التي أحدثتها المبادرة، يمكن أن يؤدي إلى تبديد الجهود وإعادة الممارسات الكلاسيكية التي جاءت المبادرة لتجاوزها.

وفي نفس السياق ففي المعطيات ودقتها يجعل من ففي المعطيات ودقتها يجعل من الضروري تحيين وتجديد مثل هذه البحوث الميدانية ودراستها من زوايا منهجية مختلفة، قصد الانخراط فعلا في فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

مالت معظم الأجوبة إلى ضرورة إنجاز مشاريع تنموية أخرى للقضاء على الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للأفراد من تعليم وصحة وماء وكهرباء وشغل وهذا إن دل على شيئ إنما يدل على أن هناك علاقة بين متغير المستوى السوسيو اقتصادي الضعيف للمستفيدين وبين طبيعة تمثله للمبادرة،

السؤال (68) والأخير في استمارة البحث بعنوان مقترحات اضافية في هذا المستوى طرح السؤال في الاستمارة على الشكل التالي بالنسبة إليك هل هناك اقتراحات اضافية من عندك؟ وقد ترك السؤال مفتوحا لكل التأويلات والمعاني والتصورات التي قد يتوفر عليها المستفيد إزاء موضوع السؤال وبعد التفريغ تم التوصل إلى مجموعة من الخلاصات الأساسية وهي: أنه بقي الحال كماهو عليه الآن بجماعة أولاد الطيب لايمكن أن تكون هناك نتائج كبيرة على مستوى محاربة الفقر وينبغي إعادة النظر في المشاريع الحالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإعادة تطويرها وهيكلتها وصيانتها مع إضافة مشاريع تنموية أخرى:

- إنشاء الطرق.
- بناء المراكز الصحية.
- بناء المدارس.
- بناء إعداديات
- بناء ثانويات مزودة بشبكة الأنترنت.
- ضمان وتعميم الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الخاصة بالساكنة: الماء والكهرباء وفك العزلة.
- تحسين ظروف عيش الساكنة: النساء، الأطفال، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، المسنين، المعوزين، والمهمشين، والمتخلى عنهم.

- الرفع من مستوى الدخل لدى الفئات المعوزة ومحاربة الفقر.
- الرفع من نسبة تمدرس الأطفال خصوصا بالنسبة للفتاة بالعالم القروي.
- بناء دور الطالب وقاعات الدراسة، دار الأمومة، ودور الشباب.
- إنشاء الملاعب الرياضية.
- إنجاز المشاريع الفلاحية وتسليم الآلات الفلاحية.
- تسليم المحلات التجارية.
- ضمان تسيير وصيانة البنيات والتجهيزات المتوفرة.
- تدبير الأنشطة المدرة للدخل، من بداية فكرة المشروع إلى مرحلة تسويق المنتوج.
- دعم التعاونيات.
- توظيف الشباب العاطل الحاصل على الشهادات.
- تقديم قروض بدون فائدة.

3- الأثر والوقع الاجتماعي للمشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستفيدين والمستفيدات بجماعة أولاد الطيب حسب المجموعات البؤرية المنجزة مع المستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.

1- مشروع دار الطالبة:

أ- المرافق والبنيات التحتية بدار الطالبة:

تتوفر دار الطالبة حسب المبحوثات موضوع على قاعتين للنوع (مرقدين)، قاعة للأكل مطبخ قاعة للمطالعة، مكتب للإدارة، مستودع وتصل طاقتها الاستيعابية إلى خمسين نزيلة هذا على مستوى المرافق، أما على مستوى البنيات التحتية فإنها تتوفر على الماء والكهرباء وشروط النظافة والسلامة الصحية.

كما أكدت لي جل المبحوثات أنهم راضون إلى حد ما على المرافق والبنيات التحتية المتوفرة بدار الطالبة وهذا ما تؤكده لنا معظم المبحوثات حيث يقولن:"في الدار كاين كلشي كتنقصنا فقط قاعة لمزاولة المسرح والموسيقى والرياضة وكثر من هكا ينقصنا حنان وعطف الوالدين".

إذن فمعظم المبحوثات يؤكدون أنهم راضون على مستوى المرافق والبنيات التحتية المتوفرة بدار الطالبة إلا أن ما ينقصهم بالأساس هو قاعة داخلية لمزاولة الأنشطة الرياضية والموسيقى والفن التشكيلي والمسرح

ب- التجهيزات والمعدات بدار الطالبة:

حسب المبحوثات إن دار الطالبة وبالرغم من توفر هذه الأخيرة على قاعتين للنوم وقاعة للمطالعة وخزانة للكتب ومكتب الإدارة ومستودع للمواد الغذائية فإنها تعاني من خصاص على مستوى الموارد التمويلية من أجل شراء المراقد والأغطية الكافية وتحسين وتنويع الوجبات الغذائية المستفيدات، حيث قالت لي إحدى المستجوبات "بأن الموارد المالية لهذه الدار بالأساس تتشكل في الإعانات التي تأتي في التعاون الوطني ولازلنا في الوقت الحالي نبحث عن مصادر تمويلية أخرى، بحكم أن مؤسستنا لازالت حديثة العهد".

كما أن هذه الدار لا تتوفر على حواسيب لإعطاء دروس في الإعلاميات بالرغم من كون قاعة المطالعة بهذه الدار تحتوي على مكان شاغر وكاف لوضع الحواسيب وهذا ما أكدته لي إحدى المبحوثات بحيث جوابها على سؤال وضعته بعنوان ما رأيك في الخدمات التي تقدمها دار الطالبة؟ وهل ترغبين في الحصول على خدمات أخرى؟ وما هي؟ فكان جوابها كالتالي: "كل شيء في الدار مزيان، عايشين بخير وعلى خير، لكن زيد فقط الحواسيب".

ج- المـوارد البشرية بدار الطالبة:

حسب المبحوثات فإن هذه الدار يتم تسييرها من طرف المديرة والمقتصدة ثم هناك الكاتبة إضافة إلى إطارين من الإنعاش الوطني، منظفة، وحارس. إلا أن هذه الدار دائما وحسب القيمة عليها تعرف خصاصا على مستوى الموارد البشرية وخاصة الأطر التربوية التي تقدم دروسا في الدعم والتقوية في المواد العلمية واللغات الحية فبالرغم من مراسلة لوزارة التربية الوطنية في هذا الشأن كي تزودهم بإطارين أو ثلاث على الأكثر قصد تقديم الدروس الدعم والتقوية إلا أنهم ولحد الآن لم يتلقوا أي إجابة في هذا المجال.

بالمقابل تتطوع إحدى عضوات جمعية البر والإحسان بأولاد الطيب بتقديم دروس الدعم والتقوية لبعض الفتيات إلا أنها غير كافية لوحدها حيث لازالوا إلى اليوم يعانون من

خصاص على مستوى الأطر التربوية التي تقدم دروس الدعم والتقوية، نفس الشيء أكدته لي إحدى المبحوثات المستفيدات ففي سؤال طرحته عليها، هل تحتاجين إلى دروس الدعم والتقوية كي تساعدك على تحصيل دراسي جيد؟ فكان جوابها كالتالي: "ماكرهتش يجي عدنا شي أستاذ ولا أستاذة تزيد تشرحنا الفرنسي والرياضيات".

د- درجة الرضى أو عدم الرضى عن دار الطالبة:

من خلال حسب المجموعات البؤري التي تم إجراؤها مع المبحوثات يتضح أنهم راضون على ما حققته هذه الدار من أهداف حيث عملت حسبهم ومنذ إنشائها على انتشال عدد لا بأس به في التلميذات من آفة الهدر المدرسي والأمية والإنحراف وذلك بتهييئ الظروف الملائمة لمتابعة دراستهن الإعدادية، حيث أن الدار توفر لهم كل ما يلزم، فلا شغل لديهم سوى الاجتهاد في دراستهن والمواظبة عليها، فهم معفيات من إعداد الطعام وتنظيف الغرف أو غير ذلك من أعمال السخرة التي تقوم بها أمثالهن مع أسرهن وخاصة في ظل مجتمع ذكوري، يرى أن من حق الأولاد أن يتابعوا دراستهن في حين على الفتاة أن تقوم بوظيفة إعادة الإنتاج داخل المنزل، كالسهر على أشغال البيت من طبخ ونظافة ورعاية الصغار بجانب الأم.

كما أكد لي جل المبحوثات أنهم راضون على ما توفره لهم دار الطالبة من شروط للإيواء كالمأكل والمشرب والملبس بالرغم من نقص الدعم على مستوى المساعدة في التحصيل الدراسي وغياب الإعلاميات.

تقول إحدى المبحوثات في "الدار متوفر كل شيء بالمقارنة مع الأسرة لكن يبقى الجنين إلى الأهل والأحباب هناك إحساس بالنقص بالمقارنة مع صديقاتنا اللواتي يذهبن إلى منازلهن كل يوم".

هـ- انتظارات المستفيدات من دار الطالبة:

إن غالبية المستفيدات كن يتوقعن أن دار الطالبة بالإضافة لتوفيرها لكل شروط الإيواء من مأكل وملبس ومشرب سيجدون بها قاعة للإعلاميات إضافة إلى وجود أطر تربوية تقدم دروسا للدعم والتقوية في اللغات الحية والمواد العلمية وهو ما لم تستطع دار

الطالبة توفيره بحكم ضعف المصادر التمويلية فباستثناء الإعانات المقدمة من التعاون الوطني ليس هناك أي مصادر تمويلية أخرى.

كما أن الفتيات المستفيدات أكد لي أنهن كن يتوقعن أن يستفدن ضمن بعض المخيمات الصيفية من أجل اكتشاف مدن جديدة واكتساب أصدقاء جدد إلا أن الدار لم تستطع أن توفر لهم ذلك.

2- مشروع دار الشباب:

أ-المرافق والبنيات التحتية لدار الشباب:

تتوفر دار الشباب حسب المبحوثين وحسب معاينتي لهذه الدار على قاعة للمطالعة، بها مكتبة، قاعة للإعلاميات، قاعة العروض، مرفقين صحيين ويقدر عدد المستفيدين من هذه الدار بأربعين مستفيد سنويا، لها على المستوى البنيات التحتية فإنها تتوفر على الماء والكهرباء وشروط النظافة والسلامة الصحية وعلى مستوى البناية فهي جيدة بحكم حداثة إنجازها.

إلا أن ما ينقص دار الشباب حسب المستفيدين وخاصة على مستوى المرافق هو غياب قاعة رياضية متعددة الاختصاصات تتضمن مسابح وغيرها في الأصناف الرياضية الأخرى.

ب- التجهيزات بدار الشباب:

وبالرغم من توفر هذه الدار على قاعة للمطالعة بها مكتبة، قاعة للإعلاميات فإنه للعروض، مرفقين صحيين فإنها تعاني نقصا على مستوى الحواسيب بحيث يصعب كليا أن يستفيد من دروس الإعلاميات كل المسجلين بدار الشباب. إضافة إلى أن الحواسب المتوفرة بقاعة الإعلاميات لا تتوفر كل شبكة للربط بالأنترنت. حيث يقول أحد المستفيدين المبحوثين "إن الخدمات المقدمة من طرف دار الشباب هي خدمات جيدة حيث نتعلم الإعلاميات والمسرح والأناشيد ونقرأ الكتب والقصص، لكن نرغب في ربط قاعة الإعلاميات بشبكة الأنترنت". كما أن دار الشباب تعاني من نقص على مستوى الكتب والقصص، والآلات الموسيقية.

ج- الموارد البشرية بدار الشباب:

حسب المستفيدين منها، يتضح أن هذه الدار تعرف خصاصا على مستوى الموارد البشرية وخاصة تلك التي تتوفر على تجربة في مجال التنشيط الإجتماعي والثقافي إضافة إلى الأطر التربوية والإدارية، وهو ما يصعب شيئا ما من أداء دار الشباب لأدوارها الاجتماعية باعتبارها مؤسسة شعبية، تتردد عليها فئات من الطبقات الفقيرة والمتوسطة مما يجعلها فضاء للتواصل ورواج مجموعة من المعلومات تعكس حركية المجتمع المغربي وهموم هذه الفئات.

فإذا كانت دار الشباب حسب تواكب التطور الاجتماعي والحضاري من حيث الأنشطة الاجتماعية والتربوية التي يتم إنجازها داخل هذه الدار كالشعر، المسرح، الموسيقى، الغناء فإنها لا تواكب من جهة حجم المستفيدين المتواجدين بهذه الدار بسبب نقص الموارد البشرية والمالية.

د- درجة الرضى أو عدم الرضى عن دار الشباب

حسب المستفيدين منها يتضح أن هناك رضى نسبي على الخدمات المقدمات من طرف هذه الدار حيث أكد لي المسؤول عن هذه الدار بأن "دار الشباب تساهم بشكل كبير في توسيع المعارف الدراسية للمستفيدين من خلال إعطائها لدروس في الإعلاميات، إضافة إلى توفير كتب وقصص وقاعة للمطالعة، إلا أنها بالمقابل لا تتوفر على قاعة رياضية متعددة التخصصات، كما أنها ناقصة من حيث التجهيزات" كما أكد لي معظم المبحوثين المستفيدين من هذه الدار بأنها وبالرغم من كونها تساهم في توسيع معارفهم الدراسية عبر إعطاء دروس في الإعلاميات وتوفير قصص وكتب للمطالعة إلى جانب القيام ببعض الأنشطة الثقافية كالمسرح والشعر والغناء إلا أنها بالمقابل تفتقر الإعلاميات للربط بشبكة الأنترنت، إضافة إلى غياب المخيمات في اتجاه المدن الشاطئية لأن مخيم السنتين الماضيتين، كانوا فقط في اتجاه المناطق الجبلية كمدينة أزرو.

ه- انتظارات المستفيدين من دار الشباب:

يلاحظ أن انتظارات المستفيدين من مشروع دار الشباب هي أكثر مما يوجد عليه الوضع حاليا، حيث كانوا يعتقدون بأن دار الشباب تتوفر على قاعة رضية متعددة

التخصصات وخاصة السباحة وهو ما لم تستطع هاته الدار توفيره لهم، كما أنهم لاحظوا نقصا على مستوى الحواسيب، والتي على الرغم من قلتها فإنها غير مرتبطة بصبيب الأنترنت وهو يحول دون انفتاحهم على عوالم أخرى بالإضافة إلى ذلك فقد سجل المستفيديون نقصا على مستوى الكتب والقصص، إضافة إلى غياب آلات موسيقية وتنظيم المخيمات الصيفية اتجاه المدن الشاطئية بالمقابل هناك اقتناع قروض تام على ما توفره لهم دار الشباب على مستوى القيام بالأنشطة المسرحية والشعرية والفنية وحفظ الأناشيد الوطنية والدينية.

3- مشروع مركز تكوين أثناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي :

أ- المرافق والبنيات التحتية للمركز:

يتوفر مركز تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي على قاعة للاجتماعات وقاعة للمدير والكاتبة ثم قاعة مخصصة لأبناء الفلاحين أما على مستوى البنيات التحتية للمركز فإنه يتوفر على الماء والكهرباء،إلا أن ما ينقص هذا المركز حسب مديره والمستفيدين منه وهو داخلية ومطعم لأن غالبية المستفيدين يضطرون لقطع أربع إلى خمس كلمترات على أقدامهم كي يصلوا إلى المركز. هذا المركز تعرض للإغلاق بسبب تخلي الشركاء عن إلتزاماتهم حسب رئيسة قسم العمل الاجتماعي بعمالة فاس.

ب- التجهيزات بمركز تكوين لبناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي:

يتضح حسب المبحوثين أن هذا المركز يفتقر إلى قاعة للمطالعة وخزانة بها كتب خاصة بالمجال الفلاحي حيث أكد لي المبحوثون أنهم يتمنوا لو أن هذا المركز يتوفر قاعة للمطالعة وخزانة تجنبهم مشقة الذهاب إلى منازلهم والإياب إلى المركز. كما أن المركز يفتقر إلى الحواسب التي من شأنها أن تسهل تكوين المستفيدين من أبناء الفلاحين في المجال الفلاحي.

وإطلاعهم على آخر المستجدات في هذا المجال. بالمقابل فإن المركز يتوفر على قاعتين مجهزتين بالكراسي قاعة مستديرة يتبادل من خلالها المتعلمين وجهات نظرهم حول موضوع ما مطروح للنقاش مثلا كموضوع تربية الأبقار الحلوب، تسمين العجول، تقنية

غرس الأشجار والحفاظ عليها إضافة قاعة أخرى يتم فيها إعطاء دروس نظرية حول موضوع التكوين.

ج- الموارد البشرية بمركز تكوين الفلاحين في المجال الفلاحي:

حسب المبحوثين يتضح أن هذا المركز يفتقد إلى أساتذة وملتزمين فقط بالمركز. بحيث أن جل الأطر التربوية تأتي من المدرسة الفلاحية بإقليم تاوجدات، وهو ما يجعل تلك الأطر في وضعية غير مريحة نفسيا من أجل أداء واجبها التعليمي والتربوي، كما أن المركز يفتقر إلى أطر تدرس اللغات الحية وخاصة اللغة الفرنسية علما أن الباتولوجيا والبيولوجيا تدرس باللغة الفرنسية، فإذا كان المستفيد غير متمكنا من اللغة الفرنسية فلا يمكنه استيعاب هاتين المادتين الأساسيتين في التكوين، كما أن المركز كذلك يفتقر إلى أطر تدرس الإعلاميات التي أصبحت في عصرنا الحالي.

د- درجة الرضى أو عدم الرضى عن التكوين الذي يقدمه مركز تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي :

حسب المبحوثين أنهم راضون على التكوين الذي تلقوه داخل المركز فهو مركز يقدم تكوين فلاحي مائة بالمائة يتضمن مادة تربية البقر الحلوب مادة تسمين العجول، مادة غرس الأشجار مادة البيولوجيا ومادة الباتولوجيا، فهو تكوين يواكب المستجدات العصرية في المجال الفلاحي وهو ما يسهم في تأهيل أبناء الفلاحين والرفع في مردوديتهم. إلا أن المركز تشوبه بعض النقائص كعدم توفره على داخلية ومطعم وهو ما لا يجنب المستفيدين عناء ومشقة قطع الكلمترات في الذهاب إلى منازلهم وإلا باب زوالا وخاصة أبناء الدواوير البعيدة.

كما أن هذا المركز حسب المستفيدين لا يوفر لهم تكوينا عمليا ميدانيا بل يكتفي فقط بإعطائهم ما هو نظرية أما الميداني فيضطرون إلى الذهاب للمدرسة الفلاحية بإقليم تاوجدات كما انهم كذلك غير راضين على مدة التكوين داخل المركز والتي تستغرق فقط شهرين وهي مدة غير كافية في نظرهم لتزويدهم بمهارات تقنية في المجال الفلاحي.

هـ- انتظارات المستفيدين من مركز تكوين أبناء بالتدرج في المجال الفلاحي من خلال المقابلات التي تم إجراءها مع المبحوثين.

يلاحظ أن انتظارات الساكنة المستهدفة وخاصة المستفيدة منها من هذا هي أكثر بكثير مما هو عليه الوضع حاليا فمعظم المستفيدين كانوا يتوقعون بأن المركز سيوفر لهم داخلية تمكنهم من التواجد يوميا بقرب من المركز، إضافة إلى مطعم إضافة إلى مكتبة مجهزة بحواسيب مرتبطة بصبيب الأنترنيت إضافة إلى كتب متخصصة في المجال الفلاحي إلا أن كل ذلك لم يستطع المركز توفيره بسبب وحسب مديره ضعف المصادر التمويلية للمركز.

حيث يقتصر فقط على إعطاء تكوين فلاحي نظري للمستفيدين في حين التكوين العملي الميداني فيتم في المدرسة الفلاحية بتوجدات.

4- مشروع دار الولادة :

أ- المرافق والبنيات التحتية لدار الولادة:

استنادا إلى المبحوتات فقد أكدن لي بأن هذه الدار تتضمن قاعة مخصصة لولادة النساء الحوامل، ثم هناك قاعة مجهزة بالأسرة مخصصة لإراحة النساء الحوامل بعد إجرائهم لعملية الولادة ثم هناك قاعة مخصصة لمكتب الإدارة.

هذا على مستوى المرافق أما مستوى البنيات التحتية فإن هذه الدار تتوفر على الماء والكهرباء، كما أنها جيدة على مستوى الصيانة إلا أن هذه الدار تفتقد بعض الأحيان لشروط النظافة حيث أكدت لي مجموعة في المبحوثات أن هذه الدار في بعض الأحيان تكون نظيفة وأحيان أخرى تكون غير نظيفة وخاصة على مستوى الممرات والأسرة والأغطية، كما أن هذه الدار عنها تحتاج إلى قاعة أخرى مجهزة بالأسرة من أجل توفير شروط الراحة لفائدة الأمهات المستفيدات.

ب- التجهيزات والمعدات التقنية بدار الولادة:

حسب المستفيدات فإن هذه الدار تتوفر على قاعة مخصصة لولادة النساء الحوامل، ثم قاعة مجهزة بالأسرة مخصصة لإراحة النساء الحوامل بعد إجرائهم لعملية الولادة ثم قاعة مخصصة لمكتب الإدارة فإنها تعرف خصاصا على مستوى التجهيزات كنقص الأغطية بحكم ارتفاع درجة البرودة في الشتاء خصوصا وأن الغالبية الكبرى من الأمهات اللواتي يلجن إلى دار الولادة ينحدرون في أوساط سوسيواقتصادية فقيرة وبالتالي فدار

الولادة تجد نفسها ملزمة بتوفير تلك الأغطية كما أن هذه لتفتقر لمكيفات هوائية خصوصا مع ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف. كما أن هذه الدار لا تتوفر كذلك على شاشات تلفاز من شأنها كسر الملل الذي تعاني منه المقيمات بهذه الدار.

كما أن هذه الدار تفتقد للتجهيزات الطبية لمواجهة الحالات المستعصية تعسر الولادة مثلا، حيث يتم إرسال الأم على وجه السرعة إلى المستشفى الجامعي الحسن الثاني أو مستشفى الغساني.

ج- المـوارد البشرية بدار الولادة :

حسب المبحوثات يتضح أن دار الولادة يتم تسييرها من طرف طبيبة متخصصة في طب الولادة وثلاث ممرضات إلا أن ذلك في نظر المستفيدات من هذه الدار يظل غير كافي ففي نظرهم يجب على الأقل توفير طبيبتين مختصتين في الولادة بدل طبيبة واحدة والتي يحكم عدم توفرها على السكن الوظيفي فهي لا تتواجد بكثرة في دار الولادة، حيث تشترك ثلاث مبحوثات في القول : "إن الخدمات الطبية التي تقدمها دار الولادة هي خدمات جيدة، الممرضات تعاملوا معنا أثناء فترة ولادتنا وإقامتنا بالدار بطريقة جيدة، لكن ما ينقص دار الولادة هو الأطر الطبية الكافية، حيث لا توجد في دار الولادة إلا طبيبة واحدة وهذا غير كاف حيث يجب أن يكون داخل دار الولادة على الأقل طبيبتان".

إذن فالمستفيدات يصرحون بأن هناك خصاص على مستوى الأطر الطبية وخاصة طبيبة مختصة في الولادة.

د- درجة الرضى أو عدم الرضى عن دار الولادة :

حسب المبحوتات دار الولادة، يتضح أنهم راضون عن الدور الاجتماعي الذي تقوم به دار الولادة من حيث توفير الرعاية الطبية للمستفيدات ومن تم الحفاظ صحة الأم وطفلها إلا أنه بالمقابل وبالرغم من رضى المستفيدات عن الرعاية الطبية المقدمة لهم من هذه الدار سواء على مستوى توفير شروط الرعاية الصحية السليمة داخل الدار من حيث الإطعام، الإقامة، تتبع الطبيبة والممرضات لحالاتهن الصحية هم وأطفالهن إلا انهم غير راضون على عدم توفير دار الولادة للأدوية ومنحها لهم بالمجان بحكم أن جلهم ينحدرون من أوساط سوسيواقتصادية فقيرة، إضافة إلى كون الأمهات الذين يقطنون في دواوير بعيدة عن دار

الولادة يعانون الأمرين في الوصول لهذه الدار قصد الاستفادة من خدماتها العلاجية والاستشفائية بسبب وعورة المسالك وانسدادها أيام فصل الشتاء.

هـ- انتظارات المستفيدات من دار الولادة:

تقر غالبية المستفيدات المبحوثات أن دار الولادة كانت في مستوى انتظاراتهم وتطلعاتهم على مستوى توفير الرعاية الصحية والطبية لهن على مستوى الاعتناء بهم وبأطفالهم وتتبع حالاتهم منذ إقامتهم بدار الولادة إلى خروجهن بحصة وعافية من دار الولادة إلا أن هذه الدار بالمقابل لا تفور للأمهات المستفيدات الأدوية وبالمجان والتي كانوا ينتظرونها من هذه الدار سواء أثناء مفاهيمهم بهذه الدار أو بعد خروجهم منها، نظرا لكون غالبيتهم ينحدرون من أوساط سوسيواقتصادية فقيرة إضافة إلى نقص الأطر الطبية داخل هذه الدار.

5- مشروع مستوصف جماعة أولاد الطيب :

أ- المرافق والبنيات التحتية للمستوصف:

حسب المبحوثين يتضمن قاعة مخصصة لمكتب الإدارة ثم هناك قاعة لفحص الأطفال الرضع وتلقيحهم (الجلبة) ثم قاعة لفحص النساء كالحوامل مثلا ثم هناك قاعة للفحص العام.

وعلى مستوى البنيات التحتية فإن المستوصف يتوفر على الماء والكهرباء والصيانة والسلامة الصحية بحكم حداثة البناية.

كما أن المستفيدين من المستوصف بالرغم من رضاهم على ما يقدمه لهم المستوصف من خدمات علاجية واستشفائية بالمقابل يؤكدون صعوبة الوصول إلى المستوصف فباستثناء ساكنة دوار تكوين الذين يستفيدون من خدمات هذا المستوصف فإن الساكنة المستهدفة الأخرى تجد صعوبة في الوصول إليه بسبب البعد ووعورة المسالك إضافة إلى أن بعض المبحوثين أكدوا لي ضيق فضاء الاستقبال بالمستوصف الذي يتسع لعدد كبير من المرض الذين يرتادونه بشكل يومي بهدف الإسعافات الأولية أو الحصول على بعض الأدوية المجانية، أو الحصول النصح والإرشاد فيما يتعلق بمرضهم.

ب- التجهيزات والمعدات التقنية بالمستوصف:

حسب المبحوثين يتضح أن هذا المستوصف كغيره من المستوصفات بالعالم القروي يعاني من نقص على مستوى التجهيزات والمعدات التقنية كالأدوية وخاصة الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة كمرض البشري الذي يتطلب كميات كبيرة من الأنسولين إضافة إلى قلة الآلات المتعلقة بقياس السكري في الدم والضغط الدموي Tension.

كما أن هذا المستوصف يفتقد إلى أجهزة التبريد الخاصة بالأدوية حيث لا يتوفر إلا على آلة واحدة للتبريد وتتعرض في حالات كثيرة لأعطاب تقنية مما يجعل الأدوية المتوفرة تتعرض للضياع خصوصا مع ارتفاع درجة الحرارة في الصيف. إضافة إلى أنه يفتقر إلى السيروم المضاد للكزاز.

كما أن المستوصف لايتوفر على أسرة طبية جديدة وإلى تجهيز قاعة الاستقبال بالكراسي اللازمة إذ أن بعض المرضى يحتاجون إلى كراسي للجلوس ولا يجدونها بهذه القاعة.

إضافة إلى تزويد قاعة الاستقبال بحاسوب يسهل استقبال المرضى وتتبع ملفاتهم الطبية.

ج- الموارد البشرية بالمستوصف:

حسب المبحوثين يتضح أن هذا المستوصف يعرف خصاصا على مستوى الموارد البشرية. ويتجلى ذلك في قلة الممرضين والأطباء على السواء إذ لا يتم احترام المعيار الذي تفرضه المنظمة العالمية للصحة التي تقترح طبيبا لكل ألف نسمة فسكان الجماعة تفوق الآلاف نسمة ولا يتوفر إلا على طبيب وثلاث ممرضات.

إضافة إلى نقص التخصصات الطبية داخل المستوصف حيث يوجد فقط الطب العام.

كما أكدت جل المبحوثات بأنهم يردن أطر طبية من العنصر النسوي بحكم طبيعة وتكوين الإنسان بالبادية.

د-درجة الرضى أو عدم الرضى عن المستوصف :

حسب المبحوثين يتضح بأن هناك رضى نسبي عن ما يقدمه المستوصف من خدمات علاجية واستشفائية ويتجلى ذلك في النقص على مستوى التجهيزات الطبية كالأسرة،

الأدوية ولاسيما المرتبطة بالأمراض المزمنة، غياب سيارة الإسعاف، قلة الممرضين والأطباء، إضافة إلى بعد المستوصف عن باقي الدواوير فباستثناء أبناء دوار تكنوين الذين يستفيدون من المستوصف فإن باقي الساكنة في الدواوير يجدون صعوبة في الولوج إلى الخدمات الصحية المقدمة من طرف المستوصف، بالمقابل.

إلا أنه وبالرغم من كل ذلك فهناك نسبة مهمة من المستفيدين راضون عن الوضع الخدماتي الصحي الحالي للمستوصف.

من حيث تلقيح الأمهات والأطفال، تشخيص الأمراض وإعطاء الوصفة العلاجية بالمجان.

هـ- انتظارات المستفيدين من المستوصف :

حسب المبحوثين المستفيدين يتضح بأن الوضع الاستشفائي والعلاجي الحالي للمستوصف لا يتناسب بشكل تام مع حجم انتظاراتهم وتطلعاتهم.

فهم كانوا ينتظرون أن يقدم لهم المستوصف كل الأدوية المتعلقة بأمراضهم وهو ما لم يستطع أن يوفره لهم، إضافة إلى كثرة التخصصات الطبية التي تتناسب وأمراضهم وهو ما لم يستطع أن يوفره لهم، إضافة إلى نقص الأطر الطبية بالمقابل فإن هذا المشروع قد استطاع في نظرهم ألا يقدم لهم تشخيصا مجانيا لأمراضهم وتقديم الوصفة العلاجية اللازمة لذلك، إضافة إلى توفير بعض الأدوية بالمجان، وتلقيح الأطفال وتتبع حمل الأمهات.

والمبحوثين يقرون بأن انتظاراتهم من هذا المشروع هي أكثر بكثير مما يوجد عليه الوضع حاليا.

خلاصة الفصل:

نخلص في النهاية إذن إلى أن التمثلات الاجتماعية للساكنة المستهدفة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي مرتبطة بشكل وثيق بالوسط الاجتماعي الذي تنمو فيه وهكذا نفهم كيف أنه ليس من سبيل لتحليل طبيعة أي نمط من التمثلات بمعزل عن المحيط الذي تتولد في أضف إلى ذلك أن انصراف تمثلات هذه الفئة ذات الدخل الضعيف نحو ما هو سوسيو اقتصادي ليس إدراكا خاصا لهذا الواقع كما هو فحسب وإنما هي إعادة بناء لهذا

الواقع وفق قوالب ذهنية تحدد معالمها المعتقدات الاجتماعية المقدمة للأفراد ويعكس أيضا انتشار البطالة والفقر داخل المجتمع.

وعليه يمكن أن نقول بأن هذه التمثلات ليست بناءا خاصا بهذه العينة فقط وإنما هي صورة عاكسة للقهر الذي يمارسه الواقع الاجتماعي.

كما تم الوقوف على مجموعة من الديناميات التي ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في بروزها كالثقة في النفس والأمل في الحياة، العمل الجماعي والمشترك ثقافة المشاركة والإنصات، التكفل الذاتي والمسؤولية كفرد حيوي في المجتمع،إرادة العمل ووجود أهداف في الحياة،الارتياح والهدوء والسكينة،التفاؤل وارتفاع المعنويات وانتشار ثقافة الممكن،وفي هذا الإطار صرح المستفيدون على قيمة المشاريع التي استفادوا منها كما تمنوا أن تستمر مشاريع المبادرة وتتنوع في طبيعتها.

خلاصة الإطار الميداني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المعايير والمؤشرات المعتمدة في اختيار الجماعات القروية وذلك من خلال المنهجية المعتمدة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمراحلها الثلاث، المرحلة الأولى (2005-2010)، والمرحلة الثانية (2011-2018) والمرحلة الثالثة (2019-2023)، إضافة إلى التعرف على مختلف الأجهزة المتدخلة في تدبير برنامج محاربة الفقر في العالم القروي على المستوى المركزي وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي، كما تعرفنا على تركيبة مختلف لجان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واختصاصاتها، كما حاولنا التأكد من خلال هذا الفصل، من مدى صحة الفرضية الأولى لهذه الدراسة والتي مفادها أن المشاريع،التي يتم دعمها من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي تتم وفق اختيارات موضوعية ملبية للحاجيات الملحة للساكنة المعنية وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي تصب في هذا الاتجاه من قبيل هل تم اعتماد التشخيص التشاركي في اختيار هذا المشروع؟ من اضطلع بمهمة هذا التشخيص؟ هل تمت الاستفادة من مساعدة تقنية في إنجاز هذا المشروع؟ من هم شركاؤكم؟ ماهي إمكانية استمرار المشروع؟ يبقى في النهاية إذن المقاربة التشاركية آلية مهمة في إخراج أي مشروع تنموي للوجود إلا أن هذه المرحلة

لكي تستوي وتستقيم لابد لها من عمليات للمتابعة والتقييم وهو ماتطرقنا له في الفصل السادس من هذه الدراسة حيث حاولنا خلال هذا الفصل التعرف على أهمية المتابعة والتقييم ودورهما، في إنجاح مشاريع محاربة الفقر بالعالم القروي وذلك من خلال الأسئلة التي طرحت على المبحوثين مسيري المشاريع من قبل هل خضعت هذه المشاريع للمتابعة والتقييم؟ وكيف تمت هذه العملية؟ ومن قام بها؟ وماهي المستويات التي تمت على أساسها المتابعة والتقييم؟ تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن كل المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب موضوع هذه الدراسة خضعت لعملية المتابعة والتقييم من قبل كافة المتدخلين في المشاريع: كقسم العمل الاجتماعي بعمالة فاس،الجماعة الترابية،المصالح اللامركزية للدولة،وقد أنجزت عملية المتابعة والتقييم انطلاقا من مجموعة من الزيارات الميدانية للمشاريع واجتماعات النقاش وتبادل الآراء والأفكار التي ينتج عنها تقارير شهرية حول المشاريع، وتبقى عملية المتابعة والتقييم والتي تم إجراؤها ضعيفة على مستوى مخرجاتها اتجاه المشاريع فبالرغم من تسجيل مجموعة من النواقص في المشاريع إلا أنها لاتعدو أن تكون مجرد زيارات ميدانية عادية وليس هدفها الوقوف على ما حققته هذه المشاريع من نتائج على مستوى محاربة الفقر بالجماعة والصعوبات التي تواجهها وهذه من النقط السلبية التي تحول دون استدامة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

أما الفصل السابع والأخير من هذا الشق الميداني، فقد خلصنا من خلاله إلى أن التمثلات الاجتماعية للساكنة المستهدفة، من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي مرتبطة بشكل وثيق، بالوسط الاجتماعي الذي تنمو فيه وهكذا نفهم كيف أنه ليس من سبيل لتحليل طبيعة أي نمط من التمثلات بمعزل عن المحيط الذي تتولد فيه أضف إلى ذلك أن انصراف تمثلات هذه الفئة ذات الدخل الضعيف نحو ما هو سوسيواقتصادي ليس إدراكا خاصا لهذا الواقع كما هو فحسب وإنما هي إعادة بناء لهذا الواقع وفق قوالب ذهنية تحدد معالمها المعتقدات الاجتماعية المقدمة للأفراد ويعكس أيضا انتشار البطالة والفقر داخل المجتمع وعليه يمكن أن نقول بأن هذه التمثلات ليست بناءا خاصا بهذه العينة فقط وإنما هي صورة عاكسة للقهر الذي يمارسه الواقع الاجتماعي كما تم الوقوف على مجموعة من الديناميات

التي ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في بروزها كالثقة في النفس والأمل في الحياة،العمل الجماعي والمشترك، ثقافة المشاركة والإنصات،التكفل الذاتي والمسؤولية كفرد حيوي في المجتمع،إرادة العمل ووجود أهداف في الحياة،الارتياح والهدوء والسكينة،التفاؤل وارتفاع المعنويات وانتشار ثقافة الممكن وفي هذا الإطار صرح المستفيدون على قيمة المشاريع التي استفادوا منها كما تمنوا أن تستمر مشاريع المبادرة الوطنية وتتنوع في طبيعتها.

خلاصة عامة

لقد كانت الإشكالية المركزية التي أطرت هذه الدراسة السوسيولوجية تدور حول مدى استجابة المشاريع التعليمية، والصحية، والسوسيوثقافية، وتلك المرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل، المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لحاجيات ومتطلبات الساكنة المستهدفة المستفيدة منها وأثرها على درجات الفقروالتنمية البشرية بالجماعات المدروسة، وقد كانت الفرضية العامة التي انبثقت من رحم الإطار العام للموضوع رأت بأنه قد تستجيب إلى حد ما المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية وتلك المتعلقة بالأنشطة المدرة للدخل، وقد تفرعت هاته الفرضية العامة إلى مجموعة الفرضيات الفرعية التي جاءت كالتالي:

- المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية وتلك المرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتم وفق اختيارات موضوعية وباعتماد المقاربة التشاركية مع الساكنة المعنية.

- تعرف المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية وتلك المرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نقصا على مستوى المتابعة والتقييم من كافة المتدخلين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- التمثلات الاجتماعية للساكنة المستهدفة المستفيدة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تبقى إيجابية نسبيا.

وبالرجوع إلى الفرضية الأولى فقد عبر المستجوبون حاملي المشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،بأنه تم اعتماد المقاربة التشاركية باعتبارها مقاربة اجتماعية في إنجاز المشاريع التعليمية والصحية والسوسيوثقافية وتلك المرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل بجماعة أولاد الطيب حيث تولت اللجنة المحلية للتنمية البشرية وعبر فريق التنشيط المحلي بالجماعة القيام بعملية الاتصال بالمواطنين والإنصات لهم وتحليل حاجياتهم والتشاور معهم حول الأولويات مع إشراكهم في جميع مراحل الإنجاز باعتبارهم المعنيين أولا بهذه

المشاريع، وقد مكن ذلك من استقطاب آراء الساكنة حول الحلول الممكنة والتدخلات الواجب القيام بها، تجميع المعطيات الأولية حول المشاريع المستقبلية أو التي هي في طور الإنجاز وكذا حول الجمعيات بالجماعة معرفة مؤهلات الجماعة وكذا الأشخاص المحوريين القادرين على تسهيل عملية إنجاز المشاريع المقترحة، بالمقابل اعتبر بعض المبحوثين أنه لم يتم اعتماد المقاربة التشاركية في الإعداد لهذه المشاريع خصوصا وأن هذه المشاريع تعبير عن الحاجة الملحة لساكنة الجماعة.

أما فيما يخص الفرضية الثانية فقد أكد أغلب المبحوثين على أن عملية المتابعة والتقييم للمشاريع هي بمثابة زيارات ميدانية وليس هدفها التقييم والوقوف على ما حققته المشاريع من نتائج على المدى المتوسط والبعد تمثلت هذه الزيارات الميدانية دائما وحسب المبحوثين في معرفة:

- العدد السنوي للمستفيدين من المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.
- عدد النساء اللائي تم استقبالهن ومعدل الوفيات بين النساء والأطفال بالموازاة مع معدل الولادات.
- عدد الدواوير المستهدفة.
- عدد الأشخاص المستفيدين من التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء والولوج إلى المدرسة والمركز الصحي.
- عدد وحجم المنتوجات التي تم بيعها.
- عدد الأطفال المسجلين في المدارس والمدمجين اجتماعيا.

وليس هدفها التقييم والوقوف على ما حققته المشاريع من نتائج على المدى المتوسط والبعيد ومحاولة تشخيص الأعطاب و إصلاح ما يمكن إصلاحه من أجل تحقيق استدامة المشاريع المرهونة بضمان ميزانيات التسيير وهذه من بين النقاط السلبية التي تقف ضد نجاح مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فبدون تتبع وتقييم لايمكن للمشروع أن يستمر ولايمكن تصحيح الأخطاء للمضي قدما واستمرارالخدمات الاجتماعية وهذا مايزكي

فرضيتنا التي مفادها أن نقص المتابعة والتقييم بالمعنى الحقيقي والتام يعد من أسباب فشل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتعثر استدامتها.

إلا أنه يجب التأكيد هنا على التطور المهم الذي عرفه وقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،حيث لوحظ أن الفاعلين أصبح لديهم نوع من الحماس اتجاه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأنها تمثل أملا جديدا للفئات الاجتماعية المهمشة غير أن هذه المكتسبات غير كافية وتمت ملاحظة مجموعة من النقاط السلبية التي تعيق التنفيذ الجيد لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي عبر عنها الفاعلون فيما يلي:

- ضعف الموارد البشرية المؤهلة لتأطير ومواكبة الأشخاص والمشاريع.
- قلة الموارد البشرية المخصصة لتسيير وصيانة المشاريع المنجزة.
- ضعف انخراط الشركاء والقطاعات الحكومية في مشاريع المبادرة.
- الاستجابة المرحلية لبعض الحاجيات على مستوى تجهيز مراكز الإيواء، دار الطالبة،الأنشطة الطبية والرياضية.
- عدم توفير ميزانية التسيير والصيانة.
- مصاريف التسيير يصعب الحصول عليها.
- صعوبة ضمان المشاركة الفعلية للشركاء والمصالح الإدارية للدولة لاسيما فيما يتعلق بالدعم التقني واللوجيستيكي.
- صعوبة توفير المساهمة المالية للمستفيدين أحيانا.
- تأخير في إنجاز بعض المشاريع وعدم احترام بعض الشركاء لالتزاماتهم.
- عدم كفاية دورات التكوين وتقوية كفاءات الفاعلين.
- توسيع دائرة الخلافات بين أعضاء بعض الجمعيات الحاملة للمشروع بسبب ضعف التأطير وخبرة التسيير،علاوة على مايتعلق بالدراسات التقنية المتعلقة بالمشاريع وضعف جودة التجهيزات الخاصة بها أو بالتأخير الحاصل بها.

نخلص إذن إلى أن مازاد من إضعاف مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو عدم خضوعها للمتابعة والتقييم من طرف كافة المتدخلين في المشاريع، وهكذا جاءت هذه المشاريع بنتائج محدودة في عطائها ومستوى إنتاجها إلى الحد الذي جعل منها أحيانا

أشكالا وقوالب بلا مضامين حقيقية وفعلية كما أن هناك بعض المشاريع التي لم تحقق أهدافها وتوقفت عن تقديم خدماتها الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لمركز تكوين أبناء الفلاحين بالتدرج في المجال الفلاحي.

أما خلاصة فرضيتنا الثالثة بعد تفريغ الاستمارة التي حاولنا من خلالها معرفة التمثلات الاجتماعية للمستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب فمعظم الأجوبة مالت إلى اعتبار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي مشروع تنموي كبير يهدف إلى تحسين البنيات التحتية الاجتماعية ومحاربة الأمية والتكوين ودعم الجمعيات المحلية للتنمية والمساعدة على إحداث مشاريع مدرة للدخل من طرف الشباب والنساء بشكل خاص، وقد أعطى هذا المشروع الملكي منذ تدشينه سنة 2005، قيمة مضافة خاصة لدينامية لتوزيع الدخل ومناصب الشغل في مجموع التراب الوطني بفضل نموذج الاستهداف الاجتماعي والجغرافي الذي تم اعتماده في برامج محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، فهي أصبحت اليوم رافعة أساسية لفائدة الفئات الهشة وحافزا للإمكانيات الموجودة في المدن والقرى المغربية وقد ساهمت هذه المبادرة في تحسين الظروف المعيشية للساكنة المستهدفة عبر إنجاز العديد من العمليات والأنشطة الرامية لمحاربة الفقر والعزلة القروية وتنصب هذه العمليات على إنشاء المرافق والعزلة القروية وتنصب هذه العمليات على إنشاء المرافق والبنيات الصحية والتعليمية والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل، وكذا على تحسين الولوج إلى الكهربة والمسالك والطرق والماء الشروب.

إلا أنه بالمقابل وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في هذا المجال فإن أثر برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لايزال غير كافيا ودون مستوى تطلعات وحاجيات الساكنة، ويتجلى ذلك على وجه الخصوص في استمرار تسجيل ضعف البنيات التحتية، وانتشار المناطق المعزولة وضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية وضعف البنيات التحتية، وانتشار المناطق المعزولة وضعف إلى الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وضعف البنيات التحتية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في سياق يشهد تزايد ظاهرة الهجرة القروية وارتفاع نسبة الأمية في صفوف الساكنة واستمرار الفقر والهشاشة.

منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومشاريعها المختلفة، تأكدت أهميتها ودورها في كل استراتيجية تروم تحقيق التنمية البشرية المستدامة للمناطق الحضرية والقروية بالمغرب،إلا أنه رغم حجم المنجزات التنموية التي حققتها هذه المبادرة على المستوى الكمي ومساهمتها في تحسين إطار عيش للساكنة المستهدفة فإن مستوى التنمية البشرية في المجتمع القروي على الخصوص، يظل ضعيفا ويؤثر على تصنيف المغرب حسب مؤشرات التنمية البشرية في التقارير الدولية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعزى تراجع المغرب واحتلاله لرتب متدنية في تقارير التنمية البشرية حسب تقرير المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[1]: إلى النقص الحاصل في التعليم واضح خاصة بالنسبة للفتيات القرويات،إذ هناك تفاوت كبير بين نظام التعليم والمجتمع القروي تفاوت يتجلى على جميع المستويات:التسجيل،الرسوب،الهدر المدرسي نتائج الامتحانات...

هذه المشاكل ليست مرتبطة فقط مرتبطة بتوفير البنايات والتجهيزات المدرسية، بل هي مرتبطة أكثر بمستوى طريقة التدبير البرامج البيداغوجية، المحيط المدرسي الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الطرق...) وخاصة تكوين المعلمين وتحفيزهم [2].

وفي المجال الصحي لازال العرض الصحي ضعيفا جدا: فمن المعلوم أن أمد الحياة عند الولادة قد انتقل من 47 سنة في 1962 (77.8 سنة في الوسط الحضري و72.6 في الوسط القروي) أي بزيادة في أمد الحياة تصل 28 سنة، وأكثر من أربعين سنة فقط، وهذه الزيادة مردها إلى التحسن العديد من محددات الصحة، وخاصة التغذية والنظافة والولوج إلى الماء الشروب والولوج إلى العلاجات والتلقيح...

وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أشار في سنة 2013 إلى مختلف المشاكل ذات الصلة بالخدمات الصحية الأساسية التي لايمكن ذكرها هناك في عموميتها، بل سنكتفي بالتذكير ببعض خلاصات هذا التقرير الذي لازال يتميز براهنيته، وخاصة مايتعلق بالعالم القروي:"...تظل معدلات وفيات الأمهات والأطفال من بين أعلى المعدلات

1- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات،www.cese.ma ، بتاريخ 2020/01/01، ص 20.

2- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تنمية العالم القروي التحديات والآفاق،www.cese.ma ،بتاريخ 2020/01/20، ص 43.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقر والعيش في منطقة قروية، ذلك أن وفيات الأمهات أعلى بنسبة 75 في المائة في الوسط القروي،الأطفال دون سن الخامسة،الفئات الأكثر فقرا معرضون ثلاث مرات أكثر للوفاة بسبب الإصابات القابلة للعلاج أوبسبب أمراض الطفولة التي يمكن في غالب الأحيان بسهولة،كما أن الأشخاص الذين يسكنون في المدن يعيشون في المتوسط خمس سنوات أطول من أولئك الذين يعيشون في الوسط القروي.

- شبكة مؤسسات الخدمات الصحية الأساسية تغطي مجموع التراب الوطني، وهي تشكل القاعدة الإجرائية لكل تدخل صحي وهذه الشبكة تعاني من نقص في التنسيق والتواصل مع القطاع الاستشفائي ومن غياب الخريطة الصحية، وقلة مواردها البشرية والمالية، وتدبير غير ناجع وجد ممركز.

- إن المخططات الحالية لتنظيم شبكة مؤسسات الخدمات الصحية الأساسية في مختلف الجماعات القروية تقريبا بصرف النظر عن نقص الموارد البشرية والمادية والمالية...، قد أفضى إلى الوضعية التي شهدت إغلاق143 مركزا صحيا، والكثير من المؤسسات لايقصدها الناس كثيرا[1].

- تعرف شبكة مؤسسات الخدمات الصحية صعوبة من الناحية الجغرافية بالنسبة لما يقرب من 24 في المائة من الساكنة ومما يفاقم من حدة ضعف الولوجية.

- من جهة أخرى يشير التقرير إلى وجود تفاوت على مستوى النوع: إن نسبة الأمية المرتفعة في صفوف المرأة القروية، والحواجز الثقافية والاقتصادية وبعد مكان السكنى عن مؤسسات الولادة (دار الأمومة)، كلها عوامل تتحكم في استمرار غياب (أو عدم كفاية) التتبع الطبي خلال فترة الحمل والولادة في المنزل بالنسبة لنصف النساء في الوسط القروي[2].

وأخيرا وفيما يخص الرفع من المداخيل في العالم القروي، فإنه مرتبط أساسا بإعادة توزيع السياسة الفلاحية في إطار مخطط المغرب الأخضر وتنويع مصادر المداخيل، فالأنشطة المدرة للدخل قد تلعب دورا مهما كما يمكن أن تساهم في تطوير اقتصاد محلي قادر على

1- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تنمية العالم القروي التحديات والآفاق،www.cese.ma ،مرجع سابق،ص 43.
2- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تنمية العالم القروي التحديات والآفاق ، مرجع سابق، ص55.

جعل الاستثمارات العمومية التي تم إنجازها في الوسط القروي ذات مردودية (الكهربة، تحويل مجرى المياه، الطرق القروية..).

خاتمة

من خلال تأملنا في المسألة الاجتماعية بالمغرب يلاحظ بأنها مرت بثلاث مراحل أساسية:

- مرحلة السنوات الأولى للاستقلال وهي التي كانت الدولة تتحمل فيها مسؤولية كل المجالات الاجتماعية من صحة وتعليم وشغل (الدولة المنعمة Etat providence).

- المرحلة الثانية وهي مرحلة الأزمة الاجتماعية الخانقة وهي مرحلة الثمانينات التي دخلت فيها سياسة التقويم الهيكلي إلى حيز التنفيذ وكانت لها تبعت كارثية على العديد من المجالات كالتعليم والصحة والشغل ومختلف الخدمات الاجتماعية الأساسية وسيتزايد معدل البطالة وستتعرض المداخيل الأجرية للضغط وسيتراجع مستوى العيش وهذا ما جعل البعض يعتبر فترة تطبيق هذا المخطط بمثابة "عشرية ضائعة" على التنمية البشرية.

- المرحلة الثالثة:والتي نعيشها حاليا مرحلة تسليع الخدمات الصحية والتي تتميز بتراجع وتقلص دور الدولة من التدخل في ضمان وتقديم للمواطنين الخدمات الصحية الضرورية مجانا وإعادة بلورة دورها حتى يصبح مستقبلا منحصرا فقط في التخطيط الاستراتيجي، تاركة بذلك العلاج الصحي رهينا لقواعد السوق دون مراعاة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

لقد ظلت السياسات المعتمدة من طرف المغرب على امتداد السنوات الأخيرة من منظور معظم الخبراء الوطنيين والدوليين، في مجال محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي عاجزة عن تحقيق أهدافها المنشودة وذلك بالرغم من كل الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة للرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية الحيوية كالصحة والتعليم والسكن اللائق فبالرغم من أن المغرب عرف عدة أوراش لإعادة التأهيل البشري، وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان

وهو ماتجلى في الميزانية المخصصة لهذا الجانب وتعبئة موارد وأدوات متعددة وإطلاق مبادرات كبرى لأجل محاربة الفقر والهشاشة، الأمية والإقصاء... من خلال التدابير التي اتخدتها الدولة بتعبئة جميع أجهزتها (القطاعات الحكومية، المؤسسات العمومية، مجتمع مدني وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين...) لتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج التي تهتم بالعمل الاجتماعي في مجالات مختلفة كالصحة، التعليم، الشغل إلى غيرها من المجالات وذلك للنهوض بالفئات الفقيرة والمعوزة وتقديم المساعدة لها من أجل توفير ظروف العيش الكريم لكافة مكونات المجتمع وخاصة المهمشين منهم والعمل جاهدة على تفعيلها على أرض الواقع للاستفادة منها فالمغرب لم يبارح مركزه في أسفل ترتيب الدول العالمية حسب مؤشر التنمية البشرية في آخر تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي صنف المغرب في آخر تقرير له لسنة 2022 بلانا في المرتبة 123 عالميا ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وهو ما يعني أن المغرب لم يغير موقعه لقد بقي في المركز الذي احتله لسنوات ماضية، ويعتمد تصنيف مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد: التعليم، الصحة، الدخل، استنادا على بيانات حول 132 بلدا في عام 2012، كشف التحليل الحسابي المقارن عن أثرعدم المساواة المتعدد الأبعاد (الذي يقاس بالخسارة في دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة بالنسبة إلى دليل التنمية البشرية) على دليل التنمية البشرية وكل من عناصره (أي الصحة والتعليم والدخل) نتيجة لأربعة متغيرات توضيحية هي عدم المساواة في التنمية البشرية، وعدم المساواة في التحصيل العلمي وعدم المساواة في نصيب الفرد من الدخل واستعمل تحليل حسابي مختلف لكل متغير توضيحي وشمل هذا التحليل متغيرات وهمية وفقا لمستوى التنمية البشرية (المنخفض والمتوسط والمرتفع والمرتفع جدا) واتضح وجود ترابط سلبي قوي جدا بين عدم المساواة في التنمية البشرية وعدم المساواة في العمر المتوقع، وعدم المساواة في التحصيل العلمي ودليل التنمية البشرية بنسبة (1%) بينما لم يتضح وجود أي ترابط بين عدم المساواة في نصيب الفرد من الدخل ودليل التنمية البشرية وجاءت النتائج ثابتة لمختلف المواصفات بما في ذلك تقسيم البلدان إلى بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة ومتوسطة وبلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة ومرتفعة جدا.

وقد حاولت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بنقاط قوتها وضعفها وبإرادة ملكية راسخة، تدراك القصور الذي كان يتسم به العمل الحكومي والمنتخبين في مجال التنمية البشرية ولاسيما محاربة الفقر والهشاشة والخصاص في المجتمع القروي، غير أن نتائج هذه الاستراتيجية كماسبق وبينا جاءت محدودة.

وخلاصة القول،هو أن معالجة الفقر والهشاشة يستوجب أولا بناء مجتمعات اندماجية ومتنوعة قائمة على سياسات تشاركية ومحلية،الشيء الذي لايمكن أن يتحقق إلا عبر توفير الدولة للإنسان حقوقه الطبيعية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ليشعر بإنسانيته كفرد وكفاعل في المجتمع.

إن نجاح عملية التنمية البشرية يتوقف على الاهتمام بالمجتمع القروي وتحويله إلى ورش كبير ومفتوح قصد تثبيت ساكنته التي كلما طال الفقر والتهميش وأنزل بها الجفاف لجأت إلى الهجرة القروية الجماعية نحو المدن حيث لازال المجتمع القروي نقصا كبيرا في البنيات التحتية التعليمية والصحية والمرافق الثقافية والرياضية وخاصة من حيث أعدادها وطاقاتها الاستيعابية والخدمات التي تقدمها للساكنة كما أن إنشاء هذه المرافق في الوسط القروي حيث تغيب التجهيزات الرياضية والثقافية يتطلب تضافر العديد من العوامل منها عموما انخراط الفاعلين المحليين والقرب من الساكنة المستفيدة وتدبيرها العقلاني حيث لاتتحول إلى أماكن مهجورة وبالنظر إلى أهميتها باعتبارها أماكن وإطارا لعيش المواطنين، فإن هذه المرافق الثقافية والرياضية تساهم في التفتح الذاتي للشباب القروي وتساعده على الاندماج السريع في الحياة العملية.

إن إحداث بنيات اقتصادية وثقافية ورياضية في المجتمع القروي يتطلب رفع التحدي المتعلق بإنشائها وصيانتها باعتبارها رافعات للاندماج الاجتماعي تساعد على ترسيخ قيم التعايش والتضامن وتعزيز الإبداع ونشر الثقافة وحماية العلاقات الاجتماعية بين مختلف شرائح الساكنة القروية،غير أن كل ذلك يتطلب إلتزام والمسؤولية غير المركزة للقطاعات الوزارية المعنية كما يتطلب تعاونا فعليا للجماعات القروية وباقي الفاعلين المتدخلين في هذا المجال على الصعيدين الترابي والمحلي، وأخيرا فإن تنامي التظاهرات الثقافية والرياضية

(مثل المهرجانات والمسابقات والفنون الشعبية الخاصة بكل جهة ومنطقة) يلعب دورا هاما في تعزيز الأنشطة الترفيهية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمراكز القروية.

وفي الأخير تجدر الإشارة على أنه لمحاربة الفقر بالمجتمع القروي لابد من التعرف على ظاهرة الفقر بالمجتمع القروي لابد من التعرف على ظاهرة الفقر بالمجتمع القروي والأسباب المؤدية إليه والبحث عن جذوره ودواعي استمراره وإعادة إنتاجه بهدف تقويم الجهود للحد منه، فطالما أن مظاهر الفقر وقصور التنمية البشرية باقية تتفاقم بالرغم من المجهودات التي تبذل والتكاليف التي تصرف كما أنه على ضوء المخططات التنموية السابقة التي نهجها المغرب والاستفادة من أخطائها وسلبياتها وعدم تكرارها يمكن من الوصول إلى وضع استراتيجية تنموية فعالة للمجتمع المغربي ككل.

إذن فهل يكون مصير هذه المبادرة مجرد امتداد للمخططات التنموية والسياسات الاجتماعية السابقة؟ وهل بالتالي تبقى الإنتظارية قدرا محتوما على السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب؟

بيبليوغرافيا الدراسة

أ/ بالعربية:

الكتب

- ابن خلدون عبد الرحمن، **المقدمة**، دار القلم، بيروت، 1978.
- القنبعي عبد الكريم، **محاضرات في المناهج الكيفية**، ط1، منشورات مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس، المملكة المغربية، 2021.
- القنبعي عبد الكريم، **التعليم والشباب بين جدلية الثابت والمتحول**، ط1، منشورات مختبر الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، مطبعة أنفو برانت، فاس، المملكة المغربية، 2021.
- المقدم مهى سهيل، **مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها**، تطبيقات على الريف اللبناني، ط1، معهد الإنماء العربي،1978.
- أدورنو تيودورفون، **محاضرات في علم الاجتماع**، ترجمة: جورج كتورة، مركز الإنماء القومي، بيروت، (بدون تاريخ).
- أقفلي حماني، **الثقافة والتنمية البشرية**، ط1، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006.
- الحسيني السيد محمد وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعارف بمصر، 1977.
- الزعبي محمد أحمد، **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، دار الطليعة، بيروت، 1978.
- الديالمي عبد الصمد، **القضية السوسيولوجية**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1989.
- الطلحي أحمد، **ثقافة التنمية**، ط1، مطبعة أنفوبرانت، فاس، 2007.

- القاسمي علي، **الجامعة والتنمية**، سلسلة المعرفة للجميع، عدد 27 دجنبر 2007.
- الجوهري محمد، وشكري (علياء)، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1980.
- العلمي عبد القادر، **في الثقافة السياسة الجديدة**، منشورات الزمن، العدد 47، 2005.
- الجابري محمد عابد، **المجتمع المدني بين المعنى والمفهوم**، سلسلة مواقف، العدد 39، 2005.
- الجابري محمد عابد، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية**، الحداثة والتنمية ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1988.
- الكنزعلي، **"المجتمع المدني في البلدان المغاربية، بعض التساؤلات"** ضمن الكتاب الجماعي: وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، (إشراف عبد الله حمودي)، مجموعة أعمال ندوة معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى بجامعة برينستون بالولايات المتحدة الأمريكية أبريل 1996، منشورات دار توبقال، الدار البيضاء 1998.
- أديب عبد السلام، **"التنمية المستدامة، التنمية البشرية"**، دليل الامتحانات المهنية، الكتاب النظري، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، شتنبر 2006.
- لايدر ديريك، **قضايا التنظير في البحث الاجتماعي**، ترجمة: عدلي السمري، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2000.
- الجنحاني الحبيب، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، منشورات الزمن، العدد 49،2006.

- الأعرج محمد، **محنة المجتمع المدني مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية**، دفاتر وجهة نظر، العدد 6، 2005.
- المغرب الممكن، **تقرير الخمسينية**: تأليف جماعة من الباحثين، ط1 دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.
- الحسيني السيد محمد، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعارف بمصر، ط3، 1977.
- الحسيني السيد محمد، **التنمية والتخلف**، دار المعارف بمصر، ط1، 1980.
- البابا طلال، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة بيروت، لبنان ط2، 1977.
- المقرمي عبد الملك، **الاتجاهات النظرية لثرات التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1996.
- امعمري لحبيب، **التنمية والتغير الاجتماعي**، منشورات قطب البحث:التراب والتنمية المستدامة،جامعة سيدي محمد بن عبد الله،فاس،ط2 2020.
- أمين سمير، **التطور اللامتكافئ دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة بيروت،ط1، 1974.
- المصمودي نجيب،**القانون التنظيمي الجديد للجماعات نحو تدبير عمومي ترابي جديد بالمغرب**، منشورات سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات، العدد2، مطبعة الأمنية الرباط، ط1، 2017.
- الخشت محمد عثمان، **المجتمع المدني عند هيغل**، دار قباء للطباعة والنشرالتوزيع،القاهرة،مصر، ط1، 2010.
- العيسوي إبراهيم، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،قطر، ط1، 2014 .

- ابن منظور محمد، **لسان العرب**، المجلد السادس، دار بيروت، لبنان، ط1، 1999.
- أندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تعريب خليل أحمد خليل،المجلد الأول، منشورات عويدات، بيروت، لبنان،2001.
- إبراهيم عبد الله،**علم الاجتماع (السوسيولوجيا)**، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
- بورقية رحمة، **الدولة والسلطة والمجتمع**، دراسة في التابث والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل بالمغرب، دار الطليعة، بيروت، 1991.
- بورقية رحمة، **الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط1، 2004.
- بوبوف، **نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر**،ترجمة نزار عيون السود،دار دمشق للطباعة والنشر، ط2، بدون تاريخ.
- بورديو بيير، **أسئلة علم الاجتماع**، في علم الاجتماع الانعكاسي، ترجمة: عبد الجليل الكور، دار توبقال، الدار البيضاء، 1997.
- بورديو بيير، **الرمز والسلطة**، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر والتوزيع، الدار البيضاء،1997.
- بورديو بيير، وجون كلود باسرون، وجون كلود شامبوردون، **حرفة عالم الاجتماع**، ترجمة نظير جاهل، دار الحقيقة بيروت، ط1، 1991.
- بلقزيز عبد الإله، **في الديمقراطية والمجتمع المدني**، ط1، إفريقيا الشرق، بيروت 2001.
- جسوس محمد، **رهانات الفكر السوسيولوجي بالمغرب**، منشورات وزارة الثقافة دار المناهل، ط1، 2003.

- جسوس محمد، **طروحات حول المسألة الاجتماعية**، منشورات الأحداث المغربية، دار النشر المغربية، 2003.
- جفري سعيد وآخرون، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، السياق العام، الأسس والآليات القدرات والمهارات المطلوبة، ط1، مطبعة أو ما غراف، الدار البيضاء، 2007.
- دوركايم اميل، **قواعد المنهج فى علم الاجتماع**، ترجمة: محمود قاسم، دار المعرفة الجامعية، 1988.
- حليم عبد الجليل، **"الثقافة والتنمية"** ضمن أعمال ندوة الثقافة والتحولات الاجتماعية، منشورات عكاظ، الرباط، 1990.
- حيدر فؤاد، **التنمية والتخلف فى العالم العربى**، طروحات تنموية للتخلف، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990.
- حمودي عبد الله، **"المجتمع المدنى فى المغرب العربى، تجارب، نظريات وأوهام"**، ضمن الكتاب الجماعي: وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، (إشراف عبد الله حمودي)، مجموعة أعمال ندوة معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط، وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى بجامعة برينستون بالولايات المتحدة الأمريكية أبريل 1996، منشورات دار توبقال، الدار البيضاء، 1998.
- مادي لحسن، **محاربة الأمية مدخل لتحقيق التنمية البشرية**، منشورات مجلة علوم التربية، العدد 06، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2006.
- مادي لحسن، **تدبير مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، ط1، منشورات مجلة علوم التربية، العدد 10، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006.

- مسدالي فاطمة، **التنمية البشرية بالعالم القروي**، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة البحوث الميدانية، 2007.
- عطوي عبد الله، **السكان والتنمية البشرية**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
- عمار حامد، **التنمية البشرية ما هي؟**، مطبعة فضالة، المحمدية، 2006.
- عبد الباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، 1970.
- عبد الحميد مريم أحمد مصطفى، **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، انظر مقدمة الكتاب التي وضعها محمد عاطف غيث، ط1 دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991.
- عدلي هويدا، **دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسة للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي**، حالة المنظمات غير الحكومية، ضمن الكتاب الجماعي: دولة الرفاهية الاجتماعية (إشراف السيد احمد النجار)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، بيروت، 2006.
- عليلوش امحمد، **التربية والتعليم من أجل التنمية**، منشورات مجلة علوم التربية العدد العاشر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،ط1، 2006.
- غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
- غيث محمد عاطف ومحمد علي محمد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1986.

- سطي عبد الإله، **"استراتيجية التنمية البشرية في المغرب"**، دليل الامتحانات المهنية، الكتاب النظري، ط2، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، شتنبر 2006.
- صن أمارتيا، **التنمية حرية**، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303 ماي 2004.
- صليبا جميل، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973.
- خالص حكيمة، **من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات**، دار توبقال ط1، 2004.
- كريم محمد، **الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب**،التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع إفريقيا الشرق،الدارالبيضاء، ط1، 2012.
- فتح الله سعد حسين، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج** مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، 1995.
- قرم جورج، **التنمية المفقودة**، دراسات في الأزمة الحضارية والتنمية العربية ط1، دار الطليعة، بيروت، 1991.
- قاسمي إدريس والمير خالد، **الجماعات والسلطات المحلية**، سلسلة التكوين الإداري، عدد 10، 1998.
- قرنفل حسن، **المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل**، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997.
- شكر عبد الغفار، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2003.
- هيلز جون وآخرون، **الاستبعاد الاجتماعي**، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، عدد 344، أكتوبر 2007، الكويت.
- هندي عثمان، **رأس المال الاجتماعي**، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

المقالات المنشورة في الدوريات:

- أوزي أحمد، **"التعليم من أجل التنمية المستدامة"**، مجلة علوم التربية، العدد 32، أكتوبر 2006.
- إبراهيم ياسين، **"الأبعاد السياسية للمسألة الاجتماعية"**، مجلة نوافذ، العدد الثالث، يناير 1999.
- أحرشاو الغالي، **"المجتمع المدني العربي ورهانات التنمية المستدامة"**، مجلة علوم التربية، العدد 36، فبراير 2008.
- الرضواني محمد، **"التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الإيديولوجية"**، مجلة مقدمات، عدد 36، خريف 2006.
- إبراهيمي أحمد، **"مزايا الحكامة الجيدة والتخطيط بالنسبة للتنمية المحلية"**، مجلة دفاتر التخطيط، العدد 14، غشت، شتنبر 2007.
- اليحياوي يحيي، **"عن التنمية البشرية بالمغرب: أزمة المفهوم تأزم الرؤية"** مجلة وجهة نظر، العدد 29، صيف 2006.
- الهشومي كمال، **"التنمية، التنمية البشرية المستدامة"**، ضمن مجلة الشعلة، العدد 11، مارس 2007.
- البوزيدي عبد الكريم الإدريسي، **المراكز الفلاحية الواقع والآفاق**، مجلة المزارع المغربي، العدد 12، اكتوبر، نوفمبر 2001.
- العطري عبد الرحيم، **"أعطاب المغرب الاجتماعى سنة تكريس التفاوتات الاجتماعية وتجذير الهشاشة"**، كراسات استراتيجية (3)، منشورات وجهة نظر، 2007.
- الصلاحي فؤاد عبد الجليل، **"المنظور السوسيولوجى فى تحديد مفهوم المجتمع المدنى"**، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 140-141-2007.
- الشعباني علي، **"المؤسسات الاجتماعية وأشكال التأطير الاجتماعي"** منشورات الشعلة، 2006.

- الكثيري مصطفى، **"دور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية محليا وجهويا"**، مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد، عدد 7، الرباط 1993.
- باسكون بول، **"سوسيولوجيا التنمية"(2)**، ترجمة زبيدة بورحيل، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد الثاني، دار النشر المغربية 1975.
- برنوصي عمر، **"مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة: محاولة في التركيب"**، مجلة فكر ونقد، العدد 37، 2001.
- بوخريص فوزي، **مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي**، مجلة إضافات في علم الاجتماع،العددان 23- 24، صيف وخريف 2013.
- جرموني رشيد، **"المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"**، مجلة فكر ونقد، عدد 97، أبريل 2008.
- لبيب الطاهر، **"التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية"**، المستقبل العربي، العدد 253، مارس 2000.
- لخيار زهير، **"المجتمع المدني والحكامة"**، مجلة مسالك، العدد 8، 2008.
- مسدالي فاطمة، "التنمية والتغيير بالمجتمعات القروية المغربية: دكالة نموذجا"، مجلة البحث العلمي، عدد 49، نونبر 2007.
- مسدالي فاطمة، **"تدخلات الدولة في تنمية وتأهيل الجماعات القروية بإقليم الجديدة جماعة لغنادرة نموذجا"**، المجلة المغربية للاقتصاد والإجتماع، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة جديدة، رقم 165، يناير 2008.
- مسدالي فاطمة، **"تأهيل العالم القروي وتنمية"** ،المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، رقم 164، يناير 2007.

- محسن مصطفى، **المسألة الجهوية وإشكالية التنمية بالمغرب**، رؤية اجتماعية نقدية، المجلة المغربية للإدارة المغربية المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة العدد 16، 1998.
- محسن مصطفى، **"العمل الجمعوي والتنمية البشرية"**، مجلة الشعلة عدد مزدوج 9-10، ماي 2005.
- مجلة الوحدة، **"جدلية التنمية والتبعية"**، العدد 45، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط 1988.
- فراعي عبد السلام، **"التنمية المحلية دوافعها وأقطابها"**، مجلة القانون والاقتصاد، العدد التاسع، 1993.
- زايد أحمد، **"المجتمع المدنى.. المجال والفاعلية"**، مجلة سطور، العدد 2 1998.
- زين الدين محمد، **"المجتمع المدنى بالمغرب: آية علاقة؟**، "المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 65، نونبر، دجنبر 2005.
- حادجي خالد، "التنمية: مطلوب لا يلحق"، مجلة المنعطف، عدد مزدوج 23-24، 2004.
- غليون برهان، **"العرب أمام تحدي العولمة: أو العجز عن الخروج من أفق الدولة الوطنية"**، مجلة وجهة نظر، العدد 30، خريف 2006.
- حفيان محمد، **"التنمية الفلاحية، الواقع والآفاق**، مجلة المزارع المغربي العدد 12، أكتوبر- نوفمبر 2001.
- سلام محمد شكري، **"المجتمع المدنى بين الواقع والإيديولوجيا"**، عالم الفكر، العدد الرابع، المجلد 36، أبريل- يونيو، 2008.
- وعزيز الطاهر، **"المفاهيم، طبيعتها ووظيفتها"**، مجلة المناظرة، السنة 1 العدد الأول، يونيو 1989.

- شرادي جميلة، **التحولات التنموية بالمغرب بين الواقع والتوقع**، مجلة دفاتر،العدد 9، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية،كلية الآداب ظهر المهراز،فاس،2017.
- غباش منوبي، **فكرة الفقر وواقع الفقراء**، مجلة عمران عدد1997،30.
- عبد الرحمان المالكي، **بناء الموضوع في علم الاجتماع**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، العدد3، 1988.

المقالات المنشورة في الصحف:

- العطافي حسن، **"المبادرة مشروع عصري اصطدم بعقليات قديمة"**، جريدة الصباحية، عدد 43، 20 أكتوبر 2007.
- الحمد تركي، **"ما هو المجتمع المدني"**، جريدة الشرق، العدد 7306، 29 نوفمبر 1998.
- السعدي محمد سعيد، **"لماذا تتعثر التنمية البشرية بالمغرب"**، جريدة الأحداث المغربية، عدد 3294، 14 فبراير 2008.
- كويطع أحمد، **السياسات التنموية بالمغرب**، جريدة المنعطف، العدد 254، 1998.

الوثائق والدراسات الرسمية:

- المندوبية السامية للتخطيط، **بحث وطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة**، منشور بجريدة العلم، العدد 20979 الأربعاء 27 فبراير 2008.
- المندوبية السامية للتخطيط، **التقرير الوطني حول أهداف الألفية من أجل التنمية**، المملكة المغربية، دجنبر 2005.
- كتابة الدولة المكلفة بالشباب، دفتر الشباب المواطن، مقال بعنوان "دراسات في التنمية البشرية المستدامة"، منشورات منتدى المواطنة، 2006.

المواقع الالكترونية:

- الوثائق الرسمية للمبادرة على الوطنية للتنمية البشرية على الموقع الإلكتروني: http://www.indh.ma
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول المبادرة الوطنية للتنمية تحليل وتوصيات www.cese.ma .
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول تنمية العالم القروي www.cese.ma .
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،الاقتصاد الاجتماعي رافعة لنمو مدمج www.cese.ma .

بالفرنسية:

الكتب:

- Ait Haddout Ahmed et Mohammed jaoud , **L'economie social au maroc** approche méthodologique et acteurs,livre (collectif):le developpement locale et l'economie solidaire à l'épreuve de la mondialisation sous la direction du professeur driss khrouz foundation de roi Abdul Aziz al Saoud pour les etudes islamiques, Casablanca.2003.
- Barthélmy Martine, **les associations, et la democratie**:la singularité francoise in quest ce que la société? Paris,odile Jacob,2000.
- Belal Abdel Aziz, **Développement et facteur non économiques**, ed. SMER, Rabat, 1980.
- Brasseul Jacques, **Introduction à l'économie du développement**, ed. Armand colin, 1989.
- Bourdieu pierre, **contre feux**, ed. Raison d'Agir, 1998.
- Brimo Albert, **Les méthodes des sciences sociales**, Ed, Montchrestien, 1971.
- Boudon Raymand et autres, **Dictionnaire de sociologie**, Ed, club France loisirs, Paris 2001.
- Bronislov Malinowski, **une théorie scientifique de la culture** et autre essais, traduit par pierre clinquort, ed maspero, paris,1968
- Castel Robert, **les métamorphoses de la question sociale**, Ed. Gallimard, 1995.
- Caplow theordore, **l'enquête sociologique**, éd. Armand colin, Paris, PUF. Paris, 1979.
- Ghiglione Rodolphe et Matalon Benjamin, **les Enquêtes sociologiques, théories et pratique**, Ed. Aramandcolin, Paris, 1977.

- Madelline Grawitz,**method des sciences socials**,dalloz,paris,11eme edition,2001.
- Mernissi Fatema, **ONG rurales du Haut- Atlas, les Aït Débrouille**, Ed. Marsam, 2003.
- Lallement Michel, **« Capital social et théorie sociologique »**, in : GRIS, Université de Rouen, 6 Février 2003.
- Lazarus Jeanne ,**Les Enjeux de la Sociologie de Pauvreté**, Puf,Paris, 2012.
- Ponthieux Sophie , **« Que faire du capital social ? »**, in GRIS, université de Rouen, 6 Février 2003.
- Paugam Serge ,**Les Formes Elémentaires de la Pauvreté**,Puf, Paris,3eme Ed,2013.
- Paugam Serge ,**La Disqualification Social essai sur une nouvelle pauvreté**,Puf, Paris,3eme Ed,2013.
- Piaget Jaune , **la représentation de l'espace chez l'enfant** ,puf, paris,1947
- Hoggart Richard ,**La Culture de Pauvre**,les editions de minuit,paris France,1970.
- Saaf Abdllah, **« L'hypothèse de la société Civile au Maroc** », in : La société civile a Maroc, (collectif), Ed. SMER, Rabat, 1992.
- Simmel George , **Les Pauvres**, Ed Puf/Quadrige,Paris,3eme,ed,2005.
- Simmel George, **Sociologie Etude sur les formes de la socialisation** ,Ed Puf,1999.
- Xiberras Martine, **les théories de l'exclusion**, ed. Aramand colin, 1998.
- Rey Alain,**le robert Micro**,dicorbert,montrele,canada,2eme ed,1994.

المقالات المنشورة في الدوريات بالفرنسية:

- Autès Michel, **« Genèse d'une nouvelle question sociale : l'exclusion »**, lien social et politiques- Riac, 34 Automne 1995.

- El Mouchatra Mohammed, **« le rôle des collectivités locales dans le développement économique et social au Maroc »**, Revue Remald, thèmes actuelles N° 24,2000.
- GoussaultYves, **« on En est la sociologie du développement pluridisciplinarité au spécificité** », Revue tiers monde, N° 90, Avril- Juin 1982.
- Godechot (olivier) et mariot (Nicolas**) ,« les deux formes du capital social » in Revue Françaises la Sociologie** », Avril- Juin 2004.
-Ghazal Ahmed ,Alfred Christian , **« les coopératives au maroc »** dépôt légal 325/1993,Imprimerie el maarif aljadida,Rabat,maroc.
- Molin Raymond ,**la Culture du Pauvre**, Revue Français de Sociologie, paris 1971.
- Jmila Ahmed, Eléments d'une **approche de planification locale Adaptée à l'INDH**, les cahiers, n° 25. Novembre –décembre 2005.
- Lombard Jacques **,« la sociologie et le développement pluridisciplinarité ou spécificité »**, Revue tiers monde, N°90, Avril –Juin 1982.

الوثائق والدراسات الرسمية بالفرنسية:

- El Kadiri Nacer,**Education pauvreté et développement rural au Maroc**, Institut national de statistique et d'économie Appliquée, Rabat, 29/2/2000.
- Conseil économique social et environmental,**initiative national pour le developpement humain : analyse et recommandations**, **www.cese.ma**

ملاحق الدراسة

الملحق الأول: نماذج من الرسائل الإدارية الموجهة لمختلف المتدخلين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المنجزة بجماعة أولاد الطيب.

الملحق الثاني: نماذج من المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة أولاد الطيب.